الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

٢

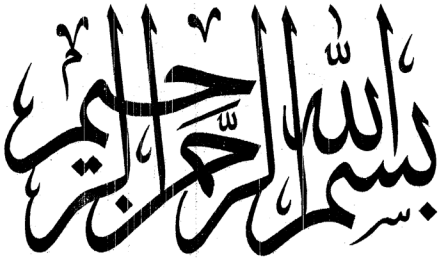
بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشورى يوافق على تعديل الدوائر الانتخابات			
شريف العبد	الاهرام	٢٥١	٩٥-٠٢-٢٠
مجلس الشورى المصرى يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٢٥٢	٩٥-٠٢-٢٠
"والى" يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!			
سيد الشورة	الوفد	٢٥٤	٩٥-٠٢-٢١
سنطالب بإشراف دولى على الإنتخابات إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائى			
طارق عبد الحميد	الشعب	٢٥٥	٩٥-٠٢-٢١
لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئاً عنها والوفد يرفض إجراء الانتخابات بنظام القائمة			
-----	الوفد	٢٥٧	٩٥-٠٢-٢١
تطور مهم : استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابات المصرية			
-----	الشعب	٢٥٨	٩٥-٠٢-٢١
القضاة .. والانتخابات وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز !			
جلال عيسى	اخر ساعة	٢٥٩	٩٥-٠٢-٢٢
استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب			
-----	الوفد	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢٦٣	٩٥-٠٢-٢٢
رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!			
نبيل رشوان	المصور	٢٦٨	٩٥-٠٢-٢٤
رأى المعارضة : عين فى الجنة !! وعين فى النار !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٢٧٤	٩٥-٠٢-٢٤
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	٢٧٦	٩٥-٠٢-٢٤
نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى			
احمد عبد الله	الاحرار	٢٧٧	٩٥-٠٢-٢٤

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	٢٧٨	٩٥-٠٢-٢٥
كيف .. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة ؟! حسن حافظ	الوفد	٢٧٩	٩٥-٠٢-٢٥
كلمة العربى .. الأهم : "انتخابات نظيفة" -----	العربى	٢٨١	٩٥-٠٢-٢٧
الحرية .. والانتخابات .. والأعداء مصطفى مشهور	الشعب	٢٨٢	٩٥-٠٢-٢٨
الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات محمد حلمى مراد	الشعب	٢٨٤	٩٥-٠٢-٢٨
الرئيس مبارك حريص .. على سلامة الانتخابات القادمة زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢٨٧	٩٥-٠٣-٠١
نزيهة أم مزورة ؟ طلعت المغربى	الوفد	٢٩٢	٩٥-٠٣-٠١
والى .. والأنتخابات نهال شكرى	الاهرام	٢٩٣	٩٥-٠٣-٠١
المشروع اللقيط مرفوض لطفى واكد	الاهالى	٢٩٤	٩٥-٠٣-٠١
تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة -----	الاهالى	٢٩٥	٩٥-٠٣-٠١
اسرار خطة الاخوان فى الانتخابات القادمة .. الإخوان وإرهاب الحكومة رضا حماد	صباح الخير	٢٩٦	٩٥-٠٣-٠٢
كلمات محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٠٠	٩٥-٠٣-٠٣
الانتخابات القادمة .. وأوهام التزوير ! مرسى عطا الله	الاهرام المسائى	٣٠١	٩٥-٠٣-٠٥
رأى الاهرام : النظام الفردى فى الانتخابات -----	الاهرام	٣٠٣	٩٥-٠٣-٠٥
لا مجاملة .. فى اختيار المرشحين للشورى -----	مايو	٣٠٤	٩٥-٠٣-٠٦
تصريحات و تعليقات الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعى للمزايدات -----	الوفد	٣٠٥	٩٥-٠٣-٠٦

مجلد رقم ٣ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعيب الحكومة مصطفى بكرى	الاحرار	٣٠٧	٩٥-٠٣-٠٦
تكرار المطالبة بتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .. اسطوانة مشروخة سمير رجب	مايو	٣١٠	٩٥-٠٣-٠٧
مصر : رئيس "الوفد" يؤكد خوض الانتخابات محمد صلاح	الحياة	٣١٧	٩٥-٠٣-٠٦
أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات ! جمال شوقى	الوفد	٣١٨	٩٥-٠٣-٠٧
حول خطاب زعيم الوفد الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟! عبد الستار الطويلة	الوفد	٣١٩	٩٥-٠٥-٠٧
تحالفنا مع الإخوان مستمر .. ونسعى لتوسيعه محمود بكرى	الشعب	٣٢١	٩٥-٠٥-٠٧
تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداد لانتخابات مجلس الشورى -----	الاحرار	٣٢٨	٩٥-٠٥-٠٨
وانكشف المستور ! -----	الاهرام	٣٢٩	٩٥-٠٣-٠٨
مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٣٣٣	٩٥-٠٣-٠٨
حزب العمل المصرى سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة "الإخوان" المحظورة محمد صلاح	الحياة	٣٣٩	٩٥-٠٣-٠٨
الدكتور فتحى سرورفى حوار صريح حول "سيد قراره" وبعيداً عن سيد قراره حامد سليمان	اخر ساعة	٣٤٠	٩٥-٠٣-٠٨
كلمات محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٤٨	٩٥-٠٣-٠٩
متى يستقيل الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطنى سامى ابو العز	الوفد	٣٤٩	٩٥-٠٣-٠٩
كلمات محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٥٤	٩٥-٠٣-١٠
كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	٣٥٥	٩٥-٠٣-١٠
الانتخاب الفردى ترجم مشاعر الشعب سعاد ابو النصر	اخبار اليوم	٣٥٦	٩٥-٠٣-١١

مجلد رقم ٣ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قضايا وآراء : الاحزاب .. والانتخابات			
رجب البنا	الاهرام	٣٥٧	٩٥-٠٣-١٢
أوارق المعارضة : عام المواجهات الديمقراطية			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٣٥٩	٩٥-٠٣-١٣
مطالب سراج .. غير دستورية !!			
-----	مايو	٣٦٢	٩٥-٠٣-١٣
الأسلوب الانتخابى "وكيف يكون" !			
محمود وهيب السيد	الاهرام	٣٦٤	٩٥-٠٣-١٤
هذا الزمان .. المستقلون قادمون			
حامد سليمان	الاحرار	٣٦٥	٩٥-٠٣-١٥
رأى اساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم فى لجان الانتخابات			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٣٦٦	٩٥-٠٣-١٥
مدير ادارة الانتخابات : الداخلية ترحب باشراك قيادات الإدارة العليا وأساتذة الجامعات فى لجان الانتخ			
-----	اخر ساعة	٣٧٦	٩٥-٠٣-٠٥
هل تشارك الجماعة الإسلامية فى الانتخابات القادمة ؟!			
-----	الوفد	٣٧٨	٩٥-٠٣-١٥
مطلوب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية			
هناء مصطفى	الوفد	٣٧٩	٩٥-٠٣-١٥
الأقباط والانتخابات القادمة : مشاركة .. أم انسحاب ؟			
طلعت المغربى	الوفد	٣٨١	٩٥-٠٣-١٥
انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها ؟!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٣٨٣	٩٥-٠٣-١٦
الحكومة المحايدة : ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب			
سامى ابو العز	الوفد	٣٨٤	٩٥-٠٣-١٦
الوفد يحاصر الإخوان فى الانتخابات			
رضا حماد	صباح الخير	٣٨٨	٩٥-٠٣-١٦
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٨٩	٩٥-٠٣-١٧
الانتخابات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان			
محمد شتلة	الاخبار	٣٩٠	٩٥-٠٣-١٧
تزوير الانتخابات .. الجريمة والتداعيات			
السيد عبد الستار	الشعب	٣٩٣	٩٥-٠٣-١٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مفاجأة : انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها !			
صلاح التحيف	الشعب	٣٩٤	٩٥-٠٣-١٧
مسئولية : هيئة الرقابة الإدارية .. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة !			
حسن حافظ	الوفد	٣٩٥	٩٥-٠٣-١٨
هذا الزمان هجمة النقابات والانتخابات القادمة			
حامد سليمان	الاحرار	٣٩٧	٩٥-٠٣-١٩
الانتخابات اشتعلت مبكراً والمحافظ يعلن أنه ممثل الحزب الوطنى			
محمود التهامى	الاحرار	٣٩٨	٩٥-٠٣-٢٠
نظام الانتخابات بالقائمة لا يصلح فى مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق			
جميل عفيفى	الاهرام	٣٩٩	٩٥-٠٣-٢٠
حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية			
-----	الاحرار	٤٠٠	٩٥-٠٣-٢٠
رئاسة مبارك صمام أمن واستقرار			
مختار عبد العال	مايو	٤٠٢	٩٥-٠٣-٢٠
فكرة			
مصطفى امين	الاخبار	٤٠٤	٩٥-٠٣-٢١
تحديد سقف للإنفاق فى انتخابات مجلس الشعب			
عبد الرحيم على	الاهالى	٤٠٥	٩٥-٠٣-٢٢
أحزاب ونواب			
-----	الاهرام	٤٠٦	٩٥-٠٣-٢٢
قرارات فرض الحراسة وراء عزلة إقباط مصر			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٤٠٧	٩٥-٠٣-٢٢
٨ قواعد هامة يجب ان يراعيها الناخب عند اختياره لقيادات الكيان الجماهيرى الذى ينتمى اليه			
-----	الاهرام	٤٠٨	٩٥-٠٣-٢٤
الوثيقة "غير المكتوبة" للتفاهم بين صدقى والفيومى !!			
-----	الوفد	٤١٠	٩٥-٠٣-٢٥
وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا			
-----	الاهرام	٤١١	٩٥-٠٣-٢٦
رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية			
صلاح الجازوى	روزاليوسف	٤١٢	٩٥-٠٣-٢٧
هذه مواصفات .. مرشحينا			
-----	مايو	٤١٣	٩٥-٠٣-٢٧

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من أجل انتخابات حرة نزيهة !			
فادى وحدى	الوطن العربى	٤١٤	٩٥-٠٣-٢٨
مع من تتحالف الجماعة الإسلامية ؟!			
مصطفى شفيق	الوفد	٤١٨	٩٥-٠٣-٢٩
المال يدخل المعركة الانتخابية			
سعاد ابو النصر	اخبار اليوم	٤٣٠	٩٥-٠٤-٠١
لا لنواب المناسبات و "المأتم" ويقدمون لهم كشف حساب			
أمل الصربدى	البلاغ	٤٣١	٩٥-٠٤-٠١
رأى الاهرام: لا .. للتحالفات المشبوهة			
-----	الاهرام	٤٣٢	٩٥-٠٤-٠٢
إنقسامات حادة فى المعارضة حول المشاركة فى انتخابات الشورى			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٤٣٣	٩٥-٠٤-٠٢
المهمة الصعبة للناخب !			
شريف العبد	الاهرام الاقتصادى	٤٣٤	٩٥-٠٤-٠٣
كيف تخرج من مأزق تزوير الانتخابات			
امير ابو السعود	الوفد	٤٣٦	٩٥-٠٤-٠٣
ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات			
طارق عبد الحميد	الشعب	٤٣٠	٩٥-٠٤-٠٤
بدأت حرب تزوير الانتخابات .. منع أحزاب المعارضة مع الحج			
-----	الشعب	٤٣٣	٩٥-٠٤-٠٤
هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية ؟!			
محمد السيد حسن	الشعب	٤٣٤	٩٥-٠٤-٠٤
مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة			
-----	الشعب	٤٣٧	٩٥-٠٤-٠٤
بلاغ للمحامى العام بالاسكندرية تزوير عمليات قيد الناخبين			
-----	الاهالى	٤٣٨	٩٥-٠٤-٠٥
نزاهة الانتخابات			
-----	الاهالى	٤٣٩	٩٥-٠٥-٠٥
كلام عن الانتخابات وعتاب !			
حسن شوكت التونى	الاخبار	٤٤٠	٩٥-٠٤-٠٥
حلمى : الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب			
-----	الاهرام المسائى	٤٤١	٩٥-٠٤-٠٦

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٤٤٣	٩٥-٠٤-٠٨
"الجمهوري" تقول : الشورى ومسيرة الديمقراطية			
-----	الجمهورية	٤٤٣	٩٥-٠٤-٠٨
تغييرات بالحزب الوطنى بالاسكندرية استعداد لانتخابات الشعب والشورى			
-----	الاهرام	٤٤٤	٩٥-٠٤-٠٩
الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟			
-----	الوسط	٤٤٥	٩٥-٠٤-٠٩
لماذا يعادى البابا شنودة حزب العمل ؟			
-----	الوسط	٤٤٦	٩٥-٠٤-٠٩
مصر : الاقباط لمن يقترعون فى الانتخابات ؟			
عبد الله كمال	الوسط	٤٤٧	٩٥-٠٤-٠٩
النادى السياسى للحزب الوطنى ناقش انتخابات مجلس الشورى			
-----	الاهرام	٤٥٠	٩٥-٠٤-٠٩
لهذه الأسباب يرفض حزب العمل دخول إنتخابات الشورى			
-----	السياسى المصرى	٤٥١	٩٥-٠٤-٠٩
٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجالس الشعبية فى ١٠ محافظات			
منى الشرقاوى	الاهرام	٤٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
الاحزاب .. والانتخابات (٢)			
رحب البنا	الاهرام	٤٥٣	٩٥-٠٤-٠٩
الحزب الوطنى يستعد لانتخابات مجلس الشورى			
-----	الحياة	٤٥٥	٩٥-٠٤-١٠
ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك			
-----	الاهرام	٤٥٦	٩٥-٠٤-١٠
الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف الناخبين !			
صلاح التحيف	الشعب	٤٥٨	٩٥-٠٤-١١
٥٠ ألف جنية تعويضاً لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب			
-----	الشعب	٤٥٩	٩٥-٠٤-١١
فى الوسيس: صراع فى "الوطنى" قبل انتخابات الشورى			
-----	الشعب	٤٦٠	٩٥-٠٤-١١
تأجيل إحالة قانون الاسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب			
منال لاشين	العربى	٤٦١	٩٥-٠٤-١١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات -----	الوطن العربى	٤٦٢	٩٥-٠٤-١١
فكرة ! مصطفى امين	الاخبار	٤٦٤	٩٥-٠٤-١١
المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات "الشورى والشعب" جمال على زهران	الاهرام المسائى	٤٦٥	٩٥-٠٤-١٢
على الماشى عبد النبى عبد البارى	الوفد	٤٦٧	٩٥-٠٤-١٢
دائرة البيه الوزير النظام الرئاسى سامى ابو العز	الوفد	٤٦٨	٩٥-٠٤-١٢
للكبار فقط: فعلاً .. حزب وطنى ! -----	الشعب	٤٧٢	٩٥-٠٤-١٤
وجوه جديدة فى مجلس الشورى .. بنسبة ٤٠% -----	المساء	٤٧٢	٩٥-٠٤-١٤
تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى -----	الاهرام	٤٧٤	٩٥-٠٤-١٥
قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه مراد مجلع	السياسى المصرى	٤٧٥	٩٥-٠٤-١٦
تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطى وحيد عبد المجيد	الحياة	٤٧٧	٩٥-٠٤-١٣
ضياء الدين داود يدعم المعارضة للتكاتف فى مواجهة تزوير الانتخابات غريب الدماطى	العربى	٤٧٩	٩٥-٠٤-١٧
هل يعنى قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة اعترافاً بخطأ قرار المقاطعة ؟ -----	الاحرار	٤٨١	٩٥-٠٤-١٧
الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣) محمد باشا	الاهرام	٤٨٤	٩٥-٠٤-١٧
النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات سعيد الشحات	العربى	٤٨٥	٩٥-٠٤-١٧
دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين محمد عبد العليم	الوفد	٤٨٧	٩٥-٠٤-١٧
إعلان اسماء مرشحى الحزب الوطنى لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس -----	الاهرام	٤٨٨	٩٥-٠٤-١٨

مجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قرارات مهمة للحزب بالدقهلية			
-----	الشعب	٤٨٩	٩٥-٠٤-١٨
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٤٩٠	٩٥-٠٤-١٨
مسافر بلا خيال : الفرصة الضائعة			
محسن محمد	اخر ساعة	٤٩١	٩٥-٠٤-١٩
١٠% زيادة فى المعاشات			
-----	الاهرام	٤٩٤	٩٥-٠٤-١٩
التجمع يطالب بنقل الأشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل			
-----	العالم اليوم	٤٩٥	٩٥-٠٤-١٩
تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب			
محمود غلاب	الوفد	٤٩٦	٩٥-٠٤-١٩
الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارئ واشراف قضائى كامل			
محمود نافع	العالم اليوم	٤٩٧	٩٥-٠٤-١٩
المال .. والانتخابات القادمة			
طلعت المغربى	الوفد	٥٠٠	٩٥-٠٤-١٩
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٥٠١	٩٥-٠٤-١٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

مجلس الشورى يوافق على إنشاء دوائر جديدة لكن متناسبة مع التعديلات الإدارية

زكي أبو عامر: ليس الهدف إنشاء دوائر جديدة لكن متناسبة مع التعديلات الإدارية

وافق مجلس الشوري في جلسته التي عقدها امس برياسة الدكتور مصطفي كمال حلمي علي تقرير لجنة الشئون الدستورية بشأن تعديل بعض مكونات بعض الدوائر الانتخابية.

ينص المشروع علي زيادة الدوائر الانتخابية بمجلس الشوري من ٨٦ الي ٨٨ دائرة بزيادة دائرتين إحداهما بمحافظة الاسكندرية ومقرها قسم شرطة الدخيلة والثانية بمحافظة البحيرة ومقرها قسم شرطة منوف . وكذلك تعديل مكونات بعض الدوائر الانتخابية في محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة والجيزة.

أرفض القانون

مصطفي كامل مراد : أنا أرفض هذا القانون ما في الحكمة من إضافة دوائر ما فيه ارتياح للناخبين . دائما الحكومة تلعب بهذه اللعبة قبل الانتخابات لماذا اعمل الدوائر هكذا . زيادة السكان طبيعية ولم عمل كل زيادة ازيد عدد الاعضاء.

ويغلب الوزير محمد زكي ابو عامر لقد ذكر الاستاذ مصطفي مراد ان هناك اقسام استحدث ترتب عليها زيادة الدوائر وزيادة الدوائر امر طبيعي مع زيادة عدد المقيدين بالجداول.. لكن المعروف الآن ان دوائر مجلس الشوري مؤسسة علي رقم معين ثم صدرت عدة قوانين والدوائر في صومها ليس بها اي تعديل لكن مجموع المقيدين للانتخابات انتقلت لتبعيضهم للاقسام جديدة.. التعديل الذي تعديل صياغة فقط دائرة بها ثلاثة اقسام شرطة اصبحت اربعة فاريد من التعديل وفقا لذلك.. دوائر الاسكندرية والمنوفية منطقة برج العرب كانت تابعة لمرسي مطروح والذي حدد الدائرة التشاور اداريا لدوائر الاسكندرية فأصبحت لاقرب دائرة اليها وهي العامرية وترتب علي الضم ان الدائرة اصبح مساحتها ٧٥٧٥ كيلو مترا مربعا بينما أكبر دائرة اخري في الاسكندرية لا تزيد علي سبعة كيلو مترات فهل يظل الحال علي ما هو عليه كل ما حدث ان قسمت الي دائرتين حتي تتماشي مع باقي الدوائر نفس الحال في محافظة المنوفية حيث كانت دائرة بالسادات الهية.

المسالة ليست إنشاء دوائر جديدة لكنه إنسجام مع التعديلات الادارية.

نبيه الطلخامي : اتصور ان القيمة لزيادة الدائرة انه في القانون ١٢٠ سنة ٨٠ لم يتم تعديل ولا اتصور ان دائرتين تتاح لهما الفرصة للتعديل في إطار قانون من اجل التعديل وزيادة الدوائر.. بل نشكر الحكومة علي هذا القانون.. ونحن نعلم المشاكل التي يمكن حلها بوجود هذه التعديلات.

محمد رجب : نحن نشكر في دوائر مجلس الشوري من اتسناعها وكم تتمني ان تستحدث دوائر جديدة.. والذكرة التي امامنا وضحت ان هذه التعديلات صدرت بعد قانون مجلس الشوري.

تابع الجلسة

شريف العبد

بشأن الدائرتين الجديدتين فهو امر طبيعي ومن المفيد اعطاؤهم هذا الحق.

سمير خاطر : اوافق علي القانون وكلام الوزير ، لانه امر ملح نتج عن ظروف جديدة تتصل بتعديل حدود المحافظات، وانسداد دوائر الشوري امر واضح ودوائرنا التي امثلها أنا وزميلي لم يمثلها في مجلس الشعب الماضي نواب.

كيف يمكن ان نمر علي هذه الدائرة بهذا الاتساع لابد إذن من معالجة.

محمد السرويجي: التعديل بادرة ايجابية لكن قد ترتب علي التطبيق بعض المشكلات نتيجة ارتباط الناخب بالدائرة .

النائب والدائرة

محمد زكي ابو عامر: ليست هناك اشكالية وليست الرة الاولي التي يتعرض مجلس تشريعي لزيادة في عدد الدوائر والناخب بتجرد انتخاب يصبح ممثلا لامة كلها وليس هناك اي علاقة بين النائب والدائرة من حيث الاستحواذ السياسية إنما هي مجرد مثالير انتخابي لتشكيل البرلمان.

الامر الذاتي له صدي في عرض علي مجلس الشعب المصري عام ١٩٣٣ حيث تعترف الحكومة بطلب لزيادة الدوائر وقررها البرلمان لكن السريان بمجرد التطبيق وليس من تاريخ التجديد النصفي هذا حدث في عهد مجلس الشيوخ .

مصطفي مراد : يجب ان نفرق بين تعديل مكونات الدائرة نتيجة إنشاء اقسام شرطة جديدة وبين انشاء دوائر جديدة لتنظر الي مجلس المجموع او الكونجرس مقاعده كما هي دون اية زيادة . مصر لفرت بزيادة الدوائر والمقاعد.. القضية ان طريقة التمثيل في الشوري تختلف عن مجلس الشعب والدائرة مكونة من مربعات سكانية حينما تجمع صندوق الانتخاب يتبعه خمسمائة ناخب ان لقد اي يستجيب لزيادة سكانية.. اللجان تتسع لعدد من الاصوات.. لكن لا داعي ان تربك الناخب وقرى تضاف وقرى تحذف طبقا للاوهاء والامزيجة.. هل هذا معقول او هذا المجلس اصبح ٥٠٠ عضو ليس المقاعد التي تجلس عليها..

إسماعيل سلام : هناك فارق بين الكونجرس ومجلس الشوري المصري فنحن ممثلين لامة والقانون الذي امامنا لا خلاف عليه هو مجرد تقسيمات لاسماء حتي تتواءم مع حركة الناخبين.. وهناك دائرتان لتعديل حدود البحيرة ومرسي مطروح بقرار جمهوري هل اترك الناخبين من الاسكندرية مثلا ان يذهبوا لمرسي مطروح للادلاء باصواتهم.

احمد سعيد صوان: مساعد وزير الداخلية ان التقسيمات التي تتم للدائرة لا تتم عشوائيا إنما تخضع لاسباب حتي يتأتي تقسيم الدوائر متفقا مع المنطق وهناك قواعد للتقسيم يقسم الشرطة

ثلاثة يخضع الدائرة واحدة وزراعي ان يكون هناك تلاحق جغرافي للدائرة وقوانين في اعداد الناخبين ثم المساحة ايضا لين الزيادة في السكان جمعات الصندوق الانتخابي بتكلس بـ ١٢٠٠ صوت وعلي جانب اخر واصل مجلس الشوري مناقشاته حول تنمية الصعيد وطالب بضرورة الا تحتكر القاهرة والاسكندرية بكل المزايا وتستحوذان علي كافة الموارد بل تراعي العدالة في توزيع الاستثمارات وطالب بزيادة الفرص التراعية في مناطق الصعيد وتعتد يد الحكومة بالبنية الاساسية وتشجيع الاستثمار علي حجر الأبار وازالة العقبة امام نصيب الصعيد من المشروعات الاقتصادية وحتي لا يكون نصيب القاهرة والاسكندرية وحدهما ٤٦ في المائة من هذه المشروعات.. وتمدد عبد العال الجراحي وطالب بالتوسع في المعاهد السياحية والفندقية داخل الصعيد والتوسع في التعليم الفني وتطويره للارتفاع بمستوي الاداء للمشروعات الاستثمارية المزمع انشاؤها.. واكد اهمية وجود استقرار امني حتي تتحقق الانطلاقة المطلوبة لكل مشروع، ثروت ابادة : الصعيد يحتاج منا الي اهتمام كبير.. ولابد من القضاء علي الفكر الجاهل المتشدد في جنوب مصر وعلاج ذلك لن يتأتي الا بالثقافة والعلم ويديهما ان يتحقق إستثمار او إنتاج .

إسماعيل سلام : لعلنا نستلهم روح رمضان الفعالة في اعادة بناء هذه المنطقة والتوصل الي تنمية حقيقية لمظلها.. والحكومة الآن تنظر نظرة واقعية لمشاكل الصعيد في سيناء والصعيد.

التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر مرجعه عدم الاهتمام بهذه المناطق في الفترة الماضية.. لابد ان يكون هناك تطوير في اساليب الادارة المحلية.. نحتاج الي وجود منسق اقتصادي ليقول كلمته في الدراسات الاقتصادية.. والذنبية الحقيقية في هذه المناطق ان اني بالقطاع الخاص ليقولي مواسم ويمارس دوره التنمية الاقتصادية لابد ويراكبها تنمية اجتماعية وثقافية وصحية ولا تحول البشر الي معوقين.. ونحن في حاجة الي تصور جديد لتنمية الصعيد بعيدا عن اللوائح الحكومية.

هناك منطقة اخري رهي وسط الدلتا لابد ان يأتي عليها الدور ايضا فهي اقل منطقة في نصيب الفرد من الاستثمارات في الجمارية لابد ان تنظر بمنطق جديد لهذه المنطقة.

محمد فريد خميس : لم تكن هناك تنمية في الصعيد وبالتالي كانت الامية وتدهور المستوي الصحي وتدني التاشجيرة.. كل الشكر للرئيس مبارك علي رؤيته الشاملة للتنمية في الصعيد وهذا يأتي بعد ان لخلنا في مرحلة الانطلاق الانتاجي ونتمني من المكونة ان تأخذ بالمفهوم الشامل والرؤية الثاقبة للرئيس مبارك فيما يخص البنية الاساسية بالصعيد فلم تقم هذه البنية بالمفهوم الحديث فكل المزايا الأخري قد لا تؤتي اثارها.. إن لم تقم خدمات وبنية اساسية

متطورة سواء مطارات أو قطارات حقيقية وسريعة ووسائل مواصلات وطرق ومياه وكهرباء .. دين ذلك فملا تنمية.. ارى ضرورة إشراك القطاع الخاص المصرى والاجنبى فى رقامة الخدمات داخل الصعيد..

هناك عقيدة تبلورت بأن تنمية الصعيد ضرورة لاستمرار التنمية فى مصر لان الصعيد هو موقع استثمارى جيد وإن لم تتم تنمية الصعيد فهو سيكون له تأثيره السلبى على مشروعات العاصمة هذه عقيدة لدى رجال الصناعة فى مصر لذا فهناك حماس للاستثمار داخل الصعيد المطلوب فملا هو البنية الاساسية لو اقيمت هذه البنية لافضل المستثمرين وافضل إقامة مشروعات فى الصعيد والسبب مكونات شخصية ابن الصعيد الذى يتماثل مع شخصية اليابانى والقيم المتوازنة التى حافظ عليها اهل الصعيد أكثر من اهل الوادى والشهامة والتحمل هى من عرف الصناعة والاداء الجيد..

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم

المصدر : الحياة
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

المؤسسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياح القاهرة لبيان السفارة السودانية واستجابة للوساطة

مجلس الشورى المصري يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

في تطور جديد وصفته الدوائر السياسية بالمفاجأة الايجابية، استقلت الحكومة المصرية، في مشروع قانون عاجل وافق عليه مجلس الشورى المصري امس دائرة حلايب وشلاتين الانتخابية من الإضافة الى قائمة الدوائر الانتخابية، في حين استحدث التعديل الجديد دائرتين أخريين، وهما دائرة الخطة في الاسكندرية والأخرى في منوف بمحافظة المنوفية. ليبدأ تطبيق هذا التعديل الجديد مع انتخابات التجديد النصفي للمجلس في شهر ابريل (نيسان) المقبل.

واعتبرت الدوائر السياسية ان مصر ارادت اغفال دائرة مثلث حلايب، المتنازع عليها مع السودان، نوعا من الانتظار حتى تكتشف نوايا جديد بنتمي للجبهة الاسلامية الحاكمة في الخرطوم مسؤولية وزارة الخارجية، وعدم اقدامها لأزمات جديدة، قد تكون معوقا أمام تسوية الخلاف على مائدة المفاوضات السياسية . الا أن مصادر حكومية اكدت أن هذا الموقف لا يعني تراجع الحكومة عن دفئتها مصرية منطقة حلايب، واحقيقتها فيها، أو تخلّا او تخوفا من اي رد فعل سوداني متهور، يمكن ان يوصد الباب امام الحلول السلمية للأزمة.

وفي الوقت نفسه لم تخسر الحكومة في مشروع القانون الجديد . الذي أقرته اللجنة التشريعية بالمجلس قبل ساعات من موافقة المجلس عليه . سبب استبعاد دائرة حلايب من التعديلات، رغم ما أعلن منذ العام الماضي عن تقدم الحكومة بمشروع الى كل من مجلس الشورى ومجلس الشعب المصري باضافة هذه الدائرة، بل ووافقت عليهما اللجنة التشريعية في مجلس الشعب. ولاحت مصادر مطلعة الى ان استبعاد تشكيل دائرة حلايب الانتخابية قد يكون راجعا الى وساطة عدد من الأطراف العربية، منذ طرح هذا الموضوع في دورة البرلمان السابقة، بضرورة العودة الى ضبط النفس بين الجانبين، وذلك بعد ان ابلغت الخرطوم دول الوساطة ما وصفته باستبائها من اقدام مصر على هذه الخطوة المتعجلة في وقت لم يحسم فيه النزاع بعد، غير ان ثقل العصائر لم تخف دهشتها، ووصفها لاستبعاد تلك الدائرة بالمفاجأة في الموقف المصري. الا انها قالت ان ادخال حلايب على قائمة الدوائر الانتخابية يمكن ان يتم في اي لحظة.

ومن ناحية أخرى، فإنه بموجب التعديل الجديد أصبح عدد نواب مجلس الشورى . والذي سيبدأ اعماله اوائل يونيو (حزيران) المقبل بتشكيله الجديد . 264 عضوا، بدلا من 258 عضوا.

٢٥٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

«والي» يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة في القائمة !!

الفيوم ـ سيد الشورة:

أكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطني، عدم تحديد الشكل النهائي لنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب سواء بالفردي أو بالقائمة. إشار «والي» إلى قيام القيادة السياسية حاليا بتجميع آراء الأحزاب السياسية لتحديد النظام النهائي، وكان أمين عام الحزب الوطني قد شهد مساء أمس الأول اجتماع النادي السياسي للحزب الوطني بقرية جرندس بمركز سنورس بالفيوم. أعلن «والي» قيام الحزب الوطني بإرسال تقرير إلى القيادة السياسية، للمطالبة بإجراء الانتخابات بالنظام الفردي وزعم «والي» عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة، ومن بينها الوفد! كما زعم «والي» أن الأحزاب طلبت خلال هذه اللقاءات الثنائية إجراء الانتخابات بنظام القائمة، لأنها ضمنت فرصة أكبر في الحصول على الأصوات والمقاعد، في حين أنهم يعلنون من خلال صحفهم واجتماعاتهم، رغبتهم في إجراء الانتخابات بالطريقة الفردية!!

يوسف والي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

عادل حسين في المحلة:

سنطالب بإشراف دولي على الإنتخابات

إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائي

كتب طارق عبد الحميد:

في مفاجأة حجم، التقى الأستاذ عادل حسين- أمين عام حزب العمل- السبت الماضي مع جماهير حزبه العمل بالمحلة، وذلك بمقر الحزب من خلال اللقاء الذي نظمته أمانة المحلة وحضره لفيف من مختلف التيارات السياسية.

وفي بداية كلمته أكد عادل حسين أنه كان حريصا على تلبية دعوة المحلة لكل ما ترمز له هذه المدينة العظيمة من جهاد وصناعة وعمال يقع على عاتقهم أن يكونوا في الصفوف الأولى من أجل مستقبل مصر إن شاء الله..

وفيما يتعلق بالشجة المثارة حاليا من أهل الحكم حول الأسلحة النووية قال لدينا رجال يصدقون فيما يقولون ونكون معهم ولكننا كحزب معارض نسعى للحكم ليقيننا بأنهم لايصلحون.. وعن هذه الضجة فإن الشواهد لاتشير إلى شيء جديد فمسألة امتلاك النووية تمتلكها إسرائيل منذ السبعينيات والآن يقول أهل الحكم أن نسمح بتهديد الأمن القومي بسبب امتلاك إسرائيل (٢٠٠) قنبلة نووية مع أنهم سمحوا طوال الوقت ولم يتحركوا!! والغريب أن بعض البعض أن ذلك قد حدث لأننا كنا في حالة حرب مع أن الحقيقة غير ذلك فقد كنا في حالة سلام!!

لابد من التحرك

وتطرق عادل حسين إلى وجوب التحرك الجدي من جماهير شعبنا لتغيير هذه الحكومة العاجزة ومنع الردي والتقاعس أمام مخططات الأعداء بحيث لاكتفي بمجرد الكلام وان توقد شمعة خير من أن تلعن الظلام الف مرة.. ولهم محاولة الإصلاح ومن هنا فإننا لانتظر إلى الانتخابات القادمة بتفاؤل سمح فلا يخامرنا الذي شك أن الصوص يراق المال الحرام سيسعون لتزويرها واستخدام أدوات البطش والناس يعلمون تماما إفكهم ولكن يجب حثهم على التحرك لتغيير أوضاعنا المزرية لأن الصوص لن يتركوا مقاعد الحكم إلا بالقلاقم أقتلاعا ويعني ذلك أن حرية ونزاهة الانتخابات لن تكون بالشيء السهل ولكن ان استطعنا فسيقف بمقدورنا أن نحقق نسبة لابأس بها.

وإذا رفضت الحكومة الإشراف القضائي على الانتخابات لضمان نزاهتها فإننا سوف نسعى إلى اشراف دولي من هيئات ودول صديقة مزيى الكرة!!

وختم عادل حسين كلامه مؤكدا أن ما يجري في مصر جزء مما يحدث بالأمة العربية والإسلامية التي ليست في محنة الآن بل تعيش في سلاحم عظيمة تتحقق فيها انتصارات متتالية.. فمثل خمسة عشر عاما لم تكن هناك دولة إسلامية تحكم بشرع الله منذ سقوط الخلافة العثمانية! وحرص الصهيونية والغرب على ذلك بوجود حكومات علمانية ولكن ظهرت دول إسلامية وقيام ثورة إيران الإسلامية، ثم ثورة السودان، والبشائر تدل على أن نصر الله قادم بالجزائر.

؛ مقبرة النظام

وفي كلمته اشار ناجي الشهابي الأمين العام المساعد لحزب العمل إلى أن عادل حسين أحد المكرمين الإسلاميين المعاصرين الذين هم في كل محفل.. لذا كان اهتمام العالم الغربي واستيائه مما حدث له من خلال وسائل إعلامه وكيلاكاه رغم أنه فضح الغرب ومخططاته.. والسبب الحقيقي وراء حبسه كان شعار الإسلام هو الحل الذي جعله حسين غنوة يرددها الجميع.

وتعارق الشهابي في كلامه إلى إن شعب المحلة طوال تاريخه يمثل الصمود الوطني، ولن يستطيع أي يستقطون، ولكن إذا عملنا بإخلاص ووجد فالنظام الآن يزداد انهزالاً أكثر من أي وقت مضى بعد استنفاد كل الفرص المتاحة له خلال ثلاث دورات، والوعي الشعبي والعام سوف يصعب عملية التزوير.

وأكد أمين عام حزب العمل أنه في حالة رفض الإشراف القضائي الكامل

ظالم للإلاه، وأنه ينتزع حقوقه بكل الوسائل.. وإذا فكر النظام في بيع غزل المحلة، أو شركة النصر فإن ذلك بمثابة المقبرة له.

وأكد محفوظ حامي رئيس المجلس الشعبي المحلي لمدينة المحلة أن المرحوم أحمد حسين سمي السجن كعبة الأحرار فهو لايقف عضد مجاهد، ولايرهب صاحب فكر ورأي.

وأضاف حلمي أن النظام المصري يشارك أعدى أعداء الإسلام في مواجهة الصحوة الإسلامية.. فأين مصر من قضية البوسنة التي لم يكتف النظام فقط بالتخاذل تجوها، بل اصدر رئيس الدولة قرارا بمنع التبرعات للمجاهدين الذين يذبحون على أيدي الصليبيين!!

محنة الديمقراطية

وأشار محمد السخاوي عضو اللجنة المركزية للتنظيم إلى أنه يجب علينا استفهام معاني الصمود والنضال في الشهر الكريم، ونتذكر أن هناك (٦٠) ألف معتقل في السجون اغلبيتهم الساحقة من الإسلاميين وهذه قضية خطيرة ترتبط بقضية الديمقراطية، والغريب أن النظام الحاكم يدعي أنه لايوجد معتقل أو سجين رأي في مصر! وهذا تزييف لوعي الناس من جانب الحكومة التي تتشدق بالديمقراطية، بينما تضيق على الأحزاب المعارضة وتكمم الأفواه.

وتحدث رضا البيطار امين عمال حزب العمل قائلاً: إن هذه الحكومة العاجزة مضت في تنفيذ مخططات صندوق النقد الدولي وما يثم حاليا في شركة أسمنت المنيا من بيع معداتها خردة بالكيلو لوسيط يسلمها لإسرائيل -كما حدث مع شركة القاهرة- يؤكد أن الهدف الأساسي التخصخصة هو الإجهاز على مصر والتنمية بها لمصالح الصهاينة حتى يستطيعوا السيطرة على مقتضيات الأمور بالشرق الأوسط!!

وأضاف البيطار ان عمال مصر يستطيعون منع قانون العمل الموحد وتصحيح الأوضاع الخاطئة في هذا

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٥

البلد إذا كان هدفنا هو الإخلاص لله مادام فينا شخص مثل عادل حسين.

وقال محسن أبو سعده عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل إن عادل حسين رمز من رموز الوطنية المصرية، وزعيم إسلامي قومي يسعى لتجميع عناصر الأمة على خط واحد هو مناهضة الفساد والمفسدين.

في حين أشار عاطف الكوش عضو اللجنة العليا لحزب العمل إلى أن حب الناس الكبير لعادل حسين الذي ظهر في أثناء محنته لايساريه أي شيء في الدنيا. بينما رحب صالح الفيشاوي عضو اللجنة المركزية للحزب الناصري بالأستاذ عادل حسين باسم حزبه مؤكدا أن عادل حسين صاحب القلم الوطني الشريف الذي لايباع، ويستشرف الضوء في أشد حالات الظلام.

وأضاف الفيشاوي أن العمل النضالي المشترك هو الحتمية في تلك المرحلة الحرجة التي تواجهنا.. مرحلة السرقة والتجاوز في حقوق العمال والفلاحين وإغراق مصر بالفساد، وبيع القطاع العام للصهيونية وعملائها.

وأكد جمال يوسف أمين عمال الحزب بالغربية أنه لاتوجد زنزانة تحتوي عادل حسين لأنه يمثل الصدق والوطنية والإخلاص وجهاده نبراس لنا جميعاً.

وأشار أسامة الزرقا إلى أن عمال المحلة يرحبون بالمفكر الإسلامي الكبير عادل حسين الذي وقف بكل قوة أمام جوقة الفساد والمفسدين، وهذا النظام الحاكم الذي فتح سجونه للعمال والمعتقلين.

وفؤاد سراج الدين يرد:

لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئا عنها والوفد يرفض اجراء الانتخابات بنظام القائمة

وأدلى فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، بتصريحات هامة تعقيبا على ما أعلنه الدكتور وآلي عن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب للمعارضة . ابدى «سراج الدين»، أسفه للمزج باسم حزب الوفد في هذه الاجتماعات، والتي لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا. وقال «سراج الدين»: «اننا الوفد لم نعقد مع الحزب الوطني مثل هذه الاجتماعات التي أشار اليها الدكتور وآلي، ولم نطلب منهم اجراء الانتخابات بنظام القائمة لاننا لم نعقد مثل هذه الاجتماعات اصلا». واضاف فؤاد سراج الدين: «بل على العكس، طالب الوفد في صحيفته أكثر من مرة، اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي»، «ولازال الوفد يتمسك بهذا الرأي». واشار فؤاد سراج الدين الى ان برنامج حزب الوفد يرفض اجراء انتخابات المجالس النيابية بنظام القائمة سواء النسبية او المطلقة»، واكد رئيس الوفد، ان القائمة مخالفة للدستور نصا وروحا. كما أن برنامج الوفد

فؤاد سراج الدين

ضد القائمة، ولذلك يصر الوفد على اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

تطور مهم: استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابية المصرية

استبعد مجلس الشورى دائرة حلايب وشلاتين من قائمة الدوائر الانتخابية المصرية فيما يعد تطورا مهما فى العلاقات المصرية السودانية.

وقد وافق المجلس فى جلسته أمس الأول على إجراء تعديل جديد فى الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى ليصبح عدد، وذلك بإضافة دائرتين فى الدخيلة بالإسكندرية ومنوف بالمنوفية.

وقد اعتبرت المصادر السياسية أن مصر ارادت إغفال دائرة حلايب فى أعقاب تولى على عثمان طه وزارة الخارجية فى السودان، وهو الرجل الثانى للجبهة الإسلامية بعد الدكتور الترابى.

وذكرت مصادر سياسية أن استبعاد حلايب من الدوائر الجديدة قد يكون راجعا لوساطات قامت بها أطراف عربية منذ طرح هذا الموضوع فى دورة مجلس الشعب السابقة، والتى كانت على وشك إقرار دائرة انتخابية جديدة فى حلايب.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحداث
التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

● من أجل مصر ●

القضاة .. والانتخابات

وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز !

● بقلم :
جلال عيسى

العدل دائما اساس الملك .. ولما كان مناط ذلك .. رجال القضاء .. فإنهم بلا منازع ظل الله فى الأرض .. ولايرقى لهذه المكانة أحد غيرهم من خلقه ..

ولذا كانت لهم المهابة والتقدير .. وكانت لأحكامهم القدسية والتبجيل .

وكان اصرار الشعب دائما على ان تكون الانتخابات .. كل الانتخابات وكافة الاستفتاءات .. تحت اشرافهم ضمانا لسلامتها ونزاهتها ..

حتى انتخابات النقابات المهنية .. وخلال التعديلات الاخيرة لقانونها .. فإن الكل طوال هذه التعديلات ـ المعارضين قبل المؤيدين ـ حرصوا على ان تكون تحت اشراف القضاء الذى يجله الجميع ويقدره .

وإذا كانت هناك بعض الملاحظات على ممارسات القضاء فى الانتخابات والاستفتاءات .. فإنها نادرة والنادر دائما لاحكم له .

ويرى الكثير من المرشحين الطاعنين فى نتائج الانتخابات انها مسئولية لجان الفرز .. وبخاصة الذين يطعنون فى النتيجة النهائية . بدعوى انها لاتمثل حقيقة الأصوات التى حصلوا عليها . وان اصوات الناخبين التى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ادلوا بها لصالحهم تم احتسابها لمرشحين اخرين .. بل يزعم البعض ان النتيجة التى تم إعلانها شفاهة .. تغاير النتيجة الرسمية التى ابلغ بها وزير الداخلية .

وينسبون هذه الأخطاء إلى القضاه الذين تولوا رئاسة اللجان العامة للانتخابات ومنهم من ايدتهم محكمة النقض أعلى سلطة قضائية عند تحقيق طعونهم بمعرفتها فى هذه الدعاوى . كما حدث فى انتخابات دائرة مصر الجديدة الخاصة بالدكتور حمدى السيد .. وكذا انتخابات دائرة الزرقا محافظة دمياط دائرة الدكتور حلمى الحديدى وغيرهما .. وقد اسفرت الممارسة الخاطئة لقاضى مصر الجديدة رئيس اللجنة إلى عزله بمعرفة مجلس التاديب الخاص برجال القضاء كما أن نقابة المحامين رفضت حتى الآن قيده فى جداولها .. وابعد عن اسرة العدالة سواء القضاء الجالس منها أو الواقف !!

لأن الثوب الأبيض الناصع لا يسمح اصحابه لحظة أن يعلق به شائبة من الشوائب .. ونصب أعينهم دائما تطهيره من كل ما يتهدده ووقايته من كل ما يمكن أن يلحق به من بقع سوداء .

● ● ●

وإذا كانت هناك أخطاء نسبت إلى عدد محدود جدا من القضاة بشأن الانتخابات فلا شك أن الغالبية العظمى من هؤلاء القضاة الذين اشرفوا بكل الأمانة وسلامة القصد على العديد من الانتخابات والاستفتاءات .. كانت محل ثقة ورضا وتقدير الغالبية العظمى من الناخبين والمرشحين .. مهما تباينت آراؤهم ومشاربهم .. والنادر دائما لا حكم له كما قلنا من قبل .

كما ان سلوك العديد من القضاة فى ادارة الانتخابات وتمسكهم بواجب الحيدة والنقاء والتجرد .. كان موضع التقدير والاعجاب من المواطنين والمرشحين والمسئولين على السواء ..

ولقد علمت من بعض الثقاة ممن تابعوا عن كثب انتخابات دائرة طوخ قليوبية التى رشح لها المستشار عادل صدقى الشقيق الأكبر للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. وكان ينافس فيها عطية الفيومى أمين عام الحزب الوطنى بالقليوبية موقف رئيس لجنة الانتخابات فى هذه الدائرة .. المستشار عادل علام الدرش .. عندما طلبالبه المستشار عادل صدقى أن يسمح له على سبيل الاستثناء بحضور ابنته الطبيبة حتى تتولى علاجه أثناء حضوره لجنة فرز الأصوات .. والتى كان يتم الفرز فيها صندوقا صندوقا بل وبطاقة بطاقة .. اذا ما احتاج إلى رعاية طبية بسبب الضغط والارهاق الذى لاقاه طوال العملية الانتخابية .. وكذلك شقيقته الدكتورة اميره صدقى الأستاذة بالجامعة لمعاونته فى متابعة أعمال لجنة الفرز وكذلك ابن شقيقه المهندس احمد عاطف صدقى .. نجل رئيس الوزراء لذات المهمة فكان تعليق المستشار عادل علام على طلب استاذه السابق المستشار صدقى أن أى طلب من هذه الطلبات يعد خروجا على القواعد المقررة وتمييزا له عن غيره من المرشحين . وهو أمر مرفوض تماما .. وأن ماقد يقبل على سبيل التسامح أو التجاوز من أى من المرشحين لن يقبل منه على الاطلاق كمستشار سابق ورجل من رجالات القانون .. كما وأن حضور ابنته وشقيقته مرفوض ويستطيع اذا ما احتاج علاجا أن يطلب احلال بديل عنه فى اللجنة ويغادرها إلى الخارج ليفعل مايشاء .

فورا .. والا يحضر إلا اذا كان كبديل لعمه المرشح .. وبموجب توكيل رسمي يسمح له بذلك .

وانصاع المهندس احمد عاطف صدقى دون اعتراض لطلب رئيس اللجنة وغادرها فورا .. ولم يحاول العودة اليها ثانية .. استشعارا منه للمسئولية واحتراما للقضاء وحرصا على مايؤثر على سمعة والده أستاذ الحقوق قبل أن يكون رئيسا للوزراء .

كما امتثل المستشار عادل صدقى لقرار رئيس اللجنة . وتم اجراء الفرز عدة أيام متتالية كما هو معروف للجميع .

ولم نسمع أن رئيس الوزراء غضب لطرد اسرته من لجنة الفرز بل تقبل الأمر بكل الرضا والارتياح .

● ● ●

وحول هذا القاضى الشامخ يؤكد الحضور انه اتخذ ايضا اجراء لقى الاعجاب والتقدير .. فقد فوجيء اثناء الفرز بأن مركز الشرطة قدم اليه ولعدد قليل ممن يعاونونه فى عملية الفرز وجبة غداء مكونة من « ساندوتش طعمية » تم اعدادها عند « طعمجى » بطوخ .. ولاحظ رئيس اللجنة ان الوجبة ليست على المستوى المطلوب له ولمعاونيه .. فرفضها وطلب الى مامور المركز أن يوضح عمن طلب اليه تقديم

مثل هذه الوجبة .. وهل هي منه شخصيا باعتباره مضيفا ومكرمة منه فيشكر عليها أم أن وزارة الداخلية - التى كلفته برعاية اللجان أثناء الفرز - هى التى تقدم مثل هذه الوجبة لاعضاء اللجان خاصة انهم لايتمكنون من مغادرة اللجان أو شراء ما يحتاجونه .. فإذا كان ذلك فإن عليه ان يذكر له المبلغ الذى اعتمدته الوزارة لهذا الغرض وتسلمه السيد المأمور ..

وهنا يكون لرئيس اللجنة حق توجيه إنفاقه هو واعضاء اللجنة بالصورة التى يرونها .. وهنا طلب احد المرشحين المنافسين للمستشار عادل صدقى ان يسمح له بتقديم هذا الواجب لضيوف دائرته اسوة بما اتبع فى بعض اللجان الفرعية اثناء الانتخابات . فرفض رئيس اللجنة هذا العرض على الفور وقال : انه واعضاء اللجنة يقومون بواجب وطنى .. وأنهم على استعداد للتضحية فى سبيل تحقيقه .. وأن كل ما يرغبه هو ارجاء الفرز فترة حتى يتمكن من تدبير احتياجاته وأعضاء اللجان بالصورة المناسبة لطعامهم وشرابهم .. وهنا تبين أن وزارة الداخلية لم تألو جهدا فى رعاية اعضاء اللجان أثناء الفرز والتصويت وانها مع المحافظة المختصة قد اعتمدت المبالغ اللازمة لذلك وسرعان ما تم تقديم الوجبة المناسبة لرئيس اللجنة والتى اصر على أن يقدم مثيلتها لكل أعضاء اللجان مهما بلغ عددهم ..

وقد تم ذلك .. أما بالنسبة له شخصيا فقد رفض تناول أى طعام أو شراب ، واتصل بأسرته حيث قامت بتدبير ذلك له أثناء رئاسته للجنة وكان يصله يوميا واحد من اسرته من خارج محافظة القليوبية يحمل اليه طعامه وشرابه حتى انتهى الفرز تماما الذى استغرق اياما كثيرة .

● ● ●

هذا نموذج من النماذج المشرقة لرجال القضاء فخر بلادنا .. نسوقه بمناسبة موسم الانتخابات مع كل تطلعنا الى انتخابات سليمة ونزيهه تعبر عن إرادة الناخبين ولا يتم فيها تزييف إرادة ولو ناخب واحد .. كما كانت انتخابات ممدوح سالم رحمه الله .. وانى على يقين ان انتخابات عاطف صدقى لن تكون غير ذلك .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٥

استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب

تضارب تصريحات الحكومة حول الموقف ولقاءات سرية

داخل الحزب الوطني للو صول إلي حلول

مازال الغموض مستمرا حول الشكل النهائي لنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب القادمة. وتضاربت تصريحات المسئولين بالحكومة حول نظام اجراء الانتخابات خلال اليومين الماضيين. اعلن الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب امس اجراء الانتخابات بالنظام الفردي طبقا للقانون الحالي.أرجع «سرور» موقفه الى عدم تلقي المجلس أي قانون اخر حول نظام الانتخابات.

وكان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطني قد اكد اجراء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة.وزعم «والي» عقد اجتماعات ثنائية مع احزاب المعارضة ومن بينها الوفد.كما زعم «والي» ان الاحزاب طلبت منه إجراء الانتخابات بالقائمة. وأحدثت تصريحات فؤاد سراج الدين رئيس الوفد المنشورة امس دويا هائلا بالاوساط السياسية.

وكان «سراج الدين» قد نفى تصريحات «والي» بشأن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة. وأبدى سراج الدين اسفه للرّج باسم حزب الوفد في هذه الاجتماعات والتي لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا. تبادل الوزراء مع «والي» الاتهامات عقب نشر تصريحات «سراج الدين». وكان مسئولو الحزب الوطني قد اعدوا تقارير مغلوطة بشأن موقف احزاب المعارضة من نظام اجراء الانتخابات. وزعموا وجود اتصالات مع حزب الوفد. وتم رفع التقارير الى القيادة السياسية للنظر فيها. وتجرى الآن عدة لقاءات سرية مع كبار المسئولين بالحزب الوطني للنظر في نظام الانتخابات. وطلب امناء الحزب الوطني بالمحافظة اعادة النظر في قرار الامانة العامة باجراء الانتخابات بالنظام الفردي. اشار الامناء الى صعوبة فوز الحزب الوطني بنتائج متقدمة وطالبوا باجراء الانتخابات بنظام القائمة. وكان مجلس الشعب قد شهد امس مناقشات حادة بين اعضاء الحزب الوطني وبين المستقلين عندما طلب رئيس المجلس التصويت على مشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى لتصبح ٨٨ دائرة بدلا من ٨٦ دائرة. اعترض النائب المستقل فاروق متولي. وطالب بتحديد نظام الانتخابات القادمة سواء بالقائمة او بالفردي قبل النظر في تعديل الدوائر الانتخابية.

٣٣٠٣٦٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : اخر ساعة
التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى مستمرة

الدكتور فتحى سرور « لآخر ساعة » :

• نعم .. مجلس الشعب سيد قراره . طالما كانت السيادة للشعب

• كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها

• المجلس يفصل فى الطعون .. بصفته جهة ذات اختصاص قضائى

• أجرى الحوار : زكريا أبو حرام المحرر البرلمانى لـ « اخر ساعة »

• لا زالت ردود الفعل التى اثارها حكم محكمة استئناف القاهرة ، فى قضية انتخابات الدكتور الحديدى ، مستمرة ، فما نادت به المحكمة وطالبت به من المبادىء الهامة .. فى صميم الحياة السياسية ، فإدانة سلبية المواطنين فى الانتخابات ووجوب الا تسقط جرائم تزييف إرادة الناخبين بالتقادم كلها من القضايا التى يجب الوقوف امامها ودراستها لازالة اسباب حدوثها . كذلك ضرورة ان يتم دفع التعويضات من جيوب المزيفين او المخطئين ، ولا تدفعها الدولة من اموال دافعى الضرائب التى تدخل خزينتها ..

كما تطرقت المحكمة الى ان مجلس الشعب ليس دائما ، سيد قراره ، وان حصانة الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية

الدستورية والقانونية . وبعد حكم المحكمة طالب البعض بوجوب دفع الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية والدستورية بالمجلس للتعويض من جيبهما الخاص الى جانب جيب اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق الذى تمت الانتخابات في عهده .. والا يعفيه الخروج من الوزارة من مسئولية تزييف إرادة الناخبين .. وان هناك في بعض مواد الدستور ما تتعارض بين أعمال مجلس الشعب ومحكمة النقض .

من هنا كان لابد من أن نستمع لرأى الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب فيما اثير من آراء حول البرلمان ودوره في الفصل في الطعون الانتخابية .

اكد رئيس مجلس الشعب ، لاخر ساعة ، ان مجلس الشعب ، سيد قراره ، وسوف يظل طالما ان السيادة للشعب وان مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور .. وتراقبه المحكمة الدستورية وحدها فيما يتعلق بدستورية الاعمال التشريعية .. وان الأعمال البرلمانية - غير التشريعية - لا تخضع لرقابة القضاء تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات وانه متفق مع ما ذهبت اليه المحكمة من إدانة سلبية المواطنين في الانتخابات .. وان جرائم تزييف إرادة الناخبين جرائم خطيرة يجب الا تترك للنسيان او تسقط بالتقادم كما قالت المحكمة .. واننا كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها ، وان مجلس الشعب يفصل في الطعون الانتخابية بصفته جهة ذات اختصاص قضائي ..

● وقبل أن نعرض لتفاصيل ما جاء في الحوار نشير الى السؤال الذى وجهه عبدالمنعم العليمي عضو مجلس الشعب تحت القبة للدكتور فتحي سرور حول ما جاء في الحكم وقد رد رئيس مجلس الشعب بقوله انه يهمني أن أجيب بما يلي :

- اولا : ان مجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية للبلاد يكن للقضاء كل تقدير واحترام .

- ثانيا : إن مجلس الشعب من منطلق تقديره للقضاء واحترامه ينزه نفسه عن التعليق على الاحكام .

- ثالثا : صدر حكم على مجلس الشعب فطلبت من هيئة قضايا الدولة أن تطعن عليه طبقا للدستور والقانون .

- رابعا : امتنع عن التعليق على الحكم تأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات ، ذلك ان مبدأ الفصل بين السلطات هو احد علامات النظام الديمقراطي الذى نص عليه دستورنا ، بل نص إعلان حقوق الانسان على مبدأ الفصل بين السلطات فاعتبر الفصل من علامات احترام حقوق الانسان ، ومقتضى هذا المبدأ الا تتدخل إحدى السلطات في شئون سلطة أخرى مما مقتضاه الا تتدخل السلطة التشريعية في شئون السلطة القضائية والا تتدخل السلطة القضائية في شئون السلطة التشريعية .

الفصل بين السلطات

وقال رئيس مجلس الشعب : وتطبيقا لحرص المجلس على عدم التدخل في شئون السلطة التشريعية امتنع المجلس عن الخوض في شئون العدالة بل وصل الأمر الى انه قد امتنع عن مناقشة معايير تعيين اعضاء النيابة العامة رغم إثارة ذلك من بعض الاعضاء لما رؤى من انها من شئون العدالة ، كما كف المجلس أيضا عن مناقشة وقائع تحققها سلطات التحقيق القضائية .. كل ذلك تقديرا من المجلس بعدم التدخل في شئون السلطة القضائية .

ومن ناحية أخرى لا يجوز للسلطة القضائية أن تراقب أعمال السلطة التشريعية إلا بصدد الأعمال التشريعية فقط وفي حدود الدستور حين أناط الدستور بالمحكمة الدستورية العليا سلطة رقابة الاعمال التشريعية وقد كان الموضوع محل جدل كبير حتى أن هناك قولة مشهورة للجنرال ديجول ، إن البرلمان هو المحكمة العليا للشعب ، ومع ذلك رؤى حتى يمكن ضمان أن الاعمال التشريعية تتفق مع الدستور أن توجد محكمة واحدة هي المحكمة الدستورية العليا لكي تراقب مدى دستورية الأعمال التشريعية والاعمال التشريعية فقط دون غير ذلك من الاعمال البرلمانية .

وقال الدكتور سرور : ولبدأ الفصل بين السلطات معنيان :

- معنى وظيفي : وهو أن كل سلطة تشتغل باختصاصاتها بمعنى انه لا يجوز لسلطة أخرى أن تزاحمها في هذا الاختصاص فليس للسلطة التشريعية أن تزاحم السلطة التنفيذية

ولا السلطة القضائية فى اختصاصهما .

ـ ومعنى آخر عضوى : معناه أنه لا يجوز لسلطة من السلطات أن تقحم نفسها بالرقابة على اعمال سلطة اخرى إلا فى حدود ما نص عليه الدستور بشأن الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية حين تعرضت محكمة الجنح فى حيثياتها لتقرير قرار البرلمان الفرنسى قضت بالغاء حيثيات محكمة الجنح لما تضمنته الحيثيات من اعتداء السلطة القضائية على اختصاص السلطة التشريعية .

وقد عنى مجلس الدولة المصرى من خلال المحكمة الادارية العليا فى خمسة احكام :

حكم صدر فى أول اكتوبر سنة ١٩٨٧ فى القضية رقم ٥١٣٦ لسنة ٤١ قضائية وحكم صدر فى أول اكتوبر سنة ١٩٨٧ فى القضية رقم ٥٣٣٣ سنة ٤١ قضائية وحكم صدر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ فى القضية رقم ٣٣٢٣ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٣ فى القضية رقم ٧٢٣٢ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٣ فى القضية رقم ٦٧٣٢ لسنة ٤٧ قضائية .

قضت كل هذه الأحكام بأنه لا يجوز للقضاء ان يراقب الأعمال البرلمانية وان الاعمال البرلمانية هى بمنأى عن دائرة الرقابة القضائية فلا يجوز للمحكمة أن تخضع قرارا للمجلس أو أن تصوبه .

وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات فإنى امتنع عن التعليق على الحكم ولكن أذكر المجلس ايضا وأطمئنه بأن المادة ٩٨ من الدستور تنص على انه لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه وعدم مؤاخذة العضو عما يبديه من آراء ، يعنى ضمنا عدم مؤاخذة المجلس نفسه عما يبديه من آراء لأن قرار المجلس ليس إلا حصيلة اراء الاعضاء كلهم . لهذه الأسباب كلها امتنع عن التعليق على الحكم احتراما لمبدأ الفصل بين السلطات .

بداية الحوار

● وناتى إلى تفاصيل ما جاء فى نص الحوار مع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب . وقد سألته فى البداية عما اثير من ان مجلس الشعب ليس دائما « سيد قراره » وان الاعمال البرلمانية تخضع لمساءلة القضاء ورقابته إذا خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية ؟

ـــ فكان رد الدكتور سرور : نعم مجلس الشعب « سيد قراره » ، وسوف يظل « سيد قراره » طالما كانت السيادة للشعب هكذا تقتضيه طبيعة النظام الديمقراطى والنيابى ، فإن نواب الشعب يمارسون سيادة الشعب طبقا للدستور وبلا شك فإن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور وتراقبه المحكمة الدستورية العليا وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية ، اما غير ذلك من الأعمال البرلمانية ، فإنه لا رقابة لأية سلطة على مجلس الشعب ، لأن البرلمان ـ كما قال الجنرال ديجول ـ هو المحكمة العليا للشعب . ومبدأ الفصل بين السلطات هو من حقوق الانسان حتى لا تتسلط سلطة على سلطة اخرى ، فالسلطات تتعاون دون أن تتصادم او تتناقض .

كما أنه لا تخضع الأعمال البرلمانية ـ غير التشريعية ـ لرقابة القضاء تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات وبهذا استقرت أحكام القضاء المصرى .

● ما هو رايك فيما اثير من انه يجب أن يكون دفع التعويض فى قضية الدكتور حلمى الحديدى من جيب الدكتور سرور وعبد الحليم موسى والدكتورة فوزية عبد الستار وكل من شارك فى اهدار إرادة الناخبين ؟

ـــ ويقول رئيس مجلس الشعب : لا تعليق لى على الآراء السياسية أو على الآراء المخالفة للقانون .

الحصبة ضد الديمقراطية

● اذا نت المحكمة سلبية المواطنين فى الانتخابات ما هو رايك فى ذلك ؟

ـــ ويقول الدكتور سرور : اشاطر المحكمة فى هذا الراى فإن سلبية المواطنين ضد الديمقراطية .

● لماذا بقى تقرير محكمة النقض بالمجلس سبعة اشهر دون مناقشة ولماذا كان هناك تراخ فى عرض التقرير على لجنة الشئون التشريعية والدستورية وهل أخطأ مجلس الشعب فى ذلك ؟

ـــ ويقول رئيس مجلس الشعب : لا توجد سلطة تملك بحث خطأ مجلس الشعب من عدمه فى اى عمل برلمانى غير تشريعى تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات .. والمجلس فى ضوء المسائل المعروضة عليه ووقته ينظر جدوله وفقا لنظام معين لا رقيب عليه سوى ضميره . وفى نفس الوقت لا يجوز مراقبة المحكمة بسبب تأنيها فى نظر القضايا ولا مراقبتها فى قرارات التأجيل ، ذلك امر من اطلاقاتها .

● جريمة تزييف ارادة الناخبين يجب الا تسقط بالتقادم ما هو رايك فى هذا ؟

ـــ ويقول الدكتور احمد فتحى سرور : جرائم تزييف ارادة الناخبين هى جرائم خطيرة يجب الا تترك للنسيان .

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

أتفق مع محكمة استئناف القاهرة فى أن :

• سلبية المواطنين .. ضد الديمقراطية

• تزييف إرادة الناخبين .. جرائم خطيرة

يجب ألا تترك للنسيان . .

أين التناقض ؟

● يرى البعض أن هناك تناقضا بين المواد (٩٣) ، (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور ذلك أنه فى حين تنص المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفقا للقانون . وتنص المادة (١٦٦) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة . نجد أن المادة (٩٣) من الدستور تعطى الاختصاص فى صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقصر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد احالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض لأن الفصل فى الطعون الانتخابية هو بلا جدال أمر من شئون العدالة . وهو الفصل بين الطاعن والمطعون فى أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تحقيق العدالة بينهما . فما هو رأى الدكتور سرور فى ذلك ؟

ويقول رئيس مجلس الشعب : لا يوجد تناقض بين هذه النصوص ، لأن مجلس الشعب يفصل فى الطعون الانتخابية بصفته جهة ذات اختصاص قضائى ، ونصوص الدستور تفسر متكاملة متناسقة ولا تفسر متناقضة متصادمة .

● يقول البعض ان نظر الطعون يتم فى ظل حرج شديد من المطعون ضدهم وهم أعضاء مجلس الشعب ولذلك يلتمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأى سبب للحكم واصدار قرار أو عدم قبول أى طعن أو رفضه تحت هذا الشعور بالحرج فما رأيك فى ذلك ؟

ويقول الدكتور سرور : لا حرج على الاطلاق فإن عضوا من ٤٥٤ عضوا هم أعضاء مجلس الشعب لن يغير قرار ٤٥٣ عضوا . ولم ينقرد الدستور المصرى بمنح الاختصاص بالفصل فى الطعن للبرلمان بل توجد دساتير كثيرة فى العالم بهذا المعنى .

المعوقات الانتخابية

● **طالب البعض بسرعة اجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المعوقات الانتخابية متى سيتم ذلك ؟**

— **يرى رئيس مجلس الشعب :** انه إذا وجدت معوقات انتخابية فيجب أن تزول ، فكلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها .

● **اخذ مجلس الشعب برأى محكمة النقض فى قضية الدكتور حمدى السيد ولم يأخذ به فى قضية الدكتور الحديدى .. ترى لماذا ؟**

— **الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب :** كل طعن انتخابى له ظروفه وقرائنه . والمجلس لم يرفض طعن الدكتور الحديدى وانما قرر عدم قبوله شكلا لعدم استيفاء احد اشكال الطعن ، اخذا فى ذلك برأى محكمة النقض فى غير ذلك من الطعون .

وإلى هنا وينتهى الحوار مع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب حول ما اثير من ردود فعل فى حكم قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى وحتى تكتمل الصورة فسنعرض هنا جانبا سبق ان ادلى به الدكتور سرور فى دورة الحررين البرلمانيين التى نظمها المجلس الأعلى للصحافة الشهر الماضى حيث كانت اول محاضرة فى هذه الدورة للدكتور سرور ووجه إليه الزملاء من بين اسئلتهم سؤالا حول الطعون الانتخابية وذكروا ان المجلس رفض بعض الطعون رغم أن محكمة النقض طالبت ببطلان العضوية وكانت اجابة الدكتور سرور على هذا السؤال :

— احب ان يكون مفهوما ان النظم الدستورية فى مسألة الفصل فى العضوية ثلاثة :

— نظام يجعل الاختصاص فى يد محكمة قضائية قد تكون المحكمة الدستورية او المجلس الدستورى كفرنسا .

— نظام يجعله فى يد البرلمان نفسه وهذا هو النظام المصرى .

— ونظام يجعل هذا الاختصاص فى يد لجنة من اللجان تختص بنظر هذا الموضوع .

وبالنسبة للنظام المصرى نحن المحكمة ، والمحكمة الدستورية العليا قالت فى أحد احكامها أن مجلس الشعب يعتبر محكمة عندما يفصل فى صحة الطعن لكن ما الذى تقوم به محكمة النقض ؟ هى تحقق فقط وتكتب تقريرا برأيها ودورها هنا دور المحقق وليس دور المحكمة . والقضاء اما قضاء تحقيق او قضاء حكم . محكمة النقض فيما يتعلق بالطعون تباشر نشاطها كقضاء تحقيق وليس قضاء حكم . نحن نختلف مع محكمة النقض فى الرأى فى بعض الطعون . وهذا ليس بقليل من شأن المحكمة . وإنما تكون المعايير الموجودة عندها غير المعايير الموجودة عندنا لأن محكمة النقض تقول على سبيل المثال ان اللجنة العامة مكونة من سبعين من رؤساء اللجان الفرعية وقد وقع على محضر اللجنة العامة عشرون عضوا ولم يوقع عليه خمسون عضوا ، نتيجة ان ثلاثة اعضاء انصرفوا فى الصباح . هناك تقول محكمة النقض انهم لم يستوفوا كل الاضمامات وتحكم ببطلان الانتخابات . ومجلس الشعب يقول لا وما دام رئيس اللجنة قد وقع فقد انتهى الأمر وان الاضمامات الاخرى ليست جوهرية . ومعنى هذا ان شخصا ما يدخل الانتخابات ويتعب وينجح ولجرد ان خمسة او ستة لم يوقعوا تبطل الانتخابات !

أصوات الأموات

كذلك تقول محكمة النقض هناك اموات دخلوا ، يقول مجلس الشعب نعم الأموات من الكل لا يحسم فى الأمور ايضا محكمة النقض جاءت بمكتب خبراء وهذا المكتب عمل عينة عشوائية ولاحظ أن هناك « لخبطة » فى الانتخابات فنقول ان النتيجة العشوائية لا تكفى وعليك ان تأتى بكل الصناديق وما دامت الصناديق قد فتحها الخبراء واخذوا منها صندوقين كعينة عشوائية وقالوا انها « ملخبطة » ونتيجة الصناديق مخالفة لتقرير اللجنة . فكله باطل . اقول له لا . عملت لى نتيجة عشوائية ليست كافية . فهل اطلعت على الباقى . والباقى لا امان له لأن الصناديق عبثت بها وفقدت ولا استطيع ان اتى بها لأعدها ومن هنا لا اطمئن ورفض الطعن .

واختلاف رأى مجلس الشعب مع محكمة النقض يأتى لأن معايير محكمة النقض كانت معايير إما قانونية بحتة أو أنها اعتمدت على آراء وخبراء غير دقيقة . ومن هنا جاء وجه الخلاف فى الرأى - ليس لأن مجلس الشعب « سيد قراره » بمعنى اننا متحكمون . وإنما معاييرنا السياسية غير معايير المجلس الدستورى فى فرنسا بأن العبرة ان يطمئن المجلس إلى أن ارادة الناخبين قد احترمت بغض النظر عن وجود أخطاء فى الاجراءات .

وقال الدكتور سرور : وسيتساءل أحد لماذا يرفعون دعوى تعويض على وزارة الداخلية بسبب الحكم بصحة الانتخابات ؟

وأقول إنه اولا لا أحد يصرف التعويض من مجلس الشعب لأن المجلس حر فى ابداء رأيه . والتعويض يصرف من وزارة الداخلية حيث يقدمون تقريرا لمحكمة النقض ويقولون إن وزارة الداخلية أجرت الانتخابات بطريقة خاطئة ويريدون تعويضا فيحصلون على تعويض بسبب ان هذا الخطأ الذى ثبت لهم والذى تسببت فيه وزارة الداخلية ولا يحصلون على تعويض من مجلس الشعب .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

الحكم لصالح «الحديدى» يفتح ملف الطعون الانتخابية

رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!

●● فجر حكم محكمة الاستئناف بتعويض الدكتور حلمي الحديدى بمائة ألف جنيه في دعواه ضد رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية ملفا كاملا يرقد الآن داخل لجان مجلس الشعب ولجان خبراء محكمة النقض تسحت عنوان ضخم هو «الطعون الانتخابية» ●●

تحقيق : نبيل رضوان

٠٠٠٣٦٨

على الرغم من قرب إنتهاء الفصل التشريعى الحالى للمجلس الذى يكمل سنته الخامسة بعد ثلاثة أشهر فقط إلا أن الطعون الانتخابية لاتزال تتوالى على اللجنة التشريعية – فى صحة عضوية النواب الذين يشرعون ويراقبون أداء الحكومة منذ ما يزيد على أربع سنوات.

وحتى الآن فإن الطعون قد وجهت إلى أكثر من نصف أعضاء المجلس الحالى (٤٥٨ عضوا) ووصلت جملتها إلى ٢٦٨ طعناً تقدم بها المرشحون فى انتخابات ١٩٩٠ أمام محكمة النقض والتى أخذت طوال هذه السنوات فى نظر الطعون والاطلاع على الوثائق والأوراق ومحاضر اللجان العامة..

وحتى الآن لاتزال محكمة النقض تنظر ٨٥ طعنا فى نواب قد يخرجون من المجلس الحالى بعد انتهائه فى يونيو القادم دون أن يتم الفصل فى صحة الطعون المقدمة ضدهم.

اللجنة التشريعية بالمجلس رصدت الطعون التى تقدم بها المرشحون وبلغت ٢٦٨ طعنا فى صحة عضوية نواب المجلس، وتم إرسالها إلى محكمة النقض للتحقيق فيها وقد قبلت المحكمة ٤٥ طعنا وإعادتها إلى مجلس الشعب لاتخاذ القرار بشأن عضوية النواب الذين شملتهم الطعون، ورفضت المحكمة ١٣٨ طعنا، ولاتزال المحكمة تنظر ٨٥ طعنا.

وبعد الطعن المقدم من د. حمدى السيد نقيب الأطباء ضد بدر الدين خطاب من أشهر الطعون التي قبلها المجلس فى فصله التشريعى الحالى، كما قبلت اللجنة طعن عبدالجابر عثمان ضد نائب ملوى عبدالشكور حمزة، غير أن المجلس رفض تقرير اللجنة.

وطوال الفصل التشريعى الحالى رفضت اللجنة التشريعية برئاسة د. فوزية عبدالستار ٤٣ طعنا فى نواب حاليين رغم تأييد محكمة النقض لبطلان الانتخابات فيها شملت اسماء لامعة من النواب الحاليين ورؤساء اللجان.

وهذا الباب يفتح المجال واسعاً أمام قضايا التعويض التى يقوم بها الطاعنون استناداً لحكم محكمة النقض.

للطعون نظام

ووفقا للائحة الداخلية التى تنظم أعمال مجلس الشعب تقيد الطعون المقدمة إلى رئيس المجلس وفقاً لأحكام الدستور بسجل الطعون بلجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ثم يحيلها رئيس المجلس إلى رئيس محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ ورود الطعن لتقوم المحكمة بتحقيقها.. ويرفق بالطعن المستندات التى قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المطعون فى صحة انتخابه إذا كانت قد أودعت المجلس ، ويحيل رئيس المجلس إلى لجنة الشئون الدستورية التقارير التى ترد إليه من محكمة النقض نتيجة التحقيق فى الطعون التى أحيلت إليها خلال ثلاثة أيام من ورودها لتنظرها اللجنة في اجتماع تعقده خلال شهر من إحالة نتيجة التحقيق إليها.. وعلى اللجنة عند تحقيق صحة العضوية أن تقرر استدعاء العضو (المطعون فيه) واتخاذ ما تراه من اجراءات لازمة لاظهار الحقيقة.

وإذا تبين للجنة ضرورة تحقيق بعض جوانب الطعن قبل ابداء رأيها للمجلس فى شأنه أعدت تقريرا برأيها للمجلس، على أن تحدد الموضوعات التى تطلب استيفاء تحقيقها لإحالة الامر إلى محكمة النقض لاجراء شئونها فيها.

وعلى اللجنة فى جميع الأحوال أن تبدى الرأى فى الطعن وتعرض تقريرها على المجلس بعد إحالة تقرير محكمة النقض عما طلبته إليها.. ويتقدم اللجنة تقريرها عن تحقيق صحة العضوية وعن التحقيقات التى أجريتها محكمة النقض فى الطعون المحالة إليها بإلى رئيس المجلس خلال ستين يوما من تاريخ ورود أوراق الانتخاب أو نتيجة التحقيق، وعلى اللجنة

الانتهاء من تحقيق صحة العضوية بسبب الجمع بينها وبين احد الوظائف أو بسبب الصفة على وجه السرعة.

ولايجوز النظر فى تقرير اللجنة إذا تضمن اقتراح بطلان انتخاب عضو إلا بحضوره الجلسة، والعضو أن يبدى أقواله ودفاعه ويؤذن له فى الكلام كلما طلب ذلك .. ويعلن الرئيس قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى عدد أعضاء المجلس.

طعن الحديدى

تقدم الدكتور حلمى الحديدى مرشح دائرة الزرقا – دمياط بطعن فى نتيجة انتخابات الدائرة التى تمت فى نوفمبر ١٩٩٠ إلى مجلس الشعب مبينا أن العملية الانتخابية وقعت فيها عدة أخطاء وشابتها عدة ثغرات وخطأ فى جمع الأصوات أدلى إلى أن النتيجة التى أعلنت أولى الامراء إلى الاعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدى بينما لو احتسبت النتيجة بصورة صحيحة لتمت الاعادة بين الحديدى وآخر... ورفض مجلس الشعب الطعن المقدم منه لانه لم يستوف الشكل القانونى الذى اشترطته المادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب والتى اشترطت لقبول الطعن الانتخابى أن تحقق ثلاثة شروط هى أن يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب وأن يكون الطعن مشتملا على الاسباب التى بنى عليها وأن يكون مصدقاً على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى، وإذا تخلف أى شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر فى الموضوع، والطعن المذكور لم يكن مصدقا على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى، أى غير مستوف للشروط الشكلية.

وأمام المحكمة تابع الدكتور الحديدى القضية طوال السنوات الاربع الماضية وقررت المحكمة فى المرحلة الأولى من نظر القضية مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التى سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وحكمت بالزام وزارة الداخلية بدفع تعويض للطاعن (د. الحديدى) مقداره ٥٠٠ ألف جنيه، وأستأنف الطرفان الحديدى ووزارة الداخلية أمام محكمة الاستئناف التى قررت مسئولية وزارة الداخلية ومسئولية مجلس الشعب حيث أن الأخير تراخى فى عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشئون التشريعية والدستورية به، كما أن عدم التصديق على عريضة الطعن لا يؤدى إلى رفض الطعن شاملا وحكمت محكمة الاستئناف بتعويض ١٠٠ ألف جنيه.

القضية على هذا النحو تفتح ملف الطعون الانتخابية بكل ما تحويه وتطرح العديد من التساؤلات المهمة هل المجلس سيد قراره؟ وما هى الحدود القانونية والحدود السياسية التى يتحرك فيها المجلس إزاء تقارير محكمة النقض؟ ولماذا يرفض المجلس فى كثير من الأحيان تقارير لمحكمة النقض تؤكد بطلان الانتخابات فى الدوائر بالاسانيد والأدلة وهل يمكن للمجلس أن يخطىء؟ وهل الدستور ترك الأمر كله فى أيدى ثلثى نواب المجلس وهل يمكن أن يقرروا بالابقاء على عضوية نائب أكدت محكمة النقض بطلان انتخابه؟!

المجلس محكمة

ويرى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس إن النظام البرلمانى المصرى هو نظام نيابى، وإن نواب الشعب هم الذين يمثلون الشعب أى أن الشعب يصدر قراره من خلال نوابه المنتخبين منه ويوضح رئيس المجلس أنه يجب التمييز بين اختصاص محكمة النقض وإختصاص مجلس الشعب، فالمحكمة تحقق وتبدى رأيها ولكنها لا تصدر حكماً أما القرار فيصدره مجلس الشعب، وعلينا أن نتذكر ما

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٥

● د. فتحي سرور:
مجلس الشعب ، محكمة، سياسية ومحكمة النقض قانونية

● د. فوزية عبدالستار : ندرس الالتزام بالمدد الزمنية للطعون حتى يتحقق الاستقرار البرلماني

قررته المحكمة العليا التي كان لها إختصاص المحكمة الدستورية العليا – برئاسة المرحوم المستشار يدوى حموده أن مجلس الشعب يعتبر فى الفصل فى الطعن محكمة وأن له إختصاصها قضائيا فى هذا الشأن وبالتالى فإن المحكمة هنا هى مجلس الشعب.

ويقول الدكتور سرور مادام الدستور أناط بالمجلس الفصل فى الطعن، وطبقا للدستور فإن المجلس له تشكيل سياسي، إذن فقد قبل أن يكون من احد معايير العضو فى الطعن المعيار السياسي ومحكمة النقض عندما تبدى رأيها، فإنها تبديه على أساس معيار قانونى بحت لا تشكيلها قضائى قانونى، والمحكمة أى مجلس الشعب باسم الدستور تشكيلها سياسي إذن فالمعيار سياسي.

التعويضات من الداخلية

ويوضح رئيس مجلس الشعب أنه بالنسبة للتعويضات التى يحصل عليها البعض فإنهم يحصلون عليها من وزارة الداخلية وليس من مجلس الشعب لأن قرار مجلس الشعب قرار برلمانى لا يسأل أمام القضاء بحكم الحصانة، ويحكم حرية الرأى، وإنما ترفع الدعاوى على وزارة الداخلية لتسببها فى إجراءات خاطئة، وقد يسأل سائل إذا كانت وزارة الداخلية قد أدينت من القضاء لارتكابها إجراءات خاطئة فكيف يفصل فى صحة الطعن؟.. ويوضح د.

سرور أن هناك فرقاً بين وجود خطأ فى الإجراء وبين سلامة إرادة الناخب، ويوفقاً لما رآه مجلس الشعب بناء على قرار اللجنة التشريعية والدستورية ، قد يحدث الخطأ بالا يوقع جميع رؤساء اللجان الفرعية أو أن يثبت أن عدداً من الناخبين من المتوفين ثم يثبت أن العدد الباقى كاف رغم خصم عدد المتوفين كما أن عدد توقيع عدد من رؤساء اللجان الفرعية لايبطل الانتخابات مادام رئيس اللجنة العامة قد وقع.

ويؤكد رئيس مجلس الشعب إن مثل هذه الاجراءات القانونية، إذا خولفت يرى المجلس بحكم تشكيله السياسى إنها لاتمس إرادة الناخبين ولكن القضاء له معياره القانونى فى محاسبة وزارة الداخلية بسبب هذا الخطأ وذلك لايمس قرار المجلس.

إعمال الدستور

من جانبها ترى د. فوزية عبدالستار رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية إن استمرار الطعون بهذه الصورة طوال الفصل التشريعى وحتى الآن بل إن هناك ٨٥ طعنا لا تزال لدى محكمة النقض لم تحققها بعد رغم قرب انتهاء عمر المجلس الذى ظل مستمرا لخمس سنوات، لا يعطى للبرلمان استقراره المطلوب، ولا يعطى للنواب وخصوصا المطعون فى صحة عضويته الاحساس الكامل بتمكنه من أداء دوره التشريعى والرقابى.

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير محكمة النقض تقول د. فوزية إن المادة ٩٣ من الدستور تقرر انه يختص المجلس بالفصل فى صحة العضوية وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

وتوضح رئيس اللجنة التشريعية والدستورية إن المشرع أعطى للطعون الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتعلق بكيان السلطة التشريعية نفسها ، وجعل من محكمة النقض سلطة تحقيق وليست سلطة حكم فى الطعون الانتخابية، ويختص مجلس الشعب - وحده - بالفصل فى صحة هذه الطعون فى ضوء التحقيق الذى اجرته محكمة النقض ومن هنا يمكن أن يخالف المجلس ما جاء فى تقرير محكمة النقض فقد ترى المحكمة إن اجراء معينا يترتب على إغفاله بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس إن إغفال هذا الاجراء لايترتب عليه البطلان استنادا إلى أن هذا الاجراء ليس إجراء جوهريا، والمعيار هنا هو الارادة الشعبية حيث لا يوجد بطلان مادام لم تزيف الارادة الشعبية، وتعطى الدكتورة فوزية مثالا شهيراً حيث نص القانون على ضرورة توقيع رئيس اللجنة العامة على محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان الفرعية وقد يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠ فرد فى الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض رؤساء اللجان الفرعية عن التوقيع لسبب أو لآخر هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ البسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق فيها من أموال وجهد ومطبوعات ومؤتمرات انتخابية .. بالطبع لا .. لانه إجراء غير جوهرى ولم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية.

ومن هنا فإننا نعد دراسة فى اللجنة التشريعية لاعمال نصوص الدستور فى هذا الشأن وفق المدد الزمنية التى حددها، حيث نص الدستور فى مادة ٩٣ بانه يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه، وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه

المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .... واو نظرنا إلى المدد الزمنية التى حددها الدستور وتم جمعها لوصلت إلى خمسة أشهر ونصف الشهر تقريبا وهى مدة لاتتجاوز الدورة الأولى من الفصل التشريعى للبرلمان، وهذا يحقق كل الطعون ويفصل فى صحة العضوية خلال السند الأول من عمره وهو ما يحقق الاستقرار النيابى، أما أن تظل الطعون مستمرة طوال عمر المجلس كله وعلى مدى خمس سنوات كاملة ولم تنته بعد من تحقيق صحة عضوية كل الاعضاء المطعون فى اجراءات انتخاباتهم فهذا لا يحقق استقرار البرلمان.

نبيل رشوان

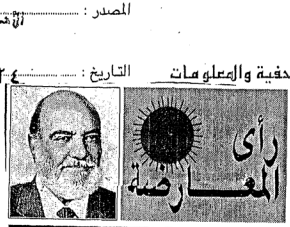

بقلم : مصطفى كامل مراد

عين فى الجنة!!
وعين فى النار!!

يبدو ان الحزب الوطنى الديمقراطى مازال حتى الآن حائراً بين نظام القائمة النسبية ونظام الدوائر الفردية فى الانتخابات العامة القادمة!!.

والغريب فى الأمر ان الحزب الوطنى قد اعلن على لسان الرئيس محمد حسنى مبارك وعلى لسان الأمانة العامة للحزب الوطنى ان الأمر قد استقر على الدوائر الفردية وبدأت الاحزاب السياسية تعد نفسها وقياداتها على اساس النظام الفردى وفجأة خرجت علينا تصريحات غريبة وجديدة وهى احتمال اجراء الانتخابات القادمة بنظام الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً!! وذلك بالرغم من انه قد ثبت على وجه اليقين واكد ذلك الدكتور فتحى سرور ان نظام القوائم مع الدوائر الفردية مخالف للدستور لأنه يحرم المستقلين من نصف عدد الدوائر وهى الدوائر التى يتم الانتخاب فيها بالقوائم النسبية!!

وقد استنتجنا منذ بدء الحوار الوطنى ان الحزب الوطنى يميل إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو الذى اوعز لاعضاء المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع وكان رأى الأحرار انه إذا كان الحزب الوطنى مصراً على تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية فإن الأمر يتطلب ما يأتى:

أولاً: الغاء نسبة الـ ٨٪ كلية.

ثانياً: تكون النسبة المطلوبة للحصول على اى مقعد متوقفة على عدد المقاعد فى الدائرة فإذا كانت الدائرة تضم ١٠ مقاعد فإن النسبة المطلوبة من أى حزب للحصول على مقعد واحد ستكون بطبيعة الامر ١٠٪ من الأصوات وإذا كان عدد المقاعد فى الدائرة خمسة مقاعد فإن ادنى نسبة مطلوبة من قائمة اى حزب للحصول على مقعد واحد هى ٢٠٪!!

ثالثاً: ان يسمح للاحزاب بالدخول بقوائم منقوصة اى باقل من العدد المطلوب.

رابعاً: ان تلغى الاسماء الاحتياطية التى كانت تشكل عقبة كبيرة امام الاحزاب لصعوبة موافقة المرشحين على ترشيح انفسهم فى الاسماء الاحتياطية فى القائمة.

خامساً: ان يسمح للمستقلين بتكوين قوائم بجانب الاحزاب السياسية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٥

وفى ختام المقال لايسعنى إلا ان اقول للقطبين الكبيرين د. يوسف والى وكمال الشاذلى.. فضوها سيرة!! وتوكلوا على الله ولا داعى للتردد ولعله قد فاتكم ان المعارضة قد تنبهت منذ البداية الى حركات الحزب الوطنى!! واعدت نفسها للقوائم النسبية وللدوائر الفردية ولاثنين معاً !! احسبا لمناورات الحزب الوطنى التى تتكرر فى كل انتخابات!!

مصطفى كامل مراد

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

فكرة!

صفقنا وهتفنا وأيدنا الحكومة يوم قررت أن تكون الانتخابات فردية بدل نظام القائمة النسبية، وبعد أن تقبلت الحكومة التهاني وأصدق التمنيات عدلت فجأة عن الانتخابات الفردية وعادت إلى الانتخابات بالقائمة التي رفضها الشعب واستنكرها وهزأ بها وسخر منها . ولم تقل لنا الحكومة لماذا عدلت عن رأيها . ومبررة هذه الحكومة لنا على كيفها تعمل ما تشاء وتقرر ما تريد دون ابداء الأسباب . وهكذا سيكون مجلس الشعب القادم بالتعيين بدلا من الانتخاب وسيخرج من المجلس كل نائب قال لا أو سأل ثلث الثلاثة كام وسيخلو كشوف الحكومة من نواب الحزب الوطني الذين عارضوا أو لم يطيعوا الحكومة طاعة عمياء .

وسنرى مجلسا مؤيدا مطيعا يضرب السلام للحكومة كلما خرجت أو دخلت وكلما جلست أو وقفت وسيكون المجلس الجديد مجموعة من المؤيدين والمصفقين والموافقين .

ولو حدث هذا فنكون رجعنا إلى الوراء بدل ان نتقدم إلى الامام . وكنا نرجو ان يكسب الشعب كل يوم خطوة جديدة وحقا جديدا ولكن يظهر أن تلاميذ حكم الفرد لا يزالون أغلبية بين أصحاب النفوذ والسلطان !

وتقول الحكومة انها اخذت رأي احزاب المعارضة فاختارت نظام القائمة ، وقد كذبت احزاب المعارضة الكبيرة هذا الزعم ولم تبق إلا الأحزاب المصنوعة التي لا يزيد عدد اعضائها على اصابع اليد . وقالت الحكومة انها اتصلت بحزب الوفد الذي رحب بالقائمة ودهش اعضاء الحزب وكذب فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد أن أحدا اتصل به وأكد أنه يرفض هو وحزبه كله الانتخابات بالقائمة .

من مزايا الانتخابات بالقائمة انها تسهل مهمة قادة الحزب الوطني فسوف يختارون النواب الذين يدفعون أكثر لخزانة الحزب وتختار النواب المهذبين المؤدبين المطيعين الذين يجيدون التصفيق والهتاف والثناثات اللاتي تحسن اطلاق الزغاريد !

وسوف تترجم الأمة على مجلس الشعب الحالي الذي كانت ترتفع فيه كلمة « لا » من وقت لآخر !

مصطفى أمين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــرار
التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٥

نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى

الفيوم-احمد عبد الله:

يعرض على مجلس الشعب خلال الأشهر القليلة القادمة مشروع قانون جديد يجمع بين العمل بنظام القائمة والنظام الفردى تجرى على اساسه انتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك بنسبة ٥٠٪ للفردى، ٥٠٪ للقائمة فى الدوائر.

وصرحت مصادر سياسية عليا بالحزب الوطنى الحاكم للاحرار بان د. رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق قد كلف مع نخبة اخرى من القانونيين باعداد مشروع قانون الانتخابات القادمة والذى سيتم عرضه على مجلس الشعب قبل انقضاء دوره الحالية بشهرين.

وذكرت المصادر ان الحزب الوطنى الحاكم اعد من جانبه مذكرة رفعت الى رئيس الجمهورية اعرب فيها عن مخاوفه من اجراء انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية تحسبا من سيطرة الراسماليين على مجلس الشعب وفرض نفوذهم على المجلس لتعطيل العمل ببعض الاتفاقيات الاقتصادية المهمة ومن بينها اتفاقية الجات التى ستمثل خطورة كبيرة على مستقبل النشاط الاقتصادى الراسمالى فى البلاد.

واكد الحزب الوطنى فى مذكرته ان

د. فتحى سرور

د. يوسف والى

احزاب المعارضة تسعى الى التنسيق فيما بينها خلال الانتخابات الفردية مما يسهل ايضا من تسرب بعض عناصر جماعة الاخوان المسلمين الى مجلس الشعب. واكدت المذكرة ان اجراء الانتخابات بطريقى الفردى والقائمة معا لن تعطى الفرصة لأحد للطعن فى نتيجة الانتخابات.

الى ذلك رفض د. يوسف والى الامين العام للحزب الحاكم التحدث عن نظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

وقال والى خلال اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى بمركز ابشواى بالفيوم مساء ليلة امس الاول -اذا كان رئيس الوزراء قد اعلن خلال لقائه لبيان الحكومة امام مجلس الشعب - عدم امكانية تحديد نظام الانتخابات القادمة فمن البديهى ترك هذا الموضوع للقيادة السياسية لانها صاحبة الرأى والقرار النهائى.

وكانت التصريحات التى ادلى بها يوسف والى خلال لقائه بالنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز سنورس بالفيوم منذ عدة ايام قد اثارت جدلا كبيرا فى الاوساط السياسية فى البلاد حيث اكد والى ان الدولة لم تحسم حتى الآن الموقف بالنسبة لنظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وان لاحزاب المعارضة طالبت بعودة نظام القائمة النسبية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٥

كلمة حق

●● قال الاستاذ هيكل.. ان الانتخابات القادمة سوف تكون تحت الاشراف الدولي.. سواء رضيت الحكومة أو رفضت.. وقد عارضت هذا الرأي.. وطلبت الأحقاء بالقضاء المصري وحده على الانتخابات.. وطلبت من الحكومة ان تضع بنفسها ضمانات الانتخابات الحرة.. وانه سيكون يوما اسود عندما تتم الانتخابات تحت اشراف دولي.. لأن ذلك يعني اننا دولة لم تبلغ سن الرشد.. وتحتاج إلى وصاية سياسية.. كما تحتاج إلى وصاية اقتصادية..

●● ولكن القارىء المهندس امين العقاد من الشرقية له رأي آخر.. ويقول ان الاستعانة بالاجانب في الانتخابات ليست مصيبة وليست اطلاقا يوما اسود بل هو الخير الحقيقي.. حتى نضمن عدم تدخل السلطة في الانتخابات.. ويقول ان معظم دول العالم تستعين بالخبراء الاجانب في كل شيء.. ما عدا السياسة.. وهو يرى ان ذلك استثناء غريب.. ونحن في مصر نستعين بالاجانب في الرياضة والصناعة والاستثمار والزراعة والسياحة.. ولم يعترض احد.. فلماذا نعتبره كفرا ان نستعين بالخبراء الاجانب في السياسة ايضا.. هل لأن اهل السياسة يستكبرون.. ويرفضون ان ينافسهم احد.. ولذلك يرى ان الاستعانة باشراف دولي هو الخير المطلق.. لصالح الجماهير التي تعاني من تدخل السلطة في الانتخابات.

●● والواقع الامر ان الانتخابات القادمة تشغل كل الناس.. في الداخل والخارج.. لأن استمرار الحزب الوطني في احتكار السلطة عن طريق التزوير يمكن ان يؤدي إلى بديل خطير.. وكل الشعب اليوم تحتاج إلى تغيير.. فإذا تم عن طريق الانتخابات فبها الشعب.. وإذا استمر التزوير والاحتكار ظهرت بدائل أخرى غير شرعية.. لأن التغيير بالانخاب هو الطريق الشرعي الوحيد..

وغير ذلك قد يكون تخريبا.. والانتخابات القادمة آخر فرصة لتحقيق التغيير بالاختيار وتحت اشراف الشعب.. بدلا من تغيير آخر قد لا يمكن السيطرة عليه.. وغير المحزب الوطني ان يفوز باغلبية بسيطة في انتخابات حرة.. من ان يفوز باغلبية ساحقة في انتخابات مزورة.. لان ذلك يشوه صورة الديمقراطية في مصر تماما.. ولا مانع ايضا ان يفوز باغلبية ساحقة اذا كان ذلك هو رأي الشعب دون ضغط او تزوير او تزييف.. وكل ما نطلبه احزاب المعارضة ان يعطى للناس حق الاختيار في حرية كاملة.. بصرف النظر عن النتيجة.

●● وهناك مشروع قانون للانتخابات قدمته احزاب المعارضة.. ومشهور عن مجلس الشعب انه يصدر القوانين التي تريدها الحكومة بسرعة وبدون دراسة.. فلماذا لا يحاول مجلس الشعب ان يدرس هذا القانون.. وان يلزم الحكومة باحترام الحرية والمساواة في الدعاية للاحزاب.. وان تلغي الحكومة قانون الطوارىء.. حتى لا يأتي الانتخابات تحت اشراف دولي.

محمد الحيوان

كيف .. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة ؟!

بقلم : حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

أولي بنا أن نقول: لماذا تكون الانتخابات حرة هذه المرة!.. من أن نقول أو نتوقع أن تكون حرة ولنناقش أنفسنا بصراحة.. ونلقي بالأسئلة للجيب علينا التجارب السابقة.. وليست البعيدة بل القريبة جداً.. لقد جرت الانتخابات في عدة دوائر تكميلية في قليوب ـ في مبنا البصل بالاسكندرية ـ في بورسعيد. وقد انتهت جميعاً كما كنا نتوقع ـ وليس كما ينتظر المتفائلون أصحاب النوايا الحسنة ـ وليس هذا معناه أننا نضمر سوء النية بل لأننا كنا نجيب على هذا التساؤل: وكيف تجرى الانتخابات حرة؟ ولماذا؟ هل تغير الحال؟! فالبد التي تحكم هي ذات البد وهي التي تأمر.. وتصدع لها على التو والفور وبحماس الأداة التي تنفذ! وجميعها هي لم تتغير؟ ولم تتحسن ولانريد حتى أن تتحسن أو تتجمل صورتها بل بالعكس تزيد شراسة وضراوة!.

إن الإجابة على أي سؤال. ابحث عن أصدق أصدقائك واخرج بالنتيجة الحتمية؟! ان أصدق الأصدقاء خمسة أحرف أو أقل ـ هي: من؟.. وهل؟.. ومتي؟.. وكيف.. ولماذا؟!

هذا بالنسبة لنتيجة الانتخاب في دوائر كانت منها انتخاب لمستقلين كان من المستحيل أن يفقدا مقعديهما بحال! ولكن هذا عند حسني النية، فالرأي والتأييد الشعبي شيء.. والنتيجة الحتمية الحكمية شيء آخر! والأمر الثاني الذي بدد الأمل.. وصدق الحدس والحس والظن هو ما طالعنا به رئيس مجلس الشعب رئيس الاتحاد البرلماني مجددا اعلانا تليفزيونا عن عدم تنفيذه حكما قضائيا بالتعويض لأحد المرشحين بمائة ألف جنيه وهو عدم مؤاخذة مجلس الشعب على اي اجراء أو أي تصرف لأنه بقدرة قادر وبعبقرية برلمانية مستحدثة بني ذلك على أنه مادام ـ مستندا في ذلك إلى نص دستوري ـ العضو يؤاخذ على ما يبديه من أقوال وأفكار تحت قبة المجلس فبالتالي مجلس الشعب لايؤاخذ لأن المجلس هو مجموع آراء الأعضاء! تخريج غريب يثير الأعضاء ويدعو للشبهة، هناك فرق بارئيس مجلس الشعب بين الأفكار.. وبين مايتخذ من إجراءات وتصرفات وهل تحولت الأقوال.. وكيف إلى تصرفات وإجراءات لترفض الأحكام وإن كان حتى هذه المرحلة لمجلس الشعب أن ينقض حكم محكمة الاستئناف ولكن مامعني أن يقول رئيس مجلس الشعب أنه يستند إلى نص الدستور وإلى مواثيق حقوق الانسان حماية لمبدأ فصل السلطات ـ فهل يأتي ايخلنا ومرد نا عدم تنفيذ الأحكام إذا أصبحت نهائية.. وهذا الكلام موجه إلى السلطة القضائية التي ستنظر الحكم في الطعن بالنقض على حكم الاستئناف أن المجلس لا يؤاخذ عما يبديه من أفكار قياساً على عدم مؤاخذة العضو وفقا للمادة ٩٨ من الدستور. ولكن هناك فرقا كبيرا بين حصانة الفكر باسيادة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وحصانة الأعضاء في عدم تنفيذ الأحكام حقيقة قد لاتستطيع مؤاخذة أعضاء المجلس كله.. ولكن ليس هذا استنادا إلى الدستور.. ولكن عدم تنفيذ الأحكام القضائية من المجلس الذي يفترض فيه أن

يكون القدوة في تنفيذ الأحكام القضائية واحترامها وليس في عدم تنفيذها! والديمقراطية ليست أقوالاً تقال.. قدسية القضاء ومع هذه البديهة تداس الأحكام وتهدر. إن أساس الشرعية الدستورية لكل سلطة هي احترامها الدستور والقانون والأحكام القضائية من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك قوة مادية تحرجها إذ تعجز أي قوة عن ذلك! أم أن الأحكام القضائية فقط تطبق على الأفراد دون السلطات؟!

وأخيراً كانت هذه الأنباء والأخبار الجديدة.. فمازال الحدس أو التخمين هو الذي يسيطر على أسلوب الانتخاب الذي ستجري عليه الانتخابات القادمة. ولقد كتبت منذ عدة أشهر مقالاً تحت عنوان «جوز أو فرد متسائلا عن نوع الانتخاب هل هو بالقائمة أو بالفردية وقيل ان الموضوع قد انتهى بالرأي فيه حيث أقر الحزب الحاكم حزب الأغلبية أنه بالإجماع صار تحبيذ الانتخاب بالأسلوب الفردي وأن الأمر رفع للسيد رئيس الحزب للمصادقة عليه. ولكن لم يعلن التصديق وحيث كان قد أعلن الرئيس لأكثر من مرة أنه وإن كان يحبذ الانتخاب الفردي - إلا أن هناك أفكاراً مطروحة في التفكير بالقائمة وها هو الحزب الوطني بالكامل وبالإجماع أعلن وفي الصحف القومية وبصورة رسمية بأنه بالإجماع يطالب بالانتخاب الفردي ثم يدام النشاط السياسي للأحزاب مدة شهر أو يزيد لمواجهة الهجمة الإسرائيلية النووية الدعائية ليساند الحكم وقيادته وإذا بأمين عام الحزب الوطني والذي قيل انه من أنصار الاسلوب بالانتخاب الفردي يخرج بتعديل آخر.. مستنداً في ذلك لا إلى دستور أو الى قانون إنما لأن حسب قوله ان أحزاب المعارضة طلبت منه أن يكون الانتخاب بالقائمة.. فيرد عليه رئيس حزب الوفد بأن هذا غير صحيح وأن حزب الوفد بالذات لم يطلب ذلك!

هذا مايدور على الساحة السياسية - فهل يطمئن أحد إلى سلامة الوضع السياسي وصدقه؟ ولم يبق على الانتخابات سوى بضعة أشهر. ولم يحدد اسلوب الانتخاب!.. ثم قد تمضي ستة أشهر ولايبقى إلا شهر أو أقل ثم يعلن الحزب الحاكم أو يفاجيء المعارضة الحقيقية بأنها فردية! وهكذا ليقتل النشاط السياسي بين الأحزاب! فهل أحد يطمئن إلى هذه التصرفات؟! ومع وجود سيف المعز وذهبه ونفوذه مع جماعة الحكم!! إن هذه المقدمات تؤكد قول الشاعر:

ومن لم يذق الضحضاح زلت ... به قدماه في البحر العميق!

الكذاب.. في نظر الدنيا!!

يقول الرسول صلوات الله عليه وسلم: «كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك مصدق.. وانت له كاذب!!».

كلمة العرب

الأهـم: «انتخابات نظيفة»

عادت التساؤلات من جديد حول اسلوب انتخابات مجلس الشعب المقبلة.

والبعض يؤيد نظام القائمة النسبية، وآخرون يفضلون النظام الفردي، وطرف ثالث يريد الجمع بين النظامين في صيغة متكاملة.

وبالطبع، توجد لكل طرف اسبابه، وتوقعاته، وأهدافه، ومداوراته ايضًا، وإن كان الكل يعلن حرصه على التوافق مع الدستور الذي يتيح حريات الترشيح للكافة.. حزبين ومستقلين.

ونحن لا ننكر اهمية الاستقرار على نظام تجرى به الانتخابات، وإن كان ذلك ليس مربط الفرس، فالأهم: ضمانات نزاهة الإنتخابات، وإشراف القضاء عليها بالكامل، وقد سبق للإنتخابات ان جرت بالقائمة سنة ١٩٨٧، ثم جرت بالنظام الفردي سنة ١٩٩٠، ولم تظهر الفوائد المفترضة نظريًا في كل نظام، وجاءت النتائج بأغلبية ميكانيكية للحزب الحاكم، وجرت على دورتي الإنتخاب طعون بالتزوير أيدتها تقارير لجنة التقصي.

نريد، إذن، فتح قصة الانتخابات بكاملها، نريد ضمانات في الحكومة التي تشرف على الانتخابات، ونريد ضمانات لسلامة التصويت الانتخابي، وتنقية جداول الناخبين، ونريد ضمانات ضد «التزوير الوظيفي» الذي يمارسه المحافظون ورجال الإدارة بالتنسيق مع جهات الأمن، ونريد لمبدأ الإشراف القضائي - الذي دافعوا عنه في قانون النقابات - أن يكون القاعدة ايضًا في انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

ونحن نطلب الضمانات، فنحن نريدها لطرف او لحزب، بل نريدها لمصر كلها، مصر التي بلغت أزمتها حدود الكارثة، مصر التي تتلمس طريقها وسط مخاطر تتدافع من كل إتجاه، مصر التي تخاف أن تمشي إلى مجهول لا يرغبه أحد، مصر التي لا أمل لها في تطور سلمي بغير «الانتخابات النظيفة».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

الحرية... والانتخابات... والأعداء

بقلم: مصطفى مشهور

الحرية غالية ولازمة لكل إنسان فيها يثبت وجوده ويحقق مطالبه وهي الطريق إلى العزة والقوة للأفراد والشعوب والأقطار، والإسلام يقرر حق الإنسان في الحرية وفي إطار دقيق ويرفض القهر والطغيان والظلم ويحارب الاستعباد ويشجع على تحرير العبيد.

وأي نظام حكم يحترم إرادة شعبه ويعطيه حقه من الحرية يتحقق له الاستقرار والحياة الكريمة ويكسب ثقة شعبه، ويتم التعاون الكامل مع كل أفراد الشعب لبناء الدولة وحمايتها والدفاع عنها من كل غائلة أي عدوان. هذا بخلاف نظم الحكم التي تمارس القهر والتسلط على شعوبها فإنها تفقد الثقة بينها وبين شعوبها وبالتالي لاتفقد معها شعوبها في الأزمات وفي العدوان، وإن يحدث استقرار وإن يطول صبر الشعوب على الظلم والطغيان فتصل على ذيل حرياتها، والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشعوب غلابة حتى تصل في النهاية إلى ذيل حريتها.

وقد عاشت مصر فترة طويلة تحت الاحتلال الإنجليزي، ثم عاشت بعده تحت حكم عسكري وصدرت خلاله عدة قوانين مقيدة للحريات حتى صارت هذه القوانين الاستثنائية هي الغالبة، وصارت المحاكم العسكرية هي السائدة خاصة في قضايا الرأي، وصار هناك متخصصون في تفصيل هذه القوانين الاستثنائية وما أسهل تمريرها في مجلس الشعب الذي يكاد يكون خاليا من أحزاب المعارضة، فطالما قانون الطوارئ الذي طال بقاؤه، وكثرت مساوئه وقانون الأحزاب وقانون الصحافة وقانون الإرهاب وقانون ١٠٠ للنقابات وتعديله وقانون تعيين العمد والعمداء في الجامعة وغيرها من القوانين. وهذا ليس في صالح الوطن والمواطنين في شيء. وقد أثر ذلك على الحياة العامة، وتسبب في أزمات متعددة، حيث تعطلت الطاقات والمواهب، ولم تواكب التنمية للثروة زيادة السكان، ولم يتحقق الاكتفاء الذاتي وارتفعت الأسعار وزادت نسبة البطالة، وكثرت جرائم النهب والسلب والمخدرات والقتل وكتمت الأنفاس وضاق الشباب المحرومون من كل شروريات الحياة من غذاء وملبس ومسكن وزواج وغير ذلك. وبدأ الصدام ونزيف الدم الذي استمر حتى الآن. ولم يظهر أن الأفق حل جذري لهذه الأزمات غير العودة التي لا تتحقق والتي العبء الأكبر على وزارة الداخلية لحل هذه المشكلة بالقوة والعنف الذي يولد العنف وازدحمت السجون بالمعتقلين وصار الشعب يتوجس من رجال الأمن وكأنهم صاروا رجال قزع لا رجال أمن واطمئنان.

كل هذا يحدث ونحن نعيش عام انتخابات. وكما يقال فإن الانتخابات هي الطريقة الديمقراطية الصحيحة لتحقيق الاستقرار والأمن والإصلاح إذا تمت بحرية ونزاهة لأنها تفرز الممثلين الحقيقيين للشعب، والحكومة التي يرضى عنها الشعب ويتعاون معها في حل المشكلات والأزمات. ولالأسف تحدث البلبلة حول الانتخاب بالقائمة أو الفردي.

ونحن لسنا ضد كل الأسف لما حدث ويحدث في الجزائر فعندما تمت انتخابات حرة نزيهة ونجح في الجولة الأولى الإسلاميون تحركت عناصر من الجيش، وأحدث الجيش انقلابا وألغى الانتخابات وبدأ الصدام ونزيف الدم الذي وصل إلى ثلاثين ألفا. وآخر الأحداث ما حدث في أحد السجون وزاد فيه عدد القتلى عن مائة قتيل، وصار الموقف أكثر تعقيدا. وقد أجمعت آراء من يبحثون عن حل لهذه الأزمة على أنه لا حل إلا بإجراء انتخابات حرة ويترك للشعب أن يختار فيها من يمثله ومن يحكمه.

فما أحوجنا في مصر إلى أن نسارع في حل مشاكلنا الحل السليم بإلغاء القوانين الاستثنائية، وأن تتم الانتخابات المختلفة في النقابات، وفي المجالس التشريعية في جو من الحرية والنزاهة، وألا تسيح الحكومة ضد التيار فلا يتحقق استقرار ولا أمن ولا أمان. خاصة أننا نواجه هذا العدو الذي غرس كيانه بالإرهاب والعنف، ثم يواصل مسيرته بالخبث والخداع وقد كشر عن أنيابه هديا.

هذا العدو الصهيوني

طالما ذكر الإخوان بخطورة هذا العدو وحقده، وذلك ما استقيناه من كتاب الله ومن تاريخهم مع الإسلام والمسلمين. وما قامت به عصاباتهم من قتل للفلسطينيين وتشريدهم، وكأن موقفنا هذا لا يعجب الساسة وعانينا الكثير بسبب ذلك منذ عام ٤٨ حتى الآن.

فقد حاربناه في ٤٨ وأجهض هذا الجهاد وعارضنا اتفاقية كامب ديفيد، ولم يستجب لنا وعارضنا اتفاقية أوسلو وقبل أننا إننا ضد السلام وتعرضنا ومازلنا لعنف التشهير بسبب ذلك. وزارنا السيد ياسر عرفات وأوضحنا له نظرتنا وحذرناه من أي صدام بين الفلسطينيين بعضهم بعضا، واكتفانا له أن هذا العدو لا يعني السلام كما تفهمون ولكن الخداع والمماطلة والعمل الجاد لتهويد كل فلسطين وخاصة القدس.

والآن وقد كشف العدو عن حقيقة نواياه، وأنه يستعد للحرب، وأنه لن يوقع على اتفاقية منع الأسلحة النووية، وهذا الهجوم على وزير خارجية مصر لتصريحه بعدم توقيع مصر على هذه الاتفاقية ما لم يوقع العدو عليها.

نحن نقدر كل التقدير موقف مصر الوطني الصحيح من هذه القضية ونديين بكل شدة هذا التعنت الصهيوني، وقد

٢٣٢٨٣

جاء بيريز لمقابلة الرئيس حسني مبارك لعله يصل إلى حل وسط فيه مماطلة وخداع، ولذلك نحذر المسئولين في بلدنا مصر الحبيبة من أن يستجيبوا لمطلب العدو بتأجيل توقيعهم على هذه الاتفاقية إلى ما بعد إتمام السلام الشامل في المنطقة، ونقول إن ما يسمونه سلاما ليس بسلام، وأن يتحقق ذلك فهو أمل غدر وخيانة ولا تزال خريطة إسرائيل الكبرى معلقة في الكنيست. بل وقبل إن أمريكا تفكر في نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس التي يعتبرها العدو في كثير من تصريحات المسئولين عندهم أنها العاصمة الأبدية لدولتهم.

ما أحرانا بعد أن كشف العدو عن نواياه أن تراجع حكومتنا سياستها إزاء شعبها، وأن تستعد وتعد هذا الشعب لمواجهة هذا العدو ولا تظل في خديعة السلام معه.

ولكي تجد الحكومة شعبها سندا قويا لها في مواجهة العدو لابد أن تطلق الحريات، وأن تجري انتخابات حرة نزيهة، وأن تزيل أزمة الثقة بينها وبين شعب مصر الخالد الذي له تاريخه المجيد في مواجهة الأعداء. ويعلم الله أننا من منطلق حبنا ولغلاء لوطننا نقدم بهذه النصيحة التي نرجو أن تجد تجاوبا من المسئولين، وقبل فوات الأوان فالأحداث تتسارع والزمن لا ينتظر وكلنا إعراضا عن مثل هذه النصيحة منذ ما يقرب من نصف قرن.

أيها المسلمون في كل مكان

انتبهوا إلى ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين عامة وكونوا حراسا يقظين لعقيدتكم معتزين بإسلامكم مقدرين متطلبات انتمائكم لهذا الدين الحق، واعلموا أن ما يحدث في البوسنة ليس حربا عرقية، ولكنها حرب دينية، وكذا ما يحدث في فلسطين والشيشان وكشمير وغيرها، يؤيد ذلك ما أعلنه مسئولون في حلف الأطلنطي عن نيتهم في مقاومة الأصولية الإسلامية بعد انتهائهم من الشيوعية بإدعاء أنهم يقاومون الإرهاب والتطرف الذي يهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط وهذا يؤيد أن من العدو الصهيوني هذا السلام الزائف الذي يفرون به بعض حكومات المنطقة ويدفعون بعضهم للتضييق على التجمعات الإسلامية. في حين أن الإسلام دين السلام والأمن والعدل والرحمة، والمسلمون لا يحملون حقدا لأحد بل يريدون الخير للبشرية جمعاء بهذا الدين الحق الذي ارتضاه الله للناس جميعا.

هذا العيد..

أيها المسلمون أقبل علينا هذا العيد، وأحوال المسلمين كما ترون محن وابتلاءات وحرب وكيد من الأعداء، كنا نود أن نفرح في عيدنا، ولكن كيف نفرح وإخوان لنا يقتلون ويعذبون ويشردون وتيتم أطفالهم وترمل نساؤهم.

وأخرون غاب عنهم عالمهم وراء الأسوار ظلما وعدوانا.

ولكن علينا أيها المسلمون أن نصبر ونحتسب ولا يدخلنا يأس أو إحباط مهما تألبت علينا كل قوى الباطل فالتاريخ يعيد نفسه، فقد بدأ الإسلام في مكة بين عدد قليل من المسلمين وحولهم أعداء كثيرون، فالمشركون عبدة الأصنام واليهود بحقدهم وكيدهم والفرس والروم، ومع ذلك فقد نصرهم الله على كل هؤلاء الأعداء وتطهرت الجزيرة من الشرك وأجلى اليهود وفتحت فارس وقلب الروم وتبدد الظلام ونعم النور فالحق أحق أن يتبع والباطل زهوق مهما انتفش.

فعلينا أن نسلك الطريق إلى نصر الله وأن نصلح أنفسنا، لنكون مؤمنين حقا وندعم قيمنا بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نتحاب ونترابط ونزيل الخلافات التي أثارها الأعداء بين دولنا ليحارب بعضنا بعضا. فليبدأ الأمل الشرق للإسلام والمسلمين بين المسلمين، وخاصة الشباب جيل المستقبل ولنطمئن إلى أن الله حافظ دينه وإننا نحن نرثانا الذكر وإننا له لحافظون، ولنعلم أن المحن سنة الله في الدعوات لتمحص المؤمنين وتزيدهم قوة وعزما وصلابة. وصدق الله العظيم، «ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين» فعيدنا وفرحنا الحقيقي سيكون بنصر الله بإذن الله.

«ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ٨
التاريخ : ..... ٢٨ يونيو ١٩٩٥

الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات

أصدرت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وعضوية المستشارين فوزى نعمان ولطفى سلمان حكما تاريخيا فى الدعوى المرفوعة من الدكتور حلمى الحديدى الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ووزير الصحة الأسبق ضد كل من الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، واللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق بصفتهما بالتضامن فيما بينهما بأن يؤديا إليه مبلغ مائة ألف جنيه تعويضا أدبيا عما حاق به من أضرار نتيجة المخالفات التى اتخذها على انتخابات الجولة الأولى لمجلس الشعب التى أجريت فى ٢٩/١١/١٩٩٠ بدائرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط، والتى أسفرت عن إعادة الانتخابات بين اثنين من المرشحين ليس هو من بينهما حيث فاز أحدهما بعضوية مجلس الشعب... وتقدم بطعن فى نتيجة تلك الانتخابات إلى رئيس مجلس الشعب ناعيا على انتخابات الجولة الأولى حدوث أخطاء فى فرز الأصوات ورصدها وجمعها بحيث أهدر أكثر من ألف صوت تغصبه وأعطيت لغيره مما حرمه من فرصة الإعادة ومنحها لآخرين بالإضافة إلى مخالفات أخرى.

وقد أحال رئيس مجلس الشعب الطعن إلى محكمة النقض للتحقيق فى صحته وانتهت محكمة النقض إلى قبول الطعن شكلا وفى الموضوع ببطلان عملية الانتخاب بالدائرة المذكورة لعدم استكمال الشكل القانونى لمحاضر بعض اللجان الانتخابية ولوقوع خطأ فى الرصد والجمع حرمته من أن يكون الأول بين المرشحين، وأرسلت تقريرها إلى مجلس الشعب فى ٥/٣/١٩٩٢ غير أن رئيس المجلس لم يقم بعرض التقرير على المجلس خلال الميعاد المحدد فى الدستور ولم يتخذ أى إجراء فى شأنه ومما أهدر بهذا القرار السلبى جميع الضمانات الدستورية وجعل من نفسه سدا منيعا يحول دون وصول الطاعن إلى حقه الأمر الذى دعا الدكتور الحديدى إلى اللجوء إلى ساحة القضاء طلبا للانصاف بعد أن تقاعس مجلس الشعب فى أداء واجبه الدستورى سبعة أشهر كاملة دون مبرر أو مسوغ يستأهل إرجاء العرض على المجلس، ولم يتم عرض الأمر على مجلس الشعب إلا بعد رفع دعواه للقضاء.

الأخطاء المنسوبة إلى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب:

سجل هذا الحكم التاريخى خطأين فى حق الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب استوجبا ما قضت به عليه «بصفته» -وليس بشخصه كما جاء خطأ فى بعض الصحف اليومية- بالتعويض النقدى بمبلغ مائة ألف جنيه بالتضامن مع وزير الداخلية الذى كان مسئولا عن إدارة العملية الانتخابية:

الخطأ الأول:- مخالفته نص المادة ٩٣ من الدستور التى تقرر: «تختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه. ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به... وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس».

وقد تأخر رئيس مجلس الشعب فى الالتزام بما نصت عليه هذه المادة «وهو المنوط به الحفاظ على الدستور والالتزام بأحكامه بكل دقة» -على حد تعبير المحكمة... وقد أصاب هذا الإرجاء المستأنف بأضرار أدبية ونفسية، وهو يرتقب وينتظر أن يصل إلى حقه الذى طالب به، وساندته فيما طالب به محكمة النقض فى تقريرها الخاص بتحقيق طعنه- مما تتوافر معه أركان المسئولية التقصيرية حسبما حددتها المادة ١٦٣ من القانون المدنى، وتستوجب حصول المستأنف على تعويض عن هذا الخطأ.

الخطأ الثانى:- لم يعرض رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور على المجلس نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه محكمة النقض للفصل فى صحة الطعن وإنما قام -كما جاء فى الحكم- بعرض أمر آخر وهو تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية الذى لم يشر إلى نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه محكمة النقض وإنما قامت هذه اللجنة بفحص الطعن بدلا من محكمة النقض، وانتهت إلى عدم قبوله شكلا مستشهدة فى ذلك بتقارير لمحكمة النقض لأمور غير متشابهة مع الطعن المقدم بالنسبة لوقائعه فى

بقلم: الدكتور
محمد حلمى مراد

حين ان محكمة النقض قبلت الطعن المقدم شكلا لانه جاء مشمولا بتوقيعه وإن كان غير مصدق عليه حيث إنه من المقرر -كما جاء في الحكم- أن عدم القيام بعمل إجرائي كالتصديق على التوقيع لا يرتب عليه البطلان ما لم يرتب ذلك القانون، وهو ما لم ينص عليه «قانون مجلس الشعب» الذي نص على التصديق على توقيع الطاعن.

هذا وقد ادلى الدكتور فتحي سرور ببيان أمام مجلس الشعب بعد صدور هذا الحكم اعلن فيه أنه لا يريد التعرض لهذا الحكم احتراما للقضاء، وانه عهد إلى هيئة قضايا الدولة بالطعن فيه أمام محكمة النقض... غير أنه تناول «ميدا الفصل بين السلطات» بما يؤدي إلى عدم جواز الالتجاء إلى القضاء ضد قرارات السلطة التشريعية... وهو ما سنعود لتناوله بالرد في مقال قادم إن شاء الله.

حيثيات مسئولية وزير الداخلية عن أخطاء النتيجة المعلنة:

وفيما يختص بمسئولية وزير الداخلية بصفته -وهو اللواء عبد الحليم موسى الذي كان وزيرا للداخلية وقت إجراء الانتخابات العامة موضوع الدعوى- فقد ارجعها الحكم إلى ما حاق بالمدعي الدكتور الحديدي نتيجة سلوك وتصرفات تابعيه من رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية والعامة الذين تم تعيينهم بقرارات منه حيث ارتكبوا العديد من الأخطاء أهمها تزييف إرادة الناخبين بإسقاط ١٢١٥ صوتا حصل عليها المستانف مما أدى إلى إظهار النتيجة النهائية على غير حقيقتها، وانه لولا هذا الخطأ الحسابي لكان المستانف (الدكتور حلمي الحديدي) هو الناجي في الترتيب ولتمكن من الدخول في انتخابات الإعادة... هذا فضلا عن أن النتيجة العامة للانتخابات أطلت طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية بقرار من وزير الداخلية.

وورد في حيثيات حكم المحكمة انه «قد ثبت من التحقيقات التي أجرتها محكمة النقض انه قد وقعت بعض الأخطاء المادية الخاصة بالرصد وجمع الأصوات ونتج عن تلك الأخطاء عدم احتساب ١٢١٥ صوتا للطاعن، ولما كان خطأ هؤلاء القائمين على لجان الانتخابات الفرعية والعامة في جمع ورصد الأصوات الصحيحة للناخبين قد ثبت على وجه القطع واليقين... ولما كان هؤلاء القائمون على رصد وجمع الأصوات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية قد تم تعيينهم بمعرفة وزير الداخلية، وأن الأخطاء التي قارفوها قاموا بها في أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها، وكان من المقرر أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع بناء على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعيه وتقصيره في رقابتهم... وقد أوقع هذا الخطأ الذي قارفه هؤلاء التابعون الضرر بالمستانف وأدى إلى حرمانه من دخول الإعادة في الانتخابات وفوت عليه الفرصة والأمل في تمثيل الناخبين والفوز بعضوية مجلس الشعب، ونتج عن سلوكهم بكل الأسف تزييف إرادة الناخبين بتقويم مرشح لخوض معركة الإعادة لاحق له في خوضها وما نتج عن ذلك من بطلان لعملية الانتخاب ذاتها مما يعد مساسا بسيادة القانون والشرعية الدستورية».

الرد على الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى:

وفيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى الذي تقدم به الدفاع عن رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق، فقد ردت عليه المحكمة بأن المستانف لم يعرض للطعن في قرار صحة عضوية منافسه بحيث يثار الامتناع الخاص بالمجلس سيد قراره، وإنما كانت دعواه المطالبة بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذي أجرته محكمة النقض على مجلس الشعب في وقت مناسب... وهذه جميعها إجراءات لا يحصنها سوى أن تكون مستندة إلى المشروعية الدستورية... فإذا فقدت سندها الدستوري أو انحرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادي وافتضت مسئوليتها لمأخذها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية.

«ما كان ذلك وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقرير المسئولية عنها ولم تخلص بها مؤسسة دستورية أخرى، فإنها تبقى في نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة». وانتهى الحكم بناء على هذا الأساس.

توصيات ومناشدات أوردتها المحكمة في ختام حيثيات حكمها:

وقد ختمت المحكمة أسباب حكمها بمجموعة من توصيات تستهدف منها إعمال القواعد الدستورية السليمة وتحقيق سلامة الانتخابات العامة تورد هنا فيما يلي مع التعليق عليها بإيجاز:

(١) ذكرت المحكمة أن مسلك بعض القائمين على أعمال الانتخابات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية، وما وقع منهم من أخطاء وتصرفات وسلوك من شأنه أن يؤدي إلى بطلان الانتخابات، فضلا عن تزييف إرادة الناخبين، وتقديم من لا يستحق شرف نيل عضوية المجالس المنتخبة بغير حق- تعد في حقيقتها اعتداء صارخا على الحرية الشخصية للمواطن أن يختار من يشاء في الانتخابات أو الاستفتاءات لأنهم بسلوكهم هذا يحلون إرادتهم محل إرادة المواطن بتزييف نتائج الانتخابات، وهي جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية وأثارها المدنية الناشئة عنها بالتقادم ويتعين ضرورة مساءلة مقارفيها عنها جنائيا ومدنيا، وألا تطبق في شأنها أحكام المادة ٩٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق في السياسية التي تسقط الدعوى الجنائية والمدنية عنها باعتبارها من الجرائم الانتخابية بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء، وذلك حتى يظل سيف الاتهام مسلطا عليهم أبد الدهر والعدالة تطارده في كل وقت مما يحد كثيرا من هذه الجرائم والأخطاء.

وناشدت المحكمة المشرع- وهو ممثل فى هذه الدعوى (حسب تعبير الحكم) أى ان الخطاب موجه لرئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور بالذات) أن يسارع إلى تأكيد هذه الحقيقة تشريعيا.

فهل يستجيب رئيس مجلس الشعب لمناشدة القضاء علما بأنه يوجد لدى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس اقتراح بمشروع قانون بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية وأنفقت عليه أحزاب المعارضة والقوى السياسية بالإجماع ويتضمن ما يطالب به الحكم، ومجدد تقديمه فى هذه الدورة من الاستاذ خالد محيى الدين عضو المجلس ولايزال حبيس أدراج اللجنة المذكورة، كما هو المتبع على الدوام كلما يجدد تقديمه فى كل دورة برلمانية على مر السنين والأعوام!!

وإن كنا نرى أن نص المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها بسقوط الجرائم الانتخابية بمضى ستة اشهر أصبحت منسوخة بموجب الدستور القائم المعمول به بعد إصدار هذا القانون حيث نص فى المادة ٥٧ منه على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم». وتكفل الدولة تعويضا عادلا إن وقع عليه الاعتداء... ويمكن بالتالى ملاحقة المعتدين على حرية الانتخابات العامة فى أى وقت باعتبارها جرائم لا تنقضى بمضى المدة.

(٢) طالبت المحكمة ألا تتحمل الخزانة العامة ودافعو الضرائب- قيمة التعويضات التى يقضى بها للمضرورين نتيجة أخطاء وسلوكيات القائمين على أعمال الانتخابات، حتى لا يكون دفعها على حساب المصالح والخدمات العامة التى تؤدى للشعب، وإنما يتحمل بها المخطئون حتى يكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه العبث بنتيجة الانتخابات أو بأى شأن من شئونها.

ونرى فى هذا الصدد أنه يتعين على وزارة الداخلية بعد دفع التعويضات المحكوم بها للمضرورين أن ترجع على المتسببين فى جرائم التزوير الانتخابى لالزامهم بدفع ما تحملته بسبب افعالهم، حماية للمال العام وإلا اعتبرت متخاذلة ومتواطئة مع الفاعلين الاصليين- وذلك دون حاجة لانتظار صدور تشريع يقضى بذلك.

(٣) ناشدت المحكمة وزير الداخلية أن يختار رؤساء اللجان الانتخابية واعضاءها من القيادات العليا العاملين فى الحكومة والهيئات العامة وأساتذة الجامعات وأن تجزل لهم المكافآت حتى يقبلوا على اداء مهمتهم دون اعتذار عنها، ويكون لديهم الإحساس بالمسئولية دون انحراف نتيجة لإرهاب أى زلفى أو استغتار وعدم إدراك لقدر المهمة.

ونرى أن حسن اختيار اعضاء اللجان على النحو الذى طالبت به المحكمة مطلوب أما رئاسة اللجان العامة والفرعية على السواء فيجب أن يكون لرجال القضاء تطبيقا للمادة ٨٨ من الدستور.

(٤) وأخيرا فناشدت المحكمة المواطنين الإقبال على اداء الواجب الوطنى بالمشاركة فى إبداء الرأى فى الانتخاب والاستفتاء.

وإذا كان التعديل الذى ادخل اخيرا على قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية فى غيبة مجلس الشعب بالقرار بقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ ووافق عليه المجلس عقب انعقاده قد رفع قيمة الغرامة التى يحكم بها على الناشب المتخلف لغير عذر عن الإدلاء بصوته فى الانتخاب أو الاستفتاء من مائة قرش إلى «غرامة لا تجاوز عشرين جنيها» (أى لا تقل عن جنيه وهو الحد الادنى للغرامة فى المخالفات ولا تزيد على عشرين جنيها وأيس بعشرين جنيها مقطوعة كما يتصور البعض)... فإنه لن يكون له أثر فى حفز الناخبين على اداء واجبهم الانتخابى طالما ظلت العملية الانتخابية مجردة من ضمانات كفالة نزاهتها وحريتها لأن الموقف السلبى للناخبين هو نوع من المقاطعة الدال على رفضهم المسبق لنتيجتها المعلون فى صحتها... وهو ما نطالب القضاء بأن يؤيد جمهور الناخبين فى المطالبة بتقرير ضمانات نزاهتها كما وردت فى مشروع قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية التى تطالب به الأحزاب والقوى السياسية فى البلاد.

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم فى قضية انتخابات

الحديدى .. تتزايد مع قرب الانتخابات

كمال الشاذلى « لآخر ساعة »

الرئيس مبارك حريص .. على سلامة الانتخابات القادمة وأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد مصرية فى دعايتها .. مصرية فى حواراتها

أجرى الحوار: زكريا أبو حرام ـ المحرر البرلمانى لآخر ساعة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الخـــبـــاعـــة
التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

لازالت « أخرساعة » مستمرة فى فتح ملف الانتخابات .. مستهدفة تحقيق سلامة ونزاهة العملية الانتخابية فى جميع مراحلها .. من أجل مصر .. مصر الديمقراطية .. مصر سيادة القانون واستقلال القضاء .. وذلك بمناسبة حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر لصالح الدكتور حلمى الحديدى الذى انفردت بنشره كاملا وما تضمنته حيثيات الحكم من نداءات ومطالب بضمانات لو تحققت كلها لكانت العملية الانتخابية كما نرجوها جميعا .. غاية فى الطهر والنزاهة حتى نفاخر بها وننباهى الدنيا كلها .. وحتى لا نترك الادعاء الصهيونى وإعلامه .. يركز دائما ان إسرائيل وحدها واحة الديمقراطية والحريات فى المنطقة ! ولهذا احتفت « آخر ساعة » بالحكم الهام كما قال رجل القضاء الكبير الشامخ المستشار عبد الحميد يونس فى مقاله بالزميلة العزيزة « أكتوبر » وحركت بذلك « الاحتفاء » الماء الراكد ليبدء الحوار حول ما يتطلع إليه الجميع من ضمانات وإجراءات كما وصفها العلم الجليل والبرلمانى العتيد والنقابى الأصيل الدكتور حمدى السيد .. حيث ان العام الحالى ١٩٩٥ هو عام الانتخابات .. إذ تشهد الحياة البرلمانية والسياسية حدثين هامين هما انتخابات مجلس الشورى فى ابريل ومايو وانتخابات مجلس الشعب فى اكتوبر ونوفمبر القادمين .

من هنا فإن الحديث عن الانتخابات لن ينقطع خلال عام ٩٥ فى كل انحاء مصر والسؤال عن ضمانات نزاهة الانتخابات القادمة وطهارتها .. سيظل قائما فنسبة الطعون الانتخابية فى المجلس الحالى والمجالس السابقة كانت كبيرة والكلام حول تزييف إرادة الناخبين كان محل جدل فى كثير من الأوساط السياسية والحزبية والمطالبة بالمزيد من الضمانات بل وعمل تشريعات تكفل إزالة المعوقات من أمام العملية الانتخابية حتى تتم بسلامة ويسر .. كان حديث الكثيرين .

● جميع الضمانات مكفولة .. لحرية ونزاهة الانتخابات والمواطن هو خير ضمان .. لتحقيق ذلك

● مجلس الشعب الحالى .. من أقوى المجالس .. والمعارضة لم تكن هامشية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

وقد اختارت « اخر ساعة » للحوار هذا الاسبوع البرلمانى العريق كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى .. الذى اكد ان تزييف إرادة الناخبين ليس من صالح احد وان المواطن المصرى هو خير ضمان لنزاهة الانتخابات وان الاحزاب كلها بما فيها الحزب الوطنى مسئولة عن تحريك المواطنين للمساهمة الايجابية فى اختيار من يمثلهم داخل البرلمان .

وتأتى اهمية الحوار مع كمال الشاذلى فى هذا التوقيت بالذات لعدة اسباب فالقضية التى اثارتها « آخر ساعة » على مدى الاسابيع الماضية فجرت العديد من القضايا الهامة فى مجال الانتخابات مثل إدانة سلبية المواطنين والمزيد من الضمانات لنزاهة الانتخابات وعدم تزييف إرادة الناخبين .. خاصة ان عام ٩٥ هو عام الانتخابات . وقد كشف كمال الشاذلى فى حواره ما يطمئن المواطنين على نزاهة الانتخابات المقبلة .. مؤكدا ان الرئيس مبارك طالب بأن تكون المنافسة بين الاحزاب والأفراد مصرية فى دعايتها ومصرية فى اساليبها وحواراتها وان تكون منافسة حرة نزيهة .

ولم يكن اختيار كمال الشاذلى للحديث فى هذا التوقيت لانه الوزير المسئول عن شئون مجلس الشعب والشورى فقط ولكن لانه اقدم برلمانى ـ ٣١ سنة يمثل إرادة اهل دائرته ـ خاض اكثر من تجربة انتخابية .. يعى تماما اصول اللعبة الانتخابية وكيف تدير ومن هنا تأتى اهمية ان نستمع إلى كل ما يقوله :

● ونبدأ برايه فى سلبية المواطنين وعزوفهم عن المشاركة فى الانتخابات والتى ادانتها محكمة استئناف القاهرة فى حكمها .

— يقول كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

هذه الظاهرة من وجهة نظرى تقع مسئوليتها على الاحزاب بالدرجة الأولى ومنها الحزب الحاكم الحزب الوطنى الديمقراطى .. فكل الاحزاب مسئولة عن تحريك المواطنين فى الانتخابات العامة . من جهة أخرى فإن للمواطنين انفسهم دورا .. فللمواطن يجب ان يشارك بدلا من أن يكون فى موقف الناقد فقط .. يجب أن يشارك ويساهم برايه فى قضايا البلد ولكن كيف يساهم المواطن برأيه هذه مسئولية كل الاحزاب والنقابات والهيئات الشعبية والسياسية فى خروج المواطن عن هذه العزلة وخاصة فى المدن .. لأن هذه الظاهرة موجودة فى المدن فقط ومن وجهة نظرى انها غير موجودة فى الريف .. فأهلنا من الفلاحين والعمال يساهمون مساهمة كبيرة فى هذا العمل .. فبينما نجد ان نسبة كبيرة من أهل المدن لا يساهمون بالدرجة المطلوبة نجد ان أهل الريف اكثر إيجابية فى الانتخابات .. ونأمل فى الانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب والشورى هذا العام الذى اسميه عام الانتخابات .. ان نجد مشاركة اكثر من كل مواطن على ارض مصر سواء فى المدن أو القرى من أجل أن يساهم المواطن برأيه فى اختيار من يمثله فى القضايا الهامة التى تهمه وتهم البلد .. وسئوليتنا جميعا فى ان نخرج الناخب أو المواطن من عزلته وعدم مشاركته وإسهامه ونساعده للمشاركة الايجابية فى النواحى السياسية والقضايا العامة وفى اختيار من يمثله داخل مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

● كيف يمكن ان يتم ذلك ؟

— هذا ممكن ان يتم ببساطة شديدة عندما يتحرك كل حزب مع اعضائه ومن خلالهم يشرح أهمية المشاركة والمساهمة فى الحياة العامة والسياسية واختيار نواب الشعب وأن يقول كل حزب رأيه فى أهمية ذلك ويقنع اعضاءه ومن حوله .. هذا هو الأسلوب الاساسى فى تعريف الناخبين بأهمية دورهم .

المواطن خير ضمان

● مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب والشورى يتساءل الكثيرون عن الضمانات التى تكفل أن تكون هذه الانتخابات سليمة ونزيهة ودون اى تزييف لارادة الناخبين ؟

— يرد وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

المواطن المصرى هو خير ضمان لنزاهة العملية الانتخابية وذلك بالمشاركة الايجابية .. بالخروج من عزلته والادلاء بصوته فى الانتخابات .. فحرص المواطنين على قيد اسمائهم فى جداول الناخبين والتوجه إلى صناديق الانتخاب عامل مهم فى هذه القضية والمبالغات بالمطالبة بالضمانات الانتخابية لا مبرر لها لأن جميع الضمانات مكفولة لنزاهة العملية الانتخابية وأهمها هو وعى الناخبين وحرصهم على الادلاء بأصواتهم .. واحب أن أؤكد انه ليس من صالح أحد أن يتم تزييف إرادة الناخبين ونحن نريدها انتخابات حرة ونزيهة . والمنافسة بيننا وبين باقى احزاب المعارضة منافسة شريفة .. لاننا جميعا مصريون ووطنيون ..والكل يسعى لخدمة بلده .. ومن هنا فنحن نطالب بأن تكون المنافسة كما أرادها الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى .. منافسة حرة وأن تكون المنافسة بين الاحزاب والافراد مصرية فى دعايتها ومصرية فى أساليبها ونحن مع الرئيس مبارك فى هذا التوجه السليم لنطرحه للانتخابات القادمة ، ففى إطار المنافسة الشريفة سيكون رأى الشعب هو الحكم والفيصل فيها لأن الاختيار سيكون لرشح مصرى وطنى .

● **تقول انه ليس من صالح احد تزييف الانتخابات والسؤال إذا حدث تزييف لارادة الناخبين كيف يكون الحساب ؟**

— وكان رد كمال الشاذلى : القوانين القائمة تحاسب أى موظف عام على خروجه على واجبات وظيفته .

المشاركة ضرورية

● **الناس تامل فى فعل يؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة والتساؤل قائم عن مدى طهارة ونزاهة الانتخابات القادمة ؟**

— ويقول كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

عندما يشارك المواطن سواء فى حزبنا او فى احزاب المعارضة فإن ذلك خير ضمان لنزاهة الانتخابات فالمشاركة مسألة ضرورية لاثراء الحياة السياسية فى مصر .

● **ولكن البعض يرى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تساهم فى القضاء على المعوقات الانتخابية والخروج بها حرة نزيهة ؟**

— يقول وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

لا أعتقد أن هناك ضرورة لاجراء أى تعديلات تشريعية .. لأن التشريعات القائمة تكفل الضمانات والحماية الكاملة لراى الناخب بحيث تجعله يعبر عن إرادته الحرة .

● **سلبية المواطنين .. مسئولية جميع الأحزاب بما فيها الحزب الوطنى**

● **إذا كان الأمر كذلك فبماذا تفسر كثرة الطعون الانتخابية التى تقدم ؟**

— يقول الوزير كمال الشاذلى :

الطعن يقدم من شخص لم يوفق فى الانتخابات .. فليس امامه إلا أن يطعن ، وهذا حق مكفول له .. وإذا حدث وأن كان على حق فإن القانون يعطيه حقه كاملا .

● **البرلمان ودوره فى الفصل فى الطعون الانتخابية .. يجرى كلام كثير حوله خاصة فى قضية التعارض بين اعمال المجلس ومحكمة النقض فى مواد الدستور الا تحتاج المسالة إلى إعادة نظر ؟**

— وهنا رد وزير شئون مجلس الشعب والشورى قائلا :

لقد نظم القانون والدستور هذه الاجراءات وأعطى محكمة النقض سلطة التحقيق فى الطعون الانتخابية التى يحيلها إليها رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الشورى بشرط أن تكون مستوفاة الشكل القانونى الذى ينص عليه القانون .. وقد أعطى أيضا الدستور لكل من مجلس الشعب ومجلس الشورى حق الفصل فى هذه الطعون بعد تحقيقها بمعرفة محكمة النقض .

● الانتخابات بالنظام الفردى .. وتم حسم ذلك من قبل واعجب لإثارة المعارضة .. لهذا الموضوع من جديد

الاختيار فى المرحلة القادمة

● كثرة الطعون تثير الكلام حول الاختيار .. فما هى معايير الاختيار فى المرحلة القادمة ؟

— ويقول كمال الشاذلى :

توجيهات الرئيس مبارك فى مسألة الاختيار واضحة وصريحة وهى ضرورة مراعاة عدة ضوابط عند اختيار مرشحى الحزب لعل اهمها حسن السمعة والالتحام بالجماهير ومعايشتها والقدرة على حل مشاكلها وأن يتمتع المرشح بشعبية كبيرة وسط ناخبيه .. وترشيحات الحزب تتم من خلال مستويات القاعدة فى المراكز والمحافظات وترسل هذه الآراء إلى الأمانة العامة لبحث مدى توافر الشروط التى ذكرتها عن المرشحين وذلك كله قبل العرض على رئاسة الحزب .

الرئيس مبارك حسم نظام الانتخابات القادمة

● رغم التأكيد على ان الانتخابات القادمة بالنظام الفردى إلا أن البعض مازال يردد ما هو الأسلوب الذى ستجرى عليه الانتخابات القادمة فهل حسم الأمر تماما ؟

— وكان رد وزير شئون مجلس الشعب والشورى على الفور :

أكرر مايسئ أن أكدناه فى بيان الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى بأن الانتخابات ستكون بالنظام الفردى .. وذلك بعد أن استطلعت الأمانة العامة رأى جماهير الحزب وقواعده فى جميع أنحاء مصر .. ورفعت ذلك الى سيادة الرئيس مبارك بصفته رئيس الحزب – وقد حسم الرئيس مبارك ذلك .. وأعلن مرارا أن النظام الفردى هو الذى اعتاد عليه الشعب المصرى .. وهو أنسب نظام يتفق ورغبة الغالبية العظمى من المواطنين .. ونحن نعد انفسنا الآن داخل الحزب الوطنى على أن انتخابات مجلسى الشعب والشورى ستكون طبقا للنظام الفردى .. وهذا شىء انتهى الجدل حوله وأعجب لاثارته من جديد من بعض احزاب المعارضة

● فى تصريح لك عام ٩٠ مع بداية اعمال مجلس الشعب الحالى قلت انه سيكون اقوى البرلمانات المصرية .. هل مازلت عند رأيك ونحن نقترب من نهاية اعمال المجلس وبداية الانتخابات لمجلس جديد ؟

— قال كمال الشاذلى :

هذا صحيح واقول إنه من اقوى البرلمانات التى عاصرتها بصفتى من اقدم النواب حتى الآن فقد اثرى اعضاؤه المناقشة واصدر عددا كبيرا من القوانين والممارسة التى تمت تحت القبة بين نوابه المعارضين والمستقلين ونواب الحزب الوطنى ممارسة على مستوى عال من الموضوعية .

● رغم ما تقول إلا ان البعض يرى أن تواجد المعارضة داخل البرلمان تواجد هامشى يشكل بئر الشكوك فى جدوى التعددية الحزبية ؟

— ويقول وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

إطلاقا لم تكن المشاركة هامشية وإنما هى مشاركة موضوعية وجادة والحق اقول ان هدف الجميع هو الصالح العام وايضا تؤدى المنصة دورا كبيرا فى هذا المجلس متمثلة فى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .

● البعض يفسر هامشية هذا الدور بضعف الاستجوابات فى هذا البرلمان فمارايك ؟

— يسأل فى ذلك المستجوبون .. فأنا لاأنوب عن المعارضة أو المستقلين فى ذلك ويمكن سؤالهم .

● البعض يرى لاثراء الحياة النيابية ان يسمح لنواب الاغلبية بتقديم الاستجوابات فمارأيك ؟

— كمال الشاذلى :

الاستجواب هو اتهام للحكومة والحكومة هى حكومة الحزب الوطنى الحاكم .. من هنا فالحق المكفول للنائب هو تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة وطلبات المناقشة .. اما إذا كان لديه ما يشبه الاستجواب أو الاتهام فى أمر ما فإن ذلك تتم مناقشته داخل الهيئة البرلمانية للحزب .

المجلس القادم

● شكل المجلس القادم من وجهة نظرك كيف يكون ؟

— يقول كمال الشاذلى :

تأمل فى المجلس القادم .. وهذا امل نرجوه ان يحتفظ الحزب الوطنى بالاغلبية .. وبقتنا كبيرة فى الشعب المصرى .. هو الذى سيقول كلمته فى الاقدر على من يمثله داخل البرلمان .. وفى النهاية اقول إن حرصنا فى الحكومة وداخل الحزب على أن تكون هذه الانتخابات حرة نزيهة وأن تكون المنافسة شريفة بين الأحزاب بشرط أن تكون كما طالب الرئيس مبارك منافسة مصرية فى دعايتها وحوارها وكل هذا لصالح مصر وشعب مصر .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المحروسة
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة

نزيهة أم مزورة ؟

طلعت المغربي

الانتخابات القادمة في مصر: نزيهة أم مزورة؟

سؤال تبدو الاجابة عليه صعبة فعلا ولكنها مطلوبة بأي حال لخطورة القضية، حيث تحدد انتخابات ١٩٩٥ لمجلس الشعب والشورى من اهم الأحداث السياسية على الاطلاق في مصر في هذا العام. كما يصفها خبراء السياسة والاستراتيجية. ولعل اهتمام العالم الخارجي بالانتخابات القادمة في ١٩٩٥ يفوق اهتمام الداخل نظرا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التي قل ما توصف به انها متغيرات كثيرة ومتلاحقة، لتصبح الحكومة أمام خيارين كلاهما مر: اما انتخابات نزيهة تفقد معها الحكومة مواقعها واختياراتها خاصة انها حكومة حزبية.

واما انتخابات مزورة ربما معناه استمرار الوضع المتأزم في الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينذر بأسوأ الاحتمالات.

يلسون سراج الدين عضو الهيئة العليا ورئيس تحرير الوفد بالقاهرة يؤكد ان تزوير الانتخابات او تزاحمها امر يتوقف على توفير الضمانات التي يطالب الوفد بتحقيقها لضمان نزاهة العملية الانتخابية بشكل معقول لأنه لا يمكن قطع بامر التزوير نهائيا، وشروط الوفد معروفة ومعقولة وهي لا تتطلب حتى لتعديل الدستور الذي تدعو اليه ومن اهم هذه الشروط تنقية الجداول الانتخابية من كشوف الهالهجورين والموتى واشراف الهيئات القضائية على العملية الانتخابية وإذا لم يكن عدد القضاة في رجال السلك القضائي كافيا يتم الاستعانة بأساتذة الجامعات وإذا لم يتوفر العدد الكافي لدوري الانتخابات على يومين او اكثر، ولابد من التأكد من هوية الناخب ويتم هذا بأي اثبات للهوية سواء بطاقة شخصية او عائلية او رخصة سلاح، كذلك لابد ان يسلم لكل مرشح لمساء ومداوين الناخبين في ناخبي حتى يتصل بهم مع دفع الرسوم المطلوبة.

والوفد قدم معلول من النزاهة للعملية الانتخابية لابد من تحطيل قانون الطوارىء اثناء الانتخابات كذلك لابد من تحقيق التكافؤ في الفرص الاعلامية في الإثابة والتليفزيون لكافة المرشحين في مختلف الاحزاب، كذلك طالبت وزير الداخلية ان يسلم المرشحين عناوين اللجان التي تضم صناديق الانتخاب قبل الانتخابات بشهر على الاقل.

وبالنسبة للتزوير يقول انه لا يوجد احد يستطيع ان يقرر الآن ان الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وليست مزورة والعكس صحيح فالسلطة برمتها تتوفف على قدرة احزاب المعارضة على استنفار الشعب للمقاومة والتحدي وإلا كان البعض يشكك في قانون الانتخاب المصري من ان لا يضمن سلامة العملية الانتخابية وانه يؤدي الى التزوير فانني اقدر صراحة ان التزوير موجود في الانتخابات وقد حدث وسوف يحدث ولعلنا جميعا نتذكر الانتخابات التي حدثت في عهد ممدوح سالم والتي وصفها البعض بأنها كانت انزه انتخابات.. هذه الانتخابات حدث فيها تزوير ولكنه كان محدودا وفلسفة المقانون الانتخاب المصري فهو من افضل قوانين الانتخابات في العالم، باستثناء المادة ٢٨ منه التي تنص على ان المندوب يكون من اللجنة للقيد فيها.

اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الأسبق الذي جرت في عهده انتخابات ١٩٨٤ التي شهدت تمثيل كبير نسبة معارضة في مجلس الشعب منذ سنوات طويلة ينضى ان الرشاوى الشعبي عن مسار عملية الانتخابات سيكون نقطة انطلاق لتأكيد الديمقراطية وتأكيد الاستقرار في مصر، بل اكاد اجزم ان رضاء القوى السياسية عن مسار هذه الانتخابات سيكون بداية حصار واقعي لتصاعد عمليات الارهاب.

النائب العمالي احمد طه ويلقي بالكرة في ملعب المعارضة موضحا انه لا يوجد احد يستطيع ان يقرر الآن ان الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وليست مزورة والعكس صحيح فالسلطة برمتها تتوقف على قدرة احزاب المعارضة على استنفار الشعب وحدته وإلا كان البعض يشكك في قانون الانتخاب المصري من ان لا يضمن سلامة العملية الانتخابية وانه يؤدي الى التزوير فانني اقدر صراحة ان التزوير موجود في الانتخابات وقد حدث ويحدث ولعلنا جميعا نتذكر الانتخابات التي حدثت في عهد ممدوح سالم والتي وصفها البعض بأنها كانت انزه انتخابات.. هذه الانتخابات حدث فيها تزوير ولكنه كان محدودا وفلسفة المقانون الانتخاب المصري فهو من افضل قوانين الانتخابات في العالم، باستثناء المادة ٢٨ منه التي تنص على ان المندوب يكون من اللجنة للقيد فيها.

اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الأسبق الذي جرت في عهده انتخابات ١٩٨٤ التي شهدت تمثيل كبير نسبة معارضة في مجلس الشعب منذ سنوات طويلة ينضى ان الرشاوى الشعبي عن مسار عملية الانتخابات سيكون نقطة انطلاق لتأكيد الديمقراطية وتأكيد الاستقرار في مصر، بل اكاد اجزم ان رضاء القوى السياسية عن مسار هذه الانتخابات سيكون بداية حصار واقعي لتصاعد عمليات الارهاب.

كف المراة يعمر لا يزول إلا بعد ٢٤ ساعة

اما الكاتب الصحفي صلاح عيسى فيؤكد ان تكون الانتخابات القادمة نزيهة نزاهة الشعراء، فالحكومة ستضع نصب عينيها من مقاعد المجلس لتضليل احزاب المعارضة القائمة والمستقلين مع استبعاد أو التقليل من فرص التيار الاسلامي، بحيث لا تتجاوز نسبة هؤلاء جميعا المعارضة والمستقلين والاسلاميين الثلث فقط وتكون للحكومة نسبة الثلثين لأن الحكومة حريصة على ان تحتفظ لنفسها بكل الاغلبيات الخاصة المنصوص عليها في الدستور وعلى هذا فانني اتوقع ان الحكومة ستتدخل في ترشيحات الاحزاب المعارضة لكي تستبعد مرشحين بعينهم يمكن أن يثيروا لها بعض المتاعب، والغريب فعلا ان الحكومة لم تستفز بعد على النظام الانتخابي الذي ستجري عليه الانتخابات القادمة، فمردي ام قائمة مطلقة أو قائمة نسبية، واعتقد ان عدم الاستقرار هنا مدته تقلقل الفرص الانتخابية للتيار الاسلامي وانا شخصيا ممن يرحبون بنظام الانتخابات بالقائمة لأنه افضل لاحزاب المعارضة.

وبالنسبة لاشراف القضاء على العملية الانتخابية فهذا امر وارد خاصة في ظل مسار العلاقات المصرية ـ الامريكية الذي نمر به الآن، فالمصريون سيتوافق على شكل من اشكال الاشراف القضائي للايحاء بأن يحتفيم الأمر بأن الانتخابات نزيهة لكن ليس الى الحد الذي يخل بالموازنة، وإذا كانت الحكومة تريد اصلاح الاحوال حقا فلابد من اطلاق حرية المنافسة السياسية بين جميع القوى السياسية وان تتعلم ان مخاوفها من التيار الاسلامي مبالغ فيها الى حد ما وان تعلم ان لديها عقدة من الاحتفاظ بالاغلبية للحزب الوطني يجب ان تتخلص منها إذا كانت تريد الحفاظ على المصالح العام وعلى مصالح الجماهير.

والى.. والانتخابات

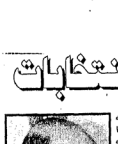

يوسف والى

نهال شكرى

انقضت أيام وليالى الشهر الكريم فى عجاله اعتدنا عليها كل عام .. ويبقى فى فكرنا دائما العبق المبارك لتسابيحه .. بقى حكاياته وقصصه ونوادره والغازه .. ولكن مع انقضائه بقى لغز تجتهد الأمة كلها فى حله ولاتستطيع حتى الآن .. ولاتستطيع ان ترجع ذلك الى قصور فى فكر الأمة .. ولكن لأن حله يغيب عن الجميع ..

برز هذا اللغز الذى يحرص على الاختفاء جيدا - فى جلسات مجلس الشعب الأخيرة، والتى شرح فيها الدكتور عاطف صدقى أبعاد بيان الحكومة . وقد طرح هذا اللغز نفسه فجأة عندما سأل أحد النواب رئيس الوزراء عن نظام الانتخاب الجديد الذى تم الاستقرار عليه وهل هو نظام القائمة أم النظام الفردى ؟..

وسرت فى القاعة الهمهمات، وتساوى فيها النواب جميعا أغلبية ومعارضة، وقد تواصلت الاحاديث الجانبية بين رئيس الوزراء والدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى والسيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب، وكان القرار ألا تكون هناك إجابة محددة عن هذا السؤال.

وبالرغم من عدم الاجابة عنه فقد احاط النواب فى حلقات بالدكتور يوسف والى متسائلين عن نظام الانتخابات الجديد وموقف الحكومة منه، وكانت الاجابة التى يرددها دائما ان الأمر معروض على الرئيس مبارك، وظل الجميع يتساطون دون الوصول الى حل للغز الكبير ..

وبعدها بأيام رصد المراقبون السياسيون تحركا لعدد من الوزراء الذين اعتادوا ترشيح انفسهم أو على الأصح ترشيح الحزب الوطنى لهم فى دوائرهم، فى الدور على هذه الدوائر والاجتماع بأهالى الدائرة وبدء الحديث معهم دون اقامة الشوادر أو عقد المؤتمرات والى ثانى فى مرحلة لاحقة .. ولكن فى الوقت ذاته كانت حركتهم تتسم بالقلق وعدم الاستقرار، وأجروا عدة اتصالات بقيادات الحزب الوطنى والتى استمرت تؤكد انتظار قرار الرئيس مبارك فى تحديد النظام الانتخابى ..

ويجب علينا ان نقسم اللغز الى قسمين احدهما يظهر فى المواقف الجماعية من الأحزاب . خلال مؤتمر الحوار الوطنى . على الأخذ بنظام القائمة كاساس لانتخابات مجلس الشعب القادمة .. وقد قيل فى هذا النظام الاصعار ، و هذا بالطبع مع ابداء البعض تحفظات من جانب المعارضة ..

وبعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطنى ظهر الجزء الثانى من لغز الانتخابات، وهو اتفاق الرأى واجماعه بالذكر، الحزب الوطنى على الأخذ بالنظام الفردى كاساس للانتخابات القادمة.

وبالطبع تذكر الكثير من احزاب المعارضة مواقفه السابقة مؤكدا أن النظام الفردى هو النظام الأصلح والذى يعبر بحق عن الجماهير وامانيها وآلامها ..

وقامت الأمانة العامة للحزب الوطنى برفع تقرير شامل برأى الحزب واجماعه للأخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات الى الرئيس مبارك كرئيس للحزب الوطنى الديمقراطى .. وبعدها ساد صمت طويل قطعه سؤال الذئاب المباغتى والأخبار المتواترة التى تكذبها صحف المعارضة حول اتفاق بين قيادات الحزب الوطنى على الأخذ بنظام القائمة كاساس للنظام الانتخابى فى الفترة القادمة ودون حقيقة وراء هذه الأخبار المستمرة ..

ويبقى اللغز حائرا وجماهيره حائرة ، ولن يستطيع احد ان يجد له حلا سوى الرئيس مبارك، والأن الأمة كلها فى انتظار كلمة مبارك لبسط طريقا جديدا للديمقراطية فى مصر ...

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

المشروع اللقيط مرفوض

ترددت، مرة أخرى، الدعوة إلى نظام الانتخابات بالقوائم على لسان مسئولين فى الحكومة والحزب الوطنى رغم الأحكام القاطعة للمحكمة الدستورية العليا، ورغم تأكيدات الرئيس مبارك حول أفضلية نظام المقاعد الفردية.

وبين فترة وأخرى تتم محاولات لإحياء الميت من خلال تصريحات غامضة تحاول نسبة هذا اللقيط (القوائم) إلى أحزاب المعارضة.

والدافع أن الدوائر التى تصدر عنها هذه التصريحات وتحاول التظاهر بالاستقلال لإرادة المعارضة قد أهملت كل ما أثارته المعارضة من مقترحات بشأن الإصلاح الديمقراطى الشامل كمدخل لمواجهة الإرهاب والفساد، سواء تعلق الأمر بإلغاء القوانين الاستثنائية- سيئة السمعة- وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ، أو إطلاق حرية تكوين الاحزاب والجمعيات وإصدار الصحف وكل أشكال التعبير السلمى وهذه الدوائر نفسها هى التى وضعت الاصلاح الديمقراطى على الرف تحاول نسبة هذا اللقيط الذى يحقق لها مصالح انتخابية ضيقة إلى قوى المعارضة، التى رفضت نظام القوائم فى أكثر من مناسبة وأحنت رأسها إجلالا لأحكام المحكمة الدستورية.

ولاندرى ما هو الحزب أو الأحزاب التى أيدت هذا المشروع ؟ لقد كان حزب التجمع سباقا فى رفض هذا المشروع، ولم يسمح بأن يحيط بموقفه التباس بشأن هذه القضية، عندما قامت هذه الدوائر بإثارة الغبار حول موقف المعارضة من النظام الانتخابى بعد جلسات مؤتمر الحوار الوطنى.

ففى اجتماعها فى ١٣ أغسطس عام ٩٤ أصدرت الأمانة العامة للتجمع، وهى القيادة الجماعية للحزب، بين دورات اجتماعات اللجنة المركزية بيانا قاطعا بشأن موقف الحزب من النظام الانتخابى ، وموقف ممثليه فى جلسات المؤتمر، جاء فيه «لقد أعلن ممثلو التجمع فى مؤتمر الحوار الوطنى أنهم يفضلون نظام الانتخاب الفردى» وفى موضع آخر «وقد أكد ممثلونا أنهم لا يعطون صكا على بياض لأحد، وأنهم لا يوافقون من حيث المبدأ على نظام انتخابات ١٩٨٤و ١٩٨٧ بالمخالفة لأحكام الدستور، وكان واضحاً أن الهدف منه هو تحجيم أحزاب المعارضة بصفة عامة، وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النظام مرتين»

وأكدت الأمانة العامة فى اجتماعها فى ١٣ أغسطس الماضى على عدة نقاط أخرى منها «تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين إلى ساحة العمل الديمقراطى بعيداً عن العنف والسلبية». وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وقد تقدمت أحزاب المعارضة بمشروع القانون للرئيس مبارك، كما قدمه خالد محيى الدين إلى مجلس الشعب باسم الهيئة البرلمانية للتجمع

ولهذا نقول لكل الدوائر التى تحاول إحياء المشروع اللقيط ان التجمع كان سباقا فى رفض نظام القوائم ولن يقبله ويحذر من ظاهرة التلاعب بالقوانين لحساب مصالح ضيقة تغلق أبواب الأمل فى التغيير الديمقراطى.

لطفى واكد

٠٠٠٢٦٤

تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة

اصدرت محكمة النقض تقريراً بنتائج تحقيقاتها فى الطعن المقدم من وجيه عباس الحامى حول ما شاب الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب والتى جرت بدائرة الدرب الاحمر فى اول مارس ٩٤ وكان مرشحاً بها.

امد تقرير النقض ان إجراءات الانتخاب والتصويت والفرز جاءت بعيدة عن الدقة والحيدة والجدية بما يبعد الثقة والطمأنينة عن النتيجة التى انتهى اليها. اشار التقرير إلى ان كشوف التاخيم تضم تكراراً للاسماء وتكراراً لارقامهم باصواتهم كما ثبت أن محضر إجراءات الفرز لم يوقع عليه سوى رئيس اللجنة العامة وخمسة فقط من أعضائها من مجموع ٥٥ عضواً بالمخالفات لتعليمات وزارة الداخلية. وأضاف إن نتائج التحقيق اثبتت مخالفة ما تم فى هذه الانتخابات للمواد ٩ و ٢٠ و ٢٤ و٣٦ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته "قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" إلى جانب مخالفة المادة ٥٥ من تعليمات وزارة الداخلية الخاصة بإدارة اللجان لانتخاب اعضاء مجلس الشعب.

كان وجيه عباس قد ترشح فى انتخابات الدرب الاحمر التى تم تزويرها لصالح مرشح الحزب الوطنى فتقدم بالطعن عليها.

المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩٨٥/٢/٢٠

أسرار خطة الاخوان فى الانتخابات القادمة

الإخوان والعودة للحكم

وراء الأبواب المغلقة

هل سيكون للأزمة المشتعلة مؤخراً بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين « المحظورة » تأثير فى موقف الأخيرة فى الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجراؤها فى نوفمبر القادم ؟

كل الشواهد تؤكد ان الإخوان مصممون على خوض الانتخابات بكل ما اوتوا من قوة والدليل قرارهم بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى التى ستجرى قبل الانتخابات البرلمانية بخمسة اشهر توفيراً للجهد والمال وعدم اقتناعهم بجدوى مجلس الشورى .

لكنهم هذه المرة يدخلون الانتخابات وهنك اتهامات تحاصرهم بمساعدة فصائل الإرهاب ، ولهذا كانت هنك رغبة شديدة لدى قياداتهم لكسر الحاجز النفسى لدى عامة الناس بسبب الاتهام بالقتل .

خطة الإخوان هذه المرة تكمن فى تعظيم النتائج التى حققوها خلال دورى البرلمان الوحيدتين اللتين شاركوا فيها هما ٨٤ ، ١٩٨٧ ، ولذلك فإن استعدادهم جاء مبكراً قبل عدة شهور ، عندما تم اختيار الدكتور عصام العريان عضو مكتب الإرشاد (والموجود حالياً بالسجن بعد القبض عليه مع ٢٧ قيادياً آخرين من الجماعة بتهمة تشكيل تنظيم سرى يهدف لقلب نظام الحكم) اختياره كمشرف عام للجماعة للإعداد للمعركة الانتخابية واختيار المرشحين الإخوان وعملوات التحالف والتنسيق مع الأحزاب المعارضة رغم عدم الحاجة إليها .

وقد جاء هدف تعظيم النتائج خلال الانتخابات أو ما يطلقون عليهم ضمن أدبياتهم سياسة « التمكين » للجماعة دائماً إلى استقرار رأى قيادات الجماعة على السعى إلى التحالف مع أحزاب المعارضة . . وقد أشيع فى إطار ذلك العديد من هذه المساعى سواء فى طريق الإبقاء على التحالف التقليدى الذى يضمهم وحزب العمل وحزب الأحرار الذى خاضوا به انتخابات عام ١٩٨٧ أو بالتحالف حزب الوفد أو حتى ناحية أعدائهم التاريخيين « الناصريين » وهو الأمر الذى أكده القريبون من كلا الطرفين وهو ما يوصف بالمفاجأة ، حيث أشارت المصادر فى هذا السياق إلى أن هذا النوع من التنسيق لن يكون علنياً ولن تكون له أشكال مباشرة ، لكنه يأتى ضمن بنود اتفاقية « التصالح » التى جرت بينها فى أحد مؤتمرات « المؤتمر القومى العربى » فى بيروت والذى شاركت فيها عناصر قريبة من الإخوان .

● مفاجأة !

المثير فى قضية تحالفات الإخوان فى الانتخابات أن مسألة التحالف تلك لم

تكن معلوحة ضمن خطة الجماعة لخوض الانتخابات وأنها برزت مع الهجوم الأمني الذي بدأ يتصاعد ضد قياداتهم بعد أن تأكد النظام من استفحال خطر الجماعة وارتباطها الوثيق بجماعات الإرهاب ومساندتها لها مادياً ومعنوياً ، وهي المسألة التي تخوف قيادات الإخوان بسببها على انحسار دورهم التأثيري في الشارع السياسي فلقد تمكن الغرور من الجماعة في الفترة الأخيرة بعد سيطرتهم على كثير من النقابات المهنية واستطاعتهم التغلغل داخل الجمعيات والمساجد وتقديم بعض الخدمات البسيطة للفقراء ونوهموا أن بإمكانهم خوض الانتخابات بمفردهم دون تحالف مع أحد خاصة بعد الاستقرار على إجرائها بالنظام الفردي ، لكن وبعد الضربة الأمنية الموجعة التي وجهت لهم وبعد انكشاف تورطهم في مساندة قيادات الإرهاب مادياً تأكدت قيادات الجماعة من ضعف موقفهم في الانتخابات ، ولذلك بدأ سعيهم في عدة اتجاهات كشفها أحد المقربين من الجماعة .

الاتجاه الأول : هو السعي لخوض هذه الانتخابات بتحالف يدمج بين تحالفاتهم في انتخابات ٨٤ و١٩٨٧ معاً .. حيث أعادت قيادات الإخوان التأكيد علناً على حرصهم على التحالف الإسلامي التقليدي الذي يضم حزب العمل وحزب الأحرار بعد أن أصيب هذا التحالف بحالة شديدة من الترهل بسبب تخوف قيادات من حزب العمل على رأسها عادل حسين الأمين العام للحزب من تغلغل الإخوان في الحزب وسيطرتهم على مستوياته التنظيمية .

ثم أعادت قيادات الإخوان الاتصال بالعناصر المقربة إليهم في حزب الوفد من أجل التنسيق الانتخابي حيث التقى مؤخراً مصطفى مشهور نائب المرشد العام للجماعة ومأمون المهضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة بالدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد يكتبه بالحزب واتفقوا مبدئياً على التنسيق بين الجماعة والحزب في الانتخابات على أساس تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس قوة المرشح بما يضمن لكلا الطرفين نجاح مرشحه بمساندة من الطرف الآخر .

لكن هذا لا يدفعنا إلى التسليم بحدوث التنسيق المتوقع والذي قد لا يكون الوفد في حاجة إليه طالما استطاع الباشا رئيس الحزب ترميم جدرانه المتصدعة بفعل معاول الخلاف التقليدي بين الأجنحة المعارضة ممثلة في د . نعمان جمعة وجناح النظام مع الحكومة ممثلاً في شقيق الباشا ياسين سراج الدين وخاصة أن لجوء نعمان إلى إجراء اتصالات من أجل التنسيق الانتخابي مع الإخوان لم يكن إلا رد فعل على تنسيق مشابه جرى بين رئيس الحزب وقيادات الحزب الوطني ونسق له ياسين سراج الدين .

ولذلك فإن حسم هذه الخلافات من شأنه إجهاض محاولة الإخوان لتوسيع دائرة المتحالفين معهم في الانتخابات .

● استغلال

أما الاتجاه الثاني أو المفاجأة - فهو استغلال نقابة المحامين التي تسيطر عليها أغلبية إخوانية من أجل فتح قنوات اتصال مع عناصر جماعات الجهاد والجماعة الإسلامية - خارج السجن - من خلال أحد المحامين الإخوان بالنقابة ثم أسفر هذا التقارب عن تسريب معلومات عن مساندة وتأييد الجماعات الإرهابية للإخوان والمسلمين في الانتخابات القادمة .

المراقبون لشيوع وانتشار هذه المعلومات وصفوها بأنها لا تتجاوز محاولة في ذراع الحكومة من أجل إنهاء الهجوم على الجماعة عن طريق توصيل رسالة للحكومة فحواها أن الحركة الإسلامية بكل تنوعاتها وإمكانيا أن توحد وتتضامن وبإمكانها خلق جبهة إنقاذ في مصر شبيهة بتلك الموجودة في الجزائر .

لكن المثير في هذه المعلومات هو موقف الجماعات الإرهابية من الإخوان المسلمين كجماعة ثم موقفهم من مسألة الانتخابات ذاتها وهي المواقف التي قد تتسبب في فشل المناورة الإخوانية للضغط على الحكومة .

في البداية يمكن وصف موقف الجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف في التغيير والإرهاب بأنه موقف العقدة من جماعة الإخوان المسلمين التي كانت عباءتهم الأولى وشاهدوا دقة تنظيماتها التي سيبت لهم بعد الانشقاق عن الجماعة وأخذ مفاهيم أخرى تميل إلى العنف والإرهاب ، عقدة خلق تنظيمات مماثلة لتنظيمات الإخوان ، ثم بدأ موقف هذه الجماعات يكون أكثر حدة تجاه الإخوان واتهمومهم بالنفاق ومداهنة الحكام والتخاذل ، وأنهم لا يمثلون الحركة الإسلامية وطرحوا هذه المواقف في كتاباتهم مثل كتابات ناجح إبراهيم ، وفي أشرطة كاسيت مثل شرائط كرم زهدي المحكوم عليها بالمؤبد في قضية اغتيال السادات .

أما عن موقف هذه الجماعات من فكرة مجلس الشعب والانتخابات فقد كان سبباً قوياً في اشتداد خلافها مع الإخوان ، وذلك لأن هذه الجماعات لها موقف يتلخص في رفض المجتمع والجاهلي ، - على حد وصفهم - بكل أشكاله ومؤسساته ، وبالتالي رفض فكرة الانتخابات ، والدخول لمجلس الشعب باعتبارها مشاركة في الجاهلية .. وكان رد الإخوان المسلمين على هذه الأفكار بأنهم يأخذون بنظرية التدرج ، واحتكموا في ذلك إلى أن النبي ﷺ استغل عرف الجوار في الجاهلية ، وقبل بدخول مكة تحت حماية القانون الجاهلي حتى مكنه الله من أن يقوى ويبني الدولة الإسلامية .

واستند الإخوان إلى هذا الموقف في إجازة دخولهم مجلس الشعب ،

والاحتكام لقانون الجاهلية ـ على حد قناعتهم ـ من أجل الوصول للحكم ، وتنفيذ حكم الله .

وحيال هذا التبرير العقائدى الذى خرج به الإخوان اثيرت قيادات الجماعات بالسجن إلى تأميل رفض هذا المنهج الإخوانى ، وأعلنوا فى دراسات غير منشورة ، وكتب (مبثاق العمل الاسلامى ـ لناجح إبراهيم وعصام دربالة) إن الإخوان يريدون الاحتكام للمرحلة المكية وحدها ، وأنهم يأخذون من الدين ما يروق لهم .

لكن سنة ١٩٨٧ حدثت مفاجأة فى هذا الموقف حين انفرد الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى جماعة الجهاد بالإفتاء بجواز مساندة الإخوان من أجل دخول مجلس الشعب ، وكان رد فعل قيادات الجماعة فى السجن مثل ـ كرم زهدى وعصام دربالة وعاصم عبد الماجد ـ مؤيد فى اختيال السادات ـ أن أصدروا بيانا شديد اللهجة جددوا فيه رفضهم لفكرة مجلس الشعب ، وقاموا بتوزيعه على أعضاء الجماعة مما تسبب فى حدوث خلاف فى مجلس شورى الجماعة حول الفتوى ورد فعلها ، وهو الأمر الذى دفع صفوت عبد الغنى ـ المحكوم عليه فى قضية اغتيال رفعت المحجوب ـ ومحمود شعيب الذى تربطه علاقة مصاهرة بعمر عبد الرحمن إلى محاولة إقناع عبد الرحمن بالتوقف عن هذا الموضوع ، واقنع الشيخ عمر ، وأخلفت هذه المسألة فى حينها ، لكن لم تتوقف حتى الآن الاف الكتب والخطب التى تهاجم العمل الحزبى ، والتى من شأنها أن تنسف متاورة الإخوان الأخيرة الى ذراع الحكومة لتركهم سائرين فى مخططاتهم .

● حرب الانتخابات !

وأمام هذه المساعى والخطط والمناورات الإخوانية ، ودقها لطبول حرب الانتخابات قبل الأوان بكثير فإن أبرز التساؤلات التى تدور فى الأوساط السياسية يتركز على قدرة الإخوان على الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب ، وبأى عدد ، وخصوصاً أن هذه الانتخابات المقبلة هى المرة الأولى منذ اندلاع موجة الإرهاب باسم الإسلام عام ١٩٩٢ ، ووقوف كل قوى المجتمع فى مواجهته فى الوقت الذى تكشفت مؤخراً مساندة الإخوان لهذه الجماعات الإرهابية ، مما أدى إلى تفجير أزمة دائمة بينهم وبين الحكومة ، آخر تفاصيلها اتهام ٢٨ قيادياً بارزاً فى « الإخوان » بمساندة الإرهابيين ، وتشكيل تنظيم سرى يهدف لقلب نظام الحكم .

المراقبون يرون أن القبض على عناصر الإخوان فى هذا التوقيت ربما يصنع منهم شهداء الديمقراطية ، وربما يساعدهم كثيراً فى كسب تعاطف الناخبين على اعتبار أن عددا كبيرا من التحقيقات التى جرت مع عناصر كثيرة من الجماعة لم تكن مكتملة من حيث العناصر القانونية ، وآخرها قضية تنظيم سلسبيل الذى أفرج عن جميع المتهمين فيه .

لكن مصادر أمنية أكدت أن القضية الأخيرة المتهم فيها ٢٨ من قيادات الإخوان ربما تكون أكثر القضايا التى اتهم فيها الإخوان تكاملاً من حيث العناصر القانونية ، وأشارت نفس المصادر إلى أن أوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سرى تم رصد اجتماعاته ، وأن فى أوراق القضية ما يثبت أن المتهمين عقدوا اجتماعات خارج مصر لما يسمى بالتنظيم العالمى للإخوان ، وأنهم بعد هروبهم أشرفوا على انتخابات سرية جرت بين الإخوان لانتخاب مجلس شورى الجماعة .

هذه هى الوقائع والتوقعات ، ولكن هل من الممكن التنبؤ عملياً بمدى تأثير افتضاح مخططات الإخوان على موقفهم الانتخابى القادم .

قياداتهم تؤكد أن هذا الذى يجرى لهم لن يزيدهم إلا قوة ، وأنه من شأنه أن يضيف إلى أسهمهم فى الانتخابات .. لكن الوقائع تمنحنا حق المجادلة لنسأل : لم الالتجاء إلى توسيع دائرة تحالفاتكم الآن بالتحديد .. وقد كنتم ترفضونه من قبل ؟!

هناك استطلاع رأى قد يؤكد مصداقية ما نقوله حيث أنه يعد من أهم قياسات الرأى حول الموقف من التيارات الإسلامية والتعددية الحزبية ، أجرته « الأهرام ويكلى » فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر من العام الماضى ، وأشرف عليه د. نادر فرجان أستاذ الاحصاء ، اعتمد الاستطلاع على أخذ رأى عينة عشوائية عددها ١٥٠٥ أفراد من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية ، ومثلت فيها النساء بنسبة ٤٤٪ ، والعينة هى مجموع الأفراد الذين يتم الاستطلاع عليهم يشكلون نموذجاً مصغراً للمجتمع المراد بحثه بكل تبايناته واختلافاته حتى يمكن تعميم النتائج على كل المجتمع ، وقد أشار الباحث إلى أنه راعى تمثل أكبر قدر ممكن من الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية .

مكان البحث هو محطة قطار رمسيس ، ومحطة قطار الجيزة حتى يتمكن الباحث من الالتقاء بمواطنين من الوجه القبلى والوجه البحرى .

وبسؤال العينة عن الاتجاهات والأحزاب التى تمثلهم ، وتعبر عنهم خرجت النتائج كالآتى : ٢١,٣٪ حزب وطنى ، ٧,٧٪ وفد ، ٢,٥٪ إجمالى الاتجاهات اليسارية مقسمة كالآتى : ١,٣٪ ناصريون ، ١,٢٪ تجمع ، وكان إجمالى الانتماءات الإسلامية ٥,٩٪ ، نصيب جماعة

الإخوان المسلمين من هذه الحسبة ٤٪ ، وهى نسبة تمنح الإخوان حجمهم الطبيعى فى المجتمع ، وتضع مؤشراً لنتائج خوضهم الانتخابات المقبلة رغم كل ما يسعون إليه وما يخططونه من مخططات .

لكل ذلك تأتى مساعيهم للتحالف والتنسيق مع الأحزاب الأخرى ، وحتى تلك التى قد لا تتلاقى معها فى أية خطوط

ولكنها لعبة السياسة وربما لعبة الانتهازية التى لا تخفى عنها ، والتى يجيدها الإخوان بإتقان ..

أما مصير هذه التحالفات فهذا هو السؤال ، وليس لنا الآن أن نجيب عنه !!

تقرير :

رضا حماده

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٥

كلمات

البعض يسبقون الاحداث وكانهم يعلمون الغيب لقد بدا بعض الحريصين على ان يكون مجلسهم المقبل تحت قبة مجلس الشعب يأخذون اهتمهم لخوض المعركة الانتخابية القادمة وهم يقفة شهور.. وقد وأنتهم المناسبة التى تجعل لنشاطهم الانتخابى مبررا.. وهذه المنافسة هى عيد الفطر المبارك وما قبل العيد مباشرة من موسم أداء فريضة زكاة المال التى تتمتعها فريضة زكاة الفطر وكل عام وأنتم بخير.. وليس هناك ما يمنع ان يتطوع القادرون لفعل الخير، اما النيات فامرها موكل الى علام الغيوب وسواء كان القصد هو فعل الخير من اجل الخير والمحبة والود وعاطفة الحتماع وملاطفة الاصدقاء، او كان القصد شراء اصوات الناخبين فى الانتخابات القادمة بمجلس الشعب او لمجلس الشورى او لنقابة معينة فإن المرء لايجد فى نفسه القدرة على سحب هذا السلوك او الدعوة الى ايقاف البر والاحسان او حرمان الناس من الخير الذى يصنعهم فى مثل هذه المناسبات، على ان الكثيرين يقدرون فتضحك عليهم الاقدار.. بعضهم يقدر ان الانتخابات ستجرى بالقائمة ويسعى لان يكون فى الراس لا فى الذيل.. وقد تصدر القائمة فاذا بها خالية من الاسم الموعود.. وبعضهم يريدها انتخابات فردية يختار فيها المرشح الدائرة التى يرشح نفسه فيها وهنا قد يفاجئه القدر بما لم يكن على البال، ورغم التاكيدات التى نقرا عنها منذ اسابيع، بعضها يؤكد ان الانتخاب سيكون بالقائمة النسبية وبعضها يؤكد انها ستكون انتخابات فردية، فان مجرد تضارب الراى او اختلاف الظن دليل على ان الامر لم يتم حسمه حتى الآن..

ولقد كنا ايام عقد الحوار الوطنى نتناقش ولا نمل ونتساءل عن الأفضل والاحق بان يتبع من اساليب الانتخاب .. وكان الرأى الغالب او هكذا بدا لى ذلك هو انه لو استطاع رجل القانون ان يجدوا مخرجا يضمن دستورية الجمع بين نظام القوائم ونظام الانتخاب الفردى لكان هذا هو الحل السعيد. ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه كم انه مما يزيد الأمر صعوبة والحيل استمراراً هو التمسك بنظام الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين، والخمسين الاخرى للفئات من جميع الطوائف والمستويات الاجتماعية والثقافية فهذا النظام اضافة الى انه غريب وعجيب ولا مثيل له فى اى بلد من العالم، يزيد الامر صعوبة، ويجعل من اللازم تفضيل العامل او الفلاح على مرشح الفئات الاخرى فى بعض الاحوال، ولست ادرى ولا احد غيرى بدرى متى نتخلص من هذا النظام الذى ينص عليه دستور اصبح غير ملائم لما اصاب المجتمع المصرى من تغيرات وتطورات.. ولعن الله الارهاب والارهابيين الذين جعلوا من انفسهم عذرا لبقاء الدستور على ماهو عليه، رغم انه اصبح كالثوب المهلهل الذى لايتفع فيه ترقيع او اصلاح.. وسوف تذيلنا الايام بما يضمره الغيب لنا فى الشهور الباقية حتى موعد الانتخاب..

محمود عبدالمنعم مراد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٥

الانتخابات القادمة.. وأوهام التزوير!

بقلم: مرسى عطاالله

ماذا بعد ان حسم الرئيس مبارك الأمر واعلن بكل الوضوح ان الانتخابات البرلمانية القادمة ستجرى بالنظام الفردى باعتبار انه النظام الذى ترتاح اليه الغالبية العظمى من الشعب، فضلا عن أنه النظام الذى يستحيل التشكيك فى دستوريته؟

ماذا بعد ذلك حقيقة؟

ماذا بعد ان سقطت كل الحجج والذرائع التى كان يتعلل بها البعض للاحجام عن المشاركة فى المعركة الانتخابية بدعوى ان الذية متجهة للأخذ بنظام القائمة الذى يعنى استمرار احتكار الحزب الوطنى لكل مقاعد البرلمان تقريبا؟

ماذا بعد ان اعلن الرئيس مبارك بكل صراحة انه لاقيد ولاحجر على اى مواطن يتقدم للترشيح تحت مظلة الأحزاب الشرعية أو بصفته مستقلا مهما كان فكره ومهما كانت عقيدته؟

هذه كلها أسئلة ينبغى أن تكون محور اهتمام الشارع السياسى فى المرحلة القادمة سواء داخل الأحزاب او فى اطار النخبة السياسية المهتمة بتدعيم وتامين مستقبل التجربة الديمقراطية فى مصر.

لقد آن الأوان بالفعل لكى تبدأ فصائل العمل السياسى والحزبى مرحلة جديدة بلغة جديدة ترتكز الى مفردات جديدة تعكس واقع الرغبة الصادقة فى الاسهام الجاد من اجل ان تكون الانتخابات القادمة نموذجا نفخر به جميعا أمام الدنيا كلها ، وأمام انفسنا أيضا!

لقد آن الأوان لكى يكف البعض عن تلك النغمة المجوجة التى تتحدث عن تزوير الانتخابات ، لأن استمرار الدق على هذه النغمة لايمثل افتئاتا مسبقا على الحقيقة فحسب ، وانما يمثل دعوة صارخة لنشر السلبية ودفع المواطنين الى الاحجام عن التوجه الى صناديق الانتخابات.

لقد آن الأوان حقيقة لكى تتغير لغة الخطاب العام، وأن تسعى الأحزاب لكسب أرضية حقيقية من خلال طرح جديد لأفكار واجتهادات وبرامج علمية وعملية تستقطب اهتمام الناس وتخلق شعورا فى الشارع المصرى بأن لدينا بالفعل احزابا حقيقية لاتهتم فقط بمجرد سرد المشاكل وتشخيص الأزمات وتضخيم الهموم، وانما أحزاب تملك الرؤية وتقترح الحلول فى إطار من المعقولية ومراعاة مانملكه من امكانيات وموارد.

لعلى اكون اكثر وضوحا واقول ان الرأى العام قد سئم ومل من كثرة الالحاح على تحويل المعركة الانتخابية الى مبارزات فى التجريح والتشهير ،وكان هموم الناس واحلامهم وطموحاتهم غائبة ومغيبة تماما عن اذهان الرموز الحالمة بمقاعد البرلمان الطامحة فى مقاعد الحكم!

ان نزاهة وحرية الانتخابات لن تتحقق بقرار من السلطة - اى سلطة -

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٥

وانما يتم ضمان ذلك بمدى قدرة الاحزاب الفاعلة فى الشارع المصرى على تركيز جهودها فى حشد مؤيديها ودفعهم الى الوقوف امام صناديق الانتخابات ، بدلا من الادعاء بتسويد البطاقات!

ثم ان نزاهة وحرية الانتخابات لاينبغى أن تكون محل شك طالما أننا لا نشك - جميعا - للحظة واحدة فى نزاهة الاسرة القضائية التى تتولى الاشراف على العملية الانتخابية وتحت مظلة ضمانات عديدة لعل اهمها هو حق وجود مندوب لكل مرشح فى كل لجنة انتخابية!

واذا كان البعض يرى ان وجود الرئيس مبارك على رأس الحزب الوطنى يعطى لمرشحى هذا الحزب رصيدا وقوة، فان ذلك يمثل شهادة لمرحلة حكم الرئيس مبارك واعترافا من الشعب بحجم ماتحقق من انجازات فى عهده ، وفى ظل حكومات تمثل الحزب الوطنى الذى هو فى البداية والنهاية رئيسه الشرعى والمشارك الاساسى فى إنشائه وتطوير برامجه لكى توائم بين جذور الانتماء الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو ، وبين مرونة التكيف مع لغة العصر ومتغيراته حاضرا ومستقبلا !

ولست أظن أن أحدا من الذين يتحدثون عن ضرورة تخلى الرئيس مبارك عن الحزب الوطنى ، يمكن أن يجادل للحظة فى ان الرئيس مبارك نفسه هو اكثر الناس حرصا على قيام ديمقراطية حقيقية تعبر عن نفسها تحت قبة البرلمان بتمثيل صادق وأمين لجميع التيارات السياسية الشرعية التى تخاصم الارهاب وتنتصر للديمقراطية .

ولست اظن ان احدا يمكن ان يصدق مايزعمه البعض بان قانون الطوارىء يمثل قيدا على حرية ونزاهة الانتخابات لان الكل يعلم علم اليقين ان هذا القانون لايجرى استخدامه الا فى مكافحة الارهاب وحماية الوطن من خطر المخدرات !

وأظن انه من العيب ان يقال ان الانتخابات التى تجرى فى مصر عملية زائفة هدفها تغطية الحكومة امام الرأى العام العالمى، لان القائلين بذلك أول من يعلمون ان مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن لاتخضع لوصاية احد ، ولايضع حكامها الوطنيون اى إعتبار لأية قوة اجنبية . معنوية كانت أم مادية . وانما يتحركون بدوافع الحرص على استقلال الوطن واكتساب رضاء الغالبية العظمى من الشعب .

لقد انتهى فى مصر منذ ٤٣ عاما عهد الوصاية الاجنبية.. وتغيرت والى الأبد ملامح الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ولقد آن الاوان ليدرك الجميع هذه الحقائق وأن يعملوا على اساسها

مرسى عطا الله

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

رأي الأهرام

النظام الفردى فى الانتخابات

مع العودة الى النظام الفردى فى الانتخابات النيابية ينتهى الجدل الذى ثار حول طريقة الانتخابات والذى تسبب فى ارباك المسار الديمقراطى، وتهدأ الأنفس لتستعد للانتخابات القادمة على الوجه الذى نرجوه والذى نتوقع أن يتم فى جو أكثر رحابة من الديمقراطية وأكثر استقرارا حيث لن يكون هناك مبرر من جهة أو أخرى للتشكيك فى سلامة الانتخابات.

ولان النظام السياسى حريص على انجاح التجربة الديمقراطية، فانه كان رحب الصدر مع كل الانتقادات بل والحملات التى شنتها المعارضة اعتراضا على نظام القائمة النسبية رغم ماكان يمثله هذا النظام الانتخابى من فائدة للديمقراطية حيث كان يدفع بتمثيل حقيقى للقوى السياسية حسب وزنها الفعلى فى المجتمع لاحسب براعة الدعاية فى الفوز بالعملية الانتخابية . وكان دليل النظام فى تعامله مع الاحتجاجات على أسلوب القائمة النسبية هو نتائج التجربة ذاتها ومدى اتساقها مع طبيعة المجتمع ومااعتاده من اساليب فى الممارسة السياسية عبر الزمن. ولم يغلق النظام باب الحوار بل اتاح الفرصة للجميع بان يشارك ويدلى بدلوه فى مدى الفائدة من هذا الاسلوب وامكانية العدول عنه الى نظام الاسلوب الفردى.

ان العودة للاسلوب الفردى فى الانتخابات دليل صحة على الممارسة السياسية لانه كان مطلب المجتمع والاحزاب السياسية. والقيمة الحقيقية فى العملية الانتخابية هى فى مشاركة المواطنين وازدياد وعيهم لتقديم افضل العناصر التى تمثل الأمة بغض النظر عن مزايا اسلوب او آخر فهو فى النهاية اجراء شكلى، واما الجوهر فهو قوة المشاركة واتساعها والنزاهة فى تطبيق قواعد الممارسة السياسية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

توجيهات رئيس الحزب للأمانة العامة :

لا مجاملات .. فى اختيار المرشحين للشورى

الشاذلى : الحزب يخوض الانتخابات فى كل الدوائر

اليوم تبدأ الأمانة العامة .. فى استعراض الأسماء

تبدأ الأمانة العامة للحزب فى عقد سلسلة اجتماعات اعتبارا من اليوم (الاثنين) لاستعراض اسماء المرشحين لمجلس الشورى ..

قال كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب ، وأمين التنظيم ان الحزب قرر أن يخوض الانتخابات فى جميع الدوائر وعددها تسعون دائرة على مستوى الجمهورية .. وان توجيهات الرئيس مبارك رئيس الحزب تقضى بأن يتم الاختيار وفقا لثلاث قواعد أساسية .. الأولى السمعة الحسنة ، والثانية القدرة على التعايش مع الجماهير ، والاحساس بنبض الشارع .. والثالثة الثقل السياسى .. وقد أكد الرئيس على ألا تكون هناك مجالات اطلاقا من أى نوع

● كمال الشاذلى

اضاف كمال الشاذلى ان الأمانة العامة سوف تنتهى من اعداد قوائم المرشحين فى نهاية الشهر الحالى .. على اعتبار ان مجلس الشورى سوف يرفع جلساته من اوائل الشهر القادم لاتاحة الفرصة للمرشحين للقيام بالدعاية الانتخابية اللازمة .

قال أمين التنظيم .. ان الأمانة العامة للحزب قد بدأت فى تلقى ترشيحات امانات المحافظات اعتبارا من منتصف ليلة أمس .. حتى تكون كافة البيانات متوفرة عند الاختيار .

من ناحية اخرى .. سوف يعقد مجلس الشورى دورته الجديدة يوم ٢٣ يونيو القادم بأذن الله بعد الانتهاء من عملية التجديد النصفى .. وهى الدورة التى يتم فيها اختيار هيئة المكتب الجديدة التى تضم الرئيس والوكيلين .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صوت
التاريخ : ٦/٧/٩٥

تصريحات و تعليقات

الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعي للمزايدات

● يحلو لبعض الكتاب علينا أن يتحدثوا عن « مؤامرة » تحاك بليل ضدهم .. وضد أحزابهم .. ويشطون الناس كثيرا بحديث هذه « المؤامرة » المزعومة .. التي ليس لها وجود إلا في عقول من يتحدثون عنها .

● ونظرية « المؤامرة » أو « توهم المؤامرة » هي أقرب وأسهل « شماعة » يعلقون عليها فشلهم .. ويبررون بها سلبيتهم وعزلتهم .. ويصورون بها للناس أنهم « شهداء » وما هم بشهداء أبدا .

● فمثلا .. الأستاذ لطفي واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس تحرير « الأهالي » تحدث في صحيفته الأسبوع الماضي عن « مؤامرة » كبير في الغاء العودة الى نظام الانتخابات بالقوائم .. وكرر على غير الحقيقة .. أن الدعوة قد تردت مرة أخرى للأخذ بنظام الانتخابات بالقوائم .. وأن هناك محاولات لاحياء ما أسماه « المشروع الملغوط » من خلال تصريحات غامضة ، على حد قوله .

● ويكرر « واكد » ما قالته الأمانة العامة لحزبه بشأن « تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين الى ساحة العمل الديمقراطي بعيدا عن العنف والسلبية » .

● ولأنه صدق أن هناك « مؤامرة » للعودة الى نظام القوائم فقد أعلنها كلمة مدوية رافضة لهذه المؤامرة حيث أكد : « ولهذا نقول لكل الدوائر التي تحاول إحياء المشروع الملغوط أن التجمع كان سباقا في رفض نظام القوائم وان يقبله ، ويحذر من ظاهرة التلاعب بالقوانين لحساب مصالح ضيقة تقلق أبواب الأمل في التغيير الديمقراطي » .

التعليق

● لقد حسم الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، قضية النظام الذي ستجرى به الانتخابات القادمة ، وأعلن بكل صراحة ، وفي أكثر من مناسبة ، أن الانتخابات ستجرى بالنظام الفردي ، وأن لكل فرد حق الحرية في أن يرشح نفسه ، وأن يفوز ويصبح عضوا في مجلس الشعب في ظل احترام الشرعية والدستور .

● وأيدت قيادات الحزب الوطني ، حزب الأغلبية ، كلاما كثيرا يعكس هذا الخط السياسي الذي رسمه القائد ، فلقد أثبتت التجربة أن الانتخاب الفردي هو أنسب نظام للظروف الراهنة .

● والمبالغات التي يثيرها الكاتب وأمثاله المتمثلة في المطالبة بضمانات انتخابية جديدة ، فلا مبرر لها ، لأن جميع الضمانات مكفولة للنزاهة العملية الانتخابية ، وأهم ضمان هو وعي الناخبين وحرصهم على الادلاء بأصواتهم .

● أما عن تغيير التشريعات والقوانين فإنها لعبة تمرس الى المجتمع المصرى ، وإذا كنا قد استطعنا انجاز انتخابات نزيهة فى الانتخابات الماضية ، وقبل الماضية وفق التشريعات والقوانين القائمة فمعنى ذلك التأهيل .

● ان البعض قد يرى عندنا ـ للأسف ـ على ممارسة سياسية مكشوفة .. فإذا سقط فى الانتخابات يقول إن الانتخابات مزورة ، واذا نجح يقول ان الانتخابات نزيهة .. والواقع أن الحكومة لا تتدخل فى الانتخابات ، ولا تملك تزييف ارادة الناخبين ، بل الأمر من ذلك فإن القانون يحرم عليها ذلك ، ويضع قيودا تمنعها ، وموادعقابية لمن يثبت أنه زور الانتخابات .

● لأن فالانتخابات القادمة ستجرى بالنظام الفردى الذى يرتضيه المجتمع وكافة الأحزاب السياسية ، ولا داعى لاثارة هذه النقطة مرة أخرى .. والضمانات الدستورية قائمة لتضمن اجراء انتخابات نزيهة .

● على أن وعى الجماهير وحرصها على الاداء بأصواتها هو ـ بالقطع ـ أكبر ضمان للزاهة الانتخابات .. لأن هذا الوعى وذلك الحرص سيجنبه أصحاب النفوس الضعيفة ممن قد تغريهم عصبياتهم العائلية الى تزييف الانتخابات .

● وقد دعا الرئيس مبارك كل الأحزاب والاتجاهات السياسية أن تتكاتف جميعا لتكون الانتخابات القادمة حرة نزيهة ، تقوم على المنافسة الشريفة ، فالجميع مصريون ووطنيون ، والكل يسعى لخدمة بلده .

● ولو قرأ كتاب صحف المعارضة قانون الحقوق السياسية لأدركوا أنه ينص على ضمانات كاملة لجميع الانتخابات ، فهناك اشراف قضائى على العملية الانتخابية حيث يتم انتداب عدد من أعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض ، ويتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن جميع اللجان الفرعية التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، ويكل لزاهة وحيدة كاملة .. ويتلقى أية شكاوى للناخبين والمرشحين تتعلق بالانتخابات ، ويتولى الفصل فيها وحليا على الفور .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعيب الحكومة

بقلم:
مصطفى بكرى

ان مبارك قد حسم الطريقة التى ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردى وهو ماأكده الرئيس فى حديث ادلى به مؤخرا لمجلة الحوادث اللبنانية .

فى النصف الاول من الشهر الماضى كنت على موعد مع الاستاذ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى مكتبه المطل على شارع النيل بالجيزة.

وذهبت الى الاستاذ لأستمع منه عن تصوراته لمستقبل الوضع فى مصر خاصة بعد المعلومات الخطيرة التى أدلى بها خلال ندوته فى معرض الكتاب وهى المعلومات التى صدمت الكثيرين فى واقعهم وأصبحت مادة للحوار والجدل بين اوساط المثقفين فى البلاد.

واستمعت مجددا الى تحليل الاستاذ وتوقعاته بما يشير الى مخاوف حقيقية على امن هذا الوطن اذا ما استمرت الأوضاع على ماهى عليه.

وقد توقفت كثيرا امام مقولة الاستاذ بان عام ١٩٩٥ هو عام حاسم فى تاريخ هذا الوطن وان نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة ستؤثر على مستقبله إما باتجاه الانقاذ او باتجاه الفوضى والانهيار.

وقد لفت الاستاذ إنتباهى الى موقف صحافة الغرب التى تقف لترصد كل شيء على الساحة ، وكانت أمامنا مصادفة فى هذا الوقت صحيفة الجارديان البريطانية ، والتى نشرت مقالا خطيرا كتبه الصحافى الشهير ديفيد هيرست حول مستقبل الأوضاع فى مصر.

لم اكن قد اطلعت على هذا المقال ولكننى كنت حريصا على الاطلاع عليه ومعرفة ماذا كتب ديفيد هيرست عن الأوضاع المصرية.

وفى اليوم التالى وجدت ديفيد هيرست فى مكتبى ، فقد جاء فى زيارة الى القاهرة لإجراء تحقيق صحفى حول ما يجرى فى ملوى ، وقد دار بيننا حوار حول مصر

والمستقبل وموقف صحافة الغرب ، وكان هيرست متشائما للغاية حول مستقبل النظام.

وقد اتفق هيرست مع كثير مما طرحه الاستاذ هيكل حول أزمة الحاضر وسيناريو المستقبل وإن كان لديه اعتقاد بأن الاسلاميين خاصة تيار الإخوان هم الأوفر حظا فى احتمال تولى السلطة فى البلاد . وفى هذه النقطة يتحفظ عليها الاستاذ هيكل كثيرا والذى قال فى اكثر من مناسبة انه لا مستقبل للاسلاميين فى حكم مصر.

وحاولت ان استفسر من هيرست عن الأسباب التى تدعو الى هذا الاعتقاد ، فكانت اجابته تقليدية تماما، فالاسلاميين فى رأيه هم القوة الأكثر تنظيما والأكثر شعبية والأكثر تأثيرا على الساحة.

وضرب هيرست مثالا بقدرة الإخوان فى السيطرة على النقابات المهنية وتنحية جميع التيارات السياسية الأخرى، وهو أمر له دلالته التى لا تخفى على أحد!!

وتوقع هيرست ان يحقق هذا التيار نتائج كاسحة فى أية انتخابات برلمانية نظيفة قادمة ولهذا فان الحكومة تسعى من الآن لضرب هذا التيار الذى سيطر على بعض مؤسسات المجتمع المدنى واعتقال بعض قياداته المؤثرة!!

وقال هيرست ان النظام الذى أعلن فى اكثر من مرة انه مع زيادة جرعة الديمقراطية خطوة خطوة ، أصبح الآن يعمل هذا الشعار ولكن بالاتجاه العكسى ، أى بالارتداد حتى عن المكاسب التى حققها طيلة السنوات من الحكم.

وقد اختلفت مع هيرست فى بعض هذه التحليلات ولكن عندما قرأت مقاله فى اليوم التالى فى صحيفة الجارديان شعرت أنه قد كتب هذا المقال بلهجة أقل ما توصف انها تفتقد الى الكياسة والموضوعية ، فقد راح يشن هجوما عنيفا وشخصيا على الرئيس بطريقة تستفزك أيا كان حجم خلافك مع هذا النظام!!

ويعيد عن دواعى هيرست التى دفعته الى كتابة هذا المقال العنيف الذى كذبته فى تقديرى واقعة السماح له بدخول القاهرة وطرح الصحيفة فى الاسواق وهى دليل على أن هناك حيزا من الحرية وليس كما يدعى ، بعيدا عن كل هذا وجدت نفسى أمام محاولة الاستشراف للمستقبل فى ضوء ما يتردد حول طبيعة الانتخابات البرلمانية القادمة والتى بدأ الاستعداد لها مبكرا من الآن!!

الانتخابات القادمة

بداية ،من الواضح ان مبارك قد حسم الطريقة التى ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردى وهو ماأكده الرئيس فى حديث أدلى به مؤخرا لمجلة الحوادث اللبنانية .

وحسم الرئيس لهذا الموقف جاء بمثابة هزيمة للتيار المحافظ الداعى الى الأخذ بطريقة الجمع بين النظام الفردى ونظام القائمة النسبية بنسبة ٥٠٪ الى ٥٠٪ فى كافة الدوائر .

وكان أصحاب هذا التيار يرون ان الانتخابات الفردية سوف تحمل الحزب الحاكم عبئا ثقيلا فى مواجهة منافسيه فى الدوائر الانتخابية بعكس الانتخابات بنظام القائمة والتى ستضمن أولا نجاحا مؤكدا لرؤساء القوائم من الشخصيات العامة التى يسعى الحزب الى انجاحها بعيدا عن لعبة التنافس المباشر مع مرشحين آخرين وقد سعى أصحاب هذا التيار الى محاولة اقناع الرئيس لوجهة نظرهم الا ان الرئيس اتخذ قراره وفقا للاعتبارات القانونية السليمة والتى تضمن عدم الطعن فى الدستورية ومن ثم ادخال البلاد فى حلقة مفرغة من جديد تنتهى بحل مجلس الشعب واعادة انتخابه مرة أخرى ربما قبل ان يكمل مدته القانونية .

ولاشك ان موقف الرئيس هذا قد جاء استجابة لآراء الكثير من الأصوات العاقلة بما فيها أصوات من الحكم والمعارضة اعتبرت ان الانتخاب الفردى هو النظام الذى يضمن المساواة بين المرشحين أيا كانت اتجاهاتهم أوتوجهاتهم ..

– ونحن نعتبر هذا بلاجدال بداية مشجعة لاعادة الامور الى نصابها الطبيعى بعد فترة من التخبط اضرت بالنظام واضرت بسمعته – وتسببت فى حل مجلس الشعب السابق قبل ان يكمل مدته الدستورية !!

هناك من يتساءل حول مدى امكانية اجراء الانتخابات القادمة بعيدا عن عمليات التزوير التى اتسمت بها العملية الانتخابية طيلة الفترة الماضية، خاصة ان هناك حالة من التشاؤم سيطرت على اجواء الشارع فى اعقاب اسقاط كل من رشاد عثمان واحمد سرحان فى الانتخابات التكميلية التى جرت فى دائرتى منيا البصل وبورسعيد لصالح مرشحى الحزب الحاكم .. !!

وهنا لايستطيع احد ان يجزم بنزاهة العملية الانتخابية المقبلة نزاهة كاملة حتى وان التزمت الشرطة جانب الحياد، ذلك ان احدا من اركان هذا النظام لن يتنازل اطلاقا عن ضرورة الحصول على ثلثى مقاعد البرلمان كحد ادنى وهى النسبة المطلوبة لترشيح رئيس الجمهورية ثم بعد ذلك يمكن التفاهم او السماح بنجاح اعداد بعينها من مرشحى المعارضة والمستقلين ..

ان الحزب الوطنى يدرك ان رصيده فى الشارع اصبح صفرا، وان سياساته دفعت بالبلاد الى الهاوية ولهذا فسوف يلجأ -اذا لم لم نرد -الى سياسة تسويد الصناديق واستخدام اساليب البلطجة لصالح مرشحيه بعيدا عن اية اعتبارات تتعلق بسمعة النظام او حدوث ردود افعال من شانها ان تهدد الامن والاستقرار فى البلاد، وطالما ان الجميع على يقين من ذلك فلاخيار امام الرئيس لاجراء انتخابات حرة ونزيهة الا ان يصدر قرارا باقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة انتقالية لاجراء الانتخابات على ان تجرى اقالتها فى اعقاب الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل حكومة من حزب الاغلبية .وهذا الاقتراح لايمثل بدعة أو شيئا جديدا على ارض الواقع فالانظمة التى تحترم ارادة شعوبها كثيرا ماتلجأ الى تشكيل حكومات انتقالية يكون اعضاؤها من المشهود لهم بالنزاهة واستقلالية الموقف بعيدا عن اللعبة الحزبية واطرافها .

وهذا الحل فى تقديرى سوف يدفع الجماهير الى المشاركة فى الانتخابات والخروج من حالة العزوف التى اصبحت سمة من سماتها، حتى ان التصويت فى بعض الدوائر المهمة داخل القاهرة والاسكندرية لم يتعد اكثر من ٥٪ من مجموع الناخبين .

لقد طرحت المعارضة خلال مؤتمر الحوار الوطنى عددا من الاقتراحات التى تضمن نزاهة العملية الانتخابية والبعد بها عن الشبهات والتزوير، ومن الواجب على الحكومة ان تستجيب لهذه المطالب ان كانت جادة حقا فى اجراء انتخابات بها شئ من النزاهة قبل نهاية العام الحالى .

ويكفى فى الوقت الراهن ان تستجيب الحكومة لطلب واحد ووحيد وهو ان يوقع الناخب او ينضم بنفسه امام اللجنة الانتخابية قبيل التصويت وان تدون امام خانته بيانات بطاقته الشخصية او العائلية حتى يمكن الرجوع الى ذلك فى حال ادعاء احد المرشحين حدوث تزوير فى عملية الانتخابات .

قد تقول الحكومة نحن لاتلجأ الى التزوير بل المرشحون انفسهم هم الذين يلجأون الى ذلك، وهذا امر صحيح فى عمومياته، ولكن الجهاز الادارى كثيرا مايسخر امكاناته ويمارس ضغوطه على العمد والمشايخ والاعيان لدفعهم الى الوقوف بجانب مرشح الحكومة واسقاط الاخرين بكل السبل .

واظننا نعرف ان الحكومة لجأ احيانا الى لعبة تبديل الصناديق والسعى الى التزوير فى لجان الفرز نفسها، وكثيرا ماأعلن عن نجاح اسماء مرشحين للمعارضة او للمستقلين ثم فوجئوا فى اليوم التالى بستوطبهم ونجاح منافسيهم من اعضاء الحزب الحاكم .

واذا كانت الحكومة تنوى تكرار السيناريو مجددا لهذا فى تقديرى لن يمر هذه المرة مرور الكرام وسوف يشكل اكبر الخطر على مستقبل النظام الحاكم عن البلاد ،بل ومستقبل الوطن كله كما قال الاستاذ محمد حسنين هيكل : إن الشعب المصرى سلبت إرادته على مدى سنوات طوال ولا اعتقد انه يمكن ان يقف متفرجا هذه المرة بعد إن تفاقمت ازماته وعجزت الحكومة وحزبها عن حل مشاكله، وتعرضت موارده لاكبر حملة نهب على يد الفاسدين والمفسدين.

واذا كانت هناك شعوب لا تمتلك اية مقومات حضارية او تاريخية اوجغرافية مما يمتلكه الشعب المصرى قد فرضت إرادتها واجبرت الحكومة على احترام رغباتها فى التغيير ،فليس أقل من أن يكون لهذا الشعب العظيم الحق فى انتخابات نظيفة وتبادل سلمى للسلطة فى البلاد.

إن هناك قوى عديدة سوف تقاوم اى تغيير يحدث ، وسوف تدفع بذات الوجوه البالية الى ساحة البرلمان ، ولكن مصلحة النظام الحقيقية واستمراره هى فى فتح الابواب على مصراعيها للجميع واعطاء الفرصة للشعب ليختار نوابه بحرية وإرادة واحدة!

إن الجميع ينتظر من الرئيس مبارك قرارات تدعم الاتجاه الديمقراطى وتضمن نظافة الانتخابات وتدفع الجماهير الى المشاركة فى اللعبة السياسية والخروج من حالة السلبية والعزوف

اما اذا ترك الامر للحكومة وحزبها فسوف تأتى الانتخابات القادمة اسوأ من اية انتخابات سابقة ، وهو امر يفتح الباب على مصراعيه امام سيناريوهات خطرة وعديدة قد تفضى كما قال الاستاذ هيكل الى حالة من الفوضى التى تهدد امن واستقرار الوطن!!

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٥

تكرار المطالبة بتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى.

اسطوانة مشروخة

الرئيس - باعتراف الجميع - قادر بقدرة واقتدار ومعه حكومة الأغلبية.. أهم القضايا الوطنية المصرية

الحزب الوطنى.. يرفض أن يتدخل كائن من كان فى إرادة أعضائه

هل يعرف فؤاد سراج ؟؟:

حكاية الوزارة المحايدة.. لايتطلبها الدستور..!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

وفاقد الشيء .. لا يعطيه ..!!

بقلم : سمير رجب

اجتمع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعدد من أعضاء حزبه بمناسبة عيد الفطر .. لابلاغهم بأن الحزب سوف يخوض الانتخابات التشريعية القادمة بعد غيابه عن الساحة طيلة خمس سنوات كاملة .

أثار فؤاد سراج الدين خلال لقائه بأعضاء حزبه .. عدة نقاط نرى أنها يجب ألا تمر دون تعليق لاسيما وأن معظمها إن لم يكن كلها .. تجافى الحقيقة ولا تتفق مع المنطق.

من أهم تلك النقاط :

- الزعم بأن الحزب الوطنى لا وجود له فى الشارع ، وأنه يستمد قوته من رئاسة الرئيس مبارك له .
- المطالبة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى.
- الاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات حتى ولو اقتضى الموقف إجراءها خلال يومين أو ثلاثة أيام .
- فرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .
- تشكيل وزارة محايدة أثناء عملية الانتخاب .

● ● ●

ودون تحامل على أحد .. وبعيدا عن الاثارة .. أو التهويل .. أو « الشوشرة » ، أو الخروج عن التقاليد فى الممارسة السياسية .. فإننا نقول لرئيس حزب الوفد :

● أولا : الحزب الوطنى ، وحكومته .. يملآن الشارع السياسى المصرى .. ليس بالكلمات أو الشعارات .. ولكن بتصديهما لكافة المشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى يواجهها المجتمع .. ولا جدال أن الانجازات الكبيرة التى تمت سواء فى مجال تجديد البنية الأساسية أو الاصلاح الاقتصادى أو الرعاية الاجتماعية خير شاهد وأبلغ دليل .. على أنها انجازات قادها ونفذها بنجاح الحزب الوطنى بقيادة الرئيس مبارك وحكومته .. ومن يدعى بغير ذلك .. ينبغى عليه أن يسأل نفسه أولا :

.. ولماذا عجز حزب الوفد - مثلا - عن تقديم قوائم بمرشحيه فى معظم دوائر الانتخابات فى المجالس المحلية .. بل لماذا سقطت معظم قوائمه فى هذه الانتخابات .. ؟!

اذا كان الحزب الوطنى .. لا وجود له فى الشارع كما يدعى رئيس حزب الوفد .. فأين موقع حزبه وهو الذى

امتنع عن دخول الانتخابات التشريعية منذ خمس سنوات .. وكل ما يملكه مجرد صحيفة تعتمد على « القبركة » .. وتأليف الحكايات التى ما أنزل الله بها من سلطان .. ؟!

أين حزب الوفد من مواجهة الارهاب .. ؟!
أين حزب الوفد من معركة مكافحة الأمية .. ؟!
أين حزب الوفد من معركة السلام مع اسرائيل .. ؟!
أين دور حزب الوفد فى برنامج الاصلاح الاقتصادى .. ؟!

ياسادة .. إن الشارع السياسى ليس مجرد صيحات اطلاق دخان فى الهواء .. إنما هو عمل حقيقى ، والأحزاب السياسية هى الوعاء الذى تتم فيه الممارسات سواء من جانب حزب الأغلبية أو أحزاب المعارضة .

إن الجهود التطوعية التى قدمها حزب الوفد فى المجال الاجتماعى من أجل خدمة المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم حسبما تقتضيه واجبات العمل السياسى الوطنى . هى شهادة الدنيا كلها التى تقول : إن حزب الوفد يقتصر نشاطه على النقد ، والتجريح فقط .. أما العمل الجاد البناء المخلص .. فلا وجود له .

عموما .. إن الذين بيوتهم من زجاج .. يجب ألا يقذفوا الآخرين بالحجارة .. لأن طوبة واحدة .. تكفى لتحطيم هذه الابواب الهشة .

● ● ●

● ثانيا : تكرار المطالبة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .. انما أصبح دوراناً مملاً لاسطوانة مشروخة وإن كان هذا يدعونا للتساؤل :

ألا يستمد حزب الوفد بقاءه واستمراره من رئاسة فؤاد سراج الدين .. شأنه شأن بقية الأحزاب الأخرى فى مصر .. ؟؟ وهل يطمئن نفسه إلى قوة حزبه .. لو تخلى عن رئاسته .. ؟!

ورغم ذلك فإن هذا ليس عيبا فى التنظيم الحزبى .. لكننا نعود إلى لب الموضوع للقول : إن الرئيس مبارك بشخصيته العالمية لا يستمد قوته من مجرد رئاسته للدولة فحسب .. بل ان انجازاته ومواقفه القوية الوطنية النادرة .. جعلته زعيما سياسيا على المستويين الداخلى والعربى .. وشخصية دولية مرموقة تقود عملية السلام فى الشرق الأوسط بعد حرب استمرت خمسين عاما .

على الجانب الآخر .. لو فرض وأراد الرئيس مبارك أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى .. فسوف تهب مصر كلها مطالبة إياه الاستمرار زعيما وقائدا .. كما هبت من قبل لتعيد انتخابه رئيسا للجمهورية .

إن زعامة مبارك للحزب الوطنى هى - بكل المقاييس - مطلب جماهيرى .. وليس قرارا فوقيا .. وإذا كانت زعامة كل من سعد زغلول ، ومصطفى النحاس لحزب الوفد تستند فى حقبة زمنية معينة إلى قضية تحقيق الاستقلال الوطنى لمصر .. فإن هذه

القضية قد انتهت بجلاء بقية القوات الإنجليزية على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ .. ثم جاء الحزب الوطني برئاسة الرئيس الراحل أنور السادات .. وبعده الرئيس مبارك ليحرر البلاد من آثار العدوان الاسرائيلي .. لتبدأ بعد ذلك القضية الكبرى التي انشغل بها حسني مبارك وهي قضية الاصلاح الاقتصادي عن طريق تحريره من المعوقات ، وتحقيق الرعاية الإجتماعية ، ورفع رايات السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط ، وتأكيد قيادة مصر العربية في كافة المجالات .

لا يستطيع أبدا أن ينكر أحد .. أن الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطني .. قد قاد هذه القضايا الكبري بحنكة سياسية بالغة ، وصبر ، وطول بال .. ومعه حكومة الأغلبية .. مما حقق له زعامة هذا الحزب بجدارة واقتدار .

● ● ●

وفي جميع الأحوال فإن ترديد المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. إنما هو قول سخيف وتدخل في سياسة الحزب ، وارادة أعضائه الذين يمثلون أغلبية شعب مصر .. في نفس الوقت فإن في كثير من دول العالم يستمر بعض الرؤساء بعد انتخابهم في رئاسة أحزابهم .. مثلاً في الولايات المتحدة الامريكية من يتم انتخابه رئيسا .. قد لا يكون وقت انتخابه رئيسا للحزب غير أنه يرأس الحزب ، ويقوده في فترة رئاسته للجمهورية .

أيضا .. رئيس الوزراء في بريطانيا هو رئيس الحزب .. وليس مقبولا عقلا ومنطقاً .. أن يتخلى رئيس الوزارة عن رئاسة الحزب أثناء توليه مقاليد الحكم في البلاد .

هذا ما لم يقل به أحد .. بل ولا يجرؤ حزب معارض على الاشارة إليه من قريب أو من بعيد .

حتى عندما تجرى الانتخابات في بريطانيا .. من الذي سيتولى تلك المهمة .. ؟؟

إنها - طبعا - حكومة حزب المحافظين التي يرأسها جون ميجور مع زعامته في نفس الوقت للحزب .

ذلك ما يتم تطبيقه في أعرق الدول ديمقراطية .. أما عندنا فنسمع لغة مختلفة سواء من الوفد أو غيره .. فمتى يتعلمون .. ؟!

● ● ●

● ثالثاً : ما ذكره فؤاد سراج الدين بالنسبة للاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية حتى ولو استمرت يومين أو ثلاثة أيام .. فنحن -والله -نحذره فيما قال .. لأن السن مهما كان الأمر له حكمه .. !!
هل يريد رئيس حزب الوفد أن تدور المعركة الانتخابية ببعض المحافظات فى يوم .. ثم فى محافظات أخرى فى أيام تالية .. بحيث ينتقل القضاة المشرفون على الانتخابات من المحافظات الأولى ثم إلى المحافظات الثانية لكى يشرفوا على الانتخابات .. ؟!

إن هذا ما لا يتصوره « عاقل » .. إذ كيف يستطيع القاضى .. المرهق جسديا وفكريا من جراء الاشراف على العملية الانتخابية .. أن يتوجه فى اليوم التالى إلى محافظة أخرى .. لاسيما أن الاشراف على العملية الانتخابية يتضمن تحضيرا سابقا على يوم الانتخاب .. وبالتالى فإن الفكرة « الخيالية » المطروحة من قبل رئيس حزب الوفد .. تحتاج من أجل تنفيذها إلى أسبوعين .. حتى يتسنى انتقال القضاة الذين أشرفوا على الانتخابات فى المحافظات الأولى إلى المحافظات الثانية .. وهكذا دواليك .. ومن المسلم به أن التراخى فى إجراء العملية الانتخابية يؤدى إلى شلل تام فى مرافق الدولة وايقاف عجلة الحياة فيها .

البقيـــــــة ص [٥]

المصدر : صباح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

الحزب الوطني .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل

فؤاد سراج الدين :

ـ أين حزبك من مواجهة الإرهاب والأمية وماذا عن دوره في معركة السلام ..؟!

هل تقول لنا عن جهد تطوعي واحد قمت به من أجل خدمة الجماهير .. ؟

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥

الحزب الوطنى .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل فؤاد سراج الدين

بقية المنشور ص[١]

باختصار .. إن ما ينادى به رئيس حزب الوفد .. إنما هو أمر غير مسبوق بالنسبة لأى مكان فى العالم .. اللهم إلا فى خيال فؤاد سراج الدين .

يجب أن يكون واضحا .. ان الاشراف على الانتخابات إنما يتم بالاسلوب الممكن تحقيقه .. وطالما أن القضاة يشرفون على الانتخابات .. فإن رئاسة احدى اللجان الفرعية بواسطة شخص آخر ليس قاضيا .. لا تمنع من تحقق الاشراف عن طريق اللجنة العامة التى يرأسها عادة أحد القضاة .. فالمعروف أن الاشراف إما أن يتم عن قرب أو عن بعد .. ولعلنا نذكر رد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أثناء مناقشة التعديل الأخير لقانون انتخابات النقابات المهنية فى مجلس الشعب عندما سئل ما إذا كان يوجد عدد كاف من القضاة لرئاسة اللجان الفرعية فى النقابات المهنية .. فكان رده بالايجاب .. نظرا لأن عدد أعضاء تلك النقابات .. محدود .. عكس الحال فيما يتعلق بمجلس الشعب .. حيث يصل عدد الناخبين إلى العلايين !!

● ● ●

● رابعا : أما عن المطالبة بفرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .. فإنى أقول : قد لا يعلم فؤاد سراج الدين .. أن هذا الفرز يتم فى أحوال كثيرة .. خارج تلك الأقسام بالفعل .. فى المدارس ، ودواوين الحكومة وغيرها .. حتى إذا جرت عملية الفرز داخل أقسام الشرطة .. فإنها تتم تحت اشراف القضاء ، وبحضور مندوبين عن المرشحين الذين يراقبون العملية جيدا .

● ● ●

● خامسا : تبقى حكاية تشكيل وزارة محايدة تتولى إجراء الانتخابات .. وأنا بداية أوضح لفؤاد سراج الدين .. أن هذا أمر لا يتطلبه الدستور .

هذه واحدة .. أما الثانية .. فإن أية وزارة محايدة .. سوف يكون أعضاؤها من « التكنوقراطيين » أى غير السياسيين .. إذن كيف يمكن الاطمئنان إلى وزراء لا يمارسون السياسة للقيام بأكبر عملية سياسية .. وهى الانتخابات التشريعية .. ؟؟

إن فاقد الشىء لا يعطيه .. أى الذى لا يتمتع بالخبرة السياسية .. لا يقدر على إجراء أية عملية سياسية ضخمة مثل الانتخابات

● ● ●

وفى النهاية .. تبقى كلمة .

إن الحزب الوطنى .. يرحب بقرار حزب الوفد بخوض المعركة الانتخابية .. لأننا نؤمن بأهمية المشاركة الايجابية للمعارضة .. أكثر من ذلك .. كم تمنينا لو أن حزب الوفد كان قد قرر ذلك منذ خمس سنوات .. لسبب بسيط أنه لا يوجد فصام بين الحزب الوطنى وبينه .. بل أن حزبنا مع كافة أحزاب المعارضة تُمثل في البنيان الديمقراطى .. وإذا كان الحزب الوطنى يتمتع بثقة الأغلبية .. فإنه يسعده أن تكون هناك معارضة وطنية موضوعية .. يستمع إلى آرائها على أساس أن الديمقراطية تفسح الرأى للجميع .

.. ونحن نطمئن حزب الوفد إلى أن المعركة الانتخابية القادمة بإذن الله سوف تكون حرة نزيهة .. لكننا نحذر من الآن .. أن يتباكى « الساقطون » بسبب فشلهم بحجة وقوع عمليات تزوير .. لأن تلك دائما شماعتهم .. !!

إن الرئيس مبارك حريص على أن تجرى الانتخابات بكل حرية ، ونزاهة .. لأنه يسعى دوما إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية .. من أجل مصر ، وشعب مصر .

سيد رفعت

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: رئيس "الوفد" يؤيد خوض الانتخابات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اعلن السيد فؤاد سراج الدين رئيس حزب «الوفد» المعارض أن الحزب يجب ان يشارك في الانتخابات البرلمانية المصرية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وطالب بتشكيل حكومة محايدة للاشراف على الانتخابات ووقف العمل بقانون الطوارئ اثناء فترة الانتخابات واجراء عملية فرز اصوات الناخبين بعيداً عن اقسام الشرطة.

وقال سراج الدين الذي كان يتحدث في مؤتمر عقد مساء أول من أمس في مقر الحزب: «نحتاج في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر الى وقفة حاسمة، فنحن لا نحارب حزباً بل نحارب دولة بكامل قوتها وبكامل هيئاتها، ولو اننا نحارب الحزب الوطني لهان الأمر لأن هذا الحزب يفتقر الى نبض الجماهير، واذا تخلى الرئيس (حسني) مبارك عن رئاسة الحزب الوطني أؤكد انه لن يكون هناك شيء اسمه الحزب الوطني، وهم يعترفون بهذه الحقيقة».

وتناول النقاط الذي سيعتمد في الانتخابات المقبلة وقال «ليس الاشكال في ان تكون الانتخابات بالنظام الفردي او بنظام القائمة بل الاشكال في ان تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة او زائفة ومزورة، فالتزوير وارد في النظامين وجربنا ذلك فيهما وعانينا كل المعاناة من التزوير والتزييف وتهمنا في المقام الاول حرية الانتخابات ونزاهتها (...) كنا قدمنا مطالب مكتوبة الى المسؤولين بان تجري الانتخابات وزارة محايدة لأن رئيس الحزب الحاكم هو في الوقت نفسه رئيس الدولة، يتولى اختيار الاسماء المرشحة وارسالها للمحافظين، ومن غير المتصور ان يتنازل اي محافظ في بذل جهد لانجاح هذه الاسماء (...) وتجري الانتخابات في ظل قانون الطوارئ لانه يؤدي الى القبض على مندوبي المرشحين المعارضين في اللجان، ويستقل في إخلاء اللجان من المندوبين. انهم في الحزب الوطني حريصون تماماً على منع اي ضمان يمكن ان يؤدي الى شيء من الحرية ونزاهة الانتخابات».

وجدد رئيس حزب الوفد مطالبة حزبه بان يتولى رجال القضاء الاشراف الكامل على الانتخابات وقال: «حجتهم في عدم استجابة هذا المطلب عدم توفر العدد الكافي من رجال القضاء للاشراف على الانتخابات والقترحنا عليهم ان تتم في يومين او ثلاثة ايام كما يحدث في بلدان العالم او ان تكون هناك اعذار من لجنة انتخابية في مقر واحد، يشرف عليها قاض. ولو كانت نيتهم حسنة لتم العمل بهذه الاقتراحات، لكنهم حريصون على تزوير الانتخابات كي يكون لهم اكثر من ثلثي عدد النواب في مجلس الشعب ليجمعوا ترشيح رئيس الجمهورية بغالبيتهم في المجلس».

٢٠٠٣١٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات!

تعليمات بعدم فرض ضرائب جديدة استعدادا لانتخابات مجلس الشعب

والحكومة تسعى لتطبيق المرحلة الثانية لضريبة المبيعات لسد عجز الموازنة!

كتب ـ جمال شوقي:

تواجه الحكومة أزمة كبيرة بسبب الضغوط المتصاعدة من رئاسة الجمهورية بعدم تطبيق أي ضرائب جديدة أو رسوم أو زيادات جديدة في الأسعار لحين الانتهاء من الانتخابات التي ستجرى في نوفمبر المقبل، وذلك حتى لا تستغل المعارضة هذه الزيادات في الدعاية ضد الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات!!

تسعى الحكومة الى تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في يوليو القادم، وذلك لسد عجز الموازنة الذي يقدر بـ ٢٠ مليار جنيه!!

تم استخدام حصيلة في سد جزء من عجز الموازنة ومن المؤكد ارتفاعه الايام القادمة سلسلة من الاجتماعات لدراسة الخروج من هذا المأزق.

وذلك كمدة الاداء وزيادة مصروفات الحكومة بالاضافة الى تطبيق المرحلة الاجتماعية في يوليو وتعقد خلال الايام القادمة سلسلة من الاجتماعات لدراسة الخروج من هذا المأزق.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

حول خطاب زعيم الوفد

الحكومة المحايدة .. والأحكام العرفية ؟!

بقلم : عبد الستار الطويلة

يعاب على الصحف القومية انها لم تنشر ولو بسطور إلى خطاب السيد فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد في عيد الفطر حول الانتخابات القادمة .. فلو ان هذا من الناحية الإدارية البحتة خبر هام يهم الشعب كله لا يتناول موقف اقوى احزاب المعارضة من تلك الانتخابات والقرارات بشأنها..

من ناحية اخرى ان حزب الوفد يلعب دورا هاما جدا في مواجهة التطرف والإرهاب بحكم موقفه وسياسته التقليدية في الدفاع عن الديمقراطية منذ ان جاء بوالي كمار ثورة ١٩١٩ الجيدة.. ويلتقي فيه ليس حزبا معاديا للنظام.. بل انه يؤيد نفس معركة النظام ولو باساليب ووجهة نظر مختلفة.. هنا لا سلمنا بان التقارير الصحفية تقضي بتجاهل اخبار ونشاط الخصوم.. مع ان للوفد وان لم تسود قاعدة مؤسسة هي حق القارىء في ان يعرف..

هذه ملاحظة اردد منها قبل ان ندخل في صميم الموضوع الذي اثاره زعيم الوفد الذي يشهد له بالتواضع الشديد والوطنية .. اذ عندما هتف احد المحضرين به كزعيم للامة قال له ان زعامة الامة انتهت بموت الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس وانني قد اكون زعيم الوفد!

لقد طرح رئيس حزب الوفد الشراحات محددة لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات القادمة..

فقد طالب بان تجري الانتخابات حكومة محايدة.. كما طالب بإلغاء العمل بقانون الطوارىء..

واصطلاح الحكومة المحايدة كان يعني ايام الحياة الحزبية قبل ثورة ان يكون أعضاؤها غير منتمين إلى اي حزب من الاحزاب القائمة .. والواقع ان التاريخ السياسي المصري يروي ان جميع الانتخابات التي اجريت هذا النوع من الحكومات كانت انتخابات حرة حقا.. اذ ليس سقوط احزاب المعارضة ونجاح حزب الوفد الحاكم في جميع الاحوال..

وما كان التدخل للكي الاستعماري يلجأ إلى الحكومات المحايدة الا تحت ضغط شعبي كبير.. بعد فشل حكومات الرجعية جميعها وانكشاف تواطئها مع الاستعمار..

واليوم قالوا لنا تشكيل حكومة محايدة فيعني ذلك انها لا يجب ان تضم عضوا من اعضاء احزاب مصر الشرعية عشر للوجودة حاليا.. واما تضم عناصر مستقلة..

ووجه الخلاف بين الوضع الحالي والوضع فيما قبل الثورة.. ان الحياة السياسية ايامها كانت حياة حية وحرة فقد ظهرت على السطح قيادات سياسية عديدة لا تنتمي إلى احزاب ما كلها عناصر بارزة ومؤثرة ولها مكانة حتى بين الجماهير.. مثل حسين سري ومحمد هاشم بحيث ان هذه العناصر عند ما كانت تتولى الحكومة تصر على الاستمرار في استقلالها.. ولا تتشبث بالحكم.. لانها تعرف ان مهمتها محدودة ومؤقتة.. وتريد تحقيقها على افضل وجه.

فهل في مصر الآن عناصر مستقلة من هذا النوع؟

انه لاول مرة منذ قيام ثورة يوليو يسمح لعناصر كانت في الحكم او اقصيت عنه بالكفاح في الحياة العامة بل وحضور الاحتفالات الرسمية التي يحضرها رئيس الدولة.. وذلك في عهد مبارك فقط.. وان كان لسادات قد بدا بالسماح بذلك التقليد بشكل محدود.. اذ قبل ذلك كان من يخرج من الحكم او الحزب الحاكم يبقى سياسيا.. ولا ينشر اسمه في صحيفة ما الا عند وبتوفي!..

ولكن مع ذلك فإنه توجد عناصر ليبرالية في مصر ومستقلة.. وحزبية حتى على ان تجري انتخابات نزيهة في البلاد.. ولعل من اهم تلك العناصر التي يطمئن فيها كاتب هذه السطور شخصيا هي جمعية انداء الجديد التي يرأسها د. سعيد الكحلاوي رغم اني لا انتمي فيها ولا ترتعاني بها) بأية علاقة خاصة او عامة .. لكن مما اقوله او اعرفه اعتقد انها حريصة على تقديم صورة حقيقية للخريطة السياسية في مصر عن طريق انتخابات حرة.. وهناك عناصر اخرى مثل د. عزيز صدقي، والدواء احمد رشدي، والاساتذة لمعي المطيعي وسمير سرحان وسعد الدين ابراهيم وغيرهم.

ووجهة نظر حزب الوفد منطقية جدا في ان رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني تجري في محافظ ولو كان منافا ان يسخر قوى الدولة كلها لصالح مرشحي الحزب الحاكم.. ووجود حكومة محايدة سنضمن ذلك للوفد او سنحد منه على الاقل كثيرا..

على اننا في النهاية نكون حالمين لو تصورنا ان الحزب الوطني قد يسمح بحكومة محايدة وعنده حجة منطقية هي انه في معظم انحاء العالم تجري الاحزاب الحاكمة الانتخابات ولا تلجأ الحكومة محايدة.. طبعا هذا صحيح وجميعنا جاهز ان هذه البلاد لم تسمع ما تسمعه في مصر ناكما عن تزوير الانتخابات وهذا باقرار لحكام الحكم العليا..

ولكن نجازن قوى سياسيا لن يسمح لحكومة محايدة.. وعلى الوفد وغيره من الاحزاب ان يوطنا نفسه على ذلك.

لأن ما البديل.. البديل في الحقيقة سهل.. وهو ان تعطى القيادة السياسية تعليمات صريحة واضحة لكل الاجهزة بان تجري الانتخابات حرة.. وقد نشرت جريدة البلاغ الجديد خبرا بهذا المعنى تحت عنوان كبير.. ان رئيس مبارك بصراحة انا أريدها حرة ستكون حرة.. وسيقال لتزوير وتزييف إلى حد كبير جدا..

وليس صعبا اجراء انتخابات حرة في ظل ما بعد الثورة.. فقد حدث ذلك مرة في عهد ممدوح سالم - لان السادات اراد حرة في لا كان يريد استكشاف خريطة مصر السياسية بعد ان كان قد قرر تطبيق نظام المنابر كخطوة للتعددية الحزبية.

ويستتبع ذلك الوقف توسيع اشراف القضاء.. وعدم اجراء التصويت في اقسام الشرطة كما اقترح رئيس الوفد.

ثانيا بعد ذلك وقف اجراء ايقاف العمل بالاحكام العرفية.. ان السبب كمال الشاذلي صرح للبدء الجديد بان هذا لن يحدث.. وقال انها موجهة ضد الارهاب فقط..

حسنا اذا كانت الحكومة لا تريد ايقاف العمل بتلك الاحكام فلا اقل من ان تتخذ القرارات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية.

مثل عدم جواز القبض على المرشحين ومندوبيهم.. وعدم منع الاجتماعات العامة للدعاية للمرشحين.. وعدم منع طابع المواد الدعائية لهم.. وعدم مد التسهيلات الانتخابية بل حمايتها من الخداع.. باختصار يجب ان تتحرك اجهزة الاحكام العرفية الا لمقاومة الارهاب لو درء خطره.

وهذه الاجراءات البسيطة تتطابق مع اساسيات الدعاية التي قررها القانون للانتخابات.. وهي حق كل حزب في شرح وجهة نظره في الاذاعة والتليفزيون.. كما ان لكل حزب في اوقات اخرى الصحف ان يعبر عن وجهة نظره.

وبهذه الحال يمكن ان تكون قد حققنا اكبر قدر متاح في الظروف الحالية لاجراء انتخابات في جو من الحرية اكثر من اي وقت مضى.

وغريب جدا ان نوصم كل انتخابات تجرى في مصر في عهد مبارك بانها انتخابات غير حرة.. في الوقت الذي انتهجت فيه التعددية الحزبية.. واطلقت حرية التعبير.. وتعددت الصحف.. وهي تمارس حريتها.

وليس من مصلحة النظام على الاطلاق تزوير الانتخابات لان مثل تلك التزوير هو في صالح المتطرف والارهاب قطعا.. لانه يسد أمام منفذ للتغيير والتعبير عن طريق الفتوات الديمقراطية.. ويجعل هنا الخيار سلاحا وليلا جديدا على عدم جدوى استخدام تلك الفتوات والمتاتي ليس امامه سوى اللجوء للعنف والارهاب.

والوضع في مصر حاليا ليس هزلا.. والحلول لمواجهته لا يجب ان تكون مشوبة بقصر النظر من اجل حفنة من مقاعد قبر لان زيادة..

بل لنتطلع إلى الامام.. إلى المستقبل.. مستقبل مصر كلها وليس مستقبل الاغلبية والصالح الخاصة!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قام المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل -كعادته فى شهر رمضان- بجولة فى ربوع البلاد للقاء الجماهير، والتحدث إليهم عن آخر التطورات السياسية، وموقف الحزب منها.. وأيضا الاستماع إلى نبضهم ومعاناتهم، وقد اتسمت الجولة هذا العام بأهمية خاصة لأنه عام الحسم فى مجال قضية الحريات وحق الأمة فى انتخابات حرة نزيهة.. وحقها فى تطوير نظام المشاركة السياسية الذى كاد الاختناق يصيبه..

كانت للجولة الرمضانية للأستاذ إبراهيم شكرى هذا العام.. نكهة خاصة.. فقد كانت شرارة البدء لحملة جماهيرية عريضة يخوضها الحزب.. استعدادا للمنازلة الكبرى فى الانتخابات العامة آخر العام.. والتى تستهدف كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة.. ولعملية صناعة القرار فى هذا البلد..

وسط التقلبات الحادة التى يشهدها المجتمع.. والتطورات المتسارعة التى تكاد تمزقه.. بات الاستماع إلى ما يقوله إبراهيم شكرى أمرا بالغ الأهمية لأن فيما يقوله إنقاذا للوطن من أزمة تمسك بتلابيبه.. وتكاد تفتت أواصره..

فى ليلة من ليالى شهر رمضان الكريم.. راحت «الشعب» تحاور رئيس حزب العمل حتى وقت متأخر من منتصف الليل.. وتنقل إلى جماهير المصريين رؤيته لقضايا الساعة وتطوراتها الدراماتيكية.

إبراهيم شكرى يتحدث لـ«الشعب» عن قضايا الساعة.. ويحدد موقف حزب العمل من التطورات الداخلية والخارجية

تحالفنا مع الإخوان مستمر.. ونسعى لتوسيعه

أدعو أحزاب المعارضة للمشاركة فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى للمطالبة بضمانات الانتخابات

أفضل إجراء الانتخابات بقانون يجمع بين النظام الفردى ونظام القوائم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

علينا أن نتعامل مع السودان كدولة مستقلة لها شخصيتها

أجرى الحوار: محمود بكرى

● العنف يولد العنف.. ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التى تقلل فرص نموها

● جولاتى بالمحافظات أكدت لى أن التيارات السياسية والجماهيرية المختلفة مجمعة على ضرورة التغيير

حزب العمل وصحيفته لا يدعمان الارهاب.. ونحن ندين الارهاب بمختلف أنواعه الاعتداء على قيادات العمل والإخوان.. وملاحقة النقابات.. لا يبشر بخير فى الانتخابات المقبلة

الشعب: يتعرض حزب العمل.. وجماعة الإخوان المسلمين المتحالفة معه لهجمات حكومية متواصلة.. تمثلت فى: تعرض له الاستاذ عادل حسين الأمين العام للحزب مؤخرا من اعتداء.. إضافة لما تعرض له د. حلمى مراد والأخوان قبل نحو العامين.. لم شهدت الفترة الأخيرة تعرض عناصر فاعلة فى النقابات من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين لإجراءات تعسفية.. ترى ما هى أبعاد تلك الهجمات؟

●● **شكرى:** هذه الهجمات المتتالية تمثل أبشع ما يمكن تصوره من العدوان على حرية الرأى فى البلاد.. فهناك افتعال لبعض القضايا كما حدث مؤخرا مع الأستاذ عادل حسين.. وما سبق ذلك من إجراءات تم التحقيق فيها معى وأسيئت معاملة د. حلمى مراد نائب رئيس الحزب والصحفيين بالشعب.. وتصاعدت تلك الممارسات بالقبض على عمال كفر الدوار من أبناء حزب العمل تحت زعم إصابتهم صور الاستاذ عادل حسين.. وحين أفرجت عنهم النيابة صدرت بحقهم قرارات اعتقال..

كما هناك هجمة على الإخوان المسلمين.. حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قالت إنهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة.. وهو أمر طبيعى ولا يعاقب عليه القانون.. والهجمات تواصلت كذلك على النقابات بتعديلات القانون ١٠٠ دون العودة لأصحاب الشأن.. وهناك أيضا بعض الملحوظات على الانتخابات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الذكيلية التي جرت مؤخرا.. واعتقد ان كل هذه ظواهر لا تبشر بخير خاصة ونحن في سنة انتخابات.

تحالف العمل والإخوان

○ *الشعب: في ضوء ذلك.. هل التحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين سيبقى متماسكا في المرحلة المقبلة؟*

●● **شكري:** باسترجاع ما مر بنا من تجارب.. سواء في انتخابات ١٩٨٧ أو في المجالات فقد تأكد لنا بالتجربة أن التحالف الذي كان قائما في تلك المعارك.. كانت له نتائج طيبة وايجابية. وقد قام هذا التحالف في العام ١٩٨٧ بين حزبي العمل والاحرار وجماعة الإخوان.. وفي اعتقادي أن التنسيق في الانتخابات القادمة يجب أن يتسع لأحزاب أخرى.

○ *الشعب: وهل تستعد حزب العمل لخوض الانتخابات المقبلة؟*

●● **شكري:** استعددنا فعلا عبر القيد في جداول الانتخابات.. وأعلنوها اللجان والامانات المختلفة للسعي لقيد الناخبين.. وتأكدوها الآن لمراجعة الجداول.. وتقديم طلبات بتعديل هذه الجداول.. ونحن نتحرك الآن عبر لجان الحزب في المحافظات لتشديد الإجراءات والخطوات اللازمة فيما يتعلق بقضية الانتخابات المقبلة.

○ *الشعب: أخذتم في العام ١٩٩٠ موقف المقاطعة من الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد آنذاك.. والآن تزمعون المشاركة في الانتخابات التي ستجرى قبيل نهاية العام الجاري.. ترى ما المتغيرات التي دفعت بكم إلى تعديل موقفكم؟*

●● **شكري:** نحن مازلنا نطالب -كأمر مهم وأساسي- بتوافر ضمانات أساسية لإجراء الانتخابات.. لكي يكون بها اكثر عن الانتخابات السابقة.. وبداية يجب أن تكون هناك دعوة عامة بوجوب مشاركة الناخبين لأولاده بأصواتهم وأن يكون هناك إحساس بتوافر الثقة في الانتخابات القادمة، حيث إن الكثير من المواطنين لا يذهبون إلى صناديق الاقتراع لصعوبة بأن جهدهم ضائع.

ومن الضمانات التي نطالب بها كذلك التحقق من إثبات شخصية الناخب وإثبات حضوره من خلال تقديم بطاقته الشخصية أو العائلية.. وبالنسبة للزوجة أو الابنة فعليها أن تذكر رقم بطاقة زوجها أو والدها.. وعلى الناخب أن يوقع في الجدول إذا كان يعرف القراءة والكتابة.. وإذا لم يكن كذلك فعليه أن يضع بصمته.. وهذه الضمانة لا تكلف الحكومة الكثير.. وإن كان يتطلب ذلك فقط تقليل عدد الناخبين في كل لجنة إلى النصف مثلا حتى يتاح لكل ناخب تدوين المعلومات المطلوبة.

ونطالب كذلك بالإشراف القضائي.. وبالغاء النقص الموجود في القضاة يمكن الاستعانة باساتذة جامعات لرئاسة اللجان.. وهم من الفئات الواعية التي تدرك اهمية العملية الانتخابية.. ويمكن كذلك إجراء الانتخابات على اكثر من يوم لتوفير العدد المناسب من القضاة اللجان المطلوبة.

ضمانات الانتخابات الغائبة

○ *الشعب: ولكنكم ستخوضون الانتخابات دون استجابة الحكومة لضمانات تزاعمتها؟*

●● **شكري:** نحن سنخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب لا يمثل إلا بالفعل اتجاهات الشعب.. ومن مصلحة النظام في مصر أن تخوض المعارضة الانتخابات في ضوء بحث جدي للضمانات التي طلبت للمعارضة توافرها.. وإلا فما معنى أن يحث الرئيس مبارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات دون توافر تلك الضمانات؟

○ *الشعب: ونحن نسمع الآن عن دعاوى تقول بتشكيل وزارة محايدة للإشراف على الانتخابات او الاستعانة بمراقبين دوليين.. وفي اعتقادي اننا سنوفر على انفسنا ذلك إذا ما وفرنا الضمانات اللازمة للانتخابات.*

●● **شكري:** ونحن نطالب.. فتحي سرور -بصفته رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي- بأن يدافع عن الضمانات التي اصدرها الاتحاد البرلماني الدولي.. والتي توجب توافر نزاهة حقيقية للانتخابات.. ومن هنا فاننا ادعو احزاب المعارضة للمشاركة بوفود غير رسمية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في شهري مارس وسبتمبر.. وأن تكون هناك وثائق مزجمة عن سلبيات العملية الانتخابية في مصر.. وفي اعتقادي ان كل الاحزاب التي طالبت الديمقراطية خاضت العديد من المعارك للوصول إلى هذه الغاية.

○ *الشعب: الرئيس الأكثر من الأقاويل حول مطالب المعارضة بالنسبة للقانون الذي ستجرى بمقتضاه الانتخابات المقبلة.. ما حقيقة موقف حزب العمل من تلك القضية؟*

●● **شكري:** لاشك ان الانتخابات بالدوائر الفردية كانت الضرورة التي اعتاد الناس عليها منذ تطبيق نظام الديمقراطية في مصر.. ومن هنا كانت الدساتير تتحدث عن النظام الفردي.. ومع ذلك.. فإن تلك الطريقة ليست المثلى لتحقيق التمثيل الصحيح بالنسبة للاحزاب المختلفة أو المستقلين.. فقد تكون الفوائد النسبية غير المشروطة وسيلة ملائمة.. وأصول إنها ليست بالضرورة أن تكون حزبية أو متكاملة أو ترتب بطريقة خاصة.. بالهم أن يكون هناك توزيع صحيح وعادل للاصوات التي لم توزع نتيجة انها اقل من النصاب الواجب توافره لفوز النائب أو المرشح بعضوية البرلمان.

الاتصالات مع الحكم

○ *الشعب: قال بعض قيادات الحزب الحاكم إن اتصالات جرت معكم للتنسيق فيما يتعلق بالقانون الانتخابي الجديد.. ما حقيقة تلك الاتصالات؟*

●● **شكري:** لم تجر احاديث منتظمة أو مرتبة بقدر ما كانت بتت الصدفة في اجتماعات قد لا تكون اصلا معدة لبحث مثل تلك الامور.. ولكن الأول أن تكون هناك اتصالات بين أحزاب المعارضة وبعضها البعض.. ونحن بالفعل أجرينا اتصالات ببعض الأحزاب والاجتماعات.. وسنعمل على تكوين تصور عام حول الصورة الأفضل التي تجعل المعارضة تحصل على اكبر مساحة ممكنة وبراقبة في مجلس الشعب القادم.

وباستقراء النتائج الماضية لأخر انتخابات خضناها في العام ١٩٨٧.. فقد تأكد انه كان يمكن للمعارضة الحصول على تمثيل في حدود ٢٠٠ مقعد.. ولكن عمليات تزييف قد تمت من خلال اخطاء في تطبيق القانون.. حكم مجلس الدولة ببطلانها وحكم لصالح المعارضة بإدخال ١٨ عضوا وإبعاد ٧٨ من المنتمين للحزب الحاكم.. واستبدالهم بآخرين.. لذا ليس غريبا أن المعارضة كانت ستتخطى ثلث المجلس وكانت ستحصل على ٢٠٠ مقعد في البرلمان.

○ *الشعب: هل لازال المعارضة*

تـأمل الحصـول على مثـل تلك النسبـة فى الانتخابات المقبلة؟

●● **شكرى:** واقع الامر.. اقول إنه ليس بالضرورة ان تأخذ المعارضة الاغلبية فى الظروف الحالية التى تجرى فيهـــا الانتخابـــات فى ظل استمـرار قـانـون الطوارىء.. والـذى تستخدمـه الحكومـة لضرب المعارضـة من تحت الحزام كما حدث فى انتخابات ١٩٨٧.. حيث تم القبض على منـدوبى أحـزاب المعـارضـة لمدة ٢٤ سـاعـة ليلة الانتخابات.. وبلـغ عددهـم حوالى ١٦٠٠ مندوب فى كثير من الدوائر.. من بينها دائرتى الانتخـابيـة.. كما تقلـص الحكـومـة عقـد المؤتمرات للـدعـاية الانتخابية لطـرح افكـار الحـزب ويـرامجه.. وتحـرمه من طرح أفكاره عبر التليفـزيون والإذاعـة أسـوة بـالحـزب الحاكـم.. حيث لا يسمح للحزب بـأكثر من ٢٠ دقيقـة على مرتين فى الحملـة الانتخابية كلها.. بينما تخدم أجهزة الإعلام الحزب الحاكم وعناصره ليل نهار.. وهـو مـا يتعارض مع مـا هو متعارف عليه فى البلاد الاخرى.. حيث هناك تقـاليد تحترم الجميع وتسـوى بين اسـتخدام كـل منـهم لـلإمكانـات المتـوافرة بتـوفير فـرص متكـافئة للجميـع: حكمـا ومعارضة.

ومن هنـا فنحن نطالب بأن يتـم اعتماد المندوبين عن طـريق الشهر العقارى، وإلغاء دور الشرطـة فى اعتمادهم.. لانه كثيرا ما شهدنا محاولات لعرقلة اعتمادهم من جانب هيئات الشرطة.. كما نطالب بـإلغاء النص الذى كـانوا قد وضعوه بـأن يكون المندوب مقيدا بنفس لجنة الانتخاب المعتمد فيها.. والاكتفاء بـأن يكون مقيدا فى الدائرة ذاتها.

لجنة تنسيق الانتخابات

○ الشعب: لماذا لم تحظ نشاطا للجنة التنسيق بين الأحزاب المعارضة حول الانتخابات؟ وماذا عن الدور الذى قمتم به للتقريب بين مواقف الأحزاب المعارضة من قضية الانتخابات؟

●● **شكرى:** لم تأخذ هذه الجهـودات صورتها النهائية.. ولكن جرت أحاديث تمهيدية ستتواصل بعد عيد الفطر.. حيث نعتزم الدعـوة لاجتماعـات تحضرها الأحزاب المناقشة قضايا الانتخابات.. وبالنسبة لى أعتبر ان هذه مهمة اساسية يستدعى الواجب الوطنـى ان ابـذل كـل جـهد ممـكن من اجـل إنجاح عملها.

○ الشعب: فى حال إجراء الانتخابات المقبلة وفق نظام القوائم النسبية.. هل يعتزم حزب العمل السعى لخوض الانتخابات فى قائمة موحدة مع بقية أحزاب المعارضة؟

●● **شكرى:** فى اعتقادى ان الدولـة لن تأخذ بنظـام القائمة.. ولكن أتصـور ان يكون هنـاك حل وسـط.. وهو الأخـذ بنصف المقاعد بنظام المقاعد الفردية والنصف الآخر بنظام القوائم.. ولن هنا تكون هناك سهولة اكثر فى التنسيق مع الأحزاب والاتجاهات الأخرى.. وليس بالضرورة ان تكون هنـاك قوائم باسـم حزب واحد.. بل يمكن ان تتنوع القوائم بين الاحزاب المختلفة كالعمل أو الوفد أو الناصرى مثلا.. وذلك فى مـواجهـة مرشحـى الحزب الوطنى.

تحركات حزب العمل

○ الشعب: فى ضوء استعدادات حزب العمل للانتخابات المقبلة.. ماذا عن تحركات الحزب خلال الفترة السابقة على الانتخابات؟

●● **شكرى:** هناك توجيهـات عامة لتنظيم الجهـود.. كجهود الشباب والمرأة التى تؤثر فى حياة القرية أو الحى.. ونحن نشجع أعضاءنا بدفعهم للمشاركة فيما هو موجود.. وإضافة واستكمال هذا بأنشطة أخرى لعلاج مشاكل المجتمع.. ومن هنا نستعمل على الدعوة لعقد مؤتمر للمرأة فى يـونيو القادم ومـؤتمر للشباب فى يوليـو.. وسنكون هناك برامج أعدت للأماكن المختلفة للخـروج من هـذه المؤتمرات إلى تصـورات عمليـة لدفـع الشبـاب وصفـوف المرأة إلى التـوسـع فى التوعية.. وضم أعضاء جدد.. وأن يكونوا مـع مجتمعهم باستمرار فى كـل مشاكلة.. إضـافـة إلى العمـل لجعـل صفـوف الحزب متسلـة ومتعـاونـة لتحقيق أفضـل النتائج فى أية انتخـابـات ستجـرى خـلال المرحلـة المقبلة.

○ الشعب: تختارون شهر رمضان من كل عام لتكليف جولاتكم بـالمحـافظـات وإلقـاء الجماهير.. تـرى مـاذا تستهـدفـون من وراء هـذه الجولات المكلفة؟

●● **شكرى:** منذ سنوات ونحـن نتجـول بكثـافـة فى المحـافظـات خـلال شهـر الرمضانيات.. حيث نتبادل مع الجماهير سبل تـأدية وإجباتنا بشكل أفضل نحـو بلدنا.. ولم تكـن الجولات الرمضـانيـة مقصورة على جماهير حزب العمل فقـط.. بل كـانت هناك عمليات تنسيق مع بقية قيادات أحزاب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة في المحافظات.. لأننا نستهدف مخاطبة كل أبناء الشعب المصري.

وقد أكدت لي الجولات أن هناك شعورا من المواطنين المتميز المختلف التيارات بضرورة التغيير.. وقد شعرت بارتياح لهذا التوجه.. وأحسست أن دعوتنا وأحاديثنا قريبة جدا مما يحسه الشعب.. فهناك إحساس لدى الجماهير بأن الوضع غير طبيعي من حيث التمثيل النيابي الحالي في البرلمان.. لكونه لا يعكس حقيقة التوجهات على الساحة السياسية.

قضايا ومشكلات الجماهير

○ **الشعب: وما هي أبرز القضايا والمشكلات التي استمعتم خلال لقاءاتكم بالجماهير في المحافظات المختلفة؟**

●● **شكري:** الصعوبات التي تعانيها الجماهير من جراء تلك الهوة السحيقة بين مستوى الدخول والأسعار المرتفعة بشكل هائل مما يشكل ضغوطا على الأسر.. وغيرها من المشكلات الأخرى الملحة.

○ **الشعب: تتهم الحكومة المعارضة بأنها لا تقدم حلولا لمشكلات المجتمع.. وفي هذا تساؤل عن رؤيتكم لتجاوز بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع.. كمشكلة البطالة على سبيل المثال؟**

●● **شكري:** عملنا بالترتيب مع اللجنة الاقتصادية بالحزب على وضع دراسات، والدعوة لمؤتمر يبحث عن المزيد من الإسهام الشعبي على كل المستويات فيما يمكن أن يجاوبه من فرص عمل للشباب والشابات بالتركيز أيضا على الأمور المنتجة والمشروعات الصغيرة يمكن أن يحل بعض المشكلات، كذلك إقامة ورش ملحقة ببعض المصانع سواء مصانع قطاع عام أم خاص.. بحيث يمكن أن يكون هناك تدريب على مهارات مختلفة مطلوبة للمجتمع..

وتتناول اجتماعاتنا كذلك سبل تطوير مرافق التعليم والصحة عبر تكاتف الجهود.. وتشجيع القادرين على فعل الخير لمساعدة غير القادرين.. ودعوة المواطنين للحفاظ على البيئة.. وكل ذلك من أجل تحسين صورة المجتمع.. ونحن لن هذا نيد التعاون مع الجميع بغض النظر عن طبيعة القائمين على تلك الأعمال الخيرة.. ونسعى مع لجان الحزب في المحافظات لتقديم كل الخدمات الممكنة للمواطنين.

صدور «الشعب» اليومية

○ **الشعب: في إطار التلاحم مع الجماهير والتواصل معهم تلعب الأداة الإعلامية دورا فاعلا.. وقد أعلنتم أكثر من مرة عن عزمكم إصدار «الشعب» بشكل يومي.. هل تعتقدون أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الإصدار قد عرقلت إصدار «الشعب» اليومية؟**

●● **شكري:** هناك بالفعل ارتفاع كبير في أسعار الورق.. كما أن الصحف القومية تجتذب معظم الإعلانات، بحيث لا تبقى الصحافة الحزبية فرصة للحصول على إعلانات تسد بها عجز التكلفة.. ولكننا سنعمل إن شاء الله على تخطي الصعاب، بحيث يمكن أن تتواجد «الشعب» بشكل أكبر بين الجماهير في ظل المعركة الانتخابية القادمة.

○ **الشعب: في رأيكم.. لماذا لم يثمر الحوار الوطني نتائج فاعلة رغم ما سبقه من ضجة إعلامية وطول تحضير؟**

●● **شكري:** كان المقصود بالدعوة للحوار هو التعرف على أفكار الأحزاب وطرح العديد من القضايا للنقاش.. ولكن للأسف لم يؤخذ بتوصيات الحوار الوطني بالقدر الكافي من الالتزام بتوجيهات الرئيس مبارك التي أعلن عنها عشية بدء الحوار.. بل إنني أرى أن نتائج الحوار قد عولجت بصورة غير موثقة.. حيث صدرت قرارات جمهورية بها فوق القانون قبل انعقاد مجلس الشعب بأيام.. مما حرم المجلس والكتاب والمفكرين من إبداء رأيهم في تلك القوانين.

تصاعد أحداث العنف

○ **الشعب: يشهد المجتمع حالة من العنف المتصاعد بين الحكم والجماعات الإسلامية.. ما رؤيتكم لتصاعد تلك الأحداث؟**

●● **شكري:** كيف مغلق أن تكون هناك أحداث عنف تتزايد أحيانا وتقل في أحيان أخرى.. ولكن من الواضح أن استمرار فرض حالة الطوارئ.. وإدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية يؤكد أننا نعيش حالة غير طبيعية.. فنحن نعيش منذ ١٤ عاما تحت حكم الطوارئ.. ولاشك أن ذلك يؤثر على الاستثمار والسياحة وغير ذلك من المجالات الاقتصادية.

ولقد استمعت منذ فترة لتقرير في راديو لندن نقلا عن إحدى الصحف الإنجليزية حول الإجراءات التي تتخذها الجهة الآمن المصرية لحماية السياح.. ومن بينها اصطحاب سيارات الشرطة للأفواج السياحية.. حيث تسير بسرعة هائلة تتجاوز الـ ١٠٠ كيلو متر في الساعة.. وتطلق أصواتا مزعجة.. وهذا ليس في صالح السياحة بالطبع.. بل يبعث الرعب في نفوس السياح ويصيبهم بالقلق من مغبة تعرضهم لأحداث طارئة أو فجائية.

وفي اعتقادي أن ٩٥٪ من الإجراءات المتخذة في الصعيد يجب أن تتوقف.. فظاهرة انتشار السلاح في الصعيد ليست مرتبطة فقط بجماعات إرهابية، وإنما هو عرف وتقليد اشتهر به الصعيد، وتنتشر في الصعيد عمليات الثأر وتلك عادة سيئة.

ولأسف فقد انتقل الثأر ليصبح ظاهرة بين بعض الأفراد والأسر الذين أحسوا بأن الشرطة لم تكن منصفة في عمليات اعتقال أقاربهم، بل هناك شعور بأنه يتم في بعض الأحيان استعمال وسائل لا تحرص على بقاء المشتبه فيهم أحياء، ولا يوجد شيء لن تكشف حقائقه مهما حاول البعض إخفاءه، بل إن تقارير حقوق الإنسان -التي تصدرها جهات رسمية- ذكرت العديد من الوقائع.

وفي هذا الصدد لا أود الإطالة، ولكنني أعتبر أن العنف يولد العنف، ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التي تظل قرص نموها.

الخروج من المأزق

○ **الشعب: إذن كيف السبيل لخروج البلاد من مأزق العنف الذي هوت إليه؟**

●● **شكري:** لا شك أنه في النوعية الصحيحة بحقيقة ديننا الحنيف البعيد عن الدعوة للعنف والعدوان، بالإضافة

للتعـرف على الكيفية التى جندت بها تلك الجماعات الشباب صغير السـن، والعمل على تـوضيح الأمور لهذا الشباب، دون الاعتداد فقط على الحلـول الأمنية، وأود أن أشير هنا إلى ما كتبه سعيد سنبل بالأخبار تعليقا على ثلاث حوادث وقعت فى المنيا، حين قال: إنه كـان من الواضح أن المهاجمين كانوا يطلقون النار على أفراد الشرطة فقط بعد تفتيش الركاب، وأصبح يتساءى فى ذلك الضـابط مع الخنجر مع المجند أو السائق لسيارة الشرطة، وأدى تصاعد العنف إلى إلغاء نقـاط التفتيش على الكثير من طرق الصعيد، لأنها أصبحت عرضة للهجوم.

كـل هذه الأمـور تظهر الحاجـة لمعالجة يتـوافر فيها كل مـا تحدث عنه من معالجة لمشكلات المجتمع المختلفة.

○ *الشعب: يحلو لبعض المسئولين أن يوجهوا بين الحين والآخر اتهامات لحزب العمل وصحيفته «الشعب» بأنهما يدعمان الإرهاب، فما ردكم على تلك الاتهامات؟*

●● **شكرى:** نحن ضد الإرهاب بأنواعه المختلفة، سواء كان ذلك تـاجما عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم صـادرا من شبـاب لا يقدر للسياسة، ونقـول: إن على الشرطة أن تعـالج الأحداث بصـورة لا تترك لدى الأهالى مشـاعر عداء لها، خـاصة بعـد تـردد أقـوال عن عمليات قتل عمـد، تعـرض لها بعض الأشخاص الذين أكدت الشواهد أنهم كانوا رهـن الاحتجاز قبل مقتلهم. ثم أعلن أنهم قتلوا فى مواجهات لهذا يجب أن يعالج، ومعالجته لا تكون بالسكوت عن تصرفات خاطئة، بل يجب بحث سبل الوصول للعلاج الصحيح.

العلاقات المصرية السودانية

○ *الشعب: ننتقل إلى بعض السياسات الخارجية، وتبدأ بالحديث عن التوتر فى العلاقات المصرية-السودانية، فلعلها هدأت لجولة التوتر فى تلك العلاقات حدث ما يعكر صفوها، ويلقى بالمعكسات على البلدين، كيف ترون مواجهة حالة التأزم فى تلك العلاقات؟*

●● **شكرى:** السياسـة لم تعد تبنى على العواطف أو ردود الأفعال، وعلينا أن نتعامل مع السودان كدولة مستقلة لها كيانها وشخصيتها، ومن هنا يجب أن تخضع التصرفات لصالح العام، وليس إلى ثقة بهذا النظام أو عدم ثقة، بقدر ما تكون هناك معالجة مبنية على منفعة محتمة بالنسبة لمصر.

○ *الشعب: هناك اتهام موجه لكم بأنكم اتجهتم للاستثمار فى السودان، بينما الواقع مفتوح فى مصر للإقدام على خطوة من هذا القبيل؟*

●● **شكرى:** أنا شخصيا لست مستثمرا، ولست مساهما فى شركة الدويـم المحدودة، وإنما هى شركة تشارك فيهـا مجموعة من المصريين لهم بـالاقتصاد، وعندهم قناعة بـأهمية تنمية الزراعة فى السودان، خاصة فى بعض المحاصيل التى لم تستثمر فى السودان، مثل الأرز.

من هنا فليس لى اختيار فى هذا، ولكن حتى لو كانت لى إمكانات لوفقتها كلها فى السودان، لأن الناتج سيكون لنا فائدة ومشجعا، وستكون هناك فرص عمـل للمصريين فى السودان، وأتصور أنه يمكن أن يكون السودان حلا لكثير من مشاكل مصر، حيث يمكن أن يعيش هناك ما يتراوح ما بين ٥ و٧ ملايين مصرى للاستثمار فى المشروعات، وسيخلق ذلك الكثير من مجالات العمل، ويمكن أن يتحسن الميزان التجارى لمصر والسودان من خلال هذا التعاون الذى ادعو إليه.

مبادرات المصالحة العربية

○ *الشعب: لماذا توقفت مبادرات حزب العمل للمصالحة العربية، خاصة اننا شهدنا فى الماضى لقاءات ومبادرات عديدة قمتم بها لتحقيق المصالحة وراب الصدع فى الصف العربى؟*

●● **شكرى:** لأنـك أن عـدم وجـودنا فى مجلس الشعـب كممثلين للشعب قلل بالفعل، أو أضعف صـورة مـا نسميـه بإمكانات الدبلومـاسية الشعبية، ولكنني مؤمن تماما بالدبلوماسية الشعبية، وأدعى الله لتعكيني من أداء هذا الدور، ولا شك أن زيـارتى للسـودان خاصـة الزيـارة الأخيرة كانت بهدف إيجاد فرص للتقارب وتجاوز الخلافات، ومـن هنا فإننى سأواصل هذه الجهود مع التنسيق باستمرار مع كل الجهات التى تعمل فى هـذا الإطار، سواء كانت الدبلوماسية المصرية أم الجامعة العربيـة، أم إيفاد الصحفيين لبعض المناطق التى يمكن استطلاع حقيقة المشاكل فيها.

وأود الإشارة فى هـذا الصدد إلى ان رحلتى الأخيرة للسودان جاءت ضمن وفد ضم ٣ رؤساء احزاب (العمل – الأحرار– مصر العربى)، وكذلك عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، فقد كان هؤلاء يمثلون عينة من وفد شعبى يمكن أن يكون له تأثيره، والهدف هو الدفع باتجاه إيجاد قناعة مشتركة لدفع الجهد الذى يمكن أن تبذله تلك الأحزاب، وقد عقدنا عدة اجتماعات مع بعض المسئولين السودانيين، وكـذلك مع –رئيس الوزراء السودانـى الأسبق– الصادق المهدى، وهـذا يعطى فكرة أننا لسنا منحـازين للنظام فى السودان لمجرد أنه فى الحكم، إنما نحاول أن نتعاون مع السودان كشعب.

○ *الشعب: وكيف ترون تطورات الأوضاع فى السودان بعد مرور قرابة أسبوعين على حكم ثورة الإنقاذ؟*

●● **شكرى:** الأوضاع فى السودان تحسنت إلى حد كبير، لقد ألغيت حالة منع التجول، وبـدأت حركة التعمير إلى نشاطها، وتم التغلب على أزمة الوقود، وشاهدنا الكثير من الوفود الأجنبية التى جاءت للتعاون على إقامة المشروعات المختلفة، كما شهـد معدل النمو ارتفاعا بلـغ من ٨ – ١٠٪ فى خـلال العامين الماضيين، وزاد الإنتاج فى المحاصيل الزراعية، وإن كـان من الواضـح أن هناك ارتفـاعا فى الأسعـار بصـورة كبيرة، قد لا تكـون متناسبـة مـع المواطنين من متوسطى ومحدودى الدخل.

الانضمام للمغرب العربى

○ *الشعب: هناك اتجاه بـرز فى السياسة المصرية مؤخرا يـرمى إلى السعـى للانضمام إلى اتحاد المغـرب العربى، فما رأيكم لهذا الاتجاه؟*

●● **شكرى:** أرى أن الأفيـد من ذلك هـو العمل لتصحيح موقـف الجامعة العربية، وإعطائها فاعليـة، وعلى مصر أن تقوم بدور مهم فى ذلك، وأن يكون هذا هو الهدف عبر عمليات التنسيق الاقتصادى والثقافى وما إلى ذلك.

○ *الشعب: وكيف تنظرون إلى عمليات التنسيق التى تتم بين الحين والآخـر بين كـل مـن مصر والأردن ومنظمـة التحرير الفلسطينية، وبمشاركة إسرائيلية وأمريكية؟*

●● **شكرى:** أى اعتقـادى أن ذلك التكوين يشكـل أول جذور لفكرة السـوق الشرق أوسطية، وأرى أن الاتجاه الصحيـح الذى يجب أن نقدم عليه مصر هو أن تقوى علاقتها بالسودان، وتجعل هناك إمكانات أكبر للانتقاع بتنسيق متكامـل يضم الجماهيرية الليبية، مما يمكن أن يشكـل المثلـث الـذهبى كما نطلـق عليه، فالأقطـار الثلاثـة تكمل بعضهـا بعضا، وتحـمل كل منهـا ميزة خاصة بها لدفع العمل فى المنطقة لشكل أفضل.

الاندفاع نحو التطبيع

○ *الشعب: هناك حالة من الاندفاع المحموم في بعض العواصم العربية تجاه تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، كيف تقيمون تلك التطورات المتسارعة؟*

●● **شكري:** في اعتقادي أن هذه التطورات ليست في المصلحة العربية ككل، خاصة أن إسرائيل لم تقدم أية تنازلات خاصة بإقرار الحقوق العربية، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، وفي اعتقادي أن هذا التسرع في التطبيع سيضر بالقضية بصورة عامة، وهذا ما يشجع إسرائيل على القيام بتصرفات تستهدف إظهارنا وكأننا مضطرون للتسليم بكل شيء بالنسبة للسيطرة الاقتصادية على المنطقة، ذلك في الوقت الذي تمتلك فيه كل أنواع التسليح المتقدم سواء كان تقليديا أم ذريا، وهو ما يجعل المنطقة كلها وفي مقدمتها مصر تحت الضغوط، ويحدث خللا كبيرا في مصادر التسليح.

لذلك نحن نطالب بوقفة واضحة أمام محاولة إسرائيل إخضاع المنطقة لسيطرتها.

○ *الشعب: كيف تقيمون التطورات الأخيرة على صعيد توصل اللجنة اليمنية ـ السعودية لاتفاق لحل المشكلات الحدودية بينهما؟*

●● **شكري:** ماحدث بين الأشقاء في اليمن والسعودية أمر نرحب به ونرى أنه يمثل نموذجا طيبا لسبل حل الخلافات بين الأشقاء.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

مصطفى كامل مراد :

تنسيق بين احزاب المعارضة استعدادا لانتخابات مجلس الشورى

صرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بانه يتم حاليا التنسيق بين احزاب المعارضة فى اطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى القادمة مؤكدا أنه سيتم ترشيح المعارضة فى معظم الدوائر الانتخابية.

وقال رئيس حزب الاحرار فى تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط امس ان استعدادات الحزب تاتى فى اطار التنسيق مع الاحزاب الاخرى تحسبا لاى نظام للانتخابات سواء كان بالقائمة او بالفردى أو بالنظامين معا مؤكدا أن جميع الاحزاب ستشارك فى الانتخابات القادمة سواء لمجلس الشعب او لمجلس الشورى.

٣٠٠٣٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٥

وانكشف المستور!

نزل الرئيس مبارك على ارادة الشعب ليصعد - وبجدارة - إلى المكانة اللائقة بالزعيم الذى يستلهم روح الشعب، فلا يكون قراره سوى قرار الشعب.. وذلك عندما أطاح الرئيس بأحلام قلة غابت تراود نفسها بالعودة مرة أخرى إلى نظام القوائم متناسية او متجاهلة انها سبق لها الموافقة

وبالاجماع على رفض نظام القوائم فى الانتخابات القادمة نهائيا على النظام الفردى الذى اكد انحياز الرئيس إلى حرية المرشحين فى الترشيح باوراقهم دون سيطرة مراكز القوى السياسية عليهم والحقيقة اننا كنا قد صدقنا أنفسنا يوم اعلن الحزب الوطنى الموافقة بالاجماع على النظام الفردى ووجهنا التحية للحزب عندما رفض ان يطبق نظاما للانتخابات هو فى حقيقته «بدعة» من صنع يده وقلنا وقتها - ولعلهم يتذكرون - أن هذا القرار قد كسر موجة الاحباط لدى البعض من مستقبل انتخابات يعلق عليها الجميع آمالا كبيرة فى التغيير وتهيئة المناخ لاختيارات سليمة توفر الضمانات الحقيقية لنزاهة الانتخابات.

لكن الأمر المثير للدهشة والاستفزاز هى تلك «الغمامة» المفاجئة التى غطت سماء ساحاتنا السياسية حول «تراجع» الحزب الوطنى عن قراره وهو فى الواقع جاء انعكاسا لحالة غريبة ظهر عليها بعض قيادات الحزب الوطنى التى تصر لأول مرة على إعمال قرار «التغيير» رغم انه يتعارض مع الاستقرار.. فبدا الأمر وكأن النظام الانتخابى فى بلدنا هو النظام الوحيد الجدير بالتغيير.

وحتى لا نظلم الناس فانى أرى ان السمة الجوهرية التى كشفت عن نفسها فى مواقف هذه القيادات أنها قيادات ادمنت «التكويش» الذى يتميز بانه يضاعف اعداد ذوى الحاجة إليهم الذين يصبحون قوة يستمدون منها سيطرتهم ونفوذهم وبقاءهم.. امر غريب جدا حتى الحاجة السياسية التى هى المتنفس الوحيد للشعوب، فانهم يرغبون فى السيطرة عليها.. ليعود كورنيش النيل كما كان فى الستينات مصدرا وحيدا وبديعا لتصنيع القيادات.

لكن لكل غمامة ايجابيات فى مقدمتها فى نظرى وقد اكون متحفظا.. انها اكدت ايضا الازدواجية الفكرية لدى بعض القادة فى الوقت الذى تتصايح فيه بالدعوة الى الانفتاح الى عالم اصبح قرية كونية تقف وقفة اخرى مضادة تماما عندما تحين ساعة الاختيار فقد شدها الحنين الى نظام القوائم ليس لانه يطبق فى الدول الديمقراطية العريقة ولكن لانه هو نفسه نظام الترشيح من خلال الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى الذى كان يحرم الترشيح من خارجه ليخلق «فرقا» وجماعات «لوبى» يمارس الوصاية على حق الترشيح الذى كفله الدستور لكل مواطن رغم ان الرئيس قد انهى ما كان يسمى بالمساعة السياسية.. وللأسف فقد فاتهم ./لكن لم يفت الرئيس - انه يريد فجلسا لا يخضع للتهديد والجعجعة فى عدم دستوريته..

مجلس يعكس نظاما ديمقراطيا حقيقيا يحرص احزاب المعارضة الحقيقية والقوى السياسية الشرعية على المشاركة فى انتخابات نيابة تعكس الوجه الحقيقى لديمقراطية مبارك.

فاتهم أيضا - لكنه لم يفت الرئيس - ان الناس فى مصر وهى تتوجه لصناديق الانتخاب لا تنتخب عبارات فى برامج حزب، ولكنها تنتخب إنسانا عرفته وعايشته، وهى تعرف أيضا انه قادر على الفعل وهؤلاء الافراد يمكن ان يشكلوا قوة فاعلة يمكن ان يستثمرها الحزب فى النهاية دليلا على مصداقيته.. اذن لا مجال لادعاء بعض القيادات بان النظام الفردى يشكل خطورة بالغة على مستقبل الاحزاب فى بلدنا لكن يجب على الاحزاب وبخاصة احزاب المعارضة ان تثق مساندة لمرشحيها حفاظا على وحدتها وقوتها وحتى نستوعب الدرس من الرئيس وهو الذى كشف عن حرصه على نزاهة الانتخابات حينما اصدر القرارات الجمهورية بقوانين قبل انعقاد مجلس الشعب بايام لتنقية الجداول الانتخابية فى اطار دعوته إلى الايجابية والمشاركة السياسية للشعب حيث قرر فورا تنفيذ مد اجل القيد فى جداول الناخبين بدءا من أول نوفمبر حتى آخر يناير من كل عام لمدة ٣ أشهر.

وحتى نستوعب الدرس من الرئيس فاننا لا بد ان نكمل مشواره بتحقيق الأمانى الآتية:

● اعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون وهذه الأمنية لم تات من فراغ فقد انتقلت جريمة تزوير الانتخابات من مرحلة الاتهام الى مرحلة الثبوت فى أحكام قضائية نهائية طازجة مثل حكم الاستئناف لصالح الدكتور حلمى الحديدى ويجب الا نقلل . ونحن نعيش جوا سياسيا يتمتع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية . من خطورة جريمة التزوير التى تتعارض مع الشرعية البرلمانية والشرعية السياسية.. ناهيك عن آثارها المدمرة فى علاقة الناخب بمرشحيه ورؤيته لموقف السلطة منها.. فالاعداء والسخط الشعبى فى العادة قد ترسبا فى وجدان الناخب عندما يلق بأنه يعطى صوته لمرشح ما ولكنه يفاجأ بمرشحين آخرين يحتلون المواقع.. وتندر الشعب قائل: يبدو أن المسألة «مقسمة» بين أناس باخذون الاصوات، وآخرون ياخذون الكراسى.

● عظم المسئولية وجسامتها فى الترشيح

للانتخابات الفردية تمسك فى النهاية برقبة الاحزاب وليس من صالح أى حزب خاصة الحزب الاغلبية الحاكم ان يرشح من تحوم حولهم الشبهات مهما بلغ حجم رأسمالهم وجاههم ونفوذهم.. بل وعلمهم.

● أيضا فان هناك مسئولية سياسية تمسك برقبة الحكومة التى ينسب لها شرف اجراء انتخابات نزيهة او غير نزيهة.. وهى مسئولية اصدار قرارات ملزمة حول فرص الرقابة المتكافئة للاحزاب والتجمع الشرعى المسئول للاعلان عن برامج وافكار المرشحين وماذا لا تنشأ دوائر للطعون الانتخابية فى محاكم مجلس الدولة تعمل ليل نهار خلال فترة الانتخابات للفصل خلال ٤٨ ساعة.

أيضا لماذا لا يطبق فى بلادنا نظام الصناديق الشفافة تاكيدا لعودة الشفافية إلى صندوقنا الانتخابى.

أيضا لماذا لا يوضع نظام واضح وقاطع للتحقق من شخصية الناخب.

● إن يعفى المواطن ايضا من مسئولية اختيار ممثليه فى ظل هذا المناخ.. عليه الا ينخدع بالشعارات فقد ذاق مرات ومرات طعم مرارة الاختيار حينما اختار من انصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه هو وحده فى الانشغال عنه، وها هو يعود اليوم ليفتح صفحة جديدة صفحة انتخابية مليئة بالاسراف فى الوعود والاماني.. والتبرير المرفوض لمواقف غير لائقة تحت القبة.. ناهيك عن سلوكيات عديدة يرصدها المواطن فى صمت.. وأنا لا اشك لحظة فى جدارة الوعى الانتخابى لدى المواطن المصرى الذى هو سياسى بالفطرة التى فطره الله عليها يلتقط الحقيقة بحس المعاناة قبل ان تسعى إليه كاشفة عن نفسها لكنه فى كل الاحوال لا يبوح بها كثيرا.

فالقضية . من وجهة نظرنا. تكمن فى أزمة «التصديق» الانتخابى التى اصابت المواطنين. خاصة المثقفين بالاحباط فى ظل شعور بغيض بان القرار قد اتخذ سلفا وان كل ما يجرى هو عبارة عن ديكورات لتعميق الشكل الديمقراطى. لكننى فى نفس الوقت اتوجه الى هؤلاء المواطنين بأن كل المؤشرات تتجه الى ان هناك رغبة صادقة فى توفير النزاهة للانتخابات بشرط الابتعاد عن الفوضى والشعارات الخادعة التى تهدر الاستقرار، ونحن نتمسك بالاستقرار الذى يضيع كل شئ فى غيبته.

تلك هى قضية القضايا.. فهناك من يفسر الاستقرار على انه الكبت للحريات دون تفرقة بين ماهو للمصلحة العامة وماهو للمصلحة الخاصة وايضا هناك من يسئ فهم طبيعة الظروف الصعبة التى تعيشها البلاد.

لكننا نريد ان نضع حدا فاصلا

وواضحا بين:

من يرغبون

فى خلط

الأوراق

لمصالح

شخصية

وبين من يحرصون فى حوارهم ومعارضتهم على تحقيق الاصلاح.. كفانا خلطا للاوراق.. وكفانا استثمارا للازمات فالشعب يؤمن بانه لايصح الا الصحيح.

وفى النهاية فأننى لست بحاجة الى أن اكرر الاصداء الايجابية الواسعة لقرار الرئيس ومغزى القرار.. لكن الأمر يحتاج أيضا الى قرار يطبق النظام الفردى فى المجالس الشعبية المحلية حتى لا تكون مصر هى الدولة الوحيدة فى بلاد العالم التى تطبق نظما مختلفة للانتخابات فى مجالسها النيابية والشعبية.

محمود معوض

على مسئولية كمال الشاذلى

بصفته مسئولا حزبيا قبل ان يكون مسئولا وزاريا قال لنا كمال الشاذلى فى اول تصريح له حول معايير الاختيار فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى وهى وشيكة.. قال حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. بعدها تاتى الشعبية ومعايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل.

فى رده على سؤالنا بان القرار فى النهاية سيكون قرار من؟ قاطعنا قائلا: القرار هو قرار القاعدة الشعبية التى ترشح من المنبع.

● قلنا له اذن بايكم مقفول أمام أى راغب فى ان يبدأ رحلة الترشيح من القاهرة؟

●● قال

بدون لف ولا دوران لا مجاملات فى الاختيار لان الهدف الذى يؤكد عليه الرئيس دائما بصفته رئيسا للحزب الوطنى هو الصالح العام.

● قلت: الصالح العام للحزب ام..؟

●● قال مقاطعا: الصالح العام لمصر الذى هو فوق الاحزاب.

● قلت هل الحزب ينوى الدخول بمرشحين له فى جميع الدوائر فى مجلس الشورى ايضا؟

●● قال: ان الدوائر الخالية التى ستجرى فيها الانتخابات التكميلية ٩٠ دائرة منهم ٨٦ عضوا هم نصف المنتخبين أو اعضاء جدد للدائرتين الجديدتين فى المنوفية والإسكندرية.

● شىء جميل.. لكن المؤشرات يا أستاذ كمال تقول: ان هناك نهما اخذ شكل الصراع والتهافت من قياداتكم على الترشيح.. فى ظل حسبة توزيع قياداتكم على مقاعد الشعب تم مضاعفة مجلس الشورى كيف تواجهون المشكلة؟

●● فعلا نحن فى مشكلة اعترف بوجودها.. المعضلة هى كثرة الكوادر الصالحة للموقع الواحد.. والحزب غنى بكوادره وقياداته

● قلت له: هل هناك فروق بين المرشحين للشعب والمرشحين للشورى وهو المجلس الذى له طبيعة خاصة فى ممارسة اختصاصاته المنصوص عليها فى الدستور؟

●● قال مستخدما عبارات التشويق التى تتم عن جديد.. الفرق هو ان شرط الترشيح لمجلس الشورى هو شرط السن التى تجب الا تقل عن ٣٥ عاما.. بينما الشرط فى المرشحين لمجلس الشعب هو ٣٠ عاما.

● قلت له: ذلك منصوص عليه فى القانون.. انا اسال عن الفروق الموضوعية التى تتناسب مع طبيعة الممارسة تحت قبة المجلسين؟

●● ضحك.. وقال لا جديد!!

● مادام الامر كذلك.. ما هى البرامج الزمنية لهذه الانتخابات؟ وهل تتوقع ان ينفرد الحزب «بالتكويش» على كل الدوائر ايضا؟

●● قال فى استفاضة: انتخابات مجلس الشورى ستجرى فى اوائل يونيو القادم ومن المفترض ان مجلس الشورى سيرفع جلساته فور اقراره خطة الدولة للعام القادم فى أول ابريل القادم.. كى يتفرغ الاعضاء للدعاية والتحرك الانتخابى فى دوائرهم. اما حكاية «التكويش» فهى عبارة لا تعبر عن الحقيقة فهناك انتخابات مفتوحة امام مرشحى كل الاحزاب والمستقلين والجميع تتاح له الفرصة لاقناع الناخب.. ولا مصلحة للحزب فى اجبار اى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

تأخير على اختيار مرشحي الحزب والعبرة في النهاية بالصندوق اذن لا تكويش.

● قلت هل سيعلن الحزب عن اسماء مرشحيه في الساعات الاخيرة التي تسبق لانتخابات كما هي عادته؟

●● قال لا.. الحزب سوف يعلن اسماء مرشحيه في أواخر مارس القادم.

● قلت هل سيرفع مجلس الشعب هو الآخر جلساته في هذا الوقت لمساندة مرشحي الحزب؟

●● بالطبع لا.. فمجلس الشعب له مدته الدستورية التي يلتزم بها.

● لا اعتقد انه سيكون هناك انتظام للجلسات في ظل هذه الانتخابات التي سيكون لها تاثيرها على انتخابات مجلس الشعب؟

●● هذه امور طبيعية تحدث في كل بلاد الدنيا لكن بعد اقرار المجلس للموازنة العامة والخطة العامة للدولة سوف يقوم اعضاء مجلس الشعب بواجبهم الحزبي لمساندة زملائهم في انتخابات الشورى.

● طالبتم في الحوار الوطني بمنح مجلس الشورى اختصاصات تتيح له الفرصة.. وهو يملك الخبرات العلمية . لكن الواقع يقول: ان هذا المطلب لم ير النور؟

●● هذا غير صحيح فإن مجلس الشورى يكلف من الرئيس بابداء رأيه في بعض القضايا وقد أحال إليه الرئيس بعض التشريعات الهامة.. وسوف يعرض على مجلس الشورى لأول مرة في هذه الدورة ملامح الموازنة الجديدة للدولة بالاضافة إلى الخطة.

المصدر : المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٣/١٩٩٥

ردود الأفعال .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى .. تتزايد بمناسبة قرب الانتخابات

الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق :

مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره

● أجرى الحوار : زكريا أبو حرام المحرر البرلمانى لـ« اخر ساعة »

من المؤكد ان تباين الآراء واختلافها وتنوعها فى اى قضية يثرى المناقشة فيها ودائما يأتى بالجديد .. وعندما تكون القضية المثارة . هى قضية الانتخابات وعزوف الناخبين وسلبيتهم .. وتزييف إرادة الناخبين وضرورة القضاء عليها . فإن الأمر مهم ويحتاج إلى المزيد من الآراء خاصة واننا فى عام الانتخابات فعام ١٩٩٥ سيشهد انتخابات مجلس الشعب وايضا التجديد النصفى لمجلس الشورى .

وقد اختارت « اخر ساعة » .. هذا الأسبوع الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والبرلمانى الكبير لتستطلع رايه للإستنارة به فى رسم خريطة المستقبل لحياة سياسية افضل .. دعامتها انتخابات حرة سليمة ونزيهة .

● اذا خرجت السلطة التشريعية .. عن الشرعية الدستورية والقانونية .. جاز الطعن فى عملها أمام القضاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٥

وقد أكد الدكتور صوفى أبو طالب على أن خروج المواطنين عن سلبيتهم فى الانتخابات لايكون بالقانون وإنما يأتى ذلك مع التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

وأيد استاذ القانون الكبير والبرلمانى البارع ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد فى حيثياتها فى قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى بضرورة عدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم لأن ذلك سيؤدى إلى تخويف وردع من يفكر فى القيام بهذه الجريمة البشعة .

وقال ان تعود الناس على مدى ربع قرن أو يزيد على نظام الحزب الواحد يحتاج لوقت طويل لكى يتغير مفهومهم عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال فى النشاط السياسى . وان النظام الحزبى منذ قيامه الزم الأحزاب بايديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب لايظهر اثره للناس من الناحية الايديولوجية بل الخلاف فقط فى التطبيق !!

واضاف انه آن الأوان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ذلك انعكس على ولاء النائب وجعل الناخب يرى ان هناك فريقا من النواب ادوات فى يد الحكومة فى البرلمان

وقال إنه إذا خرجت السلطة التشريعية فى عملها عن الشرعية الدستورية جاز الطعن فى عملها امام القضاء وهو مايعنى ان المجلس ليس دائما سيد قراره فهو يخضع لرقابة جهات أخرى فى بعض ممارساته مثل القضاء كما ان لرئيس الجمهورية الحق فى عدم التصديق على أى قانون يصدره مجلس الشعب وله الحق فى ان يرده إلى المجلس لإعادة النظر فيه ويرجب الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والأستاذ الدائم الكبير - استاذ القانون - رئيس جامعة القاهرة الأسبق - بما طالبت محكمة استئناف القاهرة بضرورة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة وقال إنها تجربة جديرة بالاهتمام لضمان سلامة العملية الانتخابية والارتفاع بمستوى اعضاء اللجان ..

● لابد من تشريع يلزام المزيفين بدفع التعويضات من جيوبهم

● ادانت المحكمة سلبية المواطنين فى الانتخابات فما رايك فى هذه الظاهرة وكيف يمكن القضاء عليها ؟

● يقول الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق : سلبية الناخب المصرى ترجع لعدة أسباب منها تقشى الأمية السياسية وان كانت قد تناقصت هذه الظاهرة بعد انتشار الراديو والتليفزيون ومنها مايرجع إلى نظام الحكم فمنذ قيام الثورة الغى دور الناخب أو كاد فى المشاركة فى القرارات المصيرية وهو ماعرف فى حينه باسم الشرعية الثورية وتعنق هذا المعنى بسيادة نظام الحزب الواحد وسلب حق المواطن فى الترشيح واعطاء هذا الحق للتنظيمات المتعاقبة وكان ابرزها للاتحاد الاشتراكى فهو الذى يوافق أو يرفض ترشيح أى شخص لعضوية مجلس الأمة أو غيره حتى النقابات

وفى عام ٧٦ ، ٧٧ بدأ الاتجاه نحو الغاء نظام الحزب الواحد بقيام المنابر ومن بعدها قيام الاحزاب غير انه لم يكن لها فاعلية فى الشارع السياسى نتيجة لتعود الناس على مدى ربع قرن او يزيد على نظام الحزب الواحد وانفراد السلطة الحاكمة بالقرارات المصيرية والجيل الذى تربى فى ظل هذا النظام يحتاج لوقت طويل لكى يتغير مفهومه عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال فى النشاط السياسى .

وزاد على ذلك فى عدم فاعلية الأحزاب انها كلها باستثناء الوفد نشأت من عباءة الاتحاد الاشتراكى فظل نظام الحزب الواحد والنظام الشمولى مسيطرا على عقلية القائمين بالأمر فى الدولة . كل هذه الأسباب دفعت بالناخب المصرى إلى السلبية التى نشكو منها وحينما اخذنا بنظام الانتخابات بالقائمة منذ سنة ١٩٨٣ احس المواطن بأن دوره هامشى فى الانتخابات والحزب الذى ينتمى إليه هو الذى يحدد المرشحين بجانب هذه العوامل كلها ويأتى قبلها ايضا ان النظام الحزبى فى مصر يظل عديم الفائدة وعديم الفاعلية طالما ظلت الدولة قابضة على ناصية الأمور الاقتصادية . لأن النظام الحزبى يعنى تعدد وتباين المصالح والايديولوجيات .

والنظام الحزبى منذ قيامه عندنا فى ٧٧ الزم الأحزاب بايديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها .. وهى ماتعرف بالمبادىء الأساسية التى يلتزم بها الحزب ومنها النظام الجمهورى والشريعة الاسلامية والسلام الاجتماعى وعدم

● نعم .. يجب ألا تسقط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم

جواز قيام احزاب على أسس فئوية او دينية وعدم جواز المناداة بمبادىء تخالف الدستور القائم ومن ثم الاختلاف بين الاحزاب يكون فى التطبيق لهذه المبادىء وإذلك لايظهر اثره للناس من الناحية الايديولوجية أما من الناحية الاقتصادية فطالما أن النشاط الاقتصادى فى يد الدولة فالناخب لايجد له مصلحة فى إعطاء صوته لغير الحزب الحاكم ففى يده إنارة القرى وبعدها بالمياه والتعليم والتموين والتوظيف . الخ . كل ماذكرته من قبل يؤدى ولاشك إلى سلبية الناخب المصرى .

أضف إلى ذلك أن نوعية المرشحين للانتخابات ساعدت على سلبية الناخب فمنذ قيام الثورة سمح لفريق من الموظفين الذين وصلوا إلى درجة مالية معينة بالجمع بين وظيفتهم وعضوية البرلمان مما ادى إلى ضعف البرلمان فى مواجهة الحكومة وتراخى الدور الرقابى للبرلمان على الحكومة ففى ظل النظام الاشتراكى الذى كان مطبقا كان طبيعيا أن يسمح للموظفين بعضوية البرلمان لأن كل الكفاءات كانت موظفين ولكن بعد التحرير الاقتصادى اعتقد انه آن الأوان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ولاء النائب فى ظل الوضع القائم سيكون موزعا بين مصلحته الشخصية وولائه لوزيره وبين ولائه لعمله البرلمانى كنائب مما ادى إلى وجود انطباع لدى الناخبين بأن فريقا من النواب هم ادوات فى يد الحكومة فى البرلمان ولاقيمة لصوتهم الانتخابى فى الاختيار لأن النائب سيكون ممثلا للوزير أكثر من تمثيله لمصلحة الناخب .

● اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الاشراف على الانتخابات .. تجربة جديرة بالاهتمام

الخروج من السلبية

● كيف يمكن الخروج من هذه السلبية وهذا العزوف ؟

وعن ذلك يرد الدكتور صوفى ابو طالب بقوله : إن الخروج من هذه السلبية فى نظرى لايكون بالقانون وإلزام الناس بإعطاء اصواتهم بل تتولى التلقائية ذلك مع التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى . فكلما خفت قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى ـ وهو مابدأناه فى السبعينيات ومعقتا تطبيقه بعد التحول الاقتصادى ـ إلى نظام الاقتصاد الحر منذ عام ٨٦ ـ ادى ذلك إلى تحرير إرادة الناخب بحيث يختار الحزب الذى يستطيع أن يدافع عن مصالحه الاقتصادية ومن ناحية أخرى يتعين إعادة النظر فى قانون الاحزاب بحيث يسمح لها بأن تتباين برامجها واعتقد أن هذا التطور بشقيه الاقتصادى والأيديولوجى سيحتاج إلى جيل

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المساء
التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

● سلبية المواطنين .. تكمن فى الإعتقاد بأن صوت الناخب .. عديم الفائدة ولا تأثير له ! !

● آن الأوان .. لعدم الجمع بين الوظيفة وعضوية البرلمان

لأن هناك فريقا من النواب يعتبرون .. أدوات فى يد الحكومة !

بأكمله لكى يتعود الناس على نظام الحرية الاقتصادية ومايستتبعها من استكمال مسيرة النظام الديمقراطى .

شراء الأصوات

● هناك تخوف من البعض بان يتم السيطرة لأصحاب رأس المال وشراء الأصوات وان يدخل البرلمان من هم يملكون اكثر فما رأيك ؟

— يؤكد الدكتور صوفى ابو طالب : بأن هذا الرأى يعبر لدى أنصاره عن نظرة شمولية ناتجة عن تربيتهم السياسية فى ظل النظام الشمولى السابق لأن شراء الأصوات وهو امر يحدث فى كل انتخابات فى كل بلاد العالم يصور متفاوته لاتكون فقط بدفع مبالغ مالية للناخب بل يأخذ صورا متعددة منها اداء خدمات معينة للناخب وفى ظل نظام الاقتصاد الاشتراكى واحتكار الدولة للخدمات والانشطة الاقتصادية فهى تستطيع ان تغدق على من تشاء وتكف يدها عمن تشاء ومن ثم يكون شراء الأصوات هنا ليس من جانب افراد بل من جانب النظام الحاكم وهو اشد انواع القهر والديكتاتورية .

فالناخب الذى يرغب وجود مكان لابنه فى المدرسة أو ادارة قرية أو توظيف احد أو نقله من مكان لاخر سيكون بالبقين تحت رحمة السلطة التى تتولى هذه الأمور بصفة مستديمة اما شراء الأصوات من جانب المرشح فيكون لفترة عارضة اثناء الانتخابات وفى حالة محددة وهى الانتخابات ويزول اثرها بانتهائها وقد يستجيب الناخب وقد لايستجيب وأهم من ذلك أن شراء الأصوات الانتخابية من جانب المرشح كفرد يمكن معالجته بقانون يمنع ذلك ويحد منه اما بالنسبة لتأثير السلطة على الناخب فلا يمكن الحد منها ولاتفييرها فإذا ما انحصر دور الدولة فى اداء الخدمات الأساسية وسمح بجانبها للقطاع الخاص بانشطة منافسة يكون لدى الناخب فى هذه الحالة حرية الاختيار بين ما تؤديه الدولة من خدمات ومايقوم به الأفراد والقطاع الخاص من خدمات إذا لم يجد مكانا فى المدرسة الحكومية سيجد فى مدرسة اهلية وإذا لم يجد مواد تموينية أو مستلزمات انتاج فى شركات الحكومة سيجدها فى القطاع الخاص .

ونتيجة لكل ذلك تولد لدى الناخب العادى انطباع بأن صوته عديم القيمة فى العملية الانتخابية ومن ثم يعزف عن المشاركة فيها وخاصة ان اللجان التى تشرف على الانتخابات تتكون من صغار الموظفين ليس لديهم وعى سياسى كامل وتمت تربيتهم فى ظل النظام الشمولى ويعتبر ان اشرافه على الانتخابات عبء يحاول أن يؤديه بأى شكل ويتنهى منه .

الانتخابات وأساتذة الجامعات

● على ذكر صغار الموظفين فإن اشرافهم فى الانتخابات يسهل التأثير عليهم من المرشحين والمحكمة نادت أن يكون فى عضوية اللجان بجانب القضاة كبار العاملين فى الدولة وأساتذة الجامعات وهو أمر يطمئن الناس على سلامة الانتخابات وحيدتها فما رأيك ؟

— يرى الدكتور صوفى ابو طالب : ان إشراك رجال القضاء بالذات وأقصد رجال القضاء هنا وليس الهيئات القضائية الأخرى يؤدى بلا شك إلى جدية العملية الانتخابية ودليل ذلك ان اللجنة العامة يرأسها قاض وفى نفس الوقت يشرف على لجنة فرعية فى نفس مقر عمله كمشرف عام على اللجنة العامة تجد ان عدد الحاضرين فى اللجنة الفرعية التى يشرف عليها القاضى عدد محدود جدا لانه يمثل الصورة

الحقيقية للحاضرين في الانتخابات بعكس اللجان الاخرى حيث تصل في الريف بالذات إلى مايقرب من ٩٠ ٪ حضورا .

والأمر يقتضي أن يكون الاشراف على كل لجنة فرعية لأحد القضاة وهذا مستحيل إلا إذا أجريت الانتخابات في عدة أيام متتالية . الأهم من ذلك في نظري الوعي الانتخابي لدى المرشح ولدى الناخب بمعنى إذا كان لدى المرشح وعي انتخابي جيد فإنه يختار مندوبين عنه في اللجان الفرعية على مستوى عال في الكفاءة وفي هذه الحالة لايمكن تزييف إرادة الناخبين لأن مندوب المرشح سيحول دون ذلك اما أن كان مندوب المرشح ليس على المستوى المطلوب او استحال عليه اختيار مندوب له في إحدى اللجان الفرعية فإنه تجرى عملية تزييف لإرادة الناخبين لصالح منافس ذلك المرشح ..

ومسألة اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة في الاشراف على الانتخابات تجربة جديرة بالاهتمام وإن كنت اشك في جواز

إقبال مثل هذه النوعية من الشخصيات في الاشراف على الانتخابات إنما أعتقد انه إذا أحس هؤلاء بجدية العملية الانتخابية وأهمية دورهم فيها فقد يؤدى ذلك إلى قبول بعضهم في الاقبال عليها ويمكن استفادة بهم إذا قبلوا الاشراف على بعض اللجان .

تزييف إرادة الناخبين

● **طالبت المحكمة بعدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم شأنها شأن جرائم التعذيب فما رأيك ؟**

— **يقول الدكتور صوفي ابو طالب** : اعتقد ان هذا الرأى له وجاهته ويؤدى إلى تخويف وردع من يفكر في القيام بهذه الجريمة البشعة ومن ثم لابد من تعديل التشريع مما يجعلها جريمة مؤبدة لا تسقط بالتقادم .

● **يجب إلزام المزيفين في الانتخابات بدفع التعويضات من جيوبهم والا يتحملها عنهم دافعو الضرائب هكذا نادت المحكمة فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟**

— **على الفور قال الدكتور صوفي ابو طالب** : عقوبة التزوير في الانتخابات يمكن ان تتضمن عقوبات مقيدة للحرية كالحبس او غرامة مالية ويمكن ان يضاف إليها إلزام من ثبت في حقه التزييف ان يدفع التعويض الذى يقضى به القضاء لصالح المرشح الذى سقط في الانتخابات بسبب تزييف إرادة الناخبين وهذا بطبيعة الحال يقتضى تعديل التشريع القائم وهذا يساهم في الحد من التزييف ويدفع ضعاف النفوس الذين يشتركون في الاشراف على الانتخابات إلى الابتعاد أو إبعادهم عن الانتخابات .

تعديلات تشريعية

● **بطالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المعوقات الانتخابية ، فهل في رأيك تحتاج إلى مثل هذه التعديلات ؟**

— **قال الدكتور صوفي ابو طالب** : المعوقات التى تعوق حرية الناخب في التعبير عن رأيه لا يعالجها التشريع إنما تعالج بالتقدم الاجتماعي والاقتصادى وازدياد الوعي السياسي ووجود مناخ عام للحرية السياسية والاقتصادية ، والمناخ العام يتكون من مجموعة إجراءات ونظم وقوانين تهيىء للمواطن أن يعبر عن رأيه بصراحة دون خوف أو وجل إنما الموظف الذى يخشى من فصله أو معاقبته من جانب رئيسه إذا لم يدل بصوته ، هل نتوقع من مثل هذا أن يدلى رأيه بحرية وكذلك الموظف في الإدارة المحلية أو في الداخلية الذى يحاسبه

رؤساؤه على اساس نجاح مرشح حزب بعينه أو سقوطه هل نتوقع منه أن يكون محايدا في عمله .

سيد قراره

● **مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره ، هكذا قالت المحكمة مارأيك في ذلك ؟**

— **وهنا رد الدكتور صوفي على الفور قائلا** : « سيد قراره » جملة تعنى صاحب الاختصاص ولكنها أسهل في النطق والفهم لعامة الناس عن فكرة صاحب الاختصاص ، وكل جهة في الدولة وكل من يتولى عملا عاما في الدولة حدد له القانون اختصاصا معينا هو صاحب هذا الاختصاص في الحدود التى رسمها له القانون ، والدستور أناط بمجلس الشعب اختصاصات معينة تشريعية ورقابية دون أن يشاركه فيها أحد ومن ثم فهو صاحب الاختصاص المطلق في هذه الامور وهو ما يعبر عنه بتعبير « سيد قراره » بجانبها توجد اختصاصات أخرى تخضع لرقابة جهات أخرى فهو هنا لا ينفرد بالقرار بل تشاركه جهات أخرى أو تراقبه جهات أخرى مثلا مجلس الشعب صاحب سلطة التشريع غير ان قراراته في هذا الشأن تخضع لرقابة المحكمة الدستورية فإذا ما اصدر قانونا فيه مخالفة للدستور تستطيع المحكمة الدستورية أن تقضى بعدم نفاذ هذا القانون كذلك يجب أن يصدق رئيس الجمهورية على القانون الصادر من مجلس الشعب ومن حقه ان يرده إلى المجلس وإعادة النظر فيه وعلى ذلك فليس دائما سيد قراره .. لانه يخضع لرقابة جهات في بعض ممارساته وفي مقدمتها القضاء .

الشرعية الدستورية

● **قالت المحكمة إن حصانة الاعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا هي خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية فما رأيك ؟**

— **قال رئيس مجلس الشعب الأسبق** : إذا

خرجت السلطة التشريعية فى عملها عن الشرعية الدستورية او انحرفت فيما تصدره من تشريعات جاز الطعن فى عملها أمام القضاء وهنا يفرق العلماء بين نوعين من نشاط البرلمان العمل البرلمانى والعمل الادارى . أما عن الاعمال الادارية فهى تخضع لرقابة القضاء والعمل البرلمانى فهو النشاط السياسى والقانونى الذى يمارسه الاعضاء داخل البرلمان وفى حدود اختصاصه منها الفصل فى صحة العضوية وهو عمل برلمانى أما على نشاط عضو البرلمان خارج المجلس مثل ارتكاب جريمة او بيع وشراء ، فهو

ليس من الأعمال البرلمانية فيخضع مثله مثل الآخرين للقضاء وفى خصوص العمل البرلمانى الفقه والقضاء مستقر على انها تقديرية محضة للبرلمان ولا يتدخل فيها القضاء وظهر اتجاه جديد منذ بضع سنوات يبيح إخضاع العمل البرلمانى لرقابة القضاء وهذه الرقابة لا تمتد إلى القرار نفسه بالغائه أو إبطاله بل يظل القرار صحيحا ولكنها تقضى بتعويض من أصابه ضرر فى هذا العمل وهذا الاتجاه هو ما طبقته المحكمة بالنسبة لقضية التعويض التى رفعها الدكتور الحديدى وتم الحكم لصالحه فيها وهو اتجاه موجود فى مجلس الدولة ايضا وصدرت به عدة أحكام .

الفصل فى صحة العضوية

● يرى البعض ان صحة الفصل فى العضوية تائهة بين محكمة النقض ومجلس الشعب نفسه فما رأيك ؟

— **يقول الدكتور صوفى** : الدساتير والنظم السياسية تختلف بعضها يجعل التحقيق والفصل فى صحة العضوية من اختصاص البرلمان نفسه باعتبار انه عمل سياسى فى المقام الاول والبعض الآخر يمنح ذلك لجهة قضائية والنظام المصرى يجعل التحقيق فى صحة العضوية من اختصاص محكمة النقض كجهة محايدة لتتكشف الحقيقة دون مجاملة أو تأثير أما الحكم بصحة العضوية من عدمها فيكون للمجلس نفسه باغلبية معينة ومن ثم يكون التحقيق وقرار محكمة النقض اشبه بتحقيق النيابة وقرار الإحالة إلى المحكمة . والمحكمة قد تأخذ بذلك او لا تأخذ وكذلك بالنسبة لمجلس الشعب يأخذ بما انتهت إليه محكمة النقض وقد لا يأخذ وهو يخضع فى ذلك لموازنات سياسية اكثر منها قانونية ، فمثلا قد يكون عدم توقيع موظف على أحد كشوف الانتخابات سببا يؤدى إلى بطلان الانتخابات فى نظر محكمة النقض وقد لا يأخذ المجلس بهذه النتيجة باعتبار أن ذلك لا يؤثر فى صحة الانتخابات .

ولذلك فإن سيد قراره مسألة سياسية قانونية - بمعنى ان المجلس هو صاحب السلطة التقديرية فيما يصدر عنه من اعمال طالما لا توجد مخالفة للدستور ولا انحراف فى السلطة .

● كثر عدد الطعون فى المجلس الحالى ما هو رأيك فيها وما هى اسبابها ؟

— **قال الدكتور صوفى ابو طالب** : الطعون باستمرار هى طعون فى صحة العضوية ، كل مرشح يسقط فى الانتخابات يطعن فى ذلك . وبالنسبة لهذا المجلس فقد وجد ان عدد الطعون كبير ، ولعل هذا العدد الكبير ونشر قرارات المحكمة فى التحقيقات ومناقشتها فى مجلس الشعب هو الذى جعل الناس تتنبه إلى أن المجلس سيد قراره وخاصة ان المجلس لم يستجب لعدم صحة العضوية التى انتهت إليه محكمة النقض فى تحقيقاتها إلا لحالات قليلة ، ومعظم الحالات لم يأخذ المجلس برأى محكمة النقض .

فى العدد القادم
أساتذة الجامعات وكبار العاملين بالدولة يرهبون بالمشاركة فى الإشراف على الانتخابات

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة الاخوان المحظورة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اكد المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل المصري المعارض ان التحالف القائم بين حزبه وجماعة الاخوان المسلمين المحظورة سيستمر خلال الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مشيراً الى ان التحالف مع الاخوان خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ «كانت له نتائج ايجابية وطيبة» ورأى ان التنسيق بين قوى المعارضة السياسية لموقوف امام الحزب الحاكم «يجب ان يتسع».

وتابع شكري في حديث نشرته امس صحيفة «الشعب» التي يصدرها حزب العمل ان جماعة الاخوان المسلمين تتعرض لهجمة «حيث رصدت السلطات الامنية اجتماعات قالت انهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة، وهو امر طبيعي لا يعاقب عليه القانون».

وكرر مطالبة حزبه بان تؤمن الحكومة ضمانات لسلامة العملية الانتخابية من بينها ان يتولى القضاء الاشراف الكامل عليها.

وتساءل «ما معنى ان يحض الرئيس حسني مبارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات من دون توافر تلك الضمانات»، وقال: «ستخوض الانتخابات لان مجلس الشعب الحالي لا يمثل بالفعل اتجاهات الشعب، ونسمع الآن دعاوى تقول بتشكيل وزارة محايدة للاشراف على الانتخابات او الاستعانة بمراقبين دوليين، وفي اعتقادي اننا سنوفر على انفسنا ذلك اذا وفرنا الضمانات اللازمة».

ونفى وجود اتصالات مع الحكومة للتنسيق في شأن الظائر الذي ستجرى الانتخابات البرلمانية على اساسه. واشدد شكري على ان حزبه يناهض الارهاب «سواء كان ناجماً عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة ام صادراً من شباب لا يقدر المسؤولية، وعلى الشرطة ان تعالج الاحداث في صورة لا تترك لدى الاهالي مشاعر عداء لها خصوصاً بعد ترداد اقوال عن عمليات قتل متعمد تعرض لها بعض الاشخاص ممن اكدت الشواهد انهم كانوا محتجزين».

واعلن السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار المعارض ان جهوداً تبذل للتنسيق بين احزاب المعارضة في اطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى، مؤكداً انه سيتم ترشيح ممثلين للمعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

الدكتور فتحى سرور

فى حوار صريح

حول « سيد قراره »

و بعيدا عن سيد قراره !

طعنت فى حكم التعويض ..

وحكم النقض لايقبل النقض

مصر دخلت النادى الديمقراطى

.. منذ زمن بعيد

● التجربة الحزبية .. ليست هزيلة .. وتبشر بالخير

● الانسان هو الذى يخلق الموقع

و .. ليس العكس ..

وخاصة عندما يكون رجلا من طراز د . فتحى سرور الذى يجمع - إلى جانب - خبرته القانونية الرفيعة روحا مقاتلة تمتلىء بالحماس العاقل .. والتحدى المحسوب .

حدث هذا عندما احتل الرجل موقعه فى وزارة التعليم .. فخاض معركته الشهيرة ضد « الغش » .. حتى تراجع الغش فى المدارس إلى كهوف المحرمات .. وعندما وصل إلى منصة مجلس الشعب .. رفض اسلوب

المصدر : الأهرام مساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٥

« الهيمنة » على صوت المعارضة .. وأعاد لهذا الصوت المساحة التى تليق به تحت قبة برلمان عريق ..

والرجل الآن يستعد لتكرار نفس التجربة .. إلى النطاق العالمى بعد أن اختارته برلمانات العالم العريقة - بالانتخاب - ليكون رئيسا لاتحادها ..

فمن هو هذا الرجل ؟ !

وماذا فى جعبته .. وما الذى يشغله الآن .. وماهو رأيه فيما يوجه له أو للمجلس من اتهامات .. ؟؟

• حوار : حامد سليمان • عدسة : محمد سعيد

اجرى حامد سليمان حوارا صريحا مع رئيس مجلس الشعب حول « سيد قراره » وبعيدا عن سيد قراره .

والدكتور فتحى سرور لايعرفه إلا من اقترب منه ..

والذين عرفوه جيدا .. لايملكون - مهما اختلفوا معه فى رأيه أو ممارساته أو اتجاهه السياسى - إلا أن يحبوه لصراحته وشجاعته .

عندما ذهبت له فى الميعاد المتفق عليه كان عائداً لتوه من المطار قادماً من العمرة .. وكان مستغرقاً فى نقاش ساخن مع بعض أعضاء اللجنة التشريعية برئاسة الدكتورة فوزية عبد الستار .. ويبدو أنهم كانوا يتشاورون معه .. فى حكم محكمة الاستئناف الخاص بتعويض الدكتور الحديدى .. وانعكاسات صدور قانون النقابات المهنية الجديد وتعديلاته .. التى أثارت الكثير من الجدل والزوابع .. ويجدت نفسى أبدأ معه الحوار من حيث انتهى نقاشهم حول هذه الموضوعات التى شغلت الشارع المصرى أولا فكان سؤالى الأول :

تعويض الدكتور الحديدى

• بعد أن حكم القضاء المصرى .. (بالتعويض) للدكتورين حلمى الحديدى وأحمد شوقى المحامى فمن سيدفع هذا التعويض .. الدكتور فتحى سرور .. واللواء عبد الحليم موسى .. أم الشعب المصرى .. من خلال ميزانية مجلس الشعب .. ثمناً لأخطاء « سيد قراره » الذى تتمسك أنت به .. بعد أن ابتدعه سلفك الدكتور محجوب ؟

الدكتور سرور :

— الحكم صدر على وعلى وزير الداخلية السابق (بصفتيهما) لا (بشخصيهما) ومن ناحيتنا هنا فقد طلبت من هيئة قضايا الدولة الطعن فى الحكم بطريق النقض .. وهذا حق لرئيس المجلس وأعضاء المجلس ..

• ولكن ماذا إذا صدر حكم (نهائى) من محكمة النقض (لصالح) الدكتور الحديدى ؟

— الدكتور سرور « بدبلوماسية قانونية » شديدة :

أحكام محكمة النقض غير قابلة للنقض ..

• وهل يعنى ذلك - بصراحة - أنه إذا خسر مجلس الشعب القضية - فى النقض - أنك ستوافق على أن يدفع المجلس التعويض ..

— الدكتور سرور وبدبلوماسية قانونية أشد : مجلس الشعب حريص على تطبيق الدستور واحترام القانون قالها بما أشعرنى أنه يحتفظ فى جعبته القانونية بالكثير من المفاجآت .. !!

وسارعت أحاول الكشف عما يخفيه بسؤال غير مباشر :

• وهل تعتقد أن هذا الحكم للقضاء المصرى .. يعبر عن « رد فعل عنيف » للقضاء .. إزاء عدم احترام يمثل بداية صدام شديد وعلنى بين السلطتين القضائية والتشريعية ؟ !

— الدكتور سرور « بهدوء شديد » :

لا أعتقد مطلقاً .. فسلطات الدولة - رغم استقلال كل منها عن الآخر - حريصة على احترام حدود العلاقات الدستورية بينها .. والسوابق كلها تشير إلى ذلك الاحترام الشديد والتعاون بين السلطتين التشريعية والقضائية بما حدده الدستور والقانون المصرى ..

• هل اطمع فى تفصيل أكثر .. بعيدا عن هذه التعميمات .. وبما يقترب من صلب قضية « الصدام » بين السلطتين ؟ ... وخاصة أن قرارات مجلس الشعب فى الطعون تستند فى النهاية لأحكام قضائية خاصة بوقوع تزوير أو أخطاء فى عدد الأصوات أو غيرها ..

— الدكتور سرور وقد بدأ فى كشف بعض مايخفى :

يتوضيح أكثر أقول لك .. إن الدستور المصرى - شأنه شأن العديد من الدساتير - جعل الكلمة (النهائية) لمجلس الشعب وخاصة

● ديكتاتورية الأغلبية ظاهرة عالمية .. والأغلبية الصامتة في أعرق الديمقراطيات

في امور (الطعون الانتخابية) ويقتصر دور محكمة النقض على (التحقيق) ولكن دون إصدار (حُكم) في هذه الطعون ولكن للأسف الشديد فقد حدثت (بلبلة) في هذا الشأن في الرأى العام هنا بسبب ما أثارته الصحف .. فظهر مجلس الشعب وكأنه (مخالف) للأحكام القضائية بينما الدستور صريح وأن محكمة النقض (ليس لها صلاحية) إصدار أحكام في الطعون الانتخابية .. فهى بالنسبة لها مجرد قضاء (للتحقيق) وليس قضاء (للحكم) وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا المعنى في كثير من أحكامها .. كما أكدته المحكمة العليا التى كانت تختص بالرقابة على « دستورية القوانين » وأقرّت بأن مجلس الشعب (هو الذى يفصل) في الطعون الانتخابية ..

لهذا .. يجب وضع حد لهذه (البلبلة) التى يتصورها البعض بين السلطتين التشريعية والقضائية .. حتى يعرف الناس (حدود) سلطات الدولة وأن السلطة التشريعية (لم تتجاوز) حدّها يوما .. وانها تصدر أحكامها طبقا للدستور .. وليس مخالفة للأحكام القضائية .

● هل تعتقد ان « المحكمة الدستورية » .. هى الجهة المختصة بفض ذلك « الاشتباك » الخفى بين السلطتين .. ام ان هناك جهة اخرى .. وما حدود سلطاتها .. وحتمية الانصياع لأحكامها .. ؟

— الدكتور سرور وقد ارتفعت نبرة صوته :

اولا : لا اعتقد أن هناك (اشتباكا) بين السلطتين القضائية والتشريعية .. وحتى ـ في الحالة الراهنة ـ التى صدر فيها الحكم على مجلس الشعب بالتعويض وطعن فيه المجلس امام محكمة النقض .. فإن ذلك لايعنى وجود أى اشتباك بين السلطتين .. وإنما سيكون فصلا بين (حكمين قضائيين) .. حكم صدر بالتعويض وحكم سيصدر بإقراره او نقضه ..

وقد سبق لمجلس الدولة ـ عن طريق المحكمة الإدارية العليا ان أكد في سبعة أحكام بأنه لاتوجد (رقابة قضائية) على الأعمال البرلمانية ..

هذه واحدة ..

والثانية : ان المحكمة الدستورية ليس لها اى اختصاص في التنازع بين سلطتين من سلطات الدولة .. وكل مايحدث انه إذا صدر حكمان من جهة (قضائية) وهيئة ذات اختصاص قضائى ، وكان الحكمان متناقضين فإن المحكمة الدستورية تفصل في هذا النزاع « القضائى » .. ومعنى هذا أن هذه المحكمة لاتنظر إلا في نزاع (داخل السلطة القضائية) وليس بين سلطتين من سلطات الدولة (!!)

● ولما ابديت دهشتى .. وطلبت توضيحا اكثر :

عاد الدكتور سرور يضيف قائلا :

— لك حق في دهشتك .. فهى مسألة قانونية ودستورية عويصة بل تاريخية .. ولأهميتها فقد اثيرت في فرنسا بمناسبة بحث « دستورية القوانين » .. وإيامها .. رفض البرلمان الفرنسى ان تجد اى سلطة تراقب سلطاته باعتبار أن البرلمان يمثل الشعب كله ويعبر عن إرادته ، مما لايجوز معه (لاية سلطة) أن تراقب إرادة الشعب .. بل وصل الأمر إلى رفض البرلمان الفرنسى رقابة القضاء على « دستورية القوانين » باعتبار أن الشعب الذى يمثله البرلمان هو مصدر كل السلطات ..

ثم .. تم في النهاية التوصل لحل وسط بإنشاء (مجلس دستورى) للتحقق من دستورية القوانين الفرنسية ـ قبل ـ صدورها ..

أما في مصر .. فقد اخذ الدستور المصرى بمسلك معظم الدساتير الاوربية في انشاء محكمة دستورية عليا تراقب نوعا واحدا من اعمال البرلمان وهو (مدى مطابقة القوانين الجديدة الصادرة من البرلمان للدستور) .. وهذا واضح .. فلا رقابة علينا فيما نحكم به من طعون .. حتى من المحكمة الدستورية ..

● وعند هذا شعرت ان الدكتور سرور قد اولى هذا الموضوع الحساس حقه على الاقل من وجهة نظره القانونية والدستورية .. فانتقلت بالحديث لموضوع آخر فقلت له : الرجال هم الذين يحركون المواقف ـ وليس العكس ـ وهم الذين ـ يجتذبون لها الأضواء .. أو الأفول .. حدث لك هذا عندما اصبحت وزيرا للتعليم ـ في معركتك مع الغش ـ وعندما اصبحت رئيسا لمجلس الشعب ـ يتغير اسلوب الحوار مع المعارضة ـ فماذا في جعبتك بعد ان جلست على كرسى اتحاد البرلمانيين الدولى ؟

— الدكتور سرور :

في جعبتى الكثير وليس هذا مجرد كلام او « بروبلجاندا » .. فمنذ أول اجتماع للجنة التنفيذية .. قدمت اقتراحين .. جديدين .. تقرر البدء في تطبيقهما ـ لأول مرة في تاريخ هذا البرلمان العالمى :

أولهما : أن يصدر هذا البرلمان العالمى « إعلانا دوليا » عن الديمقراطية بحيث يضمن هذا الاعلان ـ الحدود الدنيا ـ للممارسة

المصدر : الأهرام الساعة

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« سلق » القوانين مجرد رأى .. تطلقه المعارضة على مالا يعجبها

● الذين اشتكونى لاتحاد البرلمان الدولى .. أساءوا لأنفسهم ولبلدهم

الديمقراطية فى أى دولة من دول العالم مهما تعددت أشكال نظم الحكم من اشتراكية أو رأسمالية أو بوذية .. احتراما لكيان الانسان ، وحقه فى المشاركة ، وفى الحياة ..

والثانى : عقد اتفاق يفتح باب التعاون لأول مرة بين الاتحاد البرلمانى الدولى والأمم المتحدة .. وقد التقيت فعلا مع السكرتير العام للأمم المتحدة وتم الاتفاق على وضع مشروع للتعاون الدولى بين المنظمتين .. وسوف تعقد ـ تنفيذا لهذا الاتفاق (جلسة خاصة) لمجلس اتحاد البرلمان الدولى ـ فى ٣١ أغسطس القادم ـ داخل مقر الأمم المتحدة ـ لإبداء وجهة نظر البرلمان الدولى فى تطوير نظام الأمم المتحدة ـ بما يشملها من مجلس الأمن وغيره ـ بحيث تكون أكثر عدالة فى تمثيل دول وقوى العالم ومايحدث لها من متغيرات بعد الحرب العالمية الثانية ..

« سلق » القوانين ..

وفاجأت رئيس مجلس الشعب بسؤالى التالى :

● المعروف انك ـ قبل ان تكون وزيراً ونائباً ورئيساً لمجلس الشعب ـ محام (شاطر) فما هى « حيثيات » دفاعك عن تهمتى « سلق القوانين » و « ديكتاتورية الأغلبية » التى توجه دائما لمجلس الشعب .. ؟ !

ـــ وبعد ابتسامة خاطفة لاحظت انه يضغط على نبرة صوته لتكون أكثر هدوءاً .. وبعدها لم يتردد أن يقول لى :

اولا حيثيات دفاعى عن « مسألة » (سلق القوانين) فهذا الاصطلاح مجرد (رأى سياسى) تطلقه قوى المعارضة هنا ـ وفى الخارج أيضا ـ على صدور القوانين التى (لاتعجبها) .. وهو ليس فى النهاية اصطلاحا قانونيا أو تشريعيا .. والذى يقرأ مضابط الجلسات يجد أن القوى المستقلة أو المعارضة تأخذ حظها فى الرأى بالاضافة للأغلبية ..

● ولكن هناك قوانين لم تأخذ سوى يوم وليلة .. ؟ !

ـــ ورد الدكتور :

وهناك أيضا قوانين أخذت عدة شهور وأيام .. وكل قانون يصدر له ظروفه .. والذى لايعرفه الكثيرون .. أن هناك قوانين ـ كأحكام القضاة ـ يطلبها الأعضاء (على وجه الاستعجال) .. واللائحة الداخلية للمجلس هى التى تحدد نظام اجراءات نظر مشاريع القوانين بعد دراسة مستفيضة أو (على وجه الاستعجال) نظرا لظروف ضاغطة كما حدث فى تعديل قانون النقابات المهنية .. وإذا كنت تقصد بالسؤال القانون رقم ١٠٠ فاسمح لى أن أوضح ثلاث حقائق :

أولها : أن اقتراب موعد انتخابات معظم النقابات المهنية فى مارس ٩٥ يتطلب سرعة اصدار القانون قبل هذا الشهر .

ثانيا : بالنسبة للتعديل فليس فيه جديد سوى أن (يفصّل) أكثر اختصاصات اللجان القضائية التى نص عليها القانون رقم ١٠٠ .

ثالثا : هناك ثلاثة نقباء مهنيون فى المجلس وقد أدلى اثنان منهما برأييهما كاملا فى القانون .. فى التعديلات المقترحة عليه .. بالنسبة للجان القضائية التى تستعين بموظفين إداريين تحت اشرافهم .

● القضاة هم الذين سيختارون الاداريين وليست هناك أية شبهة تدخل حكومى فى انتخابات النقابات

● النقابات المهنية تقاعست .. عن تقديم مشروع لقانونها ونحن لا نحتكر إصدار القوانين

نسبة التدخل في انتخابات النقابات

● المخاوف كلها في هؤلاء الاداريين .. وفيما إذا كان اختيارهم ومشاركتهم في عملية فرز الأصوات .. يأتي معه ، بشبهة ، تدخل حكومي .. او تزوير لصالح الأعضاء الموالين ..

— اختيار هؤلاء الاداريين سيكون من القضاة .. وعملهم في فرز الأصوات سيكون تحت الاشراف المباشر للقضاة .. وهذه التصورات مجرد اوهام ..

وعدت اقول : ولكن مادفاعك عن الاتهام الثاني الخاص بـ « ديكتاتورية الاغلبية » .. !

— ورد الدكتور سرور من صيغة المرافعة القضائية :

أما بالنسبة للاتهام الثاني الموجه لمجلس الشعب .. والمتعلق بمقولة سيطرة الاغلبية او « ديكتاتورية » الاغلبية فإنه (مردود) لأمرين هامين : (الاول) لان طبيعة النظام البرلماني ـ وحسب إرادة الناخبين ـ توجد اغلبية واقلية .. وهذه ليست بدعة اخترعناها .. فهي ظاهرة برلمانية موجودة في أعرق الدول الديمقراطية كفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة .. (والثاني) ان بعض نواب الاغلبية كثيرا مايعرضون مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ـ شأنهم شأن المستقلين والمعارضين ـ بل كثيرا ما اقترح المعارضون تعديلات تم الاخذ بها .. بتأثير معارضة الاغلبية مع المعارضة .. ولكن في النهاية .. فإن (الراى) للجميع .. (والقرار) للاغلبية .

اغلبية .. موافقة !!

وحسبته انه سيغضب عندما اسأله :

● يلاحظ انك عندما تأخذ الراى النهائي على القوانين او القرارات .. تقول احيانا وانت مشغول بتقليب الأوراق ـ (اغلبية) .. موافقة !! .. دون ان ترى عدد الأيدى المرفوعة او تطلب وقوف الاعضاء الموافقين .. أو تستعين بآلية لوحة البكترونية ؟

— ورد الدكتور سرور :

هذا السؤال الاستفزازى متوقع منك .. واقول لك ـ دون استفزاز ـ إن موقفى على المنصة يمكنني بوضوح من رؤية الجميع .. وخبرتى تساعدني في معرفة أغلبية الأيدى المرفوعة بنظرة واحدة .. وعندما يصعب عليَّ الأمر فإنني أطلب وقوف المؤيدين والمعارضين (بالتبادل) .. واحيانا يطلب احد الاعضاء النداء بالاسم .. فأستجيب ، والنداء بالاسم اجيازى في أحوال ضرورة حصول الاغلبية الخاصة على القانون .. كما في حالات رجعية القوانين او صحة العضوية ..

وعندما اقول أغلبية .. موافقة .. فتأكد انني واثق .. والدليل انه لم يعترض ـ لمرة واحدة ـ أحد الأعضاء المعارضين على كلمة موافقة .. او شك فيها او طلب مراجعتها .. اى تكرار عملية التصويت ..

● ولكن حسبما لكل هذا .. لماذا لاتطور العملية .. بتركيب اللوحة الإلكترونية ؟

— هذا مستحيل ـ من الناحية الفنية ـ في المبنى الحالي .. فالقاعة ضيقة والـ ٣٦٠ عضوا يجدون لهم مساحة بصعوبة .. واللوحة تستلزم وجود (زرارين) لكل عضو للموافقة ، وآخر للرفض .. وهذا متعذر الآن .

وعندما تبنى قاعة جديدة للمجلس سوف يراعى المساحة الكافية للعضو لتركيب الازرار .. ووضع اللوحة الالكترونية .

هزلية التجربة الحزبية

● وسألت الدكتور :

● التجربة الحزبية في مصر ـ حتى الآن .. هل هزلية لأنها لاتتاح لها فرصة للمنافسة في البرلمان .. أو طرح رايها على الشارع السياسي المصرى .. أم لأن هناك قيودا تمنع قيام احزاب حقيقية تعبر عن القوى الجديدة التي افرزتها المتغيرات السياسية الجديدة في بلادنا .. لم ان لك رايا اخر؟

— الدكتور فتحي سرور :

التجربة الحزبية في مصر ليست هزلية في رايىيل انها تبشر بالخير والأحزاب لها مناىرها القوية التي تمكنها من طرح رؤيتها على الشارع المصرى فلكل (حزب معارض) صحيفة يومية او اسبوعية .. وعلى صفحاتها تدور أعنف المعارك والمناقشات والانتقادات دون اى تدخل رقابي حكومي ..

وإذا كانت (بعض) الأحزاب لاتجد عددا كبيرا من المؤيدين فذلك يرجع إما لضعف برامج الحزب او طبيعة الممارسة الحزبية داخلها وليس

لوجود أى قيود على حرية الحزب أو حركته فى الشارع السياسى .

● **ولكن حركتها ممنوعة فى الشارع .. ومؤتمراتها تكون غالبا داخل أسوار مبانيها .. وتمنع حتى من المسيرات السلمية ؟**

— هذا لايرجع لأسباب سياسية وإنما لظروف أمنية وأحداث إرهابية تمر بها البلاد .. وأحكام عرفية لابد أن يخضع لها الجميع - طوال هذه الفترة المؤقتة - ولكن لاتوجد أى أسباب سياسية أو حكومية أصيلة .. فللأحزاب حرية الحركة فى اطار قوانين البلاد المؤقتة حتى تزول والدائمة حتى يطرأ عليها تعديل ..

● **هل تعتقد ان هذا الوضع من اسباب ظاهرة « الأغلبية الصامتة » فى البلاد حتى تبتعد عن « وجع الدماغ » أم انها ظاهرة عامة .. وفى بلاد العالم الثالث بالذات ؟**

— الأغلبية الصامتة - فى رأيى - ظاهرة عامة وليست مقصورة على مصر وربما توجد فى بعض الدول العريقة فى ديمقراطيتها .. وترجع أسبابها - من وجهة نظرى - إلى عدم المبالاة أو عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية لدى البعض والاهتمام بالحياة الخاصة أو العملية أو تنمية الدخل لدى البعض الآخر .. وأحيانا توجد هذ الظاهرة .. وخاصة فى بعض الدول الافريقية بسبب عدم الثقة فى النظام الحاكم .. خاصة إذا كان هذا النظام معاديا للديمقراطية ويمارس أساليب استبدادية ديكتاتورية ..

النقابات المهنية كسولة

وعدت أسال رئيس المجلس :

● **لماذا لم يعرض قانون النقابات المهنية الموجد الأخير - كما حدث بالنسبة للنقابات العمالية - على الجمعيات العمومية للنقابات المهنية وهى الأدرى بمشاكلها وظروفها ؟؟**

— وأجاب الدكتور سرور :

قانون النقابات العمالية - الذى قدمه بعض اعضاء المجلس - جاء لنا بعد دراسته فى اتحاد نقابات العمال .. ونحن لانحتكر اصدار القوانين .. بل نرحب بما يأتينا من الهيئات والمنظمات والأفراد .. بدليل انه قد ورد إلينا مشاريع قوانين من نقابتى الأطباء والتجاريين وتعديلات على قانون المعلمين من نقابتهم العامة .. وسوف نبحثها ..

وهل ورد إلينا مشروع قانون من نقابة الصحفيين مثلا عن طريق أحد أعضاء مجلس الشعب أو المهندسين و.. لم نـدرسه او نناقشه .. أو حتى نرفضه .. هذا ما لم يحدث ..

فإذا كانت النقابات المهنية المحتجّة .. لم تتمكن أن تقدم نائباً - يأتى تقدم لنا مشروع قانون او تعديلا بناء على رغبتها .. فلا تلومنّ إلا نفسها لانه من المعروف أن مشاريع القوانين إما أن تقدم عن طريق الحكومة أو أحد الأعضاء .. وقد وصلت إلينا عدة شكاوى .. عن الانتخابات فى النقابات المهنية .. ركان على النقابات المهنية أن تكون يقظة .. وتسارع فى تقديم مشاريع قوانينها .. ولكنها لم تفعل وهذا كمثل منها .. وليس ترصدا لها من المجلس كما تتصور ..

حكاية سيد قراره

● **ولكن مامى حكاية « سيد قراره » .. ولماذا لم نكن نسمعها قبل أن يطلقها المرحوم دكتور محجوب .. ولماذا يتكرر ذكرها هذه الأيام .. وهل تعنى أن للمجلس سلطات أخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية ؟**

— حكاية « سيد قراره » تحولت إلى تعبير دارج بعد أن قالها المحجوب .. ولكنها عبارة قديمة لها مدلول دستورى لم يكن محل جدل .. لأن هذه المسائل كانت لها قدسية داخل المجلس البرلمانى فقط .. وهى تعنى استقلال المجلس فى ممارسة سلطاته الدستورية .. إذن فهى حكاية تعبير سياسى يستند إلى معنى دستورى ..

وقد اتخذتها المعارضة - كما ذكرت - موضوعا للجدل السياسى .. بينما اساسها الدستورى لايمكن الجدال فيه وهو استقلال السلطة التشريعية فى ممارسة اختصاصاتها طبقا للدستور .. وهى لاتعنى - إذن - أن المجلس له سلطات أخرى خارج هذا النطاق الدستورى .. ولاتعنى أن للمجلس سلطات أخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية التى حددها الدستور بوضوح .

● **هل هناك نص فى الدستور بأن تحديد موعد الانتخابات وإجرائها وفرز أصواتها .. هو من اختصاص مجالس النقابات .. وهل هناك اتجاه لتهميش دور النقابات ؟**

— لايوجد هذا النص .. وكما ذكرت فاللجنة القضائية هى التى ستختار الإداريين .. وهى التى ستشرف على عمليات الفرز واعلان

المصدر : أخبار ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

● المحكمة الدستورية .. ليس لها صلاحية البت في النزاع بين سلطة القضاء .. والسلطة التشريعية

النتيجة .. ولايوجد أى اتجاه (لتهميش) دور النقابات والاشراف القضائى هو لضبط العملية الانتخابية .. لا لتزويرها - عن طريق إشراك الاداريين - كما يشيع البعض .. والحرية النقابية مكفولة .. فالنقابات المهنية تعتبر من « اشخاص القانون العام » وهى تمارس بعض سلطات الدولة .. فهى التى تسمح لأعضائها بممارسة مهنهم أو تحرمهم منها .. وهى التى تضع لوائح المهنة والجزاءات والواجبات . ولذلك فقراراتها يطعن فيها أمام مجلس الدولة لأنها تتعرض لمصائر الأشخاص وارزاقهم .. والأمر غير ذلك فى النقابات العمالية .. فلا يتوقف ممارسة العضو فيها لعمله على « قيده » فى النقابة العمالية .. فالمسألة فى « المهنية » متعلقة بالمصائر والأرزاق لهذا يجب أن يكون للقانون دور فى نزاهة الانتخابات بالنقابات المهنية بالذات ..

● ظاهرة توقيع طلبات الأعضاء - وخاصة من اعضاء الحزب الوطنى - اثناء نظر الجلسات .. هل مازالت كما هى .. خاصة بعد ان ثار حولها الجدل والغضب منك بالذات كرئيس للمجلس ..

— للاسف .. الظاهرة مازالت كما هى .. ولم يتغير شىء .. ويفكر فى نظام يحتم عدم شغل الجلسات والتوقيع - ولو فى مجلس الشعب - فى حجرات الوزراء بالوزارة أو المجلس .

● وكان سؤالى التالى :

ماذا كان (وقع) الشكوى - التى ارسلتها بعض النقابات - فيكم إلى الاتحاد الدولى للبرلمانيين الذى ترأسه الآن .. وهل تعتقد أن هذا كان نوعا من « نشر غسيلنا » الداخلى فى الخارج .. أم مجرد تنفيس ؟

— وأجاب د . فتحى سرور :

لاشىء على الاطلاق .. لأن فى وسط التشنجات يغيب على المتشنجين معرفة الجهة المختصة بفحص شكواهم .. ويغيب عنهم - ماعرفته بعد احتكاكى بالخارج - أنهم هناك لايهتمون بمثل هذه الصيحات .. كما يغيب عنهم فى النهاية أن مثل هذه الصيحات (خارج) حدود بلادهم تسىء إليهم وإلى بلدهم أكثر مما تنفعهم ..

حجم الديمقراطية المصرية

● وقلت له : مادمنا نتكلم عن الخارج .. ماذا تكون اجابتك إذا سألك احد عتاة البرلمانيين فى الاتحاد البرلمانى الذى ترأسته عن حجم المعارضة الديمقراطية - فى مصر ومسيرة هذه المعارضة من أيام الحكم الشمولى إلى تجربة السادات وإلى الآن ؟

— ويضحك الدكتور سرور قبل أن يجيب :

لقد وجّه إلىّ أحدهم هناك (فعلا) هذا السؤال وقلت له اقول لك إن الاجابة على هذا كله « هو » إنتخابى رئيسا للاتحاد الدولى للبرلمانيين والذى يضم ممثلى برلمانات العالم كله .. وهم هناك ليسوا ساذجين .. ولايوجد ادنى شك أن عملية الانتخاب سبقها دراسة مستفيضة للتجربة البرلمانية فى بلادنا وهذا الانتخاب البرلمانى العالمى هو شهادة ثقة على مسيرة المعارضة الديمقراطية الحالية فى مصر ..

فنحن نعيش فى ظل ديمقراطية عاقلة متوازنة « فسيادة القانون مكفولة وحرية الرأى تشهد بها صحف المعارضة وبعض الصحف الحكومية » والانتخابات أساس الوصول إلى مقاعد البرلمان .. كل ذلك يجرى هنا رغم ظروف المشكلات الأمنية والارهابية التى نمر بها ..

● وسألته نفس السؤال ولكن فى صيغة اخرى :

ما رأيك فى تجربة « ماندبلا » الديمقراطية .. الذى سمح ان تمارس فى بلاده بممارسة ديمقراطية كاملة وغير مشروطة .. رغم أن الشعب هناك لم تتم « فترة قطامه » بعد تجربة طويلة مع الحكم الإستعمارى العنصرى وعقب صراع ليس مع البيض فقط .. ولكن مع السود أيضا بما كان يهدد - ومازال - بحرب اهلية ؟

— تجربة مانديلا فريدة وجاءت بعد كفاح طويل .. تمخض عن تعددية حزبية كاملة حملته إلى مركز الرياسة - عبر انتخابات حرة - بعد انتصار ساحق على البيض وتقاعم ذكى مع منافسيه من السود .. وهو شخصية تاريخية .. استطاعت أن تخفى بجاذبيتها وقوتها صراعات كثيفة .. ولكن الخوف (بعد مانديلا) فلا زالت الديمقراطية هناك معلقة بوجوده ونأمل الا تتفوتر

الصراعات بعد رحيله .. وهى تجربة نأمل لها كل نجاح .. وأن تتخطى كل المتاعب والمفاجآت التى قد تواجهها ..

ثم .. كان سؤالى الاخير :

● فى كل عام يدخل « النادى الديمقراطى » الكامل أحد بلاد العالم الثالث .. احيانا تكون عملية الدخول متعثرة كما حدث فى اليمن واحيانا سهلة كما حدث فى جنوب افريقيا .. واحيانا ثابتة كما حدث فى الهند .. وأحيانا شبه مستحيلة كما يحدث الآن فى الصين .. ولكن (الكل) يدخل فى النهاية ..

فهل ترى أن مصر قد دخلت ساحة هذا النادى .. ام انها مازالت تطرق الباب ام اننا نعيش فيما يسميه البعض « هامشا ديمقراطيا » .

— ورد الدكتور رمو وجمع أوراقه بسرعة لارتباطه بموعد هام :

فى رأيى .. أن مصر دخلت ساحة هذا النادى منذ زمن طويل وكان ذلك فى المرحلة المعاصرة منذ دستور ٢٢ .. وإذا كانت (ثورة يوليو) قد أتت لمواجهة بعض الفساد السياسى ولتحقيق بُعد اجتماعى وعدالة توزيع على حساب الحريات .. مما عكس هذا بالسلب على الممارسة الديمقراطية فى مصر فترة من الزمن .. فإنه بعد عودة (الشرعية الدستورية) .. بدستور ١٩٧١ م بدأت الديمقراطية البرلمانية المصرية فى الازدهار .. ومضت مسيرتها إلى تقدم اكثر بعد الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية .. والمسيرة مازالت تمضى للأمام وسوف يكفل لها النجاح والازدهار يوما ما .. فنحن لانعيش هامشا ديمقراطيا .. ولكننا نعيش مسيرة ديمقراطية تنمو وتتقدم يوما بعد يوم ..

● ● ●

هذا هو الرجل .. وهذه هى افكاره وإجاباته الصريحة على أسئلتى التى حاولت ـ باستفزازية بعضها ـ وسهولة البعض الآخر .. أن اعبر عن رأى من يختلفون مع هذه الشخصية الهامة.. ورأى من يؤيدونها ويعجبون بها ..

وارجو ان اكون قد نجحت فى محاولتى ..

كلمات

من حقنا ان نامل في ان يكون لنا مجلس شعب جديد يضع حدا لكل مايقال عن ضعف بعض الاعضاء ، وعن تزوير الانتخابات في بعض الدوائر .

والخطوة الاولى التى جعلتنا نامل فيما قبله ان الرئيس مبارك قرر ان يحسم الموقف بالنسبة لطريقة الانتخابات القادمة . فقد صرح الرئيس تصريحا حاسما قاطعا واضحا بانه لاعودة الى نظام القوائم ، وان الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الذى تعودنا عليه وهو نظام الانتخابات الفردية ، وقد كان نظام القوائم الذى سبق ان جربناه ، يكاد يقترب من التعيين ، ويبتعد عن الانتخابات . لان الحزب عندما يختار اسماء مرشحيه ، ويضع بعضهم في اول القائمة ، وبعضهم في اخرها ، فمعنى ذلك ان الحزب هو الذى يقرر مصير المرشحين الى حد كبير . فرؤوس القوائم او الاسماء الاولى في قوائم المرشحين ، تكون فرصتها في النجاح شبه كاملة ، بينما يكون الذين تجيء اسماؤهم في المؤخرة معرضين اكثر من غيرهم للسقوط .

هذا بخلاف تعقيدات اخرى كثيرة ظهرت عند تطبيق نظام القوائم ، بسبب انقسام الاعضاء الى عمال وفلاحين وهيئات اخرى .

والمرشح الفرد الذى يشعر بانه اهل للثقة ، يطلب من الحزب الذى ينتمى اليه ان يرشحه ، هذا اذا كان حزبيا . وعندما يرى المرشح أن حزبه فضل عليه مرشحا اخر . قد يكون اكثر غنى وثروة ، فانه احيانا يرشح نفسه مستقلا متجاهلا قرار الحزب الذى ينتمى اليه . وهذا يجعل الاحزاب حريصة على ترشيح افضل العناصر التى تكتسب ثقة الناخبين ، دون نظر الى مراكزهم المالية . وهكذا تكون الفرصة مهيأة لتكوين مجلس جديد يضم العناصر الوطنية المخلصة النظيفة التى تؤدى دورها الوطنى كواجب يلقى عليها ، ولاتغتر المقعد النيابى وظيفة ووسيلة للكسب وتحقيق المصلحة الخاصة .

وقد شاع بين الناس . وهم على حق ، ان المرشحين الذين ينفقون عشرات الالوف او مئاتها في الدعاية لكسب اصوات الناخبين ، انما يدخلون في حسابهم ان هؤلاء المرشحين يعتزمون تعويض ما انفقوه عندما يتم انتخابهم ويصبحون قادرين على استغلال عضويتهم النيابية في تحقيق المنافع الشخصية . وبعضهم قد يرتكبون بذلك اعمالا غير مشروعة ، اعتمادا على تمتعهم بالحصانة البرلمانية ، وكل هذا السلوك المنحرف ، ينبغى ان ننزه المجلس الجديد عنه .

وعندنا الآن من الامل في تحقيق ذلك ماتدل عليه البوادر التى ظهرت قبل موعد الانتخابات بشهور كثيرة . ومن هذه البوادر ، ان احزابا كثيرة قد اعلنت عن عزمها على خوض المعركة مهما تكن الظروف . من هذه الاحزاب حزب الوفد الذى قاطع الانتخابات الماضية ، ولم يكسب شيئا من هذه المقاطعة ، وقد بدأ الاستعداد للانتخابات القادمة من الآن ، في حزب الوفد وفي الحزب الوطنى الحاكم وفي غيرها من الاحزاب . فلعل آمالنا لتتحقق في انتخابات مجلس جديد بمعنى الكلمة ، يحيى ثقة الجماهير في مجالسنا النيابية .. ونحن منتظرون .

محمود عبدالمنعم مراد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

في رئاسة الحزب الوطني

٠٠٠١٤٩

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس الفرنسي لايباشر مهامه الجديدة طوال فترة رئاسته للجمهورية

الحكومة المحايدة للاشراف علي الإنتخابات.. مطلب يجب ألا يخشاه أحد

● فؤاد سراج الدين يطالب بانشاء وزارة محايدة للاشراف على انتخابات مجلس الشعب القادمة، وضرورة تخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وتقديم الضمانات اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية

تحقيق : سامي ابو العز

الناصريون والاخوان المسلمون يؤيدون مطالب زعيم الوفد لإجراء انتخابات نزيهة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

نيلسون مانديلا اشهر سجين سياسى فى العالم كسر قيود سجنه واصبح رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا لينهى عصر الدكتاتورية ويوقد شموع الديمقراطية.
بنازير بوتو السيدة المكافحة التى جاهدت لتحقيق الديمقراطية اصبحت رئيسة لحكومة باكستان بارادة الشعب.
كورازون أكينو زوجة زعيم المعارضة الفلبينى استطاعت بعد اغتيال زوجها بعد عودته من المنفى ان تقود الشعب حولها لتطرد اكبر الثورات التى اطاحت بحكم الديكتاتور ماركوس وحكمت شعبها بديمقراطية لم يشهدها من قبل وتخلت عن الحكم عندما اراد الشعب ذلك.
الرئيس الأمريكى بيل كلينتون رئيس الحزب الديمقراطى فى عهده نجح الجمهوريون. واصبحت لهم الاغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ.

شمس الديمقراطية سطعت على العالم أجمع حتى البلاد التى غابت عنها الشمس قرونا طويلة.. ورياح التغيير غمرت انحاء المعمورة.
الديمقراطية الحقيقية هى الامل لانقاذ شعوب العالم من المستقبل المجهول واشعال مواقد الحرية لتنتهى الى الأبد عصور الظلام.
ونحن فى مصر ننتشق بالديمقراطية ونتغنى بها.. حولناها لكلمات برآقة بلا مضمون أو معنى.
قطار الديمقراطية فى آخر محطاته.. رياح التغيير أوشكت على الرحيل.. فهل نلحق بالركب ونكسر اغلال الديكتاتورية؟ أم نكتفى بالتغنى بالديمقراطية والرقص على أنغام الطبول!!

منذ أيام وبمناسبة عيد الفطر المبارك عقد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد لقاء جماهيريا طلب فيه تشكيل وزارة محايدة لاجراء انتخابات مجلس الشعب القادم لضمان نزاهة الانتخابات بحيادة الحكومة كما طالب بوقف العمل بقانون الطوارىء لانه الانتخابات على الاقل واجراء عمليات التصويت فى لجان محايدة بعيدا عن قسام الشرطة وتحت اشراف القضاء او تطلب الامر. اجراء الانتخابات على عدة ايام كما يحدث فى بعض دول العالم كما طالب بتخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى الذى تسخر له كل امكانيات الدولة لانجاح مرشحيه للحصول على اغلبية تضمن ترشيح رئيس الجمهورية.
قبل ان الاوان ليتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ليصبح رئيسا لكل المصريين ليترك الشعب يقول كلمته بصدق وحرية ليختار من يشاء دون ضغط او تهديد.
الانتخابات على الابواب والحزب الوطنى يستعد لها بكل قوة فهو يملك كل الابواق فى يده ويقف من كيانه فيض بين الجماهير العريضة من ابناء الشعب ليستخدم لهوجة الدولة التنفيذية والاعلامية للسيطرة والتزلف والكتوبة الخدمة تأهيب ليحدث ما حدث فى الانتخابات الفائتة. الشعب هل شاهدته تلك المسرحية الهزلية لأنه فى حديد الفتى يدفع الثمن من قوته وقوت أولاده. الانتخابات القادمة فرصة اخيرة لتثبت الحكومة صدق نواياها وتحول الكلمات الى افعال جادة وحقيقية.
فى شجرة طيبة يحمد المصريون الله لتخلى الفرنسيين عن رياح الديمقراطية الصاقة لتلحق بركب الانسانية.

ما طالب به فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد منذ ايام هو مطلب اساسى طالبت به المعارضة فى كل ميادانها. وأكدت على ضرورة تخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى. وان يكون رئيسا لجميع المصريين. وأكد الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الاستاذ بكلية الحقوق وعضو الهيئة العليا للوفد ان اول مرة يجه للرئيس هذا المطلب كان عقب الاضراب عن التظاهر السياسيين فى نوفمبر ١٩٨١.
وان الدفيد عبد العزيز الشوربجى رجه انه هذا الطلب كما وجهه له الزعيم عبد الرحمن الدفراوى اثر عقد اجتماع له مع الرئيس. وقد وعد الرئيس منذ عام ٨١ بأنه سيستجيب الى هذا المطلب الشعبى.
وقال الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ان بقاء الحزب الوطنى تحت رئاسة الرئيس مبارك سيجعله يبقى محتكرا للحكم فى كل الانتخابات وهذا ما يؤدى الى ما نشاهده من ركود فى الحياة السياسية وعدم الثقة فى الاحزاب فى الشارع السياسى.

فالحياة لن تدب الا اذا تكافأ الحكم مع قوى بين الاحزاب واصبحت اقل الفجوة الشاسعة لتكون لدينا فرصة للوصول الى الحكم سواء بحكومة الحزب واحد او حكومة قومية من عدة احزاب. كما ان رئاسة الحزب لرئيس الجمهورية توحى للمنافقين ان من واجبهم ان يمدوا على نجاح الحزب الذى يرأسه رئيس الجمهورية. فرئيس الجمهورية لا يلزم ان يكون رئيسا لأحد الاحزاب لأن ذلك ليس مطبقا الا فى بلاد محدودة وظروف الناخبين فيها تختلف عن ظروف الناخبين فى مصر.
وقال لابد من ان تكون الانتخابات نظيفة ونزيهة أو بالقائمة لكن المطلوب ان تكون نزيهة تحاكى رأى الشعب وتقيس نبض الشارع السياسى بعقوليه محايد، رأيس طبيعيان يحل مجلس الشعب مرتين لعدم دستورية الانتخابات فهذا يضع لهم تشبيه أيما فى بلد ديمقراطى. والدكتاتور الحقيقى هو الذى يحاول الديمقراطية لايؤمن بها فالذين يؤمنون بالخصخصة كثيرا من اندية انصار القطاع العام ولذلك مازال نظام الخصخصة يتعثر. فضلا عن ان مجلس الشعب الحالى قدمت ضد عدد من اعضائه عدة طعون أمام محكمة النقض وأسقطت العضوية فى احكامها لبطلان انتخابات كثير من الاعضاء بالتسلم به ان هؤلاء وصلوا الى المجلس بوسائل غير مشروعة والمسئول عن ذلك هو الهيئات القيمة على اجراءات الانتخابات منذ بداية تشكيل لجان الانتخاب ثم عمليات التصويت حتى فرز الاصوات.
ويضيف الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قائلا لقد قرأت كاريكاتيرا فى جريدة الوفد لعمرو مكاوى يطلب فيه رئيسا لقانون للفش السياسى اسوة بقانون الفش التجارى وانا هنا ارى رئيسا مثل هذا القانون لأن الفش السياسى كبير ثلاثيا على مستقبل

المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 مارس 1990

الامة ومصيرها من الغش التجارى. هو يتمثل فى اجراءات الانتخابات واحسب ان القانون يتكفل بازالة التزوير فى الانتخابات ويجعلها جريمة لاتسقط بمضى المدة ومع ذلك فهذه النصوص نادرا ما تطبق، والواقع انها نصوص يجب ان يحميها وعى الشعب وحرص الناخبين على الدفاع عن حقوقهم فى اختيار من يمثلهم.

وزارة محايدة

رئيس الجمهورية له الحق ككل مواطن مصرى ان يكون عضوا فى الحزب الذى يختاره. وان يكون رئيسا لذلك الحزب.. هذا من ناحية الحق الدستورى العام لأى مواطن مصرى لكن ماذا عندما يكون رئيس الجمهورية متوليا لسلطاته الدستورية باعتباره رئيسا للجمهورية ويتولى فى ذات الوقت رئاسة حزب من الاحزاب يجيب عن هذا التساؤل الدكتور يحيى الجمل قائلا: الوضع هنا يحتاج الى امعان النظر فهو لابد ان يؤدى الى رجحان كفة هذا الحزب على سائر الاحزاب الاخرى واعطائه ميزة قد لاتعطيها له اوضاعه السياسية وثقله الشعبى فيما لو لم يكن رئيس الجمهورية فى ذات الوقت رئيس الحزب، ومن ناحية اخرى فانه فى بلاد العالم الثالث وفى مصر بالذات فان منصب رئيس الجمهورية هو المحور الذى تدور حوله سلطات الدولة ـ عدا السلطة القضائية بطبيعة الحال ـ وهذا الوضع يجعل من العسير ان ينظر المواطن العادى الى حزب يرأسه رئيس الجمهورية ويضعه موضع المساواة مع الاحزاب الاخرى. والمخرج من هذا انه على المواطن الذى يصبح رئيسا للجمهورية ان يعلن وقف عضويته للحزب طالما هو يتولى رئاسة الجمهورية فاذا زالت عنه هذه الصفة عاد الى حزبه معززا مكرما، وهذا ما يحدث فى بلد متقدم مثل فرنسا فالرئيس ميتران الان هو رئيس لكل الفرنسيين وحكومته الحالية لاتنتمى الى الحزب الاشتراكى الذى ينتمى اليه الرئيس وهو لايباشر اى مهام حزبية طوال مدة رئاسته للجمهورية.

وحول المطالبة بوزارة محايدة لضمان نزاهة الانتخابات القادمة يؤكد الدكتور يحيى الجمل ان المطالبة بمثل هذه الحكومة المحايدة او المؤقتة او الفنية مطلب اعتقد انه لايخشاه احد اذا كان واثقا من نفسه ومن رضا الشعب عنه وثقته فيه واتصور ان تكون الحكومة المحايدة من بعض رؤساء الهيئات القضائية السابقين وبعض الشخصيات العامة التى ليس لها انتماء حزبى وانما لها وزن لدى الرأى العام ويكون تكليفها لغرض محدد وهو اجراء الانتخابات على ان يتولى الحزب صاحب الاغلبية تشكيل الحكومة الجديدة التى تحظى بثقة الشعب والرئيس والبرلمان وانه فى ظل هذه الحكومة المحايدة سيكون لاحزاب المعارضة وزن حقيقى داخل البرلمان.

مطالب عادلة

والمطالب التى نادى بها فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد هى مطالب عادلة اجتمعت عليها كل القوى الحزبية والوطنية فى الشارع المصرى ويتفق معها ضياء الدين داود رئيس الحزب العربى الناصرى قائلا: ان المؤشرات كلها تشير الى صحة هذه المطالب وضرورتها لأن التجارب السابقة وآخرها تجارب الانتخابات الفرعية التكميلية الاخيرة فى مجلس الشعب اكدت ان هناك اصرارا على التلاعب فى عمليات الانتخابات والتدخل بطرق مختلفة لتزييف ارادة الناخبين، والمرحلة القادمة تحتاج اذا كانت هناك جدية ورغبة حقيقية فى تحقيق ديمقراطية واجراء انتخابات تعكس ارادة الناس الحقيقية ان يهيأ لذلك مناخ يطمئن الناخبين ويشجعهم على الممارسة الديمقراطية عندما يشعرون بأن هناك مناخا جديدا واجراءات سليمة تحمى اصواتهم وتعكسها فى النتائج المعلنة.

ويستمر ضياء داود مشيرا الى ان مجموعة الطلبات التى نادى بها فؤاد سراج الدين رئيس الوفد لو تحققت سوف توفر وتخلق المناخ الصحى لاجراء انتخابات جديدة يقبل عليها الناخبون باطمئنان وثقة. وسبق ان تحدثنا فى مناسبات مختلفة وفى مجلس الشعب حول هذا الموضوع.

واوضح انه فى اوقات كثيرة قبل الثورة كانت تتولى وزارات محايدة الحكم اثناء الانتخابات وكانت النتائج تعكس الاتجاه الحقيقى للجماهير. ونتمنى ان تشكل فى الانتخابات القادمة مثل هذه الوزارات ويكون رئيس وزرائها من غير المنتمين للاحزاب او المعروفين بارائهم المنحازة للحكم الحالى وان يكون من اولئك الذين يستحوذون على ثقة الناس على ان يكون اعضاؤها على نفس المستوى.

الاحتكار الحكومي

الخطوط الاساسية التى جاءت فى خطاب الزعيم فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد يؤكد المستشار مأمون الهضيبى انه متفق عليها من كل احزاب المعارضة بل ان كثيرا من الكتاب الذين يكتبون فى الصحف القومية طالبوا بها واهمها.

- الغاء الأحكام العرفية او وقف العمل بقانون الطوارىء فى فترة الانتخابات وعدم تطبيقه فى شئون الانتخاب اطلاقا.
- ضرورة ان يشمل قانون الانتخابات الحد الادنى من الضمانات التى تكفل انتخابات لها قدر من النزاهة والحيدة والصحة.
- ان يحمل كل ناخب او ناخبة وثيقة رسمية عليها صورته واسمه ويثبت رقمها فى محضر الانتخاب ويوقع بالحضور او يبصم بالابهام ويكون هذا شرطا لازما لصحة الانتخاب.
- المطلب المتكرر والمرفوع به قضية امام المحكمة الدستورية وللأسف مضى عليه ٥ سنوات ولم يفصل فيه وهو ما يقوله نص الدستور ان الجهة القضائية لايتحقق اشرافها على الانتخابات إلا بوجود اشراف فعلى على مقار الاقتراع ولايكتفى بوجود رجل القضاء فى اللجنة العامة فى حين يفشل فى الاشراف على اللجان الفرعية.
- ويضاف إلى ذلك كما يقول المستشار مأمون الهضيبى ان الدولة تحتكر كل وسائل الاعلام ـ التليفزيون والاذاعة والصحف القومية ـ وهى تشكل اكثر من ٩٥٪ من وسائل الاعلام وهى اقواها تأثيرا فى الناس مما يؤثر بشدة على سلامة العملية الانتخابية. فلابد ان تكون هناك لجنة قضائية عليا تشرف على حسن توزيع ساعات استغلال وسائل الاعلام بين مختلف الهيئات المشاركة فى الانتخابات على نحو يحقق المساواة ويمنع احتكار السلطة الحاكمة. على ان يكون لهذه اللجنة القضائية سلطة منع تدخل المحافظين ورؤساء القرى والمدن وكلهم من الحزب الوطنى من تدخلهم فى العملية الانتخابية بصورة غير مشروعة لأنهم فى الاصل غير محايدين. بالاضافة الى إباحة الاجتماعات الجماهيرية العامة والمواكب والمنشورات الانتخابية لأنه فى ظل قانون الطوارىء وتدخل السلطات يتم الحد من نشاط المرشحين من غير اعضاء الحزب الوطنى وتمنع اجتماعاتهم ويسجنون ويقبض على اعوانهم.

الديمقراطية المزيفة

المفروض ان الديمقراطية تعنى حكم الشعب ولكى يتم حكم الشعب فلابد ان يتم اختياره لممثليه فى السلطة التشريعية بحرية ونزاهة تامة بحيث لايصل الى مقعد البرلمان إلا من يحصل على الاغلبية القانونية اللازمة للنيابة عن الشعب بالاسلوب القانونى الشرعى السليم وبدون اى ضغط او اكراه او عبث او تزوير لارادة الناخبين ويؤكد المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة السابق ان هذه القاعدة تمثل اهم اساس فى النظام العام الدستورى لأية امة وانهيار هذه القاعدة يجعل الحياة السياسية كلها حياة استبدادية تقوم على الزيف والاستغلال من القوى التى تمسك بالسلطة. ولو كانت هذه القوى من افضل خلق الله فإن وجودها بهذه الطريقة يحتم انحرافها الى تحقيق مكاسب شخصية من التربح من السلطة واستغلال جميع مصالح الشعب واستثمارها لحساب من بيدهم هذه السلطة واقاربهم وعائلاتهم.. الخ، وانه من المقرر فى الدستور المصرى الحالى وما سبقه انه يجب على مجلس الشعب ان يتحقق بنفسه وبواسطة لجنته المختصة من صحة عضوية كل عضو من اعضائه حتى ولو لم يقدم طعن فى عضويته، وانطلاقا من هذا فليست هناك صلة حتمية بين رئاسة رئيس الدولة للحزب الذى يحصل على الاغلبية فى البرلمان وبين تزوير ارادة الشعب فكلينتون رئيس الولايات المتحدة ورئيس الحزب الديمقراطى وزعيم له وفى نفس الوقت ورغم ذلك فإنه قد نجح الديمقراطيون واصبحت لهم الاغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ تحت سمع وبصر كلينتون نفسه ويدل ذلك بيقين على ان المشكلة تكمن فى تزوير وتزييف ارادة الناخبين واكراههم على اختيار مرشح معين بوسائل القهر والاغراء والتزييف والتعويق للعمل السياسى الحزبى المشروع وذلك بالمخالفة للدستور والقانون وهذا ما يجب منعه وفى رأيى ان الدستور الحالى يتضمن نصوصا كفيلة فيما لو تابع تطبيقها هيئة الناخبين او الاحزاب السياسية المختلفة دفاعا

عن حرية ونزاهة الانتخابات فإنها سوف تتم بصرف النظر عمن يرأس الحزب الحاكم.

ويوضح أن أهم هذه المبادىء الدستورية أن الدستور ينص على أنه لاسلطة لجهة من جهات الدولة على الحريات والحقوق العامة للمصريين بالتظلم وتلتزم الدولة بتعويض من يصاب بضرر بشأنها وأكد ذى شأن أن يحرك الدعوى الجنائية ضد من يرتكبها، وأشك له طويلا المشاركون أمام من المباشرة الحقوق السياسية أمثال هذاك جرائم عديدة تسمى الجرائم الانتخابية والتى تتضمن فعلا تتعارض مع نزاهة وحرية الانتخابات فى جميع مراحلها.

ويضيف المستشار محمد الجمل قائلا أن على الاحزاب المختلفة أن تتكاتل وتتشى وأية كلجان عليا منذ الآن لتطرح الطعون أمام الادارة المصرية لأحكام الدستور والقانون أى اجراء العملية الانتخابية وملاحظة من يرتكب من الموظفين العموميين أو غيرهم أجرائم الانتخابية أمام القضاء وكشف وتحرية كل هذه الافعال إعلاميا فى الصحف المختلفة وأعداد قوائم بأسماء المخلفين.

بالاضافة الضرورة تحقيق ضمانات تشريعية وعملية لسلامة الانتخابات تتمثل فى الآتى:

● اشراف القضاء على جميع اللجان وأيس اللجان العامة فقط ويمكن أجراء الانتخابات على فترة شهر وإعداد خطة للتوفيق بين عدد القضاة وحجم اللجان مع توفير الامكانيات اللازمة لانتقال القضاة ويسائل العملية لهم مستقلة من الأطراف المتنافسة للمتابعة الفعلية والعينية لكل اجراءات الانتخابات فى كل مكان.

● أن تتم عملية التصويت بحضور مندوبى المرشحين دون تدخل منهم أو من الادلة بأية صورة فى حرية الناخبين.

● ضرورة التحقق من شخصية الناخب ببطاقته أو ببصمته.

● يتعين استخدام صناديق شفافة لبطاقات الانتخاب بحيث تبدو فى أول الانتخاب خالية وتظهر فيها بطاقات ابتداء أولى.

● لابد من توفير دوائر بمحكمة القضاء الادارى فى القاهرة والأقاليم تعمل بنوبات على مدى الـ ٢٤ ساعة خلال فترة الترشيح والانتخابات لتلقى الطعون والفصل فيها فى أقصر وقت ممكن.

● اذا لم يكن متيسرا الأمن العمومى والاعتبارات موضوعية لتعطيل القانون العلوارىء خلال فترة الانتخابات فإنه يجب اصدار قانون من مادة واحدة ينص على استثناء جميع نشاطات الاحزاب والترشحين الأفراد للانتخابات فى نطاق الضرورية من تطبيق القانون العلوارىء.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

كلمات

لقد مرت بتجارب انتخابية كثيرة، منها انتخابات عامة برلمانية، وانتخابات مهنية نقابية أو اتحادية. وعلى مدى ٤٥ عاما متواصلة، بدأت بمشاركتي في انتخابات أخر مجلس للنواب قبل الثورة، وانتهت بعد منتصف ليلة أمس، رأيت أنني طوال هذه السنوات أتعلم وازداد خبرة. وبرؤسا لا أعلم ما الذا كان في استطاعتي الانتفاع بها اذا كان في العمر بقية، واذا كانت الصحة ستظل مواتية. وآخر المعارك الانتخابية التي قلت أنها انتهت بعد منتصف ليلة أمس، كانت خاصة بأتحاد الناشرين في مصر. ربما يكون عددنا قليلا، ولكن هذه المهنة التي اشرف بالانتساب اليها، هي من أهم وارقى وأخطر المهن التي يمكن أن يمارسه الانسان، وخاصة في المجتمعات المتقدمة، التي تعرف أهمية الكتاب، وتقيم وزنا للمثقفاة وتتعامل مع زبدة المثقفين، وأصحاب العقول المفكرة.

وفي معركة الامس، رأيت اننا تقدمنا كثيرا وارتقينا كثيرا. فلم تكن معركة. ولم تبدر من احد المرشحين او الناخبين كلمة نابية أو لفظ خارج عن حدود اللياقة. وكان عدد الذين ادلوا باصواتهم يمثل نسبة عالية جدا، رغم انه كان من شروط السماح للاعضاء بالادلاء باصواتهم، ان يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم في الاتحاد. وفي هدوء تام وتفاهم كامل وتضامن وتقدير للمسئولية، جرت العملية الانتخابية كانها تجربة نموذجية يحتذى بها. لم يتهم احد زميله بتحكير الصفو او محاولة الغش أو ممارسة الارهاب المادي او الادبي. وفي حرية كاملة ونزاهة تامة وقف الاعضاء صفا واحدا يزاولون الادلاء باصواتهم، دون أن يرتفع صوت احد، رغم أن المرشحين كانوا يمثلون مختلف الاتجاهات. وكان من بينهم سيدة فاضلة إن لم يكتب لها الفوز، فقد كتب لها السبق في ممارسة مهنة جادة وشريفة وخطيرة. وخرج من المعركة من خرج، راضيا مقتنعا بنزاهة الانتخابات. ونجح من نجح بلا منظرة ولا فرح صبيان. كنا جميعا أسرة واحدة نبحث عمن هو أصلح وأقدر على خدمة المهنة والتصدي لمواجهة المصاعب التي تواجهها، وانعقد العزم على متابعة السير في طريق الارتقاء بمستوى النشر والتصدي بوجه خاص لمشكلة تزوير الكتب المصرية الرائجة في خارج البلاد، وحفظ حقوق المؤلفين والمترجمين والمحققين، وتنمية صادراتنا من الكتب، ليحتل الكتاب مركزه الاقتصادي المرموق بجانب مركزه الثقافي والسياسي، المتمثل في تقريب المسافة بين مصر واخواتها العربيات، مشاركة منا في خلق رأي عام عربي واحد، يؤمن بالحرية والديموقراطية والتضامن والسلام. ومن الملاحظات التي شجعت الاعضاء على بذل الجهد والقيام بالواجب المنقي على اتحاد الناشرين في مصر، أن المؤسسات الصحفية الهامة التي تنظم الكتب بجانب ما تصدره من صحف قد أوفدت مندوبيها للمشاركة في العملية الانتخابية التي انتهت على خير وتم.

محمود عبدالمنعم مراد

٣٢٠٣٥٤

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٥

كلمة حق

●● قال فؤاد سراج الدين.. ان معركة الانتخابات مع الحزب الوطني معركة سياسة.. لان الحزب الوطني غير موجود في الشارع السياسي.. ولكن المشكلة ان المعركة الانتخابية تجري مع نظام يستخدمونه من رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني.. وكل اجهزة الحكومة حريصة على نجاح مرشحي الحزب الوطني لانه حزب الرئيس.. والمرشحون اختارهم الرئيس.. ولذلك كد فؤاد سراج الدين ان زعامة الانتخابات القانعة تصنع في شعبيات.. منها ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.. وان يكون رئيسا لكل المصريين.. وان تشرف على الانتخابات وزارة محايدة.. وليست وزارة الحزب الوطني مع وقف حالة الطوارئ خلال فترة الانتخابات.. حتى لا تستغل حالة الطوارئ في مطاردة المرشحين ومندوبي المرشحين.. وان يتم التصويت في اماكن محايدة.. وان يكون للاشراف القضاء على الانتخابات كاملا.. في كل مراحله.. في التصويت والفرز واعلان النتيجة.

●● وفؤاد سراج الدين لا يطلب مستحيلا.. والحزب المعارضة لا تنادي بغير الضمانات الطبيعية للمواطن.. حتى قبول رأيه بصراحة.. وحتى يتحقق حكمه في انتخابات حرة ونزيهة.. والحزب المعارضة لا تطلب بالحكم.. ولا تطلب بقلب النظام.. ولكنها فقط تريد ان يعبر الشعب عن اختياره.. وعضو البرلمان للشعب.. الشعب سوف يكون ولاؤه للشعب الذي اختاره.. ولا يكون ولاؤه وخوفه من الحكومة التي اختارته وزورت له الانتخابات.. وسمحت له بمخالفة القانون.. بقانون لخلاصه للحكومة.. ولذلك يقول فؤاد سراج الدين لقد عدلنا من التزوير والتزييف كثيرا.. ونحن لا نريد الا تحرير الشعب.. حتى يقول رأيه في حرية.. بصرف النظر عن النتائج..

●● وقد تختلف المعارضة في برامجها.. وفي موقفها تجاه الاصلاح الاقتصادي.. ولكنها تتفق جميعا على ضرورة ان تكون الانتخابات حرة.. لان كل القوى السياسية الموجودة في الشارع السياسي المصري.. وتؤمن المعارضة بأن مواجهة الفكر بالفكر افضل كثيرا من مواجهة الفكر بالعنف والقتل والدمار.. لان العنف بلاد عندنا.. ولان المعتقلات معاهد لتخريج الارهابيين.. وان التيموقراطية وحدها كفيلة بالقضاء على الارهاب وعلى الفساد ايضا.. ولكن يبدو ان الحكومة تريد ان تحارب الارهاب وحده.. ولا تحارب الفساد ابدا!!

●● ويقول فؤاد سراج الدين.. ان النظام يستمد قوته من الطوارئ والارهاب الحكومي.. ويلتف حوله كل المنتفعين.. والمعركة الانتخابية مع هذا النظام صعبة.. لان احزاب المعارضة تدخل المعركة مكبلة اليدين.. بلا قوة.. ولا اعلام حر.. ولا حرية اجتماع.. ولا حرية حركة.. ولذا كنا نريد ان تدخل في العالم المتقدم فإن علينا ان نمارس الديموقراطية والحريات العامة.. وان نترك كل شيء للشعب.. ان يكون مسئولا عن اختيار حكامه.. لانه مسئول عن مستقبله.. والشعب لا يحكم بنظمه ولكنه يختار من يمثله في الحكم.

محمد الحيوان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

د. سعاد الشرقاوى :

الانتخاب الفردى ترجم مشاعر الشعب « القوائم » وراء الفساد والمافيا بايطاليا .

كتبت سعاد ابو النصر

قرار الرئيس مبارك باجراء الانتخابات بالنظام الفردى ترجم مشاعر الشعب .. وجاء كاستجابة لنداء كل سياسى حرى، ضرورة العطاء والمشاركة فى الحياة السياسية .. وهذا القرار رأعى المصلحة العليا للبلاد بغض النظر عن رأى الصفوة من بعض قيادات الحزب الحاكم أو قيادات المعارضة وبعض اساتذة القانون .

لقد قدم الرئيس مبارك المنهج وعلى الجميع أن يؤيدوا واجهيم لتأتى القرار بثماره سواء من جانب الإعلام أو الأجهزة المعنية لتنفذ قرار الرئيس وفى النهاية فالرقابة للشعب المصرى وللناخب الذى يجب أن يؤدى دوره .

هذا ماقالته د . سعاد الشرقاوى رئيس قسم القانون الدستورى بحقوق القاهرة ومستشار رئيس مجلس الشعب .

تقول د . سعاد الشرقاوى : ان هذا القرار يجسد الديمقراطية فتعريفها اشراك اكبر عدد ممكن من العناصر فى السوق السياسى .. والنظام الفردى يوفر هذا للمستقلين وللاحزاب ولهذا فهو اكثر ديمقراطية ..

والنظام الفردى لايسلم لعصر سواء من الناحية الدستورية ، الى جانب انه يمكن كل مواطن قادر وذيه رغبة فى المشاركة السياسية ان يخوض الانتخابات وكذلك الاحزاب حتى الضعيف منها يستطيع ان يخوض المعركة ببعض الدوائر بينما القوائم قد لاتستطيع بعض الاحزاب من استكمالها فتضم اسماء فقط بغض النظر عن ثقلها أو وزنها السياسى .

وتقول د . سعاد الشرقاوى : ان القوائم قد تجلب « لدبى سياسى » يمرر القوانين لصالح جماعات معينة تسمى « جماعات الضغط » وهذا مايحدث فى بلاد تطبق نظام القوائم .. وثبت ان نظام القوائم له علاقة بعمليات المافيا فى ايطاليا وفى الجريمة المنظمة وكان وراء عدم احداث اى تحسن فى اداء المنظمات السياسية فى ايطاليا .. سواء فى البرلمان أو فى الحكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام ١٩٩٢ .. وعندما ادرك الشعب الايطالى هذه العلاقة وشعر بانعكاسات سوء الاداء السياسى على الحياة السياسية قام بمظاهرات ونادى فيها بضرورة الغاء نظام الانتخابات بالقائمة حتى تدخل الحياة السياسية عناصر جديدة حرة غير مرتبطة بالتزامات بجماعات المصالح .. الى جانب اجراء تحسن فى الاداء السياسى وادخال عناصر شابة ومثقفة بافكار متحررة من المصالح بدون حاجة للمظاهرات واستخدام العنف .

وتقول د . سعاد الشرقاوى : ان قرار الرئيس مبارك يحمل رؤية بعيدة النظر وبعد من اقوى القرارات لانه يحمس مشاعر الشعب وترجم مانراه المصلحة العليا للبلاد وارضى كل الاحزاب والمستقلين وجاء مطابقا للدستور واحتمالات الطعن فيه صفر .

٢٣٠٢٥٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

تحليل وآراء

الأحزاب.. والانتخابات

بدأت الأحزاب منذ فترة استعداداتها للمعركة الانتخابية بأساليب مختلفة.. حزب الاغلبية عاود نشاطه في الاتصال بالقاعدة، وإيجاد حلول للمشاكل، وعرض انجازاته وانجازات حكومته في السنوات الماضية.. وأحزاب المعارضة بدأت بالتركيز على بعض الدوائر التي رأت أن لها فيها أرضية تجعلها مقبولة.. ولان الانتخابات سوف تكون انتخابات فردية، فان شخصية المرشح، وتاريخه، واعتبارات العائلة في الريف.. ستكون عوامل لها أهمية.. وقد بدأ استثمارها منذ وقت مبكر.. بحيث ينتظر ان تكون المعركة الانتخابية ساخنة.. وجادة.. وان مشاركة الناخبين فيها ستكون اكثر من أية انتخابات سابقة.

واهمية الانتخابات النيابية التي ستجرى قرب نهاية هذا العام انها تأتي في مرحلة حساسة سياسيا واقتصاديا.. داخليا وخارجيا.. مرحلة انتقال يمر بها المجتمع المصري، وتعيشها الحياة السياسية المصرية بقوة ملموسة، وهي بطبيعتها تحتاج الى ان تشعر الاحزاب بمسئوليتها القومية، وبمصالح الوطن العليا، وتغليبها على المصالح الحزبية والفردية..

واخطر ما يبدو من استعداد بعض القوى السياسية لهذه الانتخابات هو سعيها الى اقحام معارك تصادمية دائمة ومتلفية.. لان مثل هذه المعارك يمكن ان يخلط فيها الحق بالباطل، والصدق بالكذب، والوقائع بالاشاعات، ويمكن فيها إثارة الانفعالات والمشاعر، بل يمكن ايضا مع استمرار وطيس هذه المعركة ان تضيع الحقائق ولا تبقى الا الانفعالات وحدها.. وهذا اسلوب خطر في العمل السياسي.

هذا الاسلوب خطر لانه يعتمد على «الغوغائية» وعلى «تهييج المشاعر».. باختلاق وقائع واحداث غير صحيحة.. او بنشر افكار تثير القلق في قطاعات معينة دون ان يكون لهذه الافكار اساس في الواقع.. او بالتهجم على القيادات والرموز واطلاق الشائعات حولها بحملات الهمس المغروفة لتشويه صورتها في عيون الناس.. وكي تكتسب هذه القوى مظهر البطولة امام الناس.. وهذه الظواهر هي التي يتحدث عنها المفكرون حين يحللون ظواهر «الغوغائية» في العمل السياسي.. وحين يتحدثون عن «الديماجوجية» كظاهرة مرضية تنتشر حين يغلب بعض الانتهازيين.. من الأفراد او من القوى السياسية.. مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ومن المهم ان تحسن الاحزاب جميعا الاستفادة من شهور الاعداد للمعركة الانتخابية ليس فقط لضمان اختيار عناصر الفضل واقدر للقيام بالوظائف الاساسية: التشريع.. وتوجيه الحكومة.. والرقابة عليها.. بل وايضا لايجاد مناخ صحي للتفكير الجماعي الحر.. تنطلق فيه الافكار والآراء.. من النخبة السياسية وجماعات المثقفين، ومن القاعدة العريضة في كل مكان، لاعادة النظر في السياسات والنظم لتطوير العمل في كل المجالات، ولبلورة استراتيجية جديدة للعمل الوطني تلائم متغيرات الحاضر وتوقعات المستقبل.

فالانتخابات دائما فرصة كبيرة للتفكير بصوت عال.. ولتبادل الرأي بحرية.. ولطرح افكار جديدة.. ولاعادة النظر في كثير من الامور التي تبدو واضحة ومستقرة.. ولكن يبدو ان هناك من يريد ان يضيع هذه الفرصة، ويسلبها من طبيعتها الموضوعية والموجهة لصالح المجتمع، لكي تصبح مناسبة للصياح بصوت عال.. وبايجاد جو من التشنج والعصبية.

واذا كانت بعض القوى السياسية تحاول توظيف ظواهر المشكلة الاقتصادية ونتائجها، وتسعى الى طمس حقائق ثابتة مثل النجاح الذي تحقق في الاصلاح الاقتصادي، وفي استكمال البنية الاساسية، وفي المشروعات الاستثمارية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الاقل تقدما في المجتمع.. اذا كانت هذه القوى تحاول اطلاق «قنابل دخان غوغائية»

لكي تحجب الرؤية عن ايجابيات كثيرة تحققت، وهدفها في ذلك اثارة جو القلق.. والغضب.. والاحساس بعدم الجدوى.. فان واجب القوى المخلصة لهذا البلد ان تقف موقف الدفاع دون تردد وليس الدفاع عن الحكومة او عن الحزب الحاكم.. ولكن الدفاع عن الحقائق.. وعن حماية جو الانتخابات من «الغوغائية» والديماجوجيا» لانهما اخطر ما يمكن ان يهدد سلامة المعركة الانتخابية ونزاهتها.. وهذه مسالة مهمة.

فنزاهة الانتخابات ليست فقط في خلوها من الغش والتزوير اثناء التصويت.. فهذا شئ بديهي ومتفق عليه.. ولكن خلوها من الغش والتزوير اثناء الدعاية الانتخابية، واعتبار كل دعاية انتخابية، أو تهيئة للرأي العام

رجب البنـــا

للانتخابات، باستخدام وسائل غير أخلاقية، أو غير مشروعة، هي نوع من الغش والتزوير من جانب هذه القوى، لان تضليل الرأي العام جريمة خطيرة وخاصة في وقت الاستعداد للانتخابات التي تقرر مصير البلاد وتحدد خط ومسار السياسات في السنوات الخمس القادمة.

وفي كل مرة نشكو من ظاهرة الاسراف الشديد من جانب بعض القوى والتيارات في الانفاق على المعركة الانتخابية، وفي كل مرة تثور تساؤلات حول مصادر التمويل. وهناك قانون يحدد مصاريف الدعاية ويلزم كل مرشح بان يكشف عن مصادر تمويل حملته، ولابد ان يطبق ذلك بكل حزم، لانه من ضمانات النزاهة الضرورية.

وان كان الاستعداد للانتخابات يوعي ويقظة هو واجب كل المواطنين، إلا ان واجب المثقفين اكبر، واعتقد ان سلبية المثقفين التي نشكو منها دائما، ليس لها مجال هذه المرة، لانهم اما ان يتحركوا الآن، واما ان يتخلوا عن دورهم ومسئوليتهم، ويكفوا عن النقد والشكوى.. اذ ليس مقبولا ان يصمتوا في الوقت المخصص للكلام.. ويثرثروا السلبية في وقت الحركة والعمل.. ويلوذوا بالصمت والمواقعة في وقت الصراحة والمشاركة بالرأي.. ثم يطلبوا لانفسهم بعد ذلك دورا قياديا أو مؤثرا في المجتمع.. فهذا هو الوقت ليحدد كل مثقف بكل وضوح موقفه.. مع من يقف.. وضد من.. ولم يعد مجديا ان يمسك العصا من الوسط.. او ان يغازل كل الاطراف.. او ان يضع قدما مع الداعين للتقدم والحركة واخرى مع نعاة التخلف والجمود.. ولا ان يدافع عن الارهاب بصوره المختلفة بعبارات مراوغة تعطيه العذر وتقدم له الحجج المؤيدة تحت شعار النقد الكاذب.

ليس الوقت الآن صالحا لسلبية المثقفين.. ولا لاختيارهم موقف الانتظار والحذر.. ولا لادعائهم ان العمل بالنسبة لهم رهن بتوافر شروط يملونها جملة واحدة..

هذه الانتخابات يجب ان تكون تعبيرا عن احساس عام بالمسئولية.. في وقت يجب ان يتحمل فيه الجميع المسئولية.. دون استثناء.. ودون ان تكون هناك مقاعد للمتفرجين.. او للانتهازيين الذين ينتظرون الى ان تنتهي كل معركة لكي يجنوا هم الثمار.. ينطبق ذلك على الافراد.. كما ينطبق على القوى السياسية، وجماعات الصفوة، والاحزاب، دون استثناء.

المصدر : الأهرام الإقتصادي
التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٥
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق المعارضة

عبد العظيم درويش

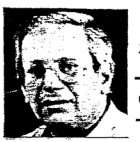

عام المواجهات الديمقراطية!

تسعى الاحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية فى مصر الى صياغة مشروع يتيح لها فرصة الوقوف فى خندق واحد فى مواجهة الحزب الوطنى الحاكم خلال العام الجارى الذى يعد «عام المصادمات الديمقراطية» ان صح التعبير. إذ سيشهد العام ١٩٩٥ تغييرا فى تضاريس الخريطة السياسية والنيابية من خلال ٣ انتخابات عامة.

وتخطط الاحزاب السياسية والقوى الوطنية لحشد أكبر عدد من مؤيديها وانصارها خلال هذه الانتخابات من بين ١٨ مليون ناخب باتوا يمثلون المجمع الانتخابى للمجتمع المصرى بعد ان جرى تسجيل اكثر من مليون و٤٠٠ الف مواطن جدد فى جداول الناخبين على مدى الاشهر الثلاثة الماضية التى اتاحها القانون الجديد لمباشرة الحقوق السياسية للمواطن المصرى.

بعد ان كانت عملية تسجيل الناخبين مقصورة فقط على الشهر الاخير من كل عام فى ضوء احكام القانون الذى جرى تعديله فى النصف الثانى من العام الماضى.

٠٠٠٣٥٩

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٥

وتكشف بدايات العام الحالى عن الطبيعة الساخنة له، إذ حرص الطرفان الحزب الوطنى الحاكم واحزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية على الدخول فى اختبارات للقوى كانت التعديلات المقترح ادخالها على نظام الانتخابات العامة لتصبح بالقائمة الحزبية مجالا لها الا ان الحزب الحاكم اثر على ان يتنازل عن موقفه المتشدد تجاه إعمال هذه التعديلات حتى لايزيد من حدة الصدامات مع احزاب المعارضة التى اكدت اعتزامها مقاطعة الانتخابات اذا جرى تعديل نظام اجرائها الى القائمة الحزبية اضافة الى تخوف الحزب الحاكم من تكرار التجربة المريرة التى مر بها خلال الانتخابات البرلمانية الماضية بخروج عدد من رموزه وكوادره عن الالتزام بالترشيحين الذين وقع اختيار حزبهم على تمثيله فى الانتخابات

.. خلال ايام قليلة تدخل القوى السياسية فى اختبار قوى اخر من خلال انتخابات النقابات المهنية التى يشارك فيها نحو ١٤ مليون مهنى جرى تسجيلهم على مستوى جميع النقابات، وسط جو من التوتر اثارته التعديلات الاخيرة التى جرى ادخالها على القانون الموحد لهذه النقابات الامر الذى اثار حفيظة عدد منها وبخاصة المهندسون والمحامون والاطباء، حيث اعتبرت قيادات هذه النقابات التعديلات الجديدة . التى شددت من قبضة القضاء على مقاليد الامور فى النقابات . نوعا من احكام قبضة الحزب الحاكم وحكومته على هذه النقابات، الا ان قيادات الحزب الحاكم اعتبرت ذلك «ضمام امان» لضمان ازاحة «ديكتاتورية الاقلية».. ان صح التعبير- فى السيطرة على النقابات فى اشارة الى محاولة تفكيك قبضة التيار الدينى الذى بات منتظما ويتمتع بقدرات تنظيمية وادارية تمكنه من حشد انصاره وتوجيهه خلال اية انتخابات نقابية الامر الذى يمكنه فى اغلب الاحوال من السيطرة على جميع مقاعد هذه النقابات

وعلى الرغم من ان انتخابات النقابات المهنية لاتظهر فيها ملامح جادة للصراع الحزبى الا ان جماهير المهنيين اعتادت على صورة ما من هذا الصراع الحزبى حيث تعتبر الاحزاب السياسية انتخابات النقابات «بروفة» لمواجهة الحزب الحاكم فى الانتخابات البرلمانية العامة

وحرصا من جانب رموز التيار الدينى على تخفيف حدة المواجهة مع الحزب الحاكم فقد اثر مرشحو هذا التيار الصراع على مقاعد اعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية على ان يزاحموا مرشحى الحزب الحاكم فى منصب «النقيب»

اسابيع قليلة مقبلة وتبدأ انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى الذى اعتادت احزاب المعارضة الرئيسية . الوفد والعمل و التجمع- مقاطعتها منذ تاسيسه فى العام ١٩٧٨، وها هما «الوفد والعمل» تشكلا فى اقناع احزاب المعارضة ذات الاقلية الجماهيرية فى مقاطعة الانتخابات المقبلة للشورى

وفسر قيادى حزب بارز اصرار احزاب الاقلية . ومن بينها حزبا الاحرار والامة، اللذان يمثلهما بالتعيين رئيسيهما فى مجلس الشورى . على المشاركة فى انتخابات التجديد النصفى التى ستجرى فى ٤٤ دائرة على مستوى الجمهورية بحرص هذه الاحزاب على عمل مايمكن تسميته جس نبض الشارع السياسى حول مدى اتساع جماهيريتها بين المواطنين اضافة الى سعى هذه الاحزاب الى الحصول على الدعم المادى الذى تقرره لجنة الاحزاب السياسية لكل حزب سيشارك فى هذه الانتخابات، وبخاصة ان هذه الاحزاب تفتقر الى مصدر رئيسى لتمويل نشاطها الذى لايزال مقصورا فقط على إصدار صحف تفشل فى ان تعبر عن توجهاتها السياسية الحقيقية وان كانت حددت لها هدفا واحدا فقط هو محاولة تذكير جماهير المواطنين بوجود احزابها التى تحمل اسمها فقط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

ومن المقرر أن يشهد الثلث الاخير من العام الجاري انتخابات برلمانية ساخنة لتشكيل برلمان ١٩٩٥ الذي سيمتد الى «العام ٢٠٠٠» بعد أن نجح البرلمان الحالي «برلمان ١٩٩٠» في أن يكمل دورته الدستورية ٥ سنوات ليصبح ثاني برلمان بعد برلمان ١٩٧٩ ينجح في هذا الامر..

وعلى الرغم من أن حزبي الوفد والعمل قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية، التي انفرد بخوضها حزب التجمع الذي انتقلت اليه قيادة المعارضة البرلمانية خلفا لحزب العمل في برلمان ١٩٨٧- الا ان «الوفد والعمل» يخططان للمشاركة في هذه الانتخابات البرلمانية المقبلة وان لم يعلنا حتى الآن موافقتهما رسميا على ذلك.

«لقد قاطعنا الانتخابات البرلمانية الماضية، فكان على عكس رؤيتي الشخصية، وذلك التزاما بقرار الهيئة العليا للحزب، ولكن هذا الامر لم يكن صائبا».. هكذا قال ابرز اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين، وهو هنا يشير بطريقة غير مباشرة الى اصرار حزبه على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

و رغم الاحساس بالندم الذي يخطر من تعبيراته الا ان ياسين سراج الدين اكد ان حزبه لايشعر باي ندم تجاه مقاطعة الانتخابات الماضية لاحساسه المسبق بامكان حدوث تجاوزات ادارية وحكومية لصالح مرشحي الحزب الحاكم.

و رغم الاختلافات المنهجية والسياسية التي تفصل بين الاحزاب السياسية وبخاصة المعارضة الرئيسية الا ان محاولات تبذل حاليا من جانب قيادات هذه الاحزاب للاتفاق على صيغة تتيح لها الوقوف في خندق موحد في مواجهة الحزب الحاكم او اعمال مبدأ التنسيق كحد ادنى بين مرشحي هذه الاحزاب.. غير ان رئيس حزب التجمع خالد محيي الدين قال انني مستعد للتنسيق مع احزاب المعارضة بشرط «الا يكون هذا التنسيق في صالح التيار الديني المتطرف» في اشارة من جانبه غير مباشرة الى رفضه التنسيق مع حزب العمل المعارض اذا استمر في تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها رسميا منذ العام ١٩٥٤ - وهو التحالف الذي حصل على مايقرب من ٤٣ مقعدا في برلمان ١٩٨٧ أتيحت له وقتها قيادة المعارضة البرلمانية..

سوابق التجربة اكدت ان اي مشروع لتجميع المعارضة في خندق واحد يتصادم في كل مرة مع الاختلافات المنهجية للاحزاب وهو ما تكرر كثيرا منذ عام ١٩٧٨ وقت ان نجحت ٥ احزاب معارضة وقتها في التوحد من خلال مؤتمر عابدين للمعارضة الذي عقد يوم ٥ فبراير من ذات العام واصطلح على تسميته مؤتمر عابدين الموحد نسبة الى الميدان الشهير الذي شهده بالقاهرة، وعلى الرغم من اتفاق قيادات الاحزاب على تكراره سنويا الا ان هذه الاختلافات لم تتح ابه فرصة امام الاحزاب لاعادة التجربة مرة اخرى والتي تقلصت في العام ١٩٨٧ إلى مجرد تحالف ثلاثي بين حزبي العمل والاحرار والاخوان المسلمين واصطلح على تسميته منذ ذلك الحين بالتحالف الاسلامي.

ياسين سراج الدين

واذا كانت الاختلافات المنهجية باعدت بين ٥ احزاب منذ العام ١٩٧٨ وحالت دون توحدها في الانتخابات العامة فإن الامر يبدو اكثر صعوبة في الانتخابات المقبلة التي سيشارك فيها ورموز ١٤ حزبا سياسيا باتت تعمل الآن على الساحة الحزبية الرسمية. فهل سينجح رؤساء هذه الاحزاب في القفز هذه المرة فوق خلافاتهم الشخصية والايديولوجية املا في التوحد؟!

سؤال سنظل الاجابة عنه معلقة إنتظارا للتطورات السياسية والحزبية خلال الاسابيع القليلة المقبلة.

مطالب سراج .. غير دستورية !!

إنها مجرد شماعات لتعليق فشل الوفد

هكذا تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائى كامل

يا رجل .. كيف تتصور أن الحياة يجب أن تتوقف من أجلك ؟!

● نعم .. مطالب الوفد الأربعة ، او شروطه الأربعة لخوض الانتخابات غير مشروعة .. وغير واقعية .. وبالتالى فهى غير مقبولة .

● ومطالب الوفد الأربعة هى : تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ، وتشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات ، وإلغاء حالة الطوارىء او وقف العمل بها خلال الانتخابات ، وإشراف قضائى كامل على الانتخابات حتى لو ادى ذلك إلى إجراء الانتخاب على مدى عدة ايام .

● واضح جدا ان هذه المطالب او الشروط الأربعة مجرد شماعات يضعها حزب الوفد قبل الانتخابات ليعلق عليها فشله إذا ما فشل .. او هى خط رجعة يستطيع ان يجد من خلالها مبررا للفشل أمام الأتباع الذين يصورون للناس ان « الوفد » سيكتسح كل الاحزاب فى الانتخابات ، وسيحصل على اعلى الأصوات لو تحققت مطالبه الأربعة .

● وبمناقشة هادئة لهذا الذى تقوله صحيفة « سراج » ورجاله سنكتشف انها لاعيب انتخابية لا تصمد أمام الحجة والمنطق السليم .

◉ التعليـــــق

● ما إن اعلن فؤاد سراج الدين هذه المطالب الأربعة غير الواقعية فى لقاء مع اتباعه حتى اخذت صحيفته « الملاكى » ترددها كل يوم وكأنها أصبحت مقررة على القراء .. وفى كل مرة تحشد لها الأباطيل حشدا حتى البخيل للقارىء انها حقا .. وما هى بحق ابدا .. إن هى إلا زيف وضلال .. وبعد تام عن قواعد الديمقراطية التى اقرها العقل البشرى ، وارتضتها المجتمعات المتحضرة .

● ولقد عودنا « سراج » ان يبحث عن شماعة يعلق عليها فشل حزبه كلما احس بالفشل ، وشماعة « سراج » هذه الايام هى رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى ، إذ يحاول ايهام الرأى العام بأن الديمقراطية التى يريدها سوف تتحقق إذا تخلى الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطنى ، وهى دعوة باطلة من اساسها انكشف زيفها مرات عديدة ، وفضلا عن ذلك ، فهى دعوة غير دستورية .. اى ان الدستور لا يتطلبها ، ولا يشترطها .. فمن اين جاء « سراج » ! بما يؤيد دعوته ؟ !

● وإذا كان العمل السياسى قائم اساسا على الاختيار .. فبكلمنا القول بأن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطنى وأن الحزب الوطنى قد شرف بزعامة الرئيس مبارك حتى تنتهى القضية ، وينتهى الجدل .. إذ لا يتصور عقلا ان يسأل احد فؤاد سراج الدين - مثلا - لماذا اخترت « الوفد » لتكون رئيسا له ؟ !

● هذه مسألة اختيار تقوم على الاقناع الشخصى .. لكن الغريب فى الأمر أن الذين يطالبون الرئيس مبارك بالتنازل عن زعامة الحزب الوطنى لا يرون اى غضاضة فى استمرار زعامتهم هم لاحزابهم سنوات طويلة .. رغم ان الزمان قد استدار وتغير ، وتغير معه كل شىء إلا هذه الزعامات التى مازالت تعيش فى زمن غير زمنها .. وتحارب فى قضايا لا تعرف عنها شيئا .

● إن زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطنى تتعلق بارادة جماهير الحزب الوطنى وإرادة الرئيس مبارك ليس إلا .. وكان يجب ان تمنح حمرة الخجل ، سراج وجوقته من ان يتناولوا هذه القضية التى تعد من صميم شئون الحزب الداخلية .. هذا الحزب الذى يمثل اغلبية شعب مصر .

● لقد أجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا فى الولايات المتحدة وفرنسا .. وقريبا ستجرى فى المانيا وبريطانيا .. فهل طالب احد هناك زعماء هذه الدول بالتخلى عن زعامتهم لاحزابهم ؟ ! .. إن هذا - والله - لأمر عجيب !!

● وما قيل فى هذه النقطة يقال فى الحكومة المحايدة التى يطالبها فؤاد سراج الدين .. وهى - ايضا - مطلب غير دستورى ، اى ان الدستور لا يتطلبها ، ولم ينص عليها .. لانها ستكون بداية لسلسلة من الحكومات الضعيفة .. التى تشكل لهدف واحد ثم تتفكك بانقضاء هذا الهدف .. وهل يعقل ان تأتى وزارة خصيصا للقيام بمهمة « إدارية » ؟ ! .. اى وزارة هذه .. وأى وزراء سيكونون فيها ؟ !

● إن الحكومات - يا سراج - تشكل لانجاز مهام وطنية وقومية قائمة على خطط مدروسة ، وتكون مسئولة عن تنفيذ هذه الخطط .. ولا تشكل للقيام بوظيفة إدارية ..

● أما ما يتعلق بالاشراف القضائى على الانتخابات .. فيجب ان يطمئن سراج .. إلى ان القضاء يشرف فعلا على العملية الانتخابية برمتها .. حيث يتم انتداب عدد من

القضاة لهذا الغرض .. ويتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن كل اللجان التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة

● كما يشرف القاضى ، رئيس اللجنة العامة ، على عملية فرز الاصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد النتيجة النهائية للجنة العامة التى يتولى رئاستها .. كما ان هناك رقابة قضائية ايضا على جميع اجراءات الانتخابات حيث يمكن لأى مواطن اللجوء الى المحاكم المختصة فى ذلك .. الأمر الذى يؤكد فى النهاية أن العملية الإنتخابية تجرى برمتها تحت سمع وبصر القضاء ..

● واخر مطالب سراج ان يتوقف العمل بقانون الطوارىء .. وهو مطلب سخيف لأنه يعبر عن تصور أكثر سخافة .. إذ يبدو ان هناك من يتخيل أن الحياة لابد أن تتوقف من أجله .. حتى يقبل على الاشتراك فى الانتخابات .. وعلى كل حال فإذا كان هناك من يملك هذا الحق ، فإننا نطالبه فقط بأن يوقف نشاط الارهاب وتجار السموم ويضمن لنا ذلك اثناء الانتخابات .. حتى يتوقف العمل بقانون الطوارىء من تلقاء ذاته .. فما وضع هذا القانون إلا لمحاربة هاتين الفئتين الضالتين .. والا إيه يا سراج !! .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٥

الأسلوب الانتخابي «وكيف يكون»!

تارجح إسلوبنا الإنتخابي سواء اكان للمجالس النيابية (مجلس الشعب أو الشورى) أم المحلية، ومنذ اواخر السبعينات وحتى الآن بين أسلوب الانتخاب الفردي المباشر وأسلوب الانتخاب عن طريق القائمة المطلقة أو النسبية أوحتى المزج بين عناصر من الأول وأخرى من الثاني محاولا الوصول الى أسلوب او طريقة تحقق أهداف النظام السياسي القائم وفي ذات الوقت لاتخالف نصوص وأحكام الدستور. ويبدو ذلك جليا في الانتخابات التعليمية... فالمتتبع لإسلوب الانتخابات في هذه الفترة ومنذ عام ١٩٧٩ يرى انها اخذت بالنظام الفردي بالانتخاب المباشر واية أربع سنوات انتهت في عام ١٩٨٣ حيث عدل الى الانتخاب المباشر ولكن بنظام القائمة المطلقة للاحزاب الحاكمة ثم عدل مرة أخرى وبعد خمس سنوات اي في عام ١٩٨٨ للأخذ بالاسلوب الجمعي بين نظام القائمة والنظام الفردي بتخصيص مقعد فردي على جميع المستويات على كل دائرة انتخابية مقابل كل قائمة انتخابية. واخيرا كانت التجربة الاخيرة حيث كان التفكير منجها للأخذ بالنظام الفردي انسانا مع مانم الأخذ به في انتخابات مجلسي الشعب والشورى الا انه خالف كل التوقعات وأخذ بالنظام الجمعي بين نظامي القائمة والفردي.

وقد صاحب كل مرحلة منها وخاصة أسلوب الانتخاب بالقائمة المطلقة او النسبية او حتى الجمع بين ايهما والنظام الفردي انتقادات واعترافات لم تقتصر على حزب واحد او تيار بعينه... بل تساوى الحزب الحاكم واحزاب المعارضة، حتى ان البعض بين الاحزاب الاخيرة قد قاطع العملية الانتخابية برمتها في احدى الدورات كما وجهت ايضا سهام النقد لكل مرحلة منها من طائفة ملحوظة من المثقفين وقطاع محسوب من عامة الشعب.. بدعوى أن أيا منها لايتفق بذاته مع طبيعة وتكوينات الشعب وأيضا عدم كفايته وبعده لتحقيق اهدافه وطموحاته ورغباته، وقد وجد البعض من المعترضين سندهم وضالتهم المنشودة للحكم هذا النظام الإنتخابي القائم حينئذ بالطعن امام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، وقد استمر هذا القلق وزاد علما القديما من موعد انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها في النصف الثاني من هذا العام... حتى حسم السيد رئيس الجمهورية الأمر اثناء حديثه لصحيفة الحوادث اللبنانية اول مارس ١٩٩٥ .حيث قرر ان الانتخابات القادمة ستكون بالأسلوب الفردي المباشر. ومع التسليم بالاعتبارات والحجج والأسانيد التي ساقها فقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية ورجال الاحزاب والمشتغلين او الملمين بالعملية

د. محمود وهيب السيد

الإنتخابية لترجيح كفة اي منها على الأخرى.. ومع الأخذ في الإعتبار الأهمية القصوى وعدم مخالفة نظام الإنتخاب المصرى المعمول به للدستور فإن استقراء واقع المجتمع المصرى وحقيقته السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية ومدى التساوق كل ذلك مع اي من النظمة الإنتخابات المشارة.. وضرورة الضغط على وجود وتنمية المؤسسات السياسية وتنمية قيم العمل الجماعي المنتظم ومقاومة سلبيات وانحناء العمل الفردي والجهاز الفرعي... وايضا تقوية دور الاحزاب السياسية القائمة باقرار انها مؤسسات لها برامج محددة وواضحة تتصف بالدوام النسبي تعلمه عليها الثقافة السياسية في اي قطر وبصرف النظر عن حقيقة أفضليا الآن في مصر... وانها الامل لتحقيق سيطرة قانونية سياسية سليمة على العملية الانتخابية والإنضباط الحزبي وتخفيض درجة التعصب والصراع الملحوظ اثناء الانتخابات وخاصة بالريف واماكن العصبيات او القبليات... وايضا عدم تغليب المقدرة الاقتصادية للأفراد على الانتخابات بتحميل هذا العبء لمؤسسات قادرة على توفير التمويل اللازم من خلال قنوات شرعية يقرها المجتمع . الأمر الذي يؤدي الى دفع العناصر الصالحة والواعية الفعل السياسي..؟ وايضا الأهداف ذات الصبغة القومية الشاملة والتي يتعدى نطاقها المنحيات لأهميتها الواجبة.. لكل هذه الإعتبارات وخاصة مايرتبط منها بالواقع المصرى الحديث وأهدافه المستقبلية نراهنا الى الناداة بضرورة الأخذ بنظام الانتخابات بالقائمة النسبية مع تطعيمها بمزايا من نظام الانتخاب الفردي.. وهو اتجاه كان سائدا اثناء عرض مناقشات مؤتمر الحوار الوطني..إبا كانت المحاذير السابق الإشارة اليها.. واعمل استقرار واقع الحلقة السياسية في المجتمعات المتقدمة والتي قطعت شوطا يعتد به على طريق الحرية والديمقراطية تتفق مع هذه النتيجة.. حيث ثرى معظمها التسليم باعطاء دور قيادي وهام وحيوي للاحزاب السياسية القائمة في العملية الانتخابية. ان لم يكن قصرها عليها ومنها كبريطانيا مثلا.. كما انه تتبع امكان وجود وسيادة نظم الانتخابات الفردية والمباشرة تقطع بدنها موجودة في المجتمعات المتصلة وانه كان نظاما سائدا حديثا في الدول ذات نظم الحكم الاشتراكي أو الشيوعي.. حيث كانت الدولة كلها عبارة عن حزب سياسي واحد وفق اطر ومفاهيم سياسية وايديولوجية واحدة يعمل كل مرشح في اطارها مما يجعل معيار المفاضلة معيارا شخصيا بحتا.

٩٣٠٣٦٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

هذا الزمان

المستقلون قادمون

على الرغم من ان نظام إجراء الانتخابات القادم .. لم يعلن عنه - حتى الآن - حتى تظل احزاب المعارضة (لا تعرف رأسها) من رجلها .. حتى موعد الانتخابات بقليل إلا ان نظام الانتخابات (الفردى) هو النظام (المتوقع) خاصة بعد ان اعلنت قيادات كثيرة من الحزب الوطنى .. وشخصيات عامة عن «ارتياحها» لعودة هذا النظام .. وبعد ان اعلن رئيس الجمهورية عن تفضيله لهذا النظام .. الذى تعود عليه الناس منذ القدم وتجنبا لاى مخالفة دستورية تطيح بعدم «الشرعية الدستورية»للمجلس القادم..

وايا كانت الاسباب .. فالنظام الفردى سيعلن فى النهاية ..

وهذا يعنى أن هذا النظام سيشجع الكثير من الشخصيات العامة (والمهمة) على خوض الانتخابات .. ومنها على وجه التحديد :

١- غير المقتنعين باى حزب سياسى على الساحة (المستقلون الحقيقيون) .

٢- المقتنعون (بالحزب الوطنى) .ولكنهم لا يريدون الارتباط (بكل) سياساته وبرامجه..

٣- غير المقتنعين (بالحزب الوطنى) يريدون أن يكونوا (تيارا وطنيا معارضا) للحزب الحاكم .. ولكن ليس تحت لواء (اى حزب معارض) حالى..

٤- المقتنعون (باحد احزاب المعارضة) .. ولكنهم لا يريدون الترشيح صراحة على إحدى قوائمه.. او برامجه..

٥- المقتنعون بالتيار الإسلامى (المعتدل) .. ولايجدون حرجاً بعيد عنهم .. أو يتقدمون به (صراحة) .. الى معركة الانتخابات..

٦- المنتسبون للفئات الجديدة فى المجتمع (أصحاب الشركات الخاصة والمليونيرات وأصحاب سياسة الانفتاح) والذين لا يجدون حرجاً راسمالياً (صريحاً) يعبر عن مصالحهم الراسمالية..

٧- المعبرون عن مصالح ومعاناة الفئات الملحونة التى (سلمات) من مجتمع الانفتاح والاغلبية الصامتة الذين لا يجدون حرجاً يعبر عن مشاكلهم ويدافع عن وجودهم ومستقبلهم..

ومن هنا .. فسوف يكون البرلمان القادم .. هو اكثر البرلمانات تعبيراً... عن فئات الشعب المختلفة .. فالاحزاب فيه مشتركة و.. المستقلون فيه قادمون..

حامد سليمان

٥٠٠٣٦٥

المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى .. تتزايد لقرب الانتخابات

رأى أساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم فى لجان الانتخابات .. إلى جانب القضاة

• تحقيق : زكريا أبو حرام - ضياء عبد الحميد - جمال عوض

• الدكتور على لطفى :

اشتراك الأساتذة يسكت الأصوات التى تطعن بالتزوير بعد كل انتخابات وعلى الدولة ان توفر لهم المناخ الملائم

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

● يوم الانتخاب هو اليوم الفصل فى العملية الانتخابية كلها فيه يختار الناخبون من يمثلهم .. من هنا تاتى اهمية الاعداد لهذا اليوم واهمية اختيار من يشرفون على اللجان الانتخابية .. ولا يستطيع احد ان ينكر او يقلل من حجم ودور رجال القضاة فى الاشراف على الانتخابات لما يتميزون به من نزاهة وحيده . ولكن ، لقلة عدد القضاة وكثرة عدد اللجان الانتخابية فإن اختيار من يشارك القضاة فى الاشراف على الانتخابات اصبح امرا ضروريا .

وقد طالبت محكمة استئناف القاهرة فى حيثيات حكمها برئاسة المستشار رفعت السيد فى قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى بان يكون اختيار رؤساء واعضاء اللجان من القيادات العليا للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة واساتذة الجامعات حيث إن المشاركة فى اعمال هذه اللجان يعد من الاعمال الوطنية والقومية التى يشرف بها من يختار لها ، وناشدت المحكمة ان يجزل لهؤلاء فى قدر المكافاة عن المشاركة فى هذه اللجان بالتسوية بينهم وبين رجال القضاء الذين يختارون لهذه المهمة الجليلة ، حتى يقبلوا عليها بدلا من الاعتذار عنها ، ولا شك ان هذه القيادات سوف تحسن اداء العمل بسبب خبرتها الادارية فى العمل والتعامل مع المواطنين فضلا عن الاحساس بالمسئولية والمساءلة الناجمة عن الانحراف فى اداء المهمة والارتفاع بمستوى اعضاء اللجان الذين هم الآن وفى كل الانتخابات من اصحاب الدرجات الدنيا والوظائف قليلة القدر .

وقد استطلعت « آخر ساعة » راى بعض اساتذة الجامعات والقيادات الادارية العليا واكد غالبيتهم ترحيبهم بالمشاركة وتحفظ البعض وطالب بالمزيد من دراسة الموضوع واكدوا ان اشتراك الأساتذة والقيادات يرفع من مستوى اللجان ويصعب التاثير عليهم او استقطابهم لصالح اى مرشح وان اشتراكهم ضمان للمسيرة والنزاهة . وطالبوا بان توفر الدولة الاقامة المناسبة لهؤلاء ووسائل الاعاشة بأسلوب لائق .

د . حمدى السيد :

الانتخابات القادمة تحت الرقابة الدولية

● توفير وسائل الاعاشة اللائقة للمشرفين يقضى على تجار وسماسرة الانتخابات

● قبل أن نتحدث عن تزوير الدولة هناك تزوير المرشحين الذى يعتبرونه « شطارة انتخابية »

● عقد يوم ٩٥ هو بالفعل عام الانتخابات كما يقول الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى السابق والأستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس : حيث تجرى هذا العام الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى ، وفى تقديرى ان السلطة التشريعية بمجلسيها الشعب والشورى تقوم بدور هام فى المجتمع .. فقضية إصدار القوانين من القضايا الهامة جدا لأى تجمع . فلا يمكن تنظيم المعاملات فى المجتمع إلا من خلال القوانين ، ونحن فى مصر فى حاجة شديدة لاعادة النظر فى كثير من القوانين لكثرة عدد هذه القوانين حتى اصبح لدينا ما يمكن ان نسميه ترسانة من القوانين .. ويمكن دمج الكثير منها فى بعضها كما ان كثيرا من القوانين صدرت منذ عشرات السنين وطرا بالطبع تغييرات تحتم إعادة صياغة وتعديل لهذه القوانين مثل القانون التجارى كما ان هناك قوانين نحن فى حاجة لها لم تصدر بعد .. مثل قانون الشيك وقانون منع الاغراق .

حرص المواطنين

ولخطورة ما يقوم به مجلس الشعب من مهام إصدار القوانين والتشريعات كما يقول الدكتور على لطفى عضو مجلس الشورى الآن : فإن على كل مواطن أن يكون حريصا على ان يدلى بصوته فى الانتخابات ليختار من يمثله فى السلطة التشريعية لخطورة الدور الذى تلعبه هذه السلطة علاوة على دور مجلس الشعب الرقابى ودور مجلس الشورى فى إعداد التقارير والدراسات .

وارى ان اول ضمان للوصول الى اعضاء مناسبين لمجلس الشعب والشورى واول ضمان للعملية الانتخابية ذاتها هو ان يقبل المواطنون على الادلاء باصواتهم فى الانتخابات والخروج عن السلبية وعن العزوف وان يرى كل مواطن ان لصوته اهمية كبيرة فى الانتخابات وهى اختيار اصلح العناصر . خاصة وان الامر قد حسم

ويستجرى الانتخابات بالنظام الفردى وهو أنسب نظام يتفق ورغبة الغالبية العظمى من المواطنين . ومن خلاله يستطيع المواطن ان يقارن بين المرشحين وان يدلى بصوته لاختيار الاكفأ . وارجو ان يكون الجميع حريصين على ذلك لانه فى الانتخابات السابقة وصلت الى المجلس بعض العناصر التى ما كان يجب ان تصل فمنهم من كان على غير المستوى ومنهم من كان لا يحضر إلا نادرا وبعضهم يحضر لمجرد الظهور فى التليفزيون !! فعلى ضوء التجارب السابقة يجب على كل مواطن أن يختار افضل العناصر التى تمثله .

ويقول الدكتور على لطفى : وفى مسألة الاشراف على الانتخابات هناك القضاة الذين يشرفون على الانتخابات لضمان الحيدة والنزاهة ولكن نظرا لكثرة الدوائر وعدم وجود العدد الكافى من القضاة حيث نجد ان القاضى يكون مشغولا بالاشراف على أكثر من لجنة ، من هنا فإننى لا ارفض فكرة مشاركة أخرين مع القضاة فى الاشراف على الانتخابات مثل أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة على الاقل حتى نسكت الاصوات التى تخرج بعد كل انتخابات وتقول انه حدث تزوير وتزييف للانتخابات ، قد تكون هناك اخطاء تحدث ولذلك نجد ان محكمة النقض فى كثير من تقاريرها تقول انه حدث خطأ .

وحتى نسكت هذه الاصوات التى تتحدث عن « التزوير » فارى انه ليس هناك ما يمنع إشراك هؤلاء فى إدارة العملية الانتخابية إذا كان القانون يسمح بذلك واعتقد انه فى هذه الحالة لن تكون هناك مشكلة اعداد فاساتذة الجامعة عددهم كبير تاهيك عن انتشار الجامعات الاقليمية فى غالبية محافظات مصر .. والاشراف على الانتخابات واجب قومى ووطنى وحتى لو تطلب ذلك تشريعا جديدا .

وارى انه ضمانا للعملية الانتخابية وللمشرفين عليها لابد من ان توفر الدولة المناخ الملائم للسادة القضاة ولأعضاء هيئات التدريس وكبار العاملين فى الدولة وهذا امر مهم جدا يتمثل فى تأمين المقار الانتخابية وبالقطع ان الشرطة لا تتوانى فى ذلك خاصة وان بعض المناطق تحدث بها بعض المشاكل كما هو الحال فى الريف وفى الصعيد فهناك لابد من تأمين كامل من الشرطة وإذا كان استاذ الجامعة سينتقل من محافظة لاخرى لابد من صرف بدل ومكافأة معقولة تتناسب ومكانته وكذلك توفير مكان الاقامة اللائق له وهى امور هامة جدا لأى إنسان حتى يقبل على هذا العمل وهو راض وحتى يؤديه فى سهولة ويسر ولا يكون مثل العبء الذى لابد من التخلص منه .

ايضا وحتى نتفادى الطعون الكثيرة التى تحدث بعد كل انتخابات لابد من توفير الآت حاسبة فى كل لجنة خاصة اللجان التى بها عدد كبير من الناخبين حتى يتم الحصر بدقة لانه احيانا يحدث فى نتيجة الفرز نوع من الخطأ نتيجة التعب والارهاق أما الآلات الحاسبة فإنها سوف تسهل عملية الفرز .

التركيبة الحزبية

● ويقول الدكتور صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق وعميد كلية الآداب ونائب رئيس الجامعة الأسبق والأستاذ بقسم الجغرافيا حاليا : عن نفسى لو طلب منى ان اتقاعس عن اداء هذا الواجب

الوطنى والقومى .. ولكن اساتذة الجامعة عددهم كبير ومنهم من يرفض ويناى بنفسه عن مثل هذه الاعمال ، وارى أن نبعد اساتذة الجامعة عن هذا المعترك .. والمسألة تحتاج الى دراسة وحصر حجم الطلب على هذه النوعية من الناس وفى أى مستوى من اللجان ، فى اللجان العامة أم الفرعية ، أيضا لابد من دراسة العملية الانتخابية نفسها وهل يمكن إجراؤها فى أكثر من يوم بدلا من يوم واحد .

ويرى الدكتور صبحى عبدالحكيم أن التركيبة الحزبية فى مصر لم يقدر لها أن تتضح بعد والى أن يتم ذلك يصعب تجنب مشاكل ومتاعب العملية الانتخابية . فهناك عصبيات فى الاقاليم ورءوس اموال تلعب دورا فى العملية الانتخابية وهو أمر موجود فى العالم كله مشاكل الانتخابات تتكرر فى بلاد كثيرة حتى فى البلاد العريقة فى الديمقراطية لا يخلو الأمر من بعض الشوائب .. ولكن ان تجرى انتخابات سليمة ١٠٠ ٪ هذا حلم ، فالانتخابات على أى مستوى نقابة او ناد او اتحاد طلبة لا يخلو الأمر فيها من مشاكل لان أعصاب المرشحين تقلت منهم والخلافات تكون حادة والخصومات عنيفة وهذه مسائل عادية فى الانتخابات .

ويقول الدكتور صبحى عبدالحكيم ان توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية من أهم الضمانات لنجاحها فإذا شاءت السلطة أن تأخذ موقفا محايدا وليتجح فى الانتخابات من يختاره الناخبون لكان ذلك أفضل .. أيضا على الدولة أن تعد للمشرفين على الانتخابات مكانا مناسبا واقامتهم وبدل سفر مناسبا ومكانتهم وبورهم وايضا على الدولة ان تحث الناس على المشاركة ويزيد إقبالهم وان يشعر المواطن أن مشاركته شرف وعمل وطنى وواجب ، ويجب أن يشعر المواطن أن الانتخابات القادمة أمر مختلف فللاسف ما كان يحدث فى الانتخابات فى العهود الماضية جعل الناس لا يقبلون على المشاركة ، فلابد من خلق جو ديمقراطى يشعر الناخب أن لصوته قيمة وان الانتخابات حرة ونزيهة وتجرى بالحياد .

الانتخابات القادمة

● **ويقول الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب والاستاذ بكلية الطب جامعة عين شمس :** لابد أن ندرك جيدا وقبل أى شىء أن الانتخابات القادمة ستكون تحت نظر ويصر الجميع وان نكون فى معزل عن الرقابة الدولية والرأى العام الدولى ، الجميع ينظرون لمصر وتجربتها وسنواجه بهيئات دولية تطلب بأن يكون لها نوع من التواجد لتشاهد الممارسة الديمقراطية وهو أمر عادى يحدث فى كل دول العالم وقد طُلب من مصر كثيرا ان ترسل مراقبين فى العديد من البلدان التى جرت فيها انتخابات .

وأرى ان كل الضمانات التى يمكن ان توضع لضمان الحيدة والنزاهة فى العملية الانتخابية يجب أن نشجعها ومسألة مشاركة اساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة مسألة جديرة بالاهتمام خاصة وانها ستزيد من قدر وكرامة اللجنة وإن كنت أتمنى أن يكون الاشراف كله للقضاء ولكن المشكلة فى العدد وإشراك اساتذة الجامعات يمكن ان يقضى على مشكلة العدد وخصوصا وان الأساتذة من الشخصيات الاجتماعية المرموقة التى لا غبار عليها ومن صفاتهم الحيدة والنزاهة والاحترام . واعتقد انه لن يتردد احد فى المشاركة فى عمل وطنى وقومى مثل الاشراف على الانتخابات ومن هنا لابد من مشاركة اساتذة الجامعة وكبار العاملين فى الدولة للاشتراك واعتقد انه لن يرفض اى منهم .

ويرى الدكتور حمدى السيد اننا بهذا الاسلوب يمكن أن نقضى على اشتراك صغار الموظفين الذين يشتركون فى عضوية اللجان الفرعية ولا يتم توفير الوسائل المعيشية اللازمة لهم ويؤدون عملهم وكأنه عبء عليهم يريدون التخلص منه بأسرع طريقة .

ولذلك فعلى الدولة أن توفر كل السبل المعيشية اللازمة من طعام وشراب وإقامة مريحة وبدل سفر مناسب لكل من يشتركون فى الاشراف على الانتخابات ولا شك انه فى هذه الحالة فإن الحال سيتغير وتخرج من سيطرة تجار الانتخابات والسماسرة والبلطجية والأساليب المتدنية التى تحدث فى بعض الدوائر .

وهناك قضية هامة لابد أن نعالجها فنحن عندما نتحدث عن التزوير أرى من وجهة نظرى أن التزوير يحدث على مستوى المرشحين الذين يتبارون فى إيجاد اساليب للتزوير حتى أصبح التزوير وإيجاد وسائل جديدة له نوعا من الشطارة الانتخابية أصبح البعض يجيدها ولذلك لابد من وضع كل الضمانات الممكنة ولعل أهمها حث الناس على الخروج من السلبية وتوفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية واشتراك العناصر الجيدة فى الانتخابات فيجانب القضاة أساتذة الجامعات وكبار العاملين بالدولة والشخصيات العامة المشهود لها بالحيدة والنزاهة والسمعة الطيبة واعتقد انه فى العمل الوطنى لن يتردد أحد فى المشاركة . فعندما يبقى الشعار انتخابات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

• د. صبحي عبد الحكيم :

اجراء انتخابات سليمة ١٠٠ ٪ حلم !

• توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية أهم الضمانات

• د. منير شعلب :

يجب أن يكون الاشراف على الانتخابات للقضاة فقط

وأن يكون للقاضي دور هام في اختيار معاونيه من الاداريين الأكفاء

نظيفة ونزيهة وأن شرف مصر معروض امام العالم كله .. وأن القضية قضية شرف وحضارة فإن ذلك سوف يدفع الجميع للاقبال والمشاركة سواء فى الاشراف او ممارسة الحق الانتخابى .

ويرى الدكتور حمدى السيد : أن من الضمانات الهامة للعملية الانتخابية أن يكون هناك إصرار من الدولة على كسب ثقة المواطن لتخرجه من سلبيته وأن يشعر انه يعيش تجربة ديمقراطية حقيقية وليست نظرية ، وايضا الا يكون الاشراف لغير القاضى ، فالهيئات القضائية الاخرى يخضع العاملون فيها للضغوط الادارية وغيرها ، فمثلا المحامى فى قلم قضايا الحكومة يخضع للوظيفة الادارية وحصانته ليست كاملة ، ولذلك فإن القضاة ومجلس الدولة هما الهيئات المكفولة لهما الحصانة بالكامل .. وهى الضمان الاكيد للانتخابات .

المخاوف فى الانتخابات

ويرى الدكتور محمد عبدالله رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب واستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الإسكندرية : أن أصعب حث المواطن على القيام بواجبه والمشاركة فى الانتخابات امانة ومسئولية وكلها قضيتا على السلبية كان ذلك تنشيطا للعمل السياسى وتدعيما له ومن الواقع فإن المشاركة الكبيرة فى أية انتخابات هى خير ضمان للعملية الانتخابية وهى التى تمكن من فرز اصلح العناصر وهى التى تواجه التكتلات وأى محاولات للسيطرة من جانب أى مجموعة أو من جانب أى طرف فى العملية الانتخابية .. ونحن نعلم ان هناك محاولات عديدة تحدث من مرشحين أو من انصارهم أو أقاربهم لمحاولة التلاعب فى العملية الانتخابية وهذا التلاعب لا يمكن ان يكون تلاعبا عموميا ، لا يستطيع أى فرد أو اى مجموعة أن تصل الى كل اللجان أو كل الصناديق ، وقد شهدنا فى النقابات المهنية بعض الفئات التى تحاول ان تضغط وتؤثر على قرار الناخبين سواء بمنعهم من الوصول الى الصناديق مع محاولة لعرقلة وصول الأطراف الاخرى ، ولو تصورنا أن هذا ممكن أن يحدث وسط الاعداد الصغيرة فإن المشاركة الكبيرة والمكثفة تلغى اثر ذلك حتى لو حدث ذلك فى لجنة أو صندوق فإن المشاركة واستمرارية التدفق على المقار الانتخابية يمنع أى شخص من أن يتلاعب أو يزور فى إرادة الناخبين .

وأرى انه يجب أن يبقى الاشراف فى يد القضاء وإذا ارتأى القضاء إمكانية الاستعانة ببعض الطوائف الأخرى والمشهود لها بالنزاهة والدقة مثل اساتذة الجامعات فإن هذا أمر يستحق الدراسة ويستحق وقفة ولكن أميل وأفضل أن تبقى هذه العملية فى يد القضاة ..

وإن كنت لا امانع شخصيا فى المشاركة فى هذا فأنا كاستاذ جامعى مارست العمل العام وخضت الانتخابات أرى أن الانسان لا يستطيع أن يعزل نفسه عما يحدث داخل مجتمعه ، ولكن من وجهة نظرى أجد أن تطبيق هذا الأمر سيكون صعبا وسندخل الجامعات فى مجالات ليس لها ، ويمكن الاستفادة بهذه الفكرة فى انتخابات النقابات المهنية .

ويقول الدكتور محمد عبدالله : وفى العملية الانتخابية هناك مسألة هامة جدا وهى اختيار اعضاء اللجان الفرعية ومستوى القائمين عليها فإننى أرى ضرورة اختيارهم من مستويات أعلى وأنا ضد فكرة اختيار أعضاء هؤلاء اللجان من خارج المحافظة ضمانا للحيدة ، ذلك ان انتقال هؤلاء من مكان إقامتهم لمكان آخر يعرضهم للمشاكل فى الاقامة والاكل والشرب والاعاشة وبالتالى فإنه يشعر أن العملية كلها عبء عليه ومأمورية يريد أن ينتهى منها فى اسرع وقت ممكن ويريح الى محل إقامته ، وهى مشاكل كما ترى كلها مادية والمقابل المادى من بدل السفر الذى يأخذه لا يوازى ما ينفقه وبالتالى فإن هؤلاء يتعرضون لمشاكل مع المرشحين وانصارهم بل ويمكن الضغط عليهم نتيجة ذلك ولذلك أرى وضع حل لهذه المشكلة ضمانا لحيدة ونزاهة الانتخابات .

العملية الانتخابية

● **ويقول الدكتور حلمى نمر نقيب التجاريين وعضو مجلس الشعب والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة ورئيسها الأسبق** : أن العملية الانتخابية لها أكثر من جانب والجانب الهام فى تقديرى هو إقناع المواطنين أنفسهم بضرورة الحضور فى يوم الانتخاب امام صناديق الانتخابات وتجربتنا السابقة انه فى المدن يحضر عدد قليل جدا ، ربما الأمر فى القرى افضل ، لابد ان يشعر المواطن أن لصوته قيمة فى اختيار المرشح المناسب وهو امر مرتبط بحرية ونزاهة الانتخابات فإذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة يشعر المواطن ان صوته له قيمة ، ولابد ان يشارك فى الانتخابات كل القوى السياسية لانه من مصلحة البلد ان يعبر عنها داخل المجلس كل التيارات ومن المصلحة ان يكون هناك صوت معارض حر وبناء .. فدور مجلس الشعب فى التشريع والرقابة اساسى .

وعندما يكون هناك صوت معارض قوى ومحترم قادر على ان يعارض من أجل البناء والرقابة الفعالة سيكون الأمر افضل .

ويقول الدكتور حلمى نمر : وفى مسألة الاشراف على الانتخابات ، أرى أن يكون ذلك للقضاة فقط ولحل مشكلة العدد ان تجرى

الانتخابات فى أكثر من يوم اما مسألة اشتراك اساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة فإن المسألة صعبة ولكن اعتقد انه لو طلب منهم ذلك ان يرفضوا وان يمتنعوا فهو عمل وطنى وقومى . ولكن افضل ان يشارك هؤلاء بأن يمارسوا حقوقهم بالنسبة للتصويت لأن كثيرا منهم للأسف سلبيون فى ذلك ويمكن إشراك اساتذة الجامعات فى عمليات الفرز من أجل ضمان حيدة هذه العملية الهامة .

ويرى الدكتور حلمى نمر : أن من الضمانات الهامة لاجراء انتخابات سليمة أن تختار الاحزاب مرشحيها بعناية وأن يشعر المواطن انه لا يوجد تدخل من الدولة وان يشعر ان صوته له قيمة وانه يجب احترام أحكام محكمة النقض بالنسبة للانتخابات ، فعندما يصدر قرار محكمة النقض خاص بعضو معين يجب النظر بجدية فى ذلك بعيدا عن حكاية أن المجلس « سيد قراره »

إشراف القضاء

● ويقول الدكتور مفيد شهاب استاذ القانون ورئيس جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى : أننى لست مع اشتراك اساتذة الجامعات فى هذه العملية مع كافة الضمانات التى يمكن ان تتم .. فخير ضمان للعملية الانتخابية هو إشراف القضاء ، ويمكن أن يعاونه فى ذلك مجموعة من الاداريين وان يكون للقاضى دور فى اختيارهم والاشراف العام عليهم .

وارى أن الاستعانة بالاداريين الاكفاء افضل ، اما استاذ الجامعة وان كان هناك دلالة تقدير له لكفاءته ووضعه ولكنى احسب أن طبيعة عمله وتخصصه وانه رجل علم بالدرجة الأولى وليس له علاقة بالناحية الادارية ، خاصة وان الاعداد قليلة ، صحيح انه من ناحية المظهر مسألة جميلة ومسألة توجد اطمئنانا من حيث المبدأ .. ولكنى اخشى من الناحية العملية أن يكون تطبيقها صعبا ، وانا لست متحمسا لدخولهم فى هذه العملية .

واعتقد ان إشراف القضاء ومعاونة الاداريين الذين يتم اختيارهم على مستوى عال ومن العناصر الكفء غير المشكوك فى نزاهتها وحيدتها وذات السمعة الطيبة مع توفير كافة الخدمات التى يحتاجونها فى يوم الانتخاب والتى تساعدهم على تأدية دورهم بسهولة ويسر .. اعتقد ان ذلك يضمن لنا انتخابات سليمة .

مشاركة المواطنين

● ويقول الدكتور عزمى عبدالفتاح نائب رئيس جامعة المنصورة : انه إذا استحال ندب عدد كاف من القضاة فى العملية الانتخابية فلا أرى ثمة مانعا من أن يشارك اساتذة الجامعات فى الاشراف على لجان الانتخابات والقيام بدورهم فى هذا العمل الوطنى الجليل ولا مانع من أن يشرف الاساتذة والاساتذة المساعدون والمدرسون على الانتخابات واللجان الفرعية فى المراكز والقرى .

ويرى الدكتور عزمى عبدالفتاح ان مشاركة المواطنين فى الانتخابات أمر جوهرى وضرورى لسلامة الممارسة الديمقراطية لأن جوهر الديمقراطية هو الاشتراك فى صنع القرارات الهامة التى تمس جموع المواطنين وإذا أحجم المواطنون دون داع عن الاشتراك فى الانتخابات وإبداء الرأى فإنهم يقصرون فى اداء واجب جوهرى مفروض عليهم .

كما ان السلبية تؤدى الى خطر كبير وهو إتاحة الفرصة للقلة المنظمة أن تصادر حق الاغلبية صاحبة الحق الشرعى فى العملية الانتخابية وسيطرة هذه القلة يؤدى الى زيف العملية الانتخابية وتزييف إرادة الشعب لأن تلك القلة المنظمة لا تعبر عن جموع الشعب ، ومن ثم فإن كل مسئول فى موقعه عليه أن يشجع اولا على القيد فى جداول الناخبين وممارسة الحق والواجب الوطنى فى إبداء الرأى فى الانتخابات العامة القادمة .

حكم جرىء

● ويرى رفعت رضوان وكيل وزارة الصحة ومدير عام هيئة التأمين الصحى : ان الحكم التعويضى الذى صدر لصالح الدكتور الحديدى هو أحد العلامات البارزة التى سيذكرها تاريخ القضاء فى مصر ، لأنه حكم جديد وجرىء جدا .. اعاد الثقة وأكد على حصول المواطنين على حقوقهم إذا حدث عليها أى اعتداء .

مبدأ آخر وهام فى الحكم هو إدانة المحكمة لسلبية المواطنين فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات والاستفتاءات العامة ، لأن عزوف المواطن المصرى عن الانتخابات يتيح الفرصة لأصحاب النفوس الضعيفة للتلاعب فى نتائج الانتخابات وتسويد الكشوفات .

بالنسبة للعملية الانتخابية والوصول بها الى انتخابات حرة فأتصور أيضا أن احتمالات تزييف إرادة الناخبين غير واردة فى المرحلة القادمة لعدة اسباب منها :

- ثقتى الشخصية فى وزير الداخلية الحالى بحكم تاريخه الوطنى .
- واضح ان القضاء اقر مبدا هاما جدا سيتكرر إذا حدث احتمال لتزييف إرادة الناخبين مرة اخرى .
- إحساس المواطنين فى المرحلة الأخيرة بقيمة صوتهم ورأيهم فى تحديد مصير الأمة ، ولعل الاستفتاء الشعبى الأخير اثناء تجديد فترة رئيس الجمهورية فى اكتوبر ١٩٩٣ ، اثار

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

● د . حلمى نمر :

على الأحزاب اختيار مرشحيها بعناية وعلى مجلس الشعب احترام قرار محكمة النقض

بعيدا عن حكاية «سيد قراره»

الاحساس الوطنى بقيمة الاداء بصوته وإرادته فى اختيار رئيسه .. فإذا استطاع الاعلام ان يحرك لدى الناخبين النعرة الوطنية فى اهمية الاداء باصواتهم فى الانتخابات ، واختيار من يمثلهم .. وفى هذه الحالة سيكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب نابعا من إرادة الشعب نفسه ، وفى هذه الحالة سيصبح المجلس فى حقيقته سيد قراره ، طالما انه لن يقبل اى عضو عن طريق التزييف .

وإذا كان هناك دعوة من المحكمة لاختيار قيادات فى اللجان الانتخابية لمساعدة رجال القضاء ، فهى فكرة لا باس بها ، ولكن يجب ان يحسن اختيار هذه القيادات بحكم تاريخها فى العمل الوطنى وما تتمتع به من سمعات الحيدة والنزاهة والسمعة الطيبة ، لان العملية ليست مسالة وقلبلة .

ويؤكد رفعت رضوان أن ذلك شرف كبير يناله اى شخص فى الرقابة على الانتخابات ـ بغض النظر ـ عن تقاضى مكافاة فى هذا .. لانه عمل مشرف ووطنى تضيفه الدولة للشخص الذى سيمارس هذا العمل القومى لمصر .. وبالتالى يمكن أن تصبح الانتخابات القادمة انتخابات حرة بالفعل وبعيدة كل البعد عن احتمالات تكرار ما حدث .

إختيار المرشحين

● الدكتور حسن غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس يرى : بأن حكم محكمة استئناف القاهرة هو فى حقيقته شرف وتاج يضاف للقضاء المصرى ، فهو نموذج للنزاهة والعمل الايجابى فى تحقيق العدالة ، وقد تاكد ذلك فى هذه القضية بالحقائق الدامغة .

وفى الحقيقة ينتى كمواطن اشم صوتى للاخرين فى اللوم على سلبية المواطن المصرى التى تشمل المثقف والبسيط ، فالكل يقف متفرجا وفى النهاية نجنى ثمار هذا العمل السلبى ، فإذا تحينا هذا السلوك وشاركنا بجد فى الانتخابات فسوف نقلل بلا شك فرص التزييف .. وسيكون من يختاره المواطنون هو صوتهم الحقيقى داخل مجلس الشعب .

كما ان العملية ـ كما يقول الدكتور حسن غلاب ـ ليست مجرد الاداء بالراى ، ولكن لابد من الاختيار الجاد لمن سيمثلنى ومتابعة تاريخ المرشح نفسه ، فلابد ان يكون شخصية قادرة على أداء العمل الوطنى العام بجانب نزاهته وسمعته الطيبة ، لان من يمثل أبناء مصر ، لابد وأن يكون من سمات شعب مصر ، خاصة وان تاريخنا الديمقراطى طويل ويشهد عليه التاريخ .

ولكن أرجو أن يفسح الاعلام المجال لكل الاحزاب لدخول المعركة الانتخابية ، وتعطى لهم الفرصة المتكافئة .. بحيث يعرض كل حزب برنامجه الخاص به ، وتكون هناك مناظرة ومنافسة فيما بينهم .. كما لو اردنا ان تكون العملية الانتخابية نزيهة لابد من الابتعاد عن الأمية ، لأن درجة النضج السياسى احد مكوناتها هو التعليم .

وحول اختيار القيادات المساعدة فى اللجان الانتخابية أؤكد بأنه لن يعانم احد فى ذلك ، طالما أن هذا الامر يمثل تكليفا وليس تشريفا .. ويسعد اى مصرى ان يقوم بهذا الواجب الذى تعليه عليه وطنيته ، ولكن لابد وان نسلم اولا وقبل كل شىء بالنزاهة والعدالة التامة بالقضاء المصرى .

طبيعة العملية الانتخابية

وعلق حسين مهران رئيس هيئة قصور الثقافة على حكم المحكمة قائلا : بان قمة الديمقراطية هى الاشتراك فى الانتخابات والادلاء بأصوات الناخبين .. ومصر من أولى دول العالم التى تمارس الديمقراطية ، فالتجربة ليست جديدة علينا ، لذلك اناشد كل المصريين ان يمارسوا هذا الحق كواجب وطنى سواء كانوا رجالا أو سيدات ، واناشد كل من لم يقيد اسمه فى جداول الانتخابات ان يبادر بالتسجيل لانه واجب وطنى لا يقل عن واجب الجندية للمساهمة فى بناء البلد .

وإذا كانت هناك سلبيات فى العملية

الانتخابية .. فهذه السلبية موجودة فى العالم كله ، ولكن لابد من مناشدة اعضاء اللجان بذل العمل بإخلاص لصالح الديمقراطية، ولصالح مرحلة هامة فى تاريخ مصر .

وفيما يتعلق باختيار مساعدين من القيادات الكبيرة فى عضوية اللجان الانتخابية

قال حسين مهران : ان ذلك شرف كبير لكل مواطن مصرى يساهم فى إجراء العملية الانتخابية ، لأننا فعلا فى حاجة الى وعى لاعضاء اللجان الانتخابية .. والشىء المطمئن ان هذه اللجان برئاسة الهيئات القضائية التى اثبتت نزاهتها وانها السلطة المستقلة الحيادية التى نفخر بها فى مصر .

جوهر الديمقراطية

ويقول الدكتور حمدى عبدالرحمن رئيس قسم القانون المدنى بحقوق عين شمس : ان الانتخابات هى جوهر النظام الديمقراطى لأنها فى نهاية المطاف هى حرية الاختيار دون أن تعيث اى جهة فى النتيجة التى تفرزها صناديق الانتخاب ، وبالتالى فأى حديث عن ضمان الحياد والجدية فى العملية الانتخابية هو فى النهاية دفاع عن الديمقراطية .

وبالنسبة لما اثير فى حكم محكمة الاستئناف فإنه يثير قضية سلبية المواطنين فى بعض الحالات ، لأن صفة المواطنة ترتبط بممارسة العمل السياسى والانتماء الى الوطن ، وكذلك فإن تقاعس المواطن ، يهدر بنفسه حقوق مواطنته ، ويهدم اهم معنى من معانى الديمقراطية .

اما بالنسبة لمسألة الاشراف على الانتخابات فهى فكرة جيدة ، ولكنها تحتاج الى عدد هائل من رؤساء اللجان ، لا اظن انه يتوافر بسهولة ، والاكثر بساطة وسهولة من الحديث عن الجهات التى تشرف على العملية الانتخابية ، هو ضرورة وضع تنظيم دقيق . وفى ظل الاوضاع الحالية ، بحيث تكون الانتخابات تحت رقابة المرشحين ، فإذا تهيأت هذه الفرصة فهم اكثر الناس حرصا على نزاهة العملية الانتخابية .

ويعتقد الدكتور حمدى عبدالرحمن : ان توفير هذه الضمانة تكفى وحدها فى ظل التنظيم الادارى الحالى لازالة اسباب الشكوى التى تثور عند كل انتخابات .. فطالما توافرت القدر الكافى من مندوبين المرشحين فهذا كاف ، ولا نريد ان نعلق نتائج الانتخابات على عدم الثقة فى رؤساء اللجان .. اما إذا كان بعض المندوبين ضعافا فهذا يعاب على من اختارهم من المرشحين ..

● **د. محمد عبدالله :**

يجب مواجهة سلبية المواطنين بتنشيط العمل السياسى لأن مشاركتهم خير ضمان لسلامة العملية الانتخابية

المسألة فى النهاية لا تحتاج إلا الى توعية ونوع من الانضباط واحترام واجب الضمير عند الناس .. فإذا حدث ذلك سوف لا تكون هناك مشكلة فى العبث فى صناديق الانتخابات .

عدد كبير

الدكتور احمد مستجير عميد زراعة القاهرة يؤكد ايضا : على مقدرة رجال وأساتذة الجامعات على القيام بمساعدة رجال القضاء فى الاشراف على العملية الانتخابية ويقول أن عدد اساتذة الجامعات كبير جدا وموزعون فى جميع المحافظات بحيث يستطيعون أن يغطوا جميع اللجان .. واعتقد انها مهمة جليلة ويصعب اختراقها .

وحول حكم المحكمة علق الدكتور احمد مستجير قائلا : إننا نحترم القضاء .. الذى اظهر ان مجلس الشعب ليس سيد قراره فى كل الحالات ، وإلا فلماذا تدخلت المحكمة من اصله .. فاعتقد ان القضاء هو السيد هنا ..طالما ان الانتخابات يحدث فيها تلاعب من اصله .

ويرجع ذلك الى عدم إقبال المواطنين على

الانتخابات وهى ظاهرة واضحة لشعور المواطنين بعدم أهمية أصواتهم فى الانتخابات .. لذلك لابد من توعية الناس بأن أراءهم محترمة ، وبعد ذلك نريد موجة اعلامية تشترك فيها جميع الصحف القومية والحزبية تؤكد على أهمية واحترام صوت المواطنين .. وان التعبير بصوتك داخل صناديق الانتخابات له وزنه خاصة فى هذه المرحلة .. وفى هذه الحالة أيضا ستقل حجج أحزاب المعارضة وتشككها فى نزاهة الانتخابات .. فإذا حدث العكس .. سيقل التزوير بلا شك سواء كانت انتخابات فردية أو بالقائمة .

من أجل عناصر جديدة

● ويرحب الدكتور عبدالحليم نور الدين رئيس المجلس الأعلى للآثار فكرة محكمة استئناف القاهرة الخاصة بمعاونة الجهات الادارية رجال القضاء فى عملية الاشراف على اللجان الانتخابية ، إذا كان ذلك سوف يسهم فى ضمان سلامة ونزاهة العملية الانتخابية ، ويقول اننى كمواطن اتمنى ان تنجنب السلبيات التى تتمثل فى الاحجام عن المشاركة فى الانتخابات ، التى تؤدى بلا شك الى [illegible] نساء الفرصة للمرشحين الاكفاء فى الانتخابات ، لذلك يجب أن تتغير نظرة المواطنين بالنسبة للعملية الانتخابية ، ويكون الاقبال عليها بوعى وبموضوعية ، وبانتماء اصيل من أجل الديمقراطية ، ومن أجل مصرنا العزيزة ، التى هى فوق كل الانتماءات الشخصية والحزبية .

وعن رأيه فى كيفية خروج الانتخابات القادمة بشكل نزيه وبحيادية تامة يقول الدكتور عبدالحليم نور الدين : إن الموقف دائما فى يد الشعوب ، وخاصة فيما يتعلق بمن يمثله فى اى تجمع برلمانى .. وأتصور انه إذا كانت الدولة حريصة على حرية الانتخابات لابد وأن تكون هناك من الضوابط التى تضمن حرية الفرد فى اختيار من يمثله ، ومناداة كل المسئولين فى الدولة بان تتوافر للاشخاص حرية كبيرة فى الاختيار وتوفير كل الضمانات الكافية ، التى تؤكد للناخبين أن من يختارونهم وتجتمع عليهم أراؤهم من القوائم الانتخابية هم افضل الاشخاص لتمثيلهم فى البرلمان ، وفى نفس الوقت يجب على المواطنين الاقبال بوعى وحرص وبالتدقيق فى اختيار اصلح من يمثلهم ، وبالتالى سيضمن انتخابات سليمة سواء من الجهة المسئولة على الانتخابات ، أو من المواطنين انفسهم ، وإفراز عناصر جديدة تمثلنا تمثيلا جيدا ، وقادرة على تحمل مثل هذه المسئولية التاريخية والضميرية .. من أجل سمعة مصر أولا وأخيرا .

إيجابية المواطنين

ويقول المهندس احمد مازن وكيل وزارة الأشغال والموارد المائية : انه من المعروف أن رجال القضاء ، بما يتمتعون به من ثقة واعتدال وحصانة هم المشرفون الحقيقيون على أعمال الانتخابات ، لكن إذا ما تدخل القانون على معاونة الاداريين ورجال الجامعات فى العملية الانتخابية .. فيجب اختيار اصلح العناصر فى ذلك ، وفى الوقت نفسه دون تمييز بين فئة وفئة اخرى عند الاختيار ، لأن الفكرة الرئيسية فى ذلك هى مراعاة الضمير والأمانة فى الاشراف على العملية الانتخابية .

وبالنسبة لضمان ونزاهة العملية الانتخابية القادمة قال : ان الاشراف القضائى وحده كاف للاطمئنان على ضمان سير الانتخابات ونزاهتها وبحيدة تامة ، وانها سوف تأتى طبقا لرغبة المواطنين ، ولكن ما فى شك فى أن سلبية المواطنين هى دائما التى تؤدى الى ظهور نتائج غير مضبوطة ، والعكس صحيح .. انه إذا كان هناك إيجابية فى إقبال المواطنين سوف يؤدى ذلك الى نتائج محققة لاغراض الناخبين انفسهم ، ونجاح المرشح الذى ترغبه المجموعة كلها فى الدائرة الواحدة .. فمثلا إذا كان هناك فى إحدى الدوائر عدد الناخبين فيها يبلغ ٧٠ الفا ، ولكن حضر منهم ٣ الاف فقط ، فإن هذا التكتل الذى يمثل الاقلية يمكن أن يؤدى الى وصول ناخب للبرلمان لم ترض عنه المجموعة الكبيرة .

ومن هذا المنطلق فإننا نحث كل المواطنين على المشاركة الجادة فى الانتخابات حتى نستطيع أن نختار افضل العناصر التى تمثلنا ويرضى عنها الجميع .

● *بهذا التحقيق تكون ، آخر ساعة ، قد وصلت لنهاية الحملة التى بدأتها بنشر نص حكم محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وحيثيات الحكم كاملة دون حذف حرف واحد منها فى قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى ثم سلسلة التحقيقات والحوارات التى أعقبتها والتى تناولت ردود الفعل التى أثارها هذا الحكم التاريخى . وكان هدف ، آخر ساعة ، من ذلك فتح ملف الانتخابات فى مصر للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة نباهى بها ونفاخر الدنيا كلها .*

مدير ادارة الانتخابات : الداخلية ترحب باشراك قيادات الادارة العليا وأساتذة الجامعات فى لجان الانتخابات

● إن حكم محكمة استئناف القاهرة الذى صدر مؤخرا والذى ادان سلبية المواطنين وتخليهم عن واجبهم القومى .. شمل الحكم ايضا مناشدة وزير الداخلية أن يحسن اختيار رؤساء اللجان الانتخابية وإسناد ذلك إلى القيادات الإدارية العليا واساتذة الجامعات إلى جانب رجال القضاء باعتبار ان الانتخابات عمل وطنى قومى .. يتشرف به من يختار لها وان تتم المساواة فى المكافأة بينهم وبين رجال القضاء .

● حول كيفية تنفيذ ما نادت به المحكمة من قبل وزارة الداخلية قال اللواء محمد بدير المنشاوى مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية ان الوزارة اولا ترحب بإشراك كل من قيادات الادارة العليا واساتذة الجامعات على ان يسمح وقتهم وظروف عملهم وعددهم بالقيام بهذه المهمة الجليلة .

● واضاف ان وزارة الداخلية سوف تقدم فى الاعتبار مناشدة محكمة استئناف القاهرة موضح الاهتمام وان هذا الحكم سيكون محل نظر وزارة الداخلية عند إجراءات انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى والانتخابات العامة لمجلس الشعب .

كما اكد اللواء محمد بدير المنشاوى مدير إدارة الانتخابات ان وزارة الداخلية سوف تجرى اتصالات مع مختلف الهيئات التى ذكرتها محكمة الاستئناف قبل إجراء الانتخابات القادمة بوقت كاف حتى يتمكن رؤساء واساتذة الجامعات وكبار موظفى الدولة من تحديد الوقت لتأدية هذا الواجب الوطنى .

واضاف أن القانون رقم ٧٣ لعام ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يختص وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة والفرعية طبقا للمادة ٢٤ من القانون السابق ذكره والتى تنص :

● يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويعين أمين لكل لجنة ..

● ويعين رؤساء اللجان العامة من بين اعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام ويختارون بقدر الإمكان من بين اعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ويختار أمناء اللجان من بين العاملين فى الدولة .

تجهيز وتحديد مقار اللجان

● واضاف مدير إدارة الانتخابات أن دور وزارة الداخلية أثناء عملية إجراء الانتخابات ينحصر فى تجهيز اللجان التى يجرى فيها الانتخاب .. كما تقوم بتحديد مقار اللجان . وعمل السوانر التى تقع خلفها صناديق الاقتراع ، كما يتم فحص وتأمين صناديق الاقتراع .

● ويصدر قرار من وزير الداخلية بحدد عدد اللجان ومقرها اعتبارا من ٨ صباحا يوم الانتخاب حتى الخامسة مساء وتسلم اللجان إلى رؤساء اللجان وامنائها ودور رجال الشرطة تأمين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

● سنجرى اتصالات مع الأساتذة وكبار الموظفين قبل الانتخابات بوقت كاف ..

اللجان اثناء العملية الانتخابية .

ثم تبدأ لجهزة الشرطة فى نقل صناديق الانتخاب إلى المقر المقرر أن تجرى فيه فرز صناديق الانتخاب وتأمين مكان إجراء عملية الفرز ، ويتم الفرز بمعرفة رئيس اللجنة العامة واللجان الفرعية لها دور ولا دخل لوزارة الداخلية .

ويتولى رئيس اللجنة العامة عملية فرز الأصوات بالاشتراك مع رؤساء اللجنة الفرعية بعد انتهاء عملية الفرز تعلن نتيجة فرز أصوات الناخبين ..

وأضاف أن قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة قرار كاشف وليس قرارا ناشئا .

سلبية المواطنين لها شقان

● ويقول اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية : إن سلبية المواطنين فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات لها شقان :

● الشق الأول القيد فى الجداول الانتخابية ان وزارة الداخلية المنوط لها القيد فى الجداول الانتخابية وهذا القيد له نوعان من القيد :

— نوع قيد تلقائى يتم عن طريق كشوف ترد من مصلحة الأحوال المدنية لمن يبلغ عمره ١٨ عاما حسب القانون يباشر حقه السياسى فى الانتخاب والترشيح .

— ونوع اخر قيد بطلب كل من يرى أن اسمه غير مقيد فى الجداول أو سقط اسمه سهوا من الجداول أو اسمه ورد خطأ فى الجداول له أن يتقدم بطلب لقيده أو تصحيح اسمه .

وتوجيهات وزير الداخلية حاسمة فى التيسير والتسهيل على المواطنين فى عمليات القيد فى الجداول الانتخابية وهذا التنسيق يشمل طلبات القيد برسوم أو دمغات .

وفى هذا الصدد أمر وزير الداخلية بتشكيل لجنة فى كل محافظة يرأسها اللواء مساعد مدير الأمن للشئون المالية والادارية بكل مديرية تتولى التنسيق والتسهيل على المواطنين والاتصال بالإدارة العامة للانتخابات فى حالة وجود أى صعوبات لتذليلها . كما تتولى الإدارة العامة للاعلام والعلاقات إعلان وإعلام المواطنين وحثهم على القيد فى الجداول الانتخابية تأكيداً لمباشرتهم لحقوقهم السياسية .

وتوجيهات وزير الداخلية أيضا ان تحدد اماكن اللجان الانتخابية فى التجمعات السكنية للمواطنين حتى لا يتحملوا مشقة أو عناء الوصول للجان الانتخابية .

تتولى الإدارة العامة للعلاقات من خلال ضباطها المنتشرين فى مراكز وأقسام الشرطة توجيه وتبصرة المواطنين إلى مقار اللجان الانتخابية التى يدلون فيها بأصواتهم اثناء الانتخابات .

● القانون ٢٢٠ لعام ٩٤ الذى أحدث تعديلات فى القانون رقم ٧٣ لعام ٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية وأهمها أنه شدد غرامة التخلف عن إدلاء المواطنين بالصوت الانتخابى من غرامة جنيه إلى غرامة ٢٠ جنيها .

● وأضاف اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إننى اناشد المواطنين المقيدين فى الجداول الانتخابية أن يبادروا فى استعمال حقهم الذى نصت عليه المادة ٦٢ من الدستور التى تضمنت أن حق الانتخاب والترشيح للمواطنين حق وواجب وطنى وذلك ترسيخاً وتأكيدا للمسيرة الديمقراطية وحتى تكون المجالس النيابية معبرة بصدق عن رغبة الناخبين ، لأن العزوف عن الادلاء بالصوت الانتخابى هو فى حد ذاته نكسة لمسيرة الديمقراطية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

بعد الفتوى بتحريم الانتخابات:

هل تشارك الجماعة الإسلامية فى الانتخابات القادمة؟!

منذ أيام مضت، أصدرت «الجماعة الاسلامية» من داخل السجن كراسا يحمل فتوى بتحريم الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية سواء بالترشيح أو بالادلاء بالأصوات، واستند صاحب دريالة صاحب الفتوى الى ان التحريم يرجع الى ان المجتمع والحكومة فى فكر «الجماعة الاسلامية» من الكافرين!!. ومع مضى هذا العدد من السنوات، ومع وجود تيارات اسلامية اخرى على الساحة السياسية وسواء اعترفت الحكومة بوجود هذه التيارات أو رفضت الاعتراف، فإن هناك عددا غير قليل من القيادات الدينية الذين يختلفون كثيرا مع فتوى دريالة والجماعات الاسلامية - بل ان عددا غير قليل من قيادات محسوبة بانتماءاتها الاسلامية أو السلفية، ترى فى الانتخابات بصورتها التى تجرى

عليها حاليا، هى شكل من اشكال الشورى فى الاسلام والتى يتم فيها اختيار من يعرف بأهل الحل والعقد ولكن بشكل عصرى ومنطق يتفق مع تطورات الطرح والاختيار. ومع نشأة الجماعة الاسلامية ومع نشأة الانتخابات باشكالها المختلفة يتفق مع الفتوى التى صدرت من داخل السجن بتحريم هذه الانتخابات، بل ان التجربة الانتخابية اثبتت ان الجماعة الاسلامية بدأت نشاطها الفعلى فى الانتخابات الجامعية بالسيطرة على اتحادات الطلاب فى الكليات المختلفة، وان كثيرا من القيادات قد خاضت من قبل انتخابات المجالس البرلمانية.

بانتماء القديم من الجماعة يقول: الموقف المعلن حتى الآن للجماعة الاسلامية هو مقاطعة الانتخابات.

ونحن من جانبنا نحاول اقناعهم بضرورة التطور والتخلى عن هذه المقاطعة، ونحن فى موقفنا الحقيقى ندعم كل من يرضع شفته من الفصيل الاسلامى ونؤازره ونؤيده.

اما فيما يخص فتوى الجماعة فالفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف ومن ناحية اخرى فإن الفتوى لا تمثل اجماعا للمسلمين، واجماع المسلمين المعاصرين لم يذهب لحرمة الانتخابات كاجراء لأن العمدة فى الفتوى هو النية، وإذا كان السبيل لأسلمة المجتمع سيأتى عبر البرلمان، فمن غير الانصاف ان احرم اى اسلامى من سلوك هذا السبيل. ويبقى ان المحكمة ان تعادى بعضنا بعضا خلافا على فتوى.

ويقول الدكتور عبدالصبور شاهين: الانتخابات هى فريضة الشواهد الحقيقى لجميع الافكار والقوى.. ويمنطق العصر فإن الانتخابات هى شكل من اشكال الشورى فى الاسلام ويمكن القول بمنطق العصر ايضا انها وسيلة الانتخاب «اهل الحل والعقد» والقول بحرمتها غريب، بل هى درب من الغباء وهو نفسه ذلك الموقف الغبى الذى يجعل هؤلاء الشبان الموتورين يرتكبون من الاعمال ما يعطى للحكومة، ذريعة لقتال الناس فى الشوارع دون ثمن، واعتقد ان ذلك يحمل خيانة بالدعوة الاسلامية لأنه يعطى لاعداء الدين فرصة ذهبية لتشويه وجه، حقيقة نحن نتفق على ان هناك اشياء غريبة تحدث فى الانتخابات البرلمانية منها على سبيل المثال اختيار تجار المخدرات والسماسرة وتجار السوق السوداء، ولكن لنتساءل من الذى افسح المجال لهذه الفئة من الناس أن تتواجد على الساحة، أليس مثل هذا الموقف الرافض ومثل هذه الفتاوى الغريبة؟!

ويقول رجب هلال حميدة أمين عام حزب الأحرار واحد الوجوه التى ارتبطت بالجماعات الاسلامية المختلفة، صاحب الفتوى بحرمة الانتخابات لا يمثل دليلا للحكم على الدين، والحقيقة اننى لا اجد دليلا نظيا او عقليا لتحريم الانتخابات وإراها خاضعة لمبدأ «وشاورهم فى الأمر» وطريقة اجرائها خاضعة لقول الرسول الكريم «انتم اعلم بامور دنياكم».. وأرى أن الانتخابات فى المناخ الذى تعيشه المعارضة والتيارات الدينية هى الآلية الوحيدة المتاحة للتغيير وقابلها آلية العنف الذى اثبت فشله تماما.. واعتقد انه مع وجود ضغوط على الجماعة الاسلامية سيفيدون من افكارهم خاصة اذا نظرنا الى تجربة الجزائر حيث لم يستطع الاسلاميون فرض انفسهم إلا من خلال الانتخابات، ثانيا فإنهم لم يستطيعوا تقديم طرح اسلامى بديل عن العملية الانتخابية وبنظرة متأنية فإنهم يدركون ان المشاركة من خلال القنوات المرئية ستوفر لهم استقرارا وتقلل من الضغط المفروض عليهم، والجماعة الاسلامية وبالتعديد تنظيم الجهاد بفصيليه - عمر عبدالرحمن - وعبود الزمر - حتى لو اجتمعا فلن يكونا بقوة الاخوان المسلمين محليا وعالميا واعتقد انهم يحللون الاحداث جيدا ويستخلصون منها تحركاتهم القادمة.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

ضمان نزاهة الانتخابات : مطلوب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية

اعلن فؤاد سراج الدين زعيم الوفد ضرورة الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية ، واعلنت جميع القوى السياسية المعارضة تاييدها لمطالب فؤاد سراج الدين لضمان نزاهة الانتخابات واحترام كلمة الامة .

ماذا يعنى الاشراف القضائى ؟ . .

وماذا يقول رجال القانون حول هذه الضمانة الهامة ؟ .

ونحن على اعتاب انتخابات برلمانية جديدة وبعدما قرر حزب الوفد اكبر احزاب المعارضة خوض الانتخابات البرلمانية بعد غياب خمس سنوات عن الساحة البرلمانية .

حان الوقت لنضع حداً لحالات التزوير التى تحدث فى العملية الانتخابية والناتجة عن عدم توافر الاشراف القضائى المطلوب فى اللجان الفرعية .. ان الاشراف القضائى على جميع اللجان مطلب هام وملح فى الوقت الراهن بعدما تفاقمت حالات العبث فى العملية الانتخابية وفرز الاصوات .. ترى هل تتحقق « العدالة » فى الانتخابات القادمة بالاشراف قضائى كامل ؟ !

ويؤيد رأى الوفد فى ضرورة الاشراف القضائى على كل من اللجان الرئيسية والفرعية على حد سواء المستشار عبدالستار مكى نائب رئيس محكمة استئناف طنطا فيقول :

ـ فى معظم الدول الديمقراطية تتم الانتخابات على مراحل وليس شرطاً ان تتم على دفعة واحدة وعندنا فى مصر من الممكن تقسيم الجمهورية الى محافظات وبعملية تنسيقية لن يؤثر ذلك على العملية القضائية ولا على اجراءات التقاضى لان القاضى أو المستشار بطبيعة الحال ليس لزاماً عليه التواجد بالمحكمة يومياً وأرى انه اذا توافرت الرغبة الحقيقية فى تنفيذ ذلك فمن السهل تحقيقه .

السلطة القضائية

ـ والمستشار شريف كامل يقول :

ـ فيما يتعلق بالمادة « ٨٨ » من الدستور التى تتحدث عن الاشراف القضائى على انتخابات مجلس الشعب فانه يتعين التمييز بين قراءتين أو تفسيرين لهذه المادة ، التفسير النصى أو الحرفى للمادة وهو الذى ربما يُلهم منه أن رقابة القضاء على الانتخابات تقتصر فحسب على الاشراف وهو ما يعنى بالضرورة اقتصار هذه الرقابة على اللجان العامة فحسب وبقاء اللجان الفرعية تحت سيطرة وهيمنة رجال الادارة . وهذا التفسير النصى أو الحرفى للمادة لا يتفق مع ضرورة توافر الرقابة القضائية على الوجه الصحيح . كما انه لا يتفق ايضاً مع الاعتبارات السياسية التى تحتم ـ خاصة فى هذا الوقت بالذات ـ ضمان توفير اقصى درجات الحيدة والنزاهة والشفافية فى العملية الانتخابية ، والا كانت ردود الافعال

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

تحقيق :

هناء مصطفى

السياسية والشعبية غير محمود عقباها وفوجئنا مرة اخرى بالطعون الكثيرة فى صحة عضوية أغلبية اعضاء مجلس الشعب والشورى ، الأمر الذى قد يمثل فى تقديرنا انتفاء شرط الثقة والاعتبار الواجب توافره فى جميع اعضاء مجلس الشعب والشورى . ولذلك فانا ارفض هذا التفسير الحرفى للمادة ، ٨٨ ، من الدستور واحسب ان الاصرار على تمسك الحكومة بهذا التفسير قد يدفع الامور الى حافة الهاوية ويعرض الاستقرار السياسى فى مصر للخطر البالغ .

ـ اما القراءة او التفسير الآخر والذى ارى ـ والكلام للمستشار شريف كامل ـ ان مفردات المادة ، ٨٨ ، من الدستور تسمح به طبقاً لقواعد التفسير العادية والمعمول بها فهو ان تكون الرقابة بأكملها على كافة خطوات واجراءات عملية الانتخاب تكون تحت رقابة فعلية مباشرة لرجال القضاء بالمعنى الصحيح أى اعضاء السلطة القضائية وليس مجرد رجال من الهيئات القضائية الاخرى كاعضاء هيئة قضاء الدولة أو النيابة الإدارية او نحوهما وذلك لأن الصلات الوظيفية و ، العضوية ، بين هذه الهيئات القضائية والحكومة قد تثير بجدية انطباعا قويا لدى الرأى العام بانتفاء صفات الحيدة والموضوعية والنزاهة فى الرقابة الانتخابية مما قد يأتى بالأثر العكسى والذى معناه ببساطة تعريض عضوية معظم أعضاء مجلس الشعب والشورى لاهتزاز الثقة والاعتبار الواجب توافرهما فى الاعضاء .

ـ وينفى المستشار شريف كامل حديثه قائلاً :

ـ أناشد الحكومة بان تلجأ الى استخدام القراءة والتفسير الذاتى الذى يوجب توافر اشراف ورقابة وهيمنة رجال السلطة القضائية وحدهم ودون غيرهم على جميع مراحل واجراءات عملية الانتخاب المقبلة وذلك اذا كانت الحكومة راغبة فى توفير الاستقرار السياسى والشفافية السياسية ، ومنع اثارة الاقلام التى تضع مصر كلها على طريق النفق المظلم المجهول .

وينهى المستشار المدمراش العقالى حديثه قائلاً :

ـ أن المشكلة الديمقراطية فى مصر تعانى من مازق الأغلبية الصامتة التى لا تتحرك للانتخابات ولو تحركت لاعتدلت موازين كثيرة .

٢٦٠٣٨٠

المصدر : المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

الأقباط والانتخابات القادمة: مشاركة.. أم انسحاب؟

يمثل الاقباط نسيجا مهما فى تكوين المجتمع المصرى يتأثر به ويؤثر فيه باعتبار انهم جزء اصيل وفاعل لا يمكن تجاهله أو نسيانه خاصة فى قضايا حيوية كبرى مثل الانتخابات النيابية كانت او وجود الاقباط قبل حركة يوليو ١٩٥٢ كان واضحا ومؤثرا بالانتخاب فى حين اختفى هذا التواجد أو كاد داخل البرلمان ليقتصر على التعيين فقط!!

طلعت المغربى

ماهو موقف الاقباط فى الانتخابات القادمة؟ مشاركة أم انسحاب؟ وهل صوت الاقباط عند المشاركة فى العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا؟

الاسبوع السياسى تلك القضية، سعد لطرحى عضو الدور عضو الهيئة العليا للوفد يرجع اسباب صوت الاقباط عن العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا الى عدة عوامل اهمها غياب الانتخابات الحرة النزيهة مثل تلك التى كانت سائدة قبل حركة يوليو ١٩٥٢ ، لذا فإن أجواء انتخابات حرة نزيهة هو المدخل الطبيعى لمشاركة الاقباط فى الحياة النيابية، وهناك سبب آخر أدى الى عزوف الاقباط عن العمل السياسى وهو قرار شباط يوليو باجراء حركة الاصلاح الزراعى مما قضى كثيرا على طبقة ملاك الاراضى الزراعية والتى كان الاقباط يشكلون جزءا مهما منها فقد فرض الحراسة على أموال وممتلكات جميع الذوات والشيوخ الذين انتخبوا فى الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ والسبب الثالث فى صرف الاقباط عن العمل السياسى انه لا يوجد حاليا مايغرى رجال الأعمال الاقباط بالمشاركة فى العمل السياسى بدلا من الشورمات

التى يقومون بتأديتها لأنهم يعلمون جيدا أن الديمقراطية مجرد ديكور فقط.

ويضيف: لقد شاركت فى العديد من الانتخابات التى أجريت على أرض المحروسة، وتأكد لى ومعنا معنا لا يدع مجالا للشك ان ضباط حركة يوليو استبعدوا الاقباط من الخريطة السياسية وأصبح وجود الاقباط فى البرلمان يتم بالتعيين بدلا الانتخاب، وقد حدث هذا لأول مرة فى انتخابات ١٩٥٨ ، حين اختار على سبرى وأعداء عشر قوائم للاقباط على اساس الدوائر المغلقة، ووضعت اسمى كمرشح فى الترتيب العاشر، وكانت المفاجأة أن وافق ضباط يوليو على اضعاف اسماء الأوائل واستبعدوا اسمى، ليتم نسبة الباط فط بنظام الدوائر المغلقة واثنان آخران خارج تلك القوائم.

وأنا جاء السادات ليرسى نفس النظام - التعيين - بالنسبة للأقباط، واذكر انى فى انتخابات ١٩٨٤ ان دخلت على رأس قائمة الوفد إلا أن يزور الداخلية وقتها اعترض على لأننى اشتراكى ولست عميلا.

إذا كنا نريد مشاركة حقيقية للاقباط فى الحياة النيابية حقا لمايزيد من ضمان نزاهة الصندوق يوم الانتخابات وان يكون هناك اشراف قضائى كامل ولامانع من اجراء الانتخابات فى ستة أيام خاصة اذا علمنا أن انتخابات ١٩٢٨

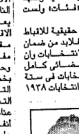

مبلاد حنا

أجريت على يومين، وكان عدد سكان مصر وقتها ١٦ مليون نسمة فى حين اننا حاليا ٦٠ مليون.

الدكتور رفعت السعيد مقرر اللجنة المركزية بحزب التجمع التقدمى يؤكد ان الاقباط جزء من الجسد المصرى لا يفصل عنه وقد شهدت الانتخابات الاولى بعد ثورة ١٩١٩ تمادى راغمة للاستئثار المصرى حيث لم يفرق الناخبون بين المصريين على اساس من الدين، لكن حدث مامعند ونجح المتسلمون فى احداث شرخ فى الجدار المصرى لان بعض المتسلمين يروج من الآن للفكرة عدم جواز ترشيح القبطى او حتى تعيينه فى مجلس الشعب على اساس أنه لا تجوز ولاية غير المسلم على المسلم لكن فهمنا لصحيح الدين والصحيح الرابطة يحتم علينا ان نتأمل كل الاحزاب ان ترشح وبنسبة كبيرة مرشحين من الاخوة الاقباط، وان نناشدها ان تشعل المنافسة بين مرشحيها ان تضع ندا من المسلمة المعادية امام المرشحين من الاقباط فى قمة، بمعنى لا تدارى جراحها ويتجلبوا لان تصبو بحدتها الوطنية، وانا اعتقد ان الأحزاب ان ترشح بإمكانهم اذا تجاوزوا حاجز السلبية ان يكونوا قوة انتخابية هامة تسهم فى اعادة تشكيل مجلس الشعب على اساس اكثر ديمقراطية واكثر ليبرالية واكثر تمثيلا لحقيقة الشعب المصرى.

إن الانتخابات القادمة هى فى اعتقادى انتخابات فاصلة ورسالة الجميع مسلمين واقباطا فيها على اساس مصرى وديمقراطى هو عمل ضرورى ندعو إليه الكنائد.

* سلبية الاقباط عن المشاركة فى العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا.. لماذا؟

- لقد بدأت سلبية الاقباط منذ الانتخابات التى أجريت فى العهد الناصرى، حيث كانت القوائم التى يعدها الاتحاد الاشتراكى خالية من الاقباط الى درجة مثيرة للدهشة وبما ان مقاومة مثل هذه القوائم لم يكن مفترضا فقد اكتفى الاقباط بالامتناع وخاصة بعد الناصر ان يمثل المشكلة وبخطأ المدى هو التعيين، والأسف كان التعيين رام بزل اسلوبا خاطئا فى التعامل مع الاقباط حيث يتم اختيار عناصر مزعزعة من جانب الاقباط للناصر، إذ يتم اختيار اثنا العناصر على اساس الولاء للحكم، لذا فإن اختيار

هذه العناصر يهز صورتهم امام الأقباط لانفسهم.

لذا فكثير منهم لجنة الاسكان الأصل بمجلس الشعب فيرى ان قبط مصر لهم الكونات الرئيسية للجماعة الوطنية تتأثر بها وتؤثر فيها وعندما تكون الجماعة الوطنية فى مجملها فى حالة انكماش أو انسحاب يتأثر قبط مصر بذلك العوامل. فى عهد عبد الناصر عام ١٩٥٧ ، تضمن ان نجاح الاقباط فى الانتخابات لدخول البرلمان أمر شبه مستحيل لأننا كنا كلنا هيئة التحرير ثم كلنا الاتحاد القومى وبعد ذلك كلنا الاتحاد الاشتراكى العربى، وضمير دور الاقباط فى البرلمان شيئا فشيئا أن ان انتهى الأمر بقبول الأمر الواقع بالتعيين فبرزت على السطح نرعيات متسلطة حتى يكون إعادة تعيينهم واصبح وجودهم شكليا وبعدديا، وبالتالى فالمحطات من المحميات الى التعيينات لغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للأقباط وأخذت البيانات الذنية التقليدية وأصبح وجود الأقباط فى البرلمان قضية غير مطروحة

وبالنسبة للانتخابات القادمة فانا اعتقد انها ستكون معركة شرسة بين جملة الأحزاب المسماة بأحزاب المجتمع المدنى وجملة التيارات المسماة بالتيارات الدينية.

انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها؟!

بقلم: سعيد عبدالخالق

انتهى مقال يوم «الخميس» الماضى الى ان «كليهما مر».. الاشتراك في الانتخابات بدون الاتفاق مسبقا على توفير الضمانات الاساسية لنزاهة وحرية عملية الاقتراع، او مقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها والاعتكاف بدور «قمح الاعيب شيخة» الذى تجيدها الحكومة في عمليات تزوير وتزييف ارادة الناخبين. نعم.. «كلاهما مر».. الاشتراك او المقاطعة.. وكأس المرارة الذى سوف تتجرعه احزاب المعارضة لا يختلف في الحالتين.. نفس مذاق وطعم المرارة، ونفس المصير وخروج للمعارضة من مولد الانتخابات بدون الحصول على مقاعد في مجلس الشعب تتناسب مع حجمها في الشارع السياسي، والعارفة للكبرى.. ان الشعب هو الذى يدفع الثمن في النهاية ويدفع ثمن اشتراك المعارضة بدون ضمانات، ويدفع ثمن مقاطعة المعارضة للانتخابات. حقيقة.. الشعب يدفع الثمن في الحالتين. في الحالة الاولى اى اشتراك للمعارضة بدون ضمانات.. في هذه الحالة.. نرى حرمان الامة من اختيار ممثليها الحقيقيين في مجلس الشعب، من يريد النظام تجاوبه هو الذى سوف ينجح رغم انف الجميع!! تعالوا نذيرسها في ثلاثين.. مثلا.. سوف يطلب الحزب الوطنى من الحاقدين اختيار مرشحين لانتخابات مجلس الشعب، وتصبح المسئولية هنا ملقاه على اكتاف المحافظ المسئول عن الاختيار.. ويرفع المحافظ كشف المرشحين الذين اختارهم الى رئيس الحزب الوطنى.. ورئيس الحزب الوطنى هو في نفس الوقت رئيس جمهورية مصر الذى يملك سلطة اقصاء وتعيين المحافظين بدون سبب.. هل سمعنا او قرأنا يوما عن اسباب استبعاد محافظ من منصبه أو اسباب تعيين فلان الفلاني محافظا؟!. بالقطع.. لا!!. المهم.. يرفع المحافظ اختياراته الى صاحب قرار تعيينه واقصائه. ويفضل رئيس الحزب الوطنى الذى هو رئيس الدولة بالتوقيع واعتماد مرشحى الحزب الوطنى الذين اختارهم المحافظ لخوض المعركة الانتخابية!. وتبدأ المعركة.. هل تتصورون حضراتكم ان المحافظين سوف يقفون مكتوفى الايدى؟!. ان سقوط احد المرشحين الذين اختارهم المحافظ.. يعنى فشل المحافظ في عملية الاختيار مما يعرضه للاقصاء من منصبه. ونجاح مرشحى المحافظ.. يعنى ضرورة استمراره في منصبه لحسن اختياراته!. وطبعا.. الشعب يجلس في مقاعد المتفرجين على هذه المسرحية، والمعارضة التى شاركت بدون ضمانات مثل الذى اتذابه حالة غير طبيعية، واسرع يضرب برأسه في الصخر حتى يلقى مصرعه بإرادته!! هذه هى الحقيقة. وارجاءها في الانتخابات التكميلية التي جرت مؤخرا لخلو بعض مقاعد مجلس الشعب. وبالمناسبة.. هذه الانتخابات نراها «نذير سوء» وبداية تقضيح نوايا النظام!!. والأهم من هذا وذاك.. ان مناخ الحقل سوف يخرج علينا بعد إسدال الستار مخلنا في فخر وتباه عن اشتراك احزاب المعارضة في الانتخابات، وسقوط مرشحيها، وضآلة حجمها في الشارع السياسي وفور انتهاء فترة صلاحية الحلل.. يبدأ دور الاقلام والاوراق وسدنة وسائل الاعلام الحكومية، الذين سوف يشنقون بذراعة العملية الانتخابية امتقاناً منهم بقدرتهم على خداع الشعب. واستشهد هنا بالبيان الذى اصدره قضاة مصر في الجمعية العمومية لنادى القضاة، والتى عقدت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٦. لقد بدأ البيان بالعبارة التالية:

«درجت السلطة التنفيذية وبعض اجهزة الاعلام بصدد الانتخابات العامة واعلان نتائجها، على ترديد انها جرت تحت اشراف القضاء تعزيزا للثقة في اجراءات العملية الانتخابية». واضاف قضاة مصر في بيانهم: «الا انهم يأسفون لأن اشرافهم عليها لا يعدو ان يكون اشرافا رمزيا دون فاعلية، ذلك لأن دورهم يقتصر على رياسة اللجان الرئيسية واللجان العامة في الدوائر الانتخابية، اما التصويت فيتم بعيدا عن قاضيهم في اللجان الفرعية». وطالب قضاة مصر بتعديل القوانين المنظمة للانتخابات، ووضع العملية

الانتخابية جميعها بين أيدى القضاة، فيتولون رئاسة اللجان التى تجرى الانتخابات وتقوم بالفرز وتعلن النتيجة من اللجان الفرعية والعامة والرئيسية، ولا يحول دون ذلك ما قد يقال من عدم كفاية عدد رجال القضاء لهذه العملية إذ يمكن تفادى هذا الأمر بإجراء الانتخابات على مراحل فى أيام متتالية أو بضغط عدد اللجان الفرعية». وطالب بيان قضاة مصر «بأن يكون الفصل فى الطعون الانتخابية موكولا الى المحاكم دون غيرها وباعتبارها من الدعاوى العادية، سواء بالنسبة لكيفية رفعها أو الحكم فيها أو سقوطها بالتقادم». وانتهى هذا البيان الخطير بالفقرة التالية: «وإنى أن يستجاب لهذا الطلب فإن القضاة يلحون فى اعفائهم من ذلك الأشراف الرمزى، فإما ان توكل العملية الانتخابية اليهم كاملة وهم اهل لها، وإما أن يعفوا منها بمرتبها وبنسبة نتائجها اليهم ايا كانت. وتكلف الجمعية العمومية مجلس ادارة النادى بإبلاغ هذا الى الجهات الادارية».

وطبعا.. وضعت الحكومة هذا البيان التاريخى فى ادراج مكاتبها، ولكنك الشديد او من «عجائب الزمن» حسب وصف الدكتور شوقى السيد فى كتابه «مذبحة القضاء»، «ما رددته الحكومة من مسئولية القضاة عن بطلان انتخابات مجلس الشعب بمبادرة الازيكية والظاهر التى جرت عام ١٩٩٠». ورد ذلك بين اسباب الحكومة فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر بتعويض للرشح الدكتور شوقى السيد بمبلغ ٥٠ الف جنيه!!. وبالمناسبة الشعب يدفع فيه هذه التعويضات لرفض مجلس الشعب تنفيذ قرارات محكمة النقض ببطلان الانتخابات.

يا سادة.. هذا هو الموقف فى حالة اشتراك المعارضة فى الانتخابات بدون توفير الضمانات الاساسية لسلامة العملية الانتخابية. هل هناك مبرارة اكثر من هذا؟!. محافظون تمرسوا على تزييف ارادة الناخبين لضمان استمرارهم فى مناصبهم، وإحقاقا للحق.. لم يعد للشرطة دورا فى عمليات التزوير والتزييف. الشرطة.. لم تتدخل فى انتخابات عام ١٩٩٠، وكانت قرارات محكمة النقض فى نفس الوقت بطلان عضوية حوالى ثلث اعضاء مجلس الشعب الحالى. لقد اصبحت عمليات التزوير من مهام الجهات الادارية وعلى راسها المحافظ!!. ولم يدن قرار قضائى اجهزة الشرطة، ولم يكشف قرار عن تدخل الشرطة فى الانتخابات لصالح مرشح الحكومة. نعم.. الشرطة تتولى حراسة اللجان وتامين المنشآت، ولكن بدون المشاركة الفعلية فى تسويد البطاقات والتلاعب بالنتائج الى آخر الوسائل المعروفة فى تزييف ارادة الناخبين. الآن.. الشعب هو الخاسر إذا شاركت المعارضة بدون ضمانات.. بخسر مرتين.. الاولى فى وصول ممثلين غير حقيقيين عن الأمة الى مقاعد مجلس الشعب. والخسارة الثانية.. فى سداد الشعب لفاتورة امتناع مجلس الشعب عن تنفيذ احكام القضاء ببطلان الانتخابات، ودرأها فى احكام التعويضات التى صدرت لصالح بعض المرشحين. والمرارة الأخرى.. هى مقاطعة المعارضة للانتخابات. ولها حديث آخر.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

الحكومة الطايدة

التجارب أثبتت بنفوذ كافة أن بقاء الرئيس السلطات حسني مبارك التنفيذية بدءا على رئاسة من الرئيس الحزب الوطني وانتهاء برؤساء أمر يتناقض مع المجالس المحلية دعوة النظام بصورة تجعل للديمقراطية.. نجاحه مضمونا لأن رئاسة مبارك وتفرغ للحزب تعني أن الانتخابات من مرشح الحزب مضمونها الحاكم سيتمتع الحقيقي.

تحقيق
سامي أبو العز

ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب

١٩٩٥ عام حاسم في تاريخ مصر السياسي

ويحتاج إلى الحكومة قوية .. ومعارضة أقوى

المحروسة
المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

لماذا لا يصبح الرئيس مبارك شخصية فوق الأحزاب والصراعات؟

مطلوب: وضع العملية الانتخابية تحت الإشراف الحقيقي للسلطة القضائية..

القوى الوطنية تطالب بتشكيل حكومة محايدة تشرف على الانتخابات ويكون هدفها انتخابات نزيهة.

الديمقراطية الحقيقية تعني تداول السلطة وإنهاء حكم الحزب الواحد.

الشعب مل الحكومة الواحدة التي أعطت كل ما عندها وجاءت بذوات الى المجلس مشكوك في عضوية بعضهم والبعض الآخر جاء فوق ارادة الجميع.

فهل حان الوقت لتدعم أساليبنا الانتخابية ونهدأ من الصراع والبلطجة وتترك اختيار القضاة للشرفيين على الانتخابات لمجلس القضاء الأعلى.

متى لا تتدخل وزارة الداخلية والعدل في اختيار القضاة الذين يشرفون على الانتخابات وفي تعيين المشرفين القضائيين الحاضرين للوزارة واسناد ادارة العملية الانتخابية لهم بما يمس باستقلال القضاء.

مالنا لو شكلت حكومة محايدة تكون مسيرة بحق من الادارة الشعبية المتمثلة في الديمقراطية الحقيقية.

المواطن البسيط صميم لديه اقتناع بأن الحكومة هي المهيمن الأول على صناديق الانتخابات وأن من تشاركهم معروفون مقدما من مرشحيهما.. الأمر الذي جعل العديد من المواطنين يحرقون من الذهاب للجان الانتخابية لصالحهم النتيجة مسبقا.

يؤكد الدكتور عاطف البنا الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة انه من العيب ونحن في أواخر القرن العشرين والعالم أصبح كالقرية الصغيرة أن تجرى انتخابات ويبقا كل النصوص والعيوب المعروفة من تسديد بطاقات وتصويت الموتى والغائبين وتغيير الصناديق والأحذاء الخديعة في الفرز.. الى آخره من عيوب. فالمطلوب الآن هو انتخابات حرة ونزيهة تماما كما هو مطلوب الاشراف القضائي الكامل الذي لا يقتصر على قواعد القضاة في اللجان العامة التي تتجمع فيها الصناديق الواردة من اللجان الفرعية العديدة التي لا يعرف إلا الله كيف تم التصويت وتسجيله ليطالعك فيها فالاشراف القضائي في هذه الحالة مسألة شكلية لأنه يأتي بطريقة لا تمنع من اخطاء وعمليات تزوير لم يرتكبها أحد والاشراف القضائي الكامل يعني تواجد رجال القضاء في كل اللجان الفرعية - لجان التصويت - فهذه لجان الانتخابات الحقيقية.. أما ما يسمى باللجان العامة أو الرئيسية فهي ليست لجان انتخابات ولكن لجان تجميع الصناديق بعد انتهاء يوم الانتخابات وأكمل.

ويدعم أن الاشراف القضائي الكامل على اللجان يمكن رقم التسجيع بقلة عدد القضاة لأنه يمكن إجراء الانتخاب على عدة أيام - يومين أو ثلاثة - ويمكن تجميع لجان الانتخاب الفرعية في مكان واحد كل ثلاثة أو أربع لجان. فالقرية التي بها أربع لجان مثلاً يمكن أن توضع في مبنى مدرسة واحدة أو مبان متقاربة بحيث يستطيع رجل قضاء واحد أن يشرف اشرافا فعليا عليها.

من ناحية أخرى حتى لو تحققت هذه الضمانة فهي غير كافية لأنها اذا كانت مستخدمو عدم تسديد البطاقات وعدم تسويت الشخص أكثر من مرة وعدم وضع بطاقات في الصناديق قبل عملية الانتخاب إلا انها لن تمنع الشفوفة على الناخبين فيمل يوم الانتخاب وفي شفوفة تتمثل في المصالح الشخصية أو الوعود الانتخابية من رجال الحكومة.

وزارة محايدة

حتى تكون الانتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير والتلاعب بأصوات الناخبين وبعيدة عن ارادة الشعب الحقيقية ولانقاذ الشفوفة والمصالح يشير الدكتور عاطف البنا الى ضرورة أن تجرى الانتخابات وزارة محايدة فهذه ليست بدعة ففي مرات كثيرة في ظل دستور ١٩٢٣ كانت تجرى الانتخابات تجرى الانتخابات وزارة محايدة فهذه ليست بدعة ففي مرات كثيرة في ظل دستور ١٩٢٣ كانت تجرى الانتخابات وزارة مستقلة ليست وزارة حزبية. وقد يقال لماذا نعهد باجراء الانتخابات الى وزارة محايدة بينما الحكومة التي تنتمي الى الحزب الوطني تقوم بادارة المرافق والمصالح المختلفة.. أي أدارة كل شئون البلاد فلماذا لا ذلق فيها في ادارة العملية الانتخابية؟ ويجيب قائلا أن هذا قياس مع الفارق لأن عملية الانتخابات تتضمن تنافسا بين الحكومة وحزبها وبين سائر الأحزاب والقوى السياسية بحيث يتعين أن تقوم بها جهة محايدة وأن توفر الثقة والاطمئنان لكل القوى التي تدخل الانتخابات بأن الحكومة وحزبها لم يستخدموا سلطاتهم من سيطر المزور وذهب لتلفاديور على الانتخابات. وقد يقال أن الحكومة الموجودة في السلطة في الدول الديمقراطية هي التي تجرى الانتخابات وتقبل أيضا أن هذا قياس مع الفارق ففي الدول الديمقراطية في أوربا وأمريكا لا يفكر أحد في تزوير الانتخابات وهناك تقبل من الحكومة ومن كل الاتجاهات لما ستسفر عنه الانتخابات. يتقبلون هنا بايمان بالحرية الديمقراطية وايمان بتداول السلطة أيضا رأسها في الحكام والمحكومين.

ونجد ان الحكومات التي تجري الانتخابات في الدول الديمقراطية كثيرا ما فشلوا في الحصول على الاغلبية وتشكيل الحكومة. فهل هذا يحدث او يراد لدينا؟

بل نجد ان رؤساء الجمهورية في دول اوروبا وامريكا يقومون باجراء انتخابات الرئاسة ويرسبون ويبقى غيرهم السلطة فهل هذا يراد أو يحلم به أحد لدينا؟

المطلوب بالمختصر هو حكومة محايدة لاجراء الانتخابات وكذا ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب حتى يمكن ان توجد لدينا انتخابات حرة.

ضمانات ضرورية

نتمنى ان تقتنع الحكومة الحالية بان المرحلة القادمة هامة جدا وخطيرة في حياة الشعب المصري ومن ثم لتطلب قدرا من انكار الذات وتغليب المصلحة القومية العليا على المصالح الصغيرة والضيقة والذاتية وبالتالي فالقصد من ازالة الاحتقان الموجود في الحياة السياسية المصرية وتطلب التحرف مباشرة على رغبات الشعب وطموحاته وترك حرية الاختيار له بالكامل، وهذا يقتضي توفير اكبر قدر ممكن من الضمانات لاجراء انتخابات حرة ونزيهة تفرز العناصر التي يرغب الشعب في ان تتولى المسئولية في المرحلة القادمة.

وحول هذه الضمانات يقول الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انها كثيرة جدا حتى بدونها تخطئ الجداول الانتخابية وان تكون هذه الجداول دقيقة وصحيحة، وايضا ان تكون هناك ضمانات قانونية كاملة في مقدمتها ضمان القضاء على العملية الانتخابية من اولها الى آخرها، فالمسألة ليست في العديد من المسائل الاخرى وهذه الضمانات لايمكن ان تكتمل الا اذا تم اجراء انتخابات تحت اشراف حكومة مؤقتة محايدة خلال فترة الانتخابات وهي ضمانة ضرورية ويمكن ان يكون لها تأثير نفسي بالغ الاهمية والايجابية بالنسبة للشعب المصري والذي بات مقتنعا تمام الاقتناع ان الانتخابات تزور بالشكل كثيرة ومتعمدة، وان وجود حكومة مؤقتة لا مصلحة لها فيما يتعلق بنتائج الانتخابات تمثل ضمانا حقيقية لنزاهة الانتخاب.

ويستطرد الدكتور حسن نافعة قائلا من الممكن ان يكون رئيس الوزراء الحالي او اي وزير آخر من الوزراء الحاليين او الصورة الحيادية الكاملة والمطلوبة تتم الا ما قرر الرئيس مبارك الاستجابة لمطلب جماهيري عارم ان يصبح شخصية فوق الاحزاب وفوق الصراعات الحزبية الضيقة وان يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني ويقرر انذاك الاشراف الكامل وما يتعلق من الانتخابات القادمة. ولي تقديري الشخصي ان الرئيس مبارك يستطيع ان يحكم في فلك شخية جديدة بدل ولا أتجاوز اذا قلت إنه في حياتها الى هذه الفترة لتجديد دماء النظام وهو في جميع الاحوال يملك من السلطات والصلاحيات ما يؤهله للاحساك بالبندة.. لكن السؤال هنا هل هو تفكير الرئيس مبارك أم ان التقارير التي تصل اليه تصب كلها في اتجاه تخويفه من أن تركه الحزب الوطني سيؤدي بخروجه وحيدا امي الشارع السياسي؟ ويوجب قائلا اعتقد ان هذا هو ما يصل اليه من الاجهزة المعاونة بحكم محدودية افقها السياسي وعلى هذا لا اتصور ان يحدث تغيير جوهري في اسلوب ادارة الامور السياسية وعلى هذا الاساس فانني استبعد ان يوافق الرئيس مبارك على اجراء الانتخابات في ظل حكومة محايدة او ان يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني قبل اجراء هذه الانتخابات. كذلك فانني ارى ان امورا كثيرة على الصعيد المحلي والاقليمي ستحدث قبل اجراء الانتخابات يسوف يتوقف على هذه الامور صياغة تفكير الرئيس وتقديره للموقف بالنسبة لقضية الانتخابات فمثلا اذا حسم الصراع مع الارهاب وتمت التهدئة عليه من جانب الحكومة وذلك قصت عملية التنمية السلمية سوف يدعم الاتضاع لدى النظام بأنه لا توجد اية ضغوط تضطره الى تقديم تنازلات لما اذا ظلت قضية الارهاب معلقة واستمر الخطر الارهابي محدقا وتعقدت عملية السلام فقد يؤدي هذا الى تفكير سياسي جديد.

تجارب ناجحة

لا اردنا انتخابات نزيهة فلابد ان تؤمن الحكومة القائمة أيا كان اوتها في تشكيلها سلامة الانتخابات ويتجه من كل ما يمسها من قريب او بعيد وهذا المعنى ليس جديدا علينا كما يرى الدكتور مصطفى الطماوي الفقيه الدستوري - فأول انتخابات تمت في ظل دستور ١٩٢٣ اجراها يحيى ابراهيم باشا فاز فيها فيها باغلبية قوية ٨٠٪ وعندما قام الملك فؤاد بحل البرلمان اجرى انتخابات جديدة فاز فيها ايضا بنفس النسبة مما يقطع بأن فكرة تزوير الانتخابات في فكرة طارئة ومعروف ان اول من ابتدعها هو سعدلي باشا الذي زور الانتخابات بطريقة فاجرة وهذا امر معروف للجميع والغريب انه لم يعاقب على هذه الجريمة بل ظل على مكروها وبات مكروها ومثل هذا التاريخ في الثلاثينيات وتجهه وشهية لتزوير الانتخابات قائمة.

ويضيف الدكتور سليمان ان اقامة حكومة محايدة اصعب من الحكومة القائمة ستزور الانتخابات وهو معنى غير مقبول لكن الحل الذي يمكن ان يطلب به ان توضع الانتخابات كلها تحت اشراف الهيئة القضائية فهي معروف عنها الحيدة والنزاهة على ان اجراء الانتخاب على مدة مراحل وعدد حتى تتمكن من وجوده القضاة في كافة اللجان.

المشاركة الهزيلة

الملاحظ في الحياة السياسية المصرية ضعف المشاركة من قبل المواطنين في عملية الانتخابات بالأرقام تكشف هذا الضعف وبخاصة في المدن الكبرى ومدينة القاهرة لأن نسبة المشاركة ضعيفة جدا بالنسبة لعدد الناخبين وهذه القاهرة ثابتة بالأرقام فيما عدا بعض الدوائر في الريف عندما تحدث تكتلات ومن بعض القرى هذه القرى الأخرى.

وحول هذه القاهرة يعلق كامل زهيري ظهير الصحافيين السابق قائلا ان المعارضة والحكومة والسياسيين نفسه لقد لاحظوا ذلك رقد دعا الرئيس مبارك قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة الى مزيد من المشاركة التي يبدو للبعض عنها التصور الشائع ان الذهاب معروفة مسبقا وانه هناك رغبة عامة في شكل الحكومة القوية ساحقة وبالتالي فالتاريخ المسألة ناضجا بين ٨٥ و٩٠٪ من عدد ذوي الجلس مع تغير الظروف فمزاعة الانتخابات موضوع أساسي لأنها تبدي روح المنافسة السليمة والنزيهة بين الحكومة والمعارضة بأن لدى يحصل على ثقة الناخبين هو الذي يؤلف الحكومة لأن الشق عليه في أساس الديمقراطية انها ليست فقط في التعددية - تعدد الأحزاب - وشرعية التعدد لكن في تداول السلطة بالأهم هو اقرار مبدأ الديمقراطية في الأمة قبل الحكومة وليها قرارها الأخير. فموضوع المزاعة ليس امانة خلقية فقط لكنه أيضا الحصول على الأغلبية بطرق مشروعة وبالتالي الالتزام باحترام النتيجة التي أتيحت اليها الانتخابات لكن الملاحظ بعد كل انتخاب ضعف المشاركة وصعوبة امكان كثيرة من الحكمة الدستورية بوجود الغطاء الثابتة في العملية الانتخابية رغم أن هذا لا يأخذ به المجلس. ويستطرد كامل زهيري قائلا ان فكرة تكوين حكومة محايدة مؤقتة لاجراء الانتخابات قد شاهدناها في مراحل انتقال معينة في الفترة من دستور عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ وقد حدثت التجربة ثلاث مرات فهناك تجربة توفيق نسيم باشا وتجربة حسين سري باشا عام ١٩٥٠ وتجربة عبدالفتاح ياشا يحيى وكانت الوزارة تجلس فترة الانتخابات ويرأسها شخصية سياسية معروفة وغير محسوبة على أي من الأحزاب. واعتقد ان هذا العام السياسي في مصر عام حاسم وعام جدا لأن هذه الانتخابات القضايا الصيرورة الحاسمة في هذا الجيل فهناك مسيرة السلام وتأكيد الأمن المصري وتأمين المنامة الاقتصادية الوطنية والقيام بإصلاحات حقيقية وغير مظهرية حتى تستطيع مواجهة الزيادة السكانية والمخاطر العالمية المحيطة لذا فإن مطلوب لمصلحة مصر كلها حكومة قوية ومعارضة قوية أيضا على ان تكون العلاقة بينهما صحية قائمة على الاحترام المتبادل.

استقلال القضاء

نزاهة الانتخابات لا تتحقق بوزارة محايدة فقط وانما بحرية الوزارة في أحد الشروط اللازمة لعملية النزاهة. أما الركن الأساسي في ضمان هذه النزاهة فهو أن تجري الانتخابات تحت الاشراف القضائي الذي ينتزجه الدستور فمن المستقر في قضاء محكمة النقض ان مصطلح الاشراف يعني توافر الرقابة بالقدر الذي يستطيع به مراد القانون ضمان صحة الاجراء وسلامة نتيجته. والتجارب السابقة جميعها تركت مراكز الاقتراع في أيدي غير القضاة وللتحقيق

الاشراف القضائى وتحقيق مراد المستشار منه.

يطالب المستشار يحيى الرفاعى ان تشد الرقابة القضائية الى تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول والتصويت وفرز البطاقات وهو ما يستوجب ايضا أن يرأس رجال القضاء دون غيرهم اللجان الانتخابية كافة حتى لو استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل. كما يلزم اختصار عدد اللجان الفرعية لتكون بقدر الحاجة فقط وضبط عملية الاقتراع بما يكفل التحقق من شخصية كل ناخب من واقع بطاقته الشخصية أو العائلية دون غيرها مع توقيعه قرين اسمه فى كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب، كذلا يلزم تقرير حق كل مضرور من الجرائم الانتخابية فى تحريك الدعوى الجنائية عنها فى جميع الأحوال دون اخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى مكان آخر. واسناد التقاضى فى كل ذلك الى القضاء العادى وحده والقانون العام وبالاجراءات المتبعة فيه وبعدم وبغير هذه الضمانات لا تكون نزاهة الانتخابات قد تحققت وانما لم تقرر هذه الضمانات فسوف يكون ذلك دليلا قاطعا على سوء النية وتعمد اجراء الانتخاب بمعزل عن الضمانات التى تكفل نزاهتها.

ويستمر المستشار يحيى الرفاعى قائلا سواء كانت الوزارة مسئولة أو غير مسئولة فيمكن أن يفضى الاشراف القضائى الكامل عن أى ضمانة أخرى بشرط استكمال استقلال القضاء أولا وربع يد السلطة التنفيذية من السيطرة على القضاء والقضاة بحيث تكون الكلمة النهائية فى اختيار رجال القضاء الذين يشرفون على الانتخابات ويحددون المكاتب والمراكز الخاصة لرجال القضاء لمجلس القضاء الأعلى دون غيره ومن أجل ذلك طالب القضاة طويلا بأن يستقل مجلسهم الأعلى بإعداد موازنة القضاء وتحديد مرتباتهم ومعاشاتهم وسائر مخصصاتهم بعيدا عن تحكم السلطة التنفيذية وذلك أسوة بما يجرى عليه العمل فى السلطة التشريعية وفى الجهاز المركزى للمحاسبات وسائر الموازنات المستقلة التى تدرج رقما واحدا فى الموازنة العامة للدولة وهذا بالضبط للقضاء أعنى واجب ومن غير المفهوم أن يكون لوزارة المالية أو لوزارة العدل أى سلطة فى اختيار القضاة الذين يشرفون على الانتخابات ولا فى تعيين المقدمين القضائيين التابعين للوزارة أو رؤساء المحاكم الابتدائية التابعين لها وجعلهم يتولون ادارة العملية الانتخابية بما يمس الثقة العامة فى استقلال القضاة القائمين بذلك الاشراف وانما فى التجارب المقارنة أكثر من درس يستوجب تعديل قانون السلطة القضائية أولا بما يستكمل للقضاء استقلاله أولا ويضع العملية الانتخابية تحت الإشراف الحقيقى الكامل للسلطة القضائية.

د. عاطف البنا

د. حسن نافعة

الوفد يحاصر الإخوان في الانتخابات

كتب رضا حجاب:

انفجت اولى بشائر التحالف بين الإخوان المسلمين والوفد . وذلك في توغل عناصر من جماعة الإخوان في صفوف الحزب والسعي إلى نوال مهام قيادية في مسئوليات الحزب التنظيمية .

حيث بدأ التنامي السيد داود عضو جماعة الإخوان المسلمين والذي انضم مؤخراً إلى صفوف حزب الوفد بالإسكندرية في المطالبة على مقعد امانة الشباب بالحزب بالإسكندرية . وهو الأمر الذي دفع العناصر المتناثرة داخل اللجنة إلى إعادة التنسيق فيما بينها من أجل عدم السماح للتنامي بالظهور بهذا الشكل وتشعوا في تشكيل قائمة فيما بينهم من أجل مرشحة في الانتخابات . وقد عكف احد الوفديين على عمل دراسة لقيادات الحزب في فصل هذا العضو . ومن انضموا معه من الجماعة إلى حزب الوفد . بان ذلك من شأن ان يسيء إلى سمعة الحزب .

وان مرشحة في انتخابات امانة الشباب هي الصيدلية الدينة رابعة لحاصرت .

المعروف ان لجنة حزب الوفد بالإسكندرية تعاني كغيرها من أجنحة المحافظات من انقسامات شديدة بين من يؤيدون سياسة رئيس الحزب فؤاد سراج الدين . ومن يعارضونها . وهي المستقل التي كان لها صداها على مستويات الحزب المركزية . وكانت بعض عناصر اللجنة قد تعرضت إلى الفصل من الحزب بعقوبة رئيسه فؤاد سراج الدين بسبب معارضتهم الشديدة له

فؤاد سراج الدين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٩

كلمات

علنا أو في السر، تجرى الاستعدادات الحزبية للانتخابات القادمة. وبعض الاشخاص يقومون من الآن بجهود حقيقية في سبيل الاتصال والتقرب من الناخبين استعدادا لترشيح أنفسهم في بعض الدوائر. واستغل الكثيرون فرصة شهر رمضان المبارك وعيد الفطر للاتصال والتهنئة أو لاقامة موائد الرحمن وتعليق اللافتات الدالة على اسمائهم وما يشتهرون به. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تبدأ فيها الاستعدادات مبكرة، قبل الموعد بنصف سنة.

وقبل إن هناك مساعي لتشكيل جبهة متحدة عن الحزب الوطني الديموقراطي وبعض الاحزاب الاخرى المعارضة بشدة والمتصدية للارهاب والتعصب لتخوض المعركة معا في تنسيق وتفاهم. وليس عندي من المعلومات ما يؤكد هذه الروايات أو ينفيها، على أن اخبارا مؤكدة تقول إنه قد أثيرت عدة مرات في بعض المنازل، حضرها بعض القيادات الحزبية، من هذا الحزب وذاك للتنسيق بينها في معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. ولا غبار على ذلك. فمن الطبيعي أن تحدث بعض التحالفات، التي تحتاج إلى تنسيق وتفاهم. وفي الانتخابات الماضية، وبعدها، دعوت إلى ايجاد تحالف ديموقراطي، يضم الاحزاب والجماعات المؤمنة حقا بالديموقراطية والتفاهم الودي وجمع الشمل، في مواجهة المتطرفين المتعصبين الذين يحملون السلاح ولا يتفاهمون مع أحد إلا بالرصاص وهذه الجماعات الارهابية تستحق أن يدينها كل مؤمن بالديموقراطية والسلام الاجتماعي وكل من يحمل شعارا يقول: إن الدين لله والوطن للجميع. وإذا كان التحالف هدفا ووسيلة في نفس الوقت للوقوف في وجه الارهاب، مهما يكن الوقت والظروف والملابسات، فإنه في وقت الاستعداد للانتخابات، يبدو أهم والزم، ويبدو الوطن في اشد الحاجة إلى تضامن قوى المؤمنين بالديموقراطية والسلام الاجتماعي.

والأحزاب المؤمنة بهما إيمانا حقيقيا واعيا، معروفة ولا تحتاج إلى تحديدها بالاسم. والاشخاص والجماعات المساندة للارهابيين، بالمال أو بالسلاح أو بمجرد السكوت وعدم الابانة العلنية، معروفة أيضا لكل من لديه إلمام عادي بمجريات الامور في بلادنا. وقد آن الاوان لكي نتخلص نهائيا من هذه الموجة التي عبثت بالأمن والنظام، وراح ضحيتها الكثيرون من رجال الشرطة ومن الأهالي المسالمين الذين لا ناقة لهم ولا جمل، ولا مشاركة في اي عمل سياسي، ومن بينهم نساء عاديات وأطفال أبرياء راحوا ضحايا الارهاب المجنون، الذي يبدو أنه انحسر وخفت وطأته في الأسابيع الاخيرة. نجد أن الحذر والاحتياط واجبان. فأعداء مصر في الخارج وعملاؤهم في الداخل، لم ييأسوا تماما من محاولاتهم الآثمة لتعكير صفو الأمن، والاخلال بالنظام في بلد يؤمن شعبه بالسلام والهدوء، وتدين غالبيته بالاسلام دين التسامح والأخوة والرحمة.. حمانا الله من قوى الفساد والشر.

محمود عبدالمنعم مراد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان

بقلم الدكتور : محمد شتلة

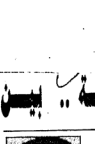

لا شك أن الشارع المصرى سيشهد خلال الشهور القادمة نشاطا مكثفا وملحوظا تشارك فيه الاحزاب والافراد لنيل اصوات الناخبين لانها مقبلون على عام الانتخابات لانتخاب اعضاء مجلس العائلة (المسمى بمجلس الشورى) وبعدها بشهور لانتخاب مجلس التشريع الوحيد فى مصر والمعروف بمجلس الشعب .

ولا اعرف لماذا تذكرت وانا ارى الجميع احزابا وافرادا يستعدون لخوض هذه المعركة الانتخابية التى تعتمد بشكل رئيسى على الدعاية التى تشمل الممكن والمستحيل مما .. احداث تلك القصة الرمزية التى كانوا يروونها لى وانا طفل حتى اتأكد والغروفة باسم قصة الفيلسوف وحمار السلطان .

ومفاد هذا القصة انه كان فى قديم العصر والاوان سلطان ظالم وكان عنده حمار وكان السلطان دائم الضجر من احد مواطنيه الذين رمزوا له بالفيلسوف فأرسله له السلطان وقال له انى اريدك أن تعلم حمارى هذا الكتابة .. واذا فشلت فتلك .. فأجابه الفيلسوف بأنه يستطيع أن يعلم حمار السلطان الكتابة والقراءة وكل اللغات .. الا أن ذلك سيستغرق منه عشر سنوات وعندما يفشل فيحق للسلطان أن يطيح برأسه بعد أن يقطع يديه ورجليه من خلاف .. وما أن علم أهل الفيلسوف بما قطعه على نفسه لامنوه لانه مقتول لا محالة لاستحالة تعليم الحمار .. فضحك الفيلسوف .. وقال قولته الشهيرة التى اصبحت مثلا .. بعد عشر سنوات ساكون قد مت أو مات السلطان أو مات الحمار ..

● ● ●

والحقيقة تقول انه ما اشبه الليلة بالبارحة لجميع المتقدمين للانتخابات فرادى وأحزابا يدخلون الانتخابات وتسبقهم دعاية تكلف الواحد منهم ما بين عشرات الى مئات الالوف من العملات الصعبة والسهلة وجميعهم يقول انهم وحدهم القادرون على تحقيق الأمانى والآمال حتى الأعضاء القدامى من فئة ابوالهول .. الذين لا يتكلمون .. لان الكلام فى المجلس حرام .. فهم دائما غائبون واذا حضروا فهم نائمون ، من منطلق أن نوم الظالم عبادة !! فهم الآن يعدون بأن حناجرهم ستنطلق فى الدورة القادمة بعد أن صامت عن الكلام لمدة خمس سنوات كاملة .

والأمر بالنسبة للاحزاب لا يختلف عن الافراد .. وجميعهم يدخل لعبة الانتخابات رافعا راية : « الى تكسب بيه العب بيه ».. وبدات جميعها فى ممارسة النفاق السياسى بحنكة تفوق حنكة الفيلسوف فى قصته مع حمار السلطان .

● ● ●

ورغم أن السيناريو المتوقع لأى انتخابات قادمة سيعاد كما هو بنفس التكرار فالحزب الحاكم سيظل حاكما بنفس الاغلبية أو يزيد ما دام هو حزب الرئيس والحكومة التى ستشرف على الانتخاب وتتول الفرز واعلان النتيجة حتى لو هُدم بين اعضائه أكبر عدد من التائمين .

والاحزاب المعارضة الحقيقية والمستترة ستظل متضنجة ومفاوزة من قبل ان تبدأ الانتخابات حتى لو رضى البعض منها ببعض المقاعد القليلة التى ستترك ليبعض رموزه تكرما من الحزب الحاكم حتى لا تصيبه عين الحسود التى بها عوه اذا حسم كمبيوتر وزارة الداخلية الامر لصالحه بنسبة الـ ١٠٠٪ المتعارف عليها ، رغم أن كل من لم يصبه النجاح سيظل حتما يتزور الانتخابات ويسلحها الراسبون حتما لتمكنهم اللغو .. والتى ان نفذ حكمها لان راحل مجلس الشعب قد قال ان المجلس سيد قراره .

هكذا ينتظر ان تتكرر قصة الفيلسوف والسلطان ولكن هذه المرة بين الناخب قليل الحيلة رغم انه صاحب المصلحة وصاحب الكلمة فى اختيار من يمثله وهو يتخايل لمدة أيام قليلة مفاخرا بزى السلطان فى

٢٠٠٦٩٠

مواجهة ادعاءات وحنين المرشح الذى قبل طواعية أن يرتدى زى الفيلسوف

وقديما قالوا انه اذا خدعك انسان مرة فهو المخطىء واذا خدعك مرتين فأنت المخطىء ، واذا كان صحيحا أن الناخب المصرى قد اخطأ مرات ومرات لانه تصور صدق ما يدعيه محترفو الانتخابات من نواب الشعب المغلوب على امره .

فانه صحيح ايضا ان هناك تغيرات كثيرة حدثت داخل مصر وخارجها خاصة ان القرار الخطير الذى اتخذته الحكومة بفتح باب القيد فى جداول الانتخابات والذى انضم على اثره عدة ملايين من الناخبين وخرج منها مئات الالوف من الأموات .. حتى اصبح القادمون الجدد هم الحصان الاسود فى الانتخابات القادمة لانى لا أعتقد أن السلطان الحالى (اكثر من مليونى ناخب جديد) سيقعون فى نفس الفخ القديم لتنتهى والى الابد امكانية تكرار عصر الفيلسوف وحمار السلطان .

● ● ●

ولهذا فانني ومن موقعى كمتفائل دائما .. اتمنى أن تشهد الانتخابات القادمة سلوكا جديدا .. يضمن الا يذهب كرسى المجلس النيابى الا لمن يستحقه من أبناء مصر القادرين على حسن تمثيل الأمة تحت القبة الذهبية لمجلس الشعب - المجلس النيابى الوحيد فى مصر - اما مجلس العائلة المعروف بمجلس الشورى .. فتلك قصة أخرى .

●● كاتب المقال : استاذ بكلية زراعة عين شمس

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

تزوير الانتخابات.. الجريمة والتداعيات

اتفقت كلمة الأمم المعاصرة على اعتبار الديمقراطية إحدى الآليات المعتمدة لتداول السلطة بين التيارات السياسية المختلفة.. ومن أهم مظاهر الديمقراطية في بلاد العالم الانتخابات الحرة التي تعبر عن إرادة الناخبين إجمالا وتعطي مؤشرا واضحا لرغبة الشعوب في نوع الحكم وصفات الحكام الذين تؤيدهم الغالبية.

كما اتفقت كلمة الأمم المعاصرة على ضرورة إحاطة العملية الانتخابية بالضمانات التي تكفل لها النزاهة الكاملة واعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون.

وللأسف الشديد فإن جريمة تزوير الانتخابات العامة وتزييف إرادة الأمة المصرية خرجت من طور الاتهام إلى طور الثبوت بأحكام قضائية غير قابلة للنقض، ومما يعمق الأسى ويدمي القلوب أن جريمة التزوير لم تقع من مرشح ضد مرشح آخر، ولكن السلطة التي يباشر التزوير وتستفيد عليه -كما جاء في حكم المحكمة- هي السلطة التي يناط بها حماية الانتخابات من التزوير وهي وزارة الداخلية، ورئيس مجلس الشعب، وانطبق عليها المثل القائل: حاميها حراميها، ولا حول ولا قوة إلا بالله..

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس هذا فحسب، بل إن الترصد وسبق الإصرار على ارتكاب جريمة التزوير ثابتان في حق المزورين بأدلة متواترة.

● ففي قانون النقابات المشهور ٩١/١٠٠ وتعديلاته الأخيرة ٩٥/٩ لا توجد أي إشارة من بعيد أو من قريب إلى أحقية المرشحين أن يكون لهم مندوبون يمثلونهم في لجان الانتخابات بالرغم من النص على ذلك في القوانين الخاصة بكل نقابة.

● وفي حالات كثيرة بلغت درجة التواتر أن قامت الشرطة بطرد مندوبي المرشحين ليس هذا فحسب، بل والتعدي عليهم بالضرب المبرح وفي حالات أشد فظاظة وأكثر جرما قامت الشرطة باعتقال كل من تشتم فيه رائحة المعاونة للمرشحين المعارضين، وذلك بهدف تأريخ الساحة الانتخابية لعملية تزوير كبرى تتم بطريقة جماعية اختصارا للوقت وحسما للموقف وإقناعا مريحا على كل مشاعر الأسى في المساواة والحرية التي تراود بعض المواطنين أصحاب القلوب البيضاء والسرائر النقية.

● ولقد تكررت هذه المظاهر في كافة دوائرنا الانتخابية حتى أضحت سمة عامة للانتخابات العامة لمجلسي الشعب والشورى، ولعله من مكرور القول أن رفض السلطات القائمة اعتبار البطاقة الشخصية كبطاقة للتصويت في الانتخابات العامة أكبر دليل على الترصد وسبق الإصرار لإتمام عملية التزوير من خلال الاعتداد على سجلات انتخابية لا تعبر عن المواطنين المصريين إطلاقا.

بقلم: د.السيد عبد الستار*

لماذا لا تعتبر البطاقة الشخصية أي العائلية وهي الوثيقة الأساسية لإثبات الشخصية، والتي تدل على بلوغ سن التكليف في بطاقة الانتخابات العامة؟

ثم جاء الحكم الأخير -وهو واحد من أحكام كثيرة معاكسة الذي صدر عن محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد- يقضي بأن كلا من وزير الداخلية، ورئيس مجلس الشعب قد ارتكبا جريمة التزوير في الانتخابات الأول بالمباشرة، والثاني بالتستر وعدم الالتفات للطعون المقدمة إليه في هذا الشأن حسب النصوص القانونية التي تتعلق بذلك، جاء هذا الحكم مع غيره ليثبت وقوع تلك الجريمة البشعة التي صرخ من آلامها الموجعة جمهور عريض من المواطنين المظلومين.

ومن عجب أن الشخصين الذين صدر الحكم بإدانتهما يفترض فيهما على علم كامل بالقانون، فالأول كان يشغل وقت وقوع الجريمة منصب الوزير المعني بإنفاذ القانون، أما الثاني فهو أستاذ في القانون ورئاس المجلس التشريعي.

ولذلك فإن الصورة تبدو أمام المراقبين صورة بشعة ومقززة إلى درجة لا تطاق، ولا تحتمل.

ولنا هنا أن نتساءل: كيف ماتت ضمائر الناس إلى هذا الحد؟

وماذا يقول المزورون لأنفسهم ولأبنائهم؟

وبأي وجه يلاقون الناخبين في المرة المقبلة؟ ولمصلحة من في مصر تزوير إرادة الأمة؟ أم هناك مصلحة لغير المصريين؟

وإذا كانت هناك قدرة على الجدل من خلال وسائل الإعلام التي يمتلكها المزورون وهي كثيرة ومتنوعة فماذا يقولون لرب الأرباب في يوم الحساب؟

● وأما غير التداعيات فحدث ولا حرج:

أولها -وهي أخطرها من وجهة نظري- فقدان الشرعية، لكيان الدولة القانوني وانفراط عقدها وتفكك منظوماتها القانونية.

فالمجلس الذي تناوشت سيوف البطلان من كل ناحية حتى هدت كيانه هو الذي يرشح رئيس الدولة، وهو الذي يصدر التشريعات، ورئيس الدولة بدوره هو الذي يكلف أحد المواطنين بتشكيل الوزارة، والوزراء يشرعون فور تكليفهم وحلف اليمين في إصدار قرارات وزارية، فإذا كان المجلس باطلا إلى هذه الدرجة، فإن البطلان يمتد إلى كافة ما ترتب عليه من قوانين ومناصب، وبالتالي تنعدم شرعية السلطات ويجوز الطعن فيها من قبل المواطنين الذين تمارس عليهم أعمال السلطة والسيادة.

وثانيها هذه التداعيات هو فقدان الثقة من الناخبين في جدول الاشتراك في الانتخابات وإصابتهم بحالة من عدم الاكتراث بها والسلبية في أدائها، وقد وقع هذا بالفعل، مما أعطى للمزورين فرصة أكبر في إتمام التزوير بتسويد بطاقات الغائبين لصالح مرشحي جبهة التزوير والمواطين

هذا معذور، حيث لاحظ اكثر من مرة انه يعطى صوته لمرشح ما، ولكن الذين يأخذون المواقع قوم آخرون حتى صار المثل الدارج أن هناك مرشحين يأخذون الاصوات ومرشحين يأخذون الكراسى والمواقع.

ومن التداعيات أيضا أن شيوع التزوير إلى هذا الحد قد ترتب عليه إيجاد جبهة عريضة تنادى بأسلوب العنف طريقا لتداول السلطة وحجتهم فى ذلك أن المزورين يعتمدون على أسلحة الشرطة بإجراء عملية التزوير، وأن الديمقراطية ليست إلا شعارا أجوف لإتمام سيطرة المسلحين على السلطة والحقيقة أننا لا نملك أى حجة لمواجهة هؤلاء والرد عليهم طالما أن عملية التزوير ماضية على هذا النحو البشع.

وأكثر هذه التداعيات هى حالة عدم الاستقرار التى أوجدها المزورون بفعلتهم الشائنة وسلوكهم المخالف للأعراف والقوانين، لقد تسببت حالة عدم الاستقرار فى خسارات اقتصادية متمثلة فى تقلص الاستثمارات وهروبها وهجرة العقول وفرارها فانتشرت البطالة وكسدت التجارة الداخلية والخارجية، وتسببت فى خسارات اجتماعية متمثلة فى مشاعر الانتقام لدى من لهم الحق فى النجاح والفوز بتمثيل الأمة، ومن اغتصبوا منهم عنوة كل الحقوق وخلف هؤلاء وهؤلاء جمهور من الناس يحمل نفس المشاعر العدائية للفريق الآخر.

كما أضحى المواطنون الآن ينظرون بالريبة والشك لكل ما يأتى من الداخلية وكمبيوتر الداخلية، وبالتالى إلى جهاز الشرطة بوجه عام، وترتب على ذلك مشاعر من الكراهية ضد الوطن والمواطنين وتتراجم فى حوادث العنف والعنف المضاد الذى راح ضحيته مئات من أبناء هذا الوطن.

نعم كل هذا وغيره من المتاعب يمكن أن يزول، ولكن بشرط أن نتقى الله فى أمتنا، وفى شعبنا وفى مستقبلنا وحاضرنا ونتوب إلى الله من أبشع جرائم العصر فى نظر العالم، وهى جريمة تزوير إرادة الناخبين، وكل ما يؤدى إليها أو يحض عليها. والحديث بقية.

كلية العلوم - جامعة قناة السويس

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٥

مفاجأة: انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها!

كتب صلاح النحيف:

امتلأت وزارة الداخلية عن عرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية التي بدأت أول فبراير الماضي وتنتهي ١٥ من مارس الجاري.. خالفت الداخلية بذلك قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار من وزير الداخلية مما يعرض الانتخابات القادمة للطعن فيها لعدم استيفاء جداول الناخبين للشروط القانونية. وبررت الداخلية عدم عرض جداول الناخبين في كل شياخة بالمدينة وكل حصة بالقرية كما ينص القانون ولائحته التنفيذية بدعوى الحفاظ على الجداول من التلف والضياع!

وأكد اللواء محمد بدير المنشاوي مساعد وزير الداخلية والمشرف على الانتخابات ولجان مراجعة الجداول الانتخابية في تصريحات لـ«الشعب» أن جداول الناخبين موجودة في اللجان حتى (١٥) من مارس الجاري لاننا نحافظ على الجداول بقدر الإمكان من التعرض للتلف والضياع.

وتساءل مساعد الوزير والمشرف على الانتخابات قائلاً: هل نضع الجداول في الماديين العامة أو المساجد؟

وإنا وضعنا الجداول كما ينص القانون فسيأتي من يقلب الأوراق وقد تتمزق الأوراق ويأتي المواطن يطعن ويقول لم أجد اسمي !! وعلى كل حال على المواطن الذي لم يفيد لأي سبب من الأسباب أن يطعن أمام اللجنة المشكلة من رئيس المحكمة ومدير الأمن ورئيس النقابة بكل محافظة ومن يرد أن يطالع على الجداول فهي موجودة في اللجان و«الشعب» بدورها تدق أجراس الخطر.. فانتخابات مجلس الشعب القادم باطلة.. باطلة من الآن وقبل إجرائها مالم تتم معالجة الأمر قبل دعوة الناخبين حيث لايجوز قانوناً إدخال أي تعديل على جداول الانتخابات بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب.. ويقترح د. حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل وأستاذ القانون وعميد حقوق عين شمس ورئيس الجامعة الأسبق لتلافي الطعون في انتخابات مجلس الشعب القادم إصدار قانون بحكم وقتي للانتخابات القادمة بمواعيد جديدة يتم على أساسها عرض هذه الجداول في (٣٠) شياخة بالمدينة وكل حصة بالقرية طبقاً للقانون وفي أماكنة ظاهرة وقابلة لأن يطالع عليها المواطنون ويحيث يتمكن من يريد الاعتراض خلال المدة الجديدة بالطعن أو الإضافة حتى تكون قانونية، وأن أي إجراء آخر يعتبر حبرا لعرض هذه الجداول ووضع العراقيل أمام إمكان تصويتها ويعتبر امتناعا عن تنفيذ القانون ومخالفة له. ويؤكد د. حلمي مراد أهمية تعديل هذه الإوضاع وإعادة النظر في المادة الخاصة بطريقة عرض جداول الناخبين الواردة في القانون ولائحته التنفيذية مشيرا إلى أن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى فتح باب الطعون في انتخابات مجلس الشعب القادمة وستكون الجداول مطعونا فيها حتى ولو أجريت الانتخابات، لعدم استكمال الجداول للشروط القانونية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

مسئولية: هيئة الرقابة الإدارية.. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

لاجدال أن المسئولية الرئيسية كي تجرى الانتخابات نزيهة وبحياد تام تقع على كاهل القيادة السياسية والحكومة.. ولايبقى الشعب من مسئوليته في هذا الصدد.. وإن كان كل ذلك لايلغى دور الأجهزة الرقابية الرسمية.. على رأسها الدولة وبالذات هنا في الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات. والجانب الأكبر لضمان سير المعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشعب بصورة نظيفة يرضى عنها الشعب ويشارك فيها بنصيب كبير ويكون ذلك ميسرا ومتوقعا إذا استدعت الوزارة التي رئيس حكومة مجايد يعاونه مجموعة من الوزراء القديمين والمستحدثين ليست لهم صبغة حزبية وذلك أثناء فترة إجراء الانتخابات والتي ترشيحات لها وفي لايقل أو يزيد عن ثلاثة أو أربعة أشهر يتسلم بعدها زمام الحكم الحزب أو الأحزاب المؤتلفة الحاصلة على الأغلبية وبهذا تتحقق سلامة الأوضاع الدستورية على أن تجرى الانتخابات تحت اشراف قضائي كما ينص الدستور مادة ٨٨. والحمد لله إن عدد قضاة مصر كما جاء في بيان لوزير العدل لصيف الماضي أكثر من ٧٠٠٠ عضو يلهيئات القضائية الأربع: القضاء الإداري، ومجلس الدولة، والنيابة الإدارية.. وهيئة قضايا الدولة. وإذا كانت اللجان الفرعية للانتخابات لايزيد عددها على عشرين ألف لجنة كأكثر أحصاه لوزارة الداخلية فإن إشراف قاض على أربع لجان في مقر أو قاعة واحدة.. بعيدا عن مراكز وأقسام الشرطة.. يحقق المراد والمطلوب كما جاء في الدستور على أن يظل ألف من أعضاء القضاء العامة وغيرهم لتسيير الأوضاع العادية في تلك اليوم. هذا إذا أجريت الانتخابات على يومين، يوم للوجه البحري ويوم للوجه القبلي. وأعتقد ولعل الكثيرين يسايرونني الرأي بأن الصعيد يتطلب تضافر الجهود جميعا من رجال أمن وشعب لكي يقرع له يوم وعدد كاف من رجال الأمن لكي ينادى وقوع حوادث ولكي تمثلك الطمأنينة المأخوذين..

ولكن هل تكفي تلك الضمانات؟! نعم قد تكون كافية لحيدة الانتخابات، ولكن هناك ماهو أخطر على الانتخاب وعلى المعركة الانتخابية من الحيدة ألا وهو مواجهة الانحرافات في الانتخابات. والحق يقال حتى الحيدة المأمول أنها وحدها لاستطيع أن تجريها على المستوى الذي يرتو إليه الشعب ماله نظم الأجهزة الرقابية والمحاسبية للدولة بدورها الذي يفرضه القانون عليها.. فيجب أن تكون يقظة متنبهة مفتوحة العينين لكل منافي الانحراف من استغلال نفوذ.. وإهدار المال العام.. ومخالفة القوانين.. والتسيب في كافة صوره أثناء الفترة التي تسبق الانتخاب وهي بضعة أشهر فإن هناك صورا تستغل المناسبات.. والرأي العام في كل دورة انتخابية تتكرر دون من أعانة القانون أو والتمادي لتصبح أو أحدام للشعب.. ولحسب أن هذه الأمور والأوضاع غير الشرعية و غير السليمة لاتخفيب عن نظر جهازين رقابيين: هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات وإيقاف هذه الأوضاع غير السليمة في التصدي لها من الأجهزة الرقابية كل في اختصاصه هو من صميم عملها.. ومن أول واجباتها. فقد يعتقد دائما المسئولون في هذين القطاعين فيما من أن الأمر فقط يحتاج إلى دور أخضر من الحكومة التي على بست الحكم رسميا أن لها حزبا هي تمهد له بطريق غير مباشر وبعبر في كثير من الأحوال كثيرا من الحواجز القانونية والموانع الشائكة مما يجعل التصدي للانحراف وإنهاء الأوضاع الخاطئة حتما سافرا للحكومة وهذا مالاتقدر عليه هذه الأجهزة لانها تسير بأوامر فالرقابة الإدارية تتبع وزير التنمية الإدارية، ورئيس الوزراء والجهاز المركزي للمحاسبات يتبع مجلس الشعب.. وفي حالة غياب مجلس الشعب بعد فضه يقوم رئيس مجلس الشورى بتسيير اختصاصاته والأخير من جماعة الحكم التي يهمها أن تسير الأمور في طريقها الذي اعتادته مالم توكل الأوضاع إلى وزارة محايدة فتحمل بقوة وحماس وصدق لتنفيذ القانون كما ساد أجهزة الرقابة في رسالتها وإن كانت هذه الأخيرة من الأجهزة يدبغي أن تواجه الانحراف ويقاف زيف إهدار المال العام والتصدي للانحراف وهي ترى جبهات منه تدوس بأقدامها على

القوانين واللوائح غير عادية بعقلية أو معتوهة برادع!

وللأسف قد مهد الدستور القائم ــ والذي يجب أن يعدل بل الذي توجب مثل هذه الأوضاع تعديله ــ التيسير والتمهيد لارتكاب الانحراف تحت أعين الناس دون أن يجرؤ أحد أن توقف الهازل والعبث بهذه الصور بل لذلك الجرائم التي تراكب والتي تصنع بعد ذلك دواليا يقال انهم يمثلون الشعب.. لايحضرون الجلسات فتصدر القوانين باطلة.. ولايعبأون بقانون فلاحصانة ترفع عنهم والغريب أن على رأس هؤلاء وتتصدر قائمتهم كبار العاملين ورؤساء الهيئات والشركات ورجال الحكم المحلي الذين تدفع بهم الحكومة أو الحزب الحاكم للمعركة الانتخابية وماهي بمعركة انما هي تحضير رجال الجبهة الرسمية التي يرأسها أو الشركة التي يدير مجلس ادارتها فيفتح خزائنها.. ويفرغ مخازنها ويعد سياراتها ويفرغ العاملين من مواقعهم لكي يخرجوا للهتاف والمظاهرات وللتجمع في البسارفات. والترقية والحافز والعلاوة التشجيعية لكل من يشمر عن ساعده ولكل من يساهم بالتصويت الأكبر في التهريج أما من يسود البطاقات ويتراس البلطجية فهو الفارس الذي يكافأ على همته.. والذي يغدق عليه بدون حساب.

سيظل الحال هكذا طالما كانت هذه المادة قائمة في الدستور تظل من نافذة تدبيج لجميع العاملين في الحكومة وقطاع العام والذي من امتد مسماه ليشمل قطاع الأعمال ايضا.. كذا لم تظهر خللا على العاملين في الحكم المحلي وماقيهم سكرتيرو عموم المحافظات ومساعدوهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى في ترشيح انفسهم في حين أن القانون لم يجز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية أو وظائف القمة والمشايخ أو عضوية لجان الخاصة بها! فهل يا ترى عضو المجلس المحلي في القرية أو الشيخ في العزبة أو الناحية له من السلطة والتأثير مافوق السلطة الممنوحة من الاجازة التي أجازها الدستور لسكرتير عام محافظة أو مدير عام استان في محافظة في مدينة أو محافظة. كما أجاز القانون أن يجمع بين عضوية مجلس الشعب وممارسة الوظيفة العامة في الحكومة أو القطاع العام وبالتالي قطاع الأعمال سيما بين كبار العاملين من رجال الدولة.

إن هذه الصور المقيتة في الانتخابات الداء المعرة تدنيء عن تشغيل السيارات الحكومية الفارهة ــ يقودها العاملون الذين يغدق عليهم من المكافآت والعلاوات بغير حق يحف بالمرشح الحكومي المديرون العاملون ورؤساء القطاعات والموظفون وسائر العاملين يهتفون ويصفقون في البسارفات تحت الضغط التي تحمل اسم مرشح القطاع العام وكل ذلك على حساب الوطنيين الكادحين.. وكل هذا لأن المهم في غير خشية أو حياء بل إن الحكومة وجماعة الحكم تباركهم.. وكل ذلك ايضا تحت أعين اجهزة الرقابة الرسمية للدولة: هيئة الرقابة الادارية.. والجهاز المركزي للمحاسبات وكأنها تضع العصائب على العيون مستدلة الستار عن هذه المهازل والمآسي.. ولندع مايفعله هؤلاء أن دورا أخضر ليسمح لهم بعمل هذه المخالفات! فهل القانون الذي لهذه الاجهزة يجيز لها أيضا ويطلب من كبار مسئولي ورؤساء هذه الاجهزة أسدال الستار عليها.. ضربة واحدة لبؤرة من بؤر الانحراف والفساد سيسقط حجر كبير!! ومن ورائه احجار أخرى كبيرة. فالى متى يتدبه هذان الجهازان العملاقان لبتر هذه الأوضاع الفاسدة.. فهل من مجيب!!؟

هذا الزمان

هجمة النقابات والانتخابات القادمة

والبلد تستعد حكومة وشعبا للاشتراك في الانتخابات القادمة وبعد اشهر قليلة من موافقة مئات البرلمانيين، على إلحاق مصر «بالدول الديمقراطي» وانتخاب رئيس مجلس الشعب المصري ليواس الحماد البرلمان الدولي، وسط هذا العرس الديمقراطي المصري العالمي يسعى عميد الفهر والظلام الى هجمة تتارية مؤسفة على النقابات فيتم حل إحداها ويعتقل اهم رموز الثانية «نقيباها» الاستعداد للانتخابات الثانية!! وتتجه - الآن- الجحافل الهجمة على الثالثة «المحامين» ومن خلال فهم «مشتركة» النقابات الثلاث بمخالفات مالية وإدارية!! وكأنه لا توجد اي مخالفات» إلا في هذه النقابات الثلاث بالذات!! والسؤال الآن لماذا انتظرت الحكومة «كل هذه الشهور» على هذه المخالفات لتظهر - فجأة- الآن فقط رغم ان النقابات الثلاث خاضعة لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الادارية ؟ ثم لماذا عرضت عنها مجلس الشعب حتى الآن والتقارير في سجلاته وتحت يديه؟! ثم اين كانت النيابات والقضاة وأحكام المراسلة خلال السنوات الاربع الماضية وهل تملك هذه النقابات البوتيمك كل هذا «الفوذ» حتى تستطيع ان تمسك كل هذه الاجهزة الرقابية عنها ام ان الحكومة كانت تنظم صفوفها وبجحافلها انتظارا للاشارة بالضغط الانقضاض وبالها من لحظة بالنسبة «لهجمة» لطالما تحمت الجحافل في «الهجير» وسقطت في (التوقيت). فهل كان هذا وقته .. والعالم برقب تجربتنا الديمقراطية الوليدة .. واذا كان لا يهم - من نظمها - اهتزاز نقة العالم الخارجي .. الم يفكر - الحظة - في كثلة المواطن المصري .. في الانتخابات القادمة !! ثم .. ما هي جريمة هذه النقابات الثلاث .. ان تيارا معينا خارجا من اعماق تراثنا المصري - هو الذي سيظل (بالاصوات) على مجالسها .. وهل سيظر على هذه المجالس من طريق التزوير او كمبيوتر الداخلية .. ام عن طريق الاقتراع السري الحر؟! وهل تكون (المواجهة) بذلك الاسلوب الحضاري الفوري الحكومي .. ام بتغيير استراتيجية العمل الديمقراطي لحزب الحكومة داخل هذه النقابات .. وتوسيع دائرته في ساحة الشارع المصري ام ان المسألة كلها لا تعدو سوى تعمد الاساءة لتيار قوي في الشارع المصري ؟!

ثم .. هل تعلم الحكومة .. ان هذه الهجمة على هذا التيار قد تزيد من رصيده .. بغض ما تنقص من رصيدها في الشارع السياسي المصري .. خاصة انها تحارب تيارا سياسيا لا يلجأ للعسرية او العنف او الاكراه .. وبدين للفكر الاسلامي المستنير الذي ينتمي له غالبية مواطني هذه الأمة.

أرجو ان يعيد تنار الظلامية .. ومعاول الديكتاتورية النظر في هذه الهجمة الحمقاء، فالذين تحارل قهرهم ايسوا صهيانية او ملاحدة او علمانيين .. وانما هم مواطنون اصحاب دعوة للسلام .. والحب .. والعدل .. والمساواة .. والحرية. فهل (هدأة) هي نذيرهم في نظر التتار ؟!

حامد سليمان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــــرار
التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٥

في بور سعيد

الانتخابات اشتعلت مبكراً

والمحافظ يعلن أنه ممثل الحزب الوطني

كتب محمود التهامي:

بدأت معركة انتخابات مجلس الشعب في بورسعيد مبكراً جداً وعلى غير العادة حيث بدأت عملية الاعداد لها قبل عام كامل من موعدها بعملية الانتخابات على مقعد الشعب الذي خلا بوفاة السيد سرحان رئيس لجنة الاسكان. ثم انتخابات مقعد الشورى الذي خلا بوفاة حسن عمار، يعاونا ذلك من احداث اقالة السيد متولي عضو مجلس الشورى من النادي المصري وتعيين مجلس مؤقت برئاسة عبدالوهاب قريطة عضو مجلس الشعب ووكيل لجنته الاقتصادية. يكأفاءة فان جميع المؤشرات تؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون مشتعلة.

ويمثل بورسعيد ٦ دوائر في مجلس الشعب يوالي تاريخ لكل دائرة من الدوائر الثلاث التي تنقسم اليها بورسعيد وهي الثلاث التي تنقسم اليها بورسعيد وهي بين ثلاثة أحزاب هم والشرق عبدالوهاب قريطة نائب الدائرة المالي فدائت والذي يراهن على تجاوزه اعتماداً على انجازات

أما في مقعد العمال فيراهن الرفاعي حماده النائب العمالي على ارتباطه القوي بالشارع البورسعيدي للنجاح دون الاعتماد على حزب الوفد الذي فصله من الجمعية العمومية أثناء الانتخابات الماضية فنجح مستقلاً. الامر الثاني هو عزم لطيفي كيوين رئيس مركز ومدينة الضواحي الانتماء من قرية بولاء السيد سرحان حيث الولاء سامي خضير محافظ بورسعيد السابق الذي يسعى للثار من قرية حيث يعتقد انه كان المنصب في عزله من منصبه في فضيحة قرية مرجانا السياحية. وأحمد سرحان شقيق الراحل السيد سرحان حيث يعتقد ان قرية فاز عملية انتخابات المقعد الذي خلا بوفاة السيد سرحان لصالح مرشح الحزب الوطني محمد الفقي الذي فاز بمقعد فدائت والعريبه وفم ان سرحان كان الاقرب للفوز لولا عمليات تزوير فاضحة قاتما المحافظ واعد لها قرية..

ويؤيد مصوبة ارص قرية والرفاعي عزم التيار الإسلامي ترشيح شخصين هما الشيخ محسن عطايا على مقعد الفدائت وهو يحظى بحب جماهيري واسع ويحسن ابو السعود على مقعد العمال.

والاحتمال الوارد في دخول السيد متولي عضو الشورى العالي ويدوري صفور الحماية الترشيح على مقعد الفدائت في دائرة النائج وهو من اعداء قرية قريطة ولكن هذا العدد الكبير من اعداء قرية لن يدعم مرشحه ويذهب من الاصوات التي ستذهب إلى مانفسه.

وفي الدائرة الثانية والعرب والضواحي، والتي يمثلها حاليا البدري فرغلي - عمالي، ويحمد الفقي فدائت - ولبلي - والاحتمال الوردي جداً فيها نجاح البدري - لجمع - والذي يعتبر نجم بورسعيد الأول خاصة بعد أدائه الجيد تحت قبة البرلمان خلال الدورة العادية وازيادته للدورة والدورة الخاصة والتكليفية حتى انه لم يغير عادته من الجلوس على قهوة الريجنت حتى الآن!

وقد يناقسه السيد قمصان وهو ضعف شعبيته واعتماده على عصبية معينة يتناقص تأثيرها في الشارع البورسعيدي يبرون الإزاء برئاسة العربي المنتمي الى العمال الجديد ويرغم أن فرص فوز قمصان امام البدري محدودة جداً إلا ان المفاجآت في عالم انتخابات بورسعيد المزين والذي يزيد معركة مقعد عمال الدائرة الثانية اشتعالا هو احتمال الكثير لترشيح احدى

قيادات الحزب من الحزب الوطني بخطوة مظلة الجانب، أم الريش - بحر البقر - الشابوطي، في انها معقل التزوير في جميع انتخابات بورسعيد الماضية. أيضا قد يبرز اسم السيد على قاسم الذي تخلى عن عضويته في البدري لخوض انتخابات المجلس الماضية لكنه فشل.

اما معركة الفئات فيتظر ان يتصدر أحد طرفيها إما وفدية مثل محمد سالم زعدي او محمد عبدالوهاب نبا وفدا سابقان باحترام بالغ من أبناء بورسعيد بغض النظر عن مواقفهما السياسية الآن كما ان البورسعيدية يحاولن إلى الوفد المعارض بنزعة أكبر من الوطني الحاكم.

ولعل هذا السبب هو أحد دوافع اختيار سرحان الترشيح في دائرة الفئات - اما الشرق الأدنى فمحمد الفقي نائب الوطني العالي أو حامد الشناوي مدير قرية الدويس السياحية تصفية خلافات مع قيادات الوطني وتنازله عن الترشيح في الانتخابات التكميلية المقبلة. ويعدوا فان مجلدات النجاح في

الدائرة الثانية تتوقف إلى حد كبير على من يملك زمام أمور التزوير في منطقة الجانب رائدة التزوير.

أما الدائرة الثالثة - الشرق وبور فؤاد - فهي دائرة الطبقة الراقية ورغم تميزها برئاسة البرلمان الانتخابي إلا أن شراء الأصوات بالمال هو الذي حسم انتخابات ٨٩/ ١٩٩٠ الماضية وبالتميز هذه الدائرة أيضا بأرتفاع أكثافة المكاتبي في بورفؤاد.

ومن المتوقع أن يشهد الحزب الوطني خلافات داخلية حادة لاختيار مرشح واحد لعمال من ثلاثة هم محمد على أحمد وفهو السيد فهمي وأبوبكر السعيدي الذائي ليس من مؤيد بورسعيد اصلا.. والسيد السابق في ظل انتخابات الدولة وبالتاكيد يدفعون الحزب الوطني حتى لو اضطر بعضهم عن حضور اجتماعات - الصديق - وقد يستمر الصراع حتى نائب الدائرة العالي مرشحاً من قبل الوطني أيضا في نفس الدائرة بما يؤهر الخلافات مرة أخرى داخل أروقة الحزب الوطني مع احتمال ترشيح مرشح إسلامي مثل محسن ابو السعود وحتى الآن لم تظهر قيادة معالية مستقلة جديدة بالترشيح على مقعد عمال الشرق وبورفؤاد.

وعلى مقعد فدائت الثالثة يدور صراع عنيف بين محمود السيد صبح الفائق العالي ومحمد عبدالفتاح المصري وعلى شركة مبرسيل للمقاولات ورئيس الغرفة التجارية والذي رسب في الانتخابات الماضية أمام صبح بعدوى ثمار الأصوات

ويسعى الحزب الوطني لترشيح احدهما.. ويناقس بقوة رجل الأعمال فهمي أبو حشيش عن الوفد وهي يحظى بشعبية واحترام كبيرين بالاضافة إلى ممثل حزب الأحرار عادل المصري الذي يتمتع بقبول واسع من أهالي بورفؤاد القوة العشارية في الانتخابات بسبب التجمعات المكثفة الضخمة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

سرور فى ندوة «الديمقراطية والتنمية»:

نظام الانتخاب بالقائمة لايصلح فى مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق

كتب - جميل عفيفى:

د. فتحى سرور

اكد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان الرئيس حسنى مبارك نادى كثيرا بازالة الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط ولهذا فان مصر تشترك فى معاهدة منع انتشار هذه الأسلحة وإسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تملك أسلحة نووية وموقف مصر واضح وصريح فى هذا الشان كما اننا لايمكن ان نتسحب من هذه المعاهدة لاننا لن نجد تاييدا من اية دولة فى العالم ونحن فى انتظار حل مناسب يرضى جميع الأطراف فى هذا الشان.

وقال الدكتور سرور - فى ندوة «الديمقراطية والتنمية» التى تنظمها جامعة القاهرة - ان الديمقراطية فى مصر تتفق على ضعيفة جدا فالجو الاحزاب لختلف عما هو متعارف عليه فى جميع الدول الديمقراطية فيجب علينا تعظيم دور الأحزاب السياسية لأنها أكبر مدرسة لتخريج السياسيين والعمل على صيانة الدستور حر وحماية هذا الاقتصاد ويقال انه ضد الانتخاب بالقائمة لانه لايصلح فى مصر حاليا واذا اردت الاحزاب انتخاب القوائم فيجب ان يكون هناك اتفاق فيما بينها ووجود تعبئة جماهيرية كبيرة والتعبئة ليست عن طريق النشر فى الصحف المعارضة ولكن الهدف هى الصلحة الحزبية فقط ويقال ان الديمقراطية تقوى اقتصاديات السوق لأنها تبنى على السياسة بين المنتجين والمستهلكين وليس معنى الديمقراطية الغاء دور الدولة ولكنه يأتى فى نظام اقتصاد السوق. وأكد الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ان التنمية بمفهومها الحديث لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادى فقط وانما اصبحت تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وهى ترتبط كثيرا بالديمقراطية فالديمقراطية عندما تدعم المواطنين إلى مناقشة الشئون العامة لانها فى الحقيقة تشحذ ملكاتهم وتستنهض قدراتهم وتوسع دائرة تفكيرهم وتصوراتهم وقد اختار مجتمعنا المصرى النظام الديمقراطى اسلوبا للعمل السياسى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٥

حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية

كتب المحرر السياسي

ردد في الاونة الاخيرة ان هناك تحالفا قد تم بين الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين ، وأن هذا التحالف يهدف في المقام الأول إلى وقوف الجماعة الاولى بجانب الجماعة الثانية في الانتخابات النيابية القادمة . وذهب البعض إلى ان هذا التحالف ماثل منذ سنوات ميرهنين على ذلك بان الدكتور عمر عبد الرحمن امير الجماعة الإسلامية قد صرح لاحدى الصحف قبيل انتخابات ١٩٨٧ بانهم سوف يقفون بجانب مرشحي الإخوان، وقد اتخذ هؤلاء وهؤلاء سواء الذين قالوا ان التحالف قد تم ام لم تتم الاونة الاخيرة أو الذين قالوا بانه تم منذ سنوات برهانا على صدق ما ذهبوا إليه . مقالا كتبه منتصر الزيات في جريدة الشعب على خروجه من السجن يشيد فيه بالإخوان في كلمة المحامين الذين وقفوا بجانبه في محنته كما يثنون فيه بالإخوان الذين كانوا معه في محبسه وكيف انهم كانوا صوامين قوامين وفي حقيقة الأمر وجود تحالف قديم بين الإخوان والجماعة الإسلامية أمر لا يسهل انكاره فمن الواقع أيضا ان الجماعة تتهم الإخوان بانهم جماعة مستأنسة للنظام وكذبرا ما حدثت صراعات بين المتهمين إلى كلتا الجماعتين سواء في الجماعات او القرى والذين يتابعون الامر كان من اهداف الجماعة الإسلامية الاستيلاء على المساجد التي يسيطر عليها اعضاء جماعة الإخوان فضلا عن ان دخول الإخوان انتخابات مجلس الشعب هو اكبر دليل يأخذونه عليهم لهذه الجماعات لذري ان المشاركة في العملية الانتخابية امر مخالف للإسلام ودخول المجالس التشريعية كفر لأن هذه المجالس تشرع في حين ان المشرع هو الله وليس البشر وما قاله الشيخ عمر عبد الرحمن من فوق الجماعة التي يتولى إمراتها من وقوف الجماعة الإسلامية بجانب الإخوان في انتخابات امر لا يعدو أن يكون من النوايا الطيبة . فالجماعة الإسلامية تتهم الإخوان بموالاة النظام وترى ان دخول مجلس الشعب ضد تعاليم الإسلام لأن يمكنوا ذلك حيث ان اعضاءهم لا يمكنون بطاقات انتخابية والانتخابات كانت في شهر مايو أما فتح الباب للقيد في جداول الانتخابات فإنها تكون في شهر يناير وعندها يغلق الباب تماما . إضافة إلى ما سبق ان الدكتور عمر عبد الرحمن ليس له راى مخالف لراى جماعته في هذا الشان وإن كان له ذلك فهو لم يعلنه وليس من طباعه إعلان راى يخالف رايهم ويذكر المحامون ببواقي الأمور التي حدثت ما هو إلا امير شرف للجماعة الإسلامية وانهم سعوا إليه عقب احداث سنة ١٩٨١ ليتولي أمرائهم لسببين: الأول هو الإيهام الذي تم توجيهه لهم بانهم مجموعة من الشباب الذين لم يترسموا الدين وغير متفقهين في أموره فكان وجود شيخ ازهري مثل عمر عبد الرحمن على راسهم ينفي عنهم هذا الإتهام ويعطيهم ثقلا كبيرا.

السبب الثاني ان الدكتور عمر عبد الرحمن يقف ولا يقود، ومن السهل التأثير عليه واركاب أفعال دون الرجوع إليه ولعل هذه الصفة التي جعلت أفراد هذه الجماعات يفضون من حول الشيخ عبد الله السماوي وهم تلاميذه وهو استاذهم لان من طباعه ان يقود ولا يقاد.

ولعل علماء الدكتور عمر عبد الرحمن هي التي جعلت اتباعه يرتكبون حوادث الإرهاب الأخيرة دون الرجوع إليه وقور عليه بها لم يتلق مسئوليتها عنها بل باركها وشجد بها!!

وهناك واقعة تؤكد ذلك كما تؤكد ان ما ذكره الشيخ عمر من وقوف افراد الجماعة الإسلامية بجانب مرشحي الإخوان هي من أنواياه الطيبة والتصريحات الصحفية التي أدخل في باب العواطف دون أن يكون لها اساس من الصحة كما تؤكد رفض هذه الجماعة مبدا المشاركة في المجالس التشريعية. فقد حدث أن عقدت ندوة بنقابة المحامين وحضرها الشيخ عمر عبد الرحمن والشيخ صلاح ابو اسماعيل والذي بدا حديثه يزف بشرى للاسلاميين في مصر تلخص في أنه استطاع أن يقنع الشيخ عبد الرحمن بضرورة مشاركتهم في الانتخابات النيابية ودخول المجالس التشريعية وهنا ضجت القاعة بالصياح ضده وتكذيبه وتكفير من يفعل ذلك مما دفع الشيخ صلاح إلى إعلان انسحابه من المؤتمر وهو غاضب ودخل افراد من الجماعة للتهدئته وتطييب خاطره وطالبوا للمصابحين بالهدوء دون أن يعلنوا التفافهم مع ما ذكره. كل هذا والدكتور عمر صامت علما بان الشيخ صلاح يعتبر الرجل الوحيد الذي وقف معهم في قضية اغتيال السادات وذكر من خلال شهادته الشهيرة امام المحكمة التي اعلن فيها ان المتهمين هم من خيرة الشباب وان كل الذي فعلوه انهم نفذوا حكم الله الى القاتل. حدث هذا في الوقت الذي كان فيه دم السادات لا يزال ساخنا وفي الوقت الذي لم يتل فيه احد من العلماء الدعوة إلى الشهادة وايضا في الوقت الذي كان فيه الجو السياسي مليئا وإعلان الانحياز الى من قتلوا رئيس الدولة يعتبر نوعا من التهور غير محسوب العواقب. ولو كان الامر هنذا لما وقفوا ضده بهذه القوة والشروح على اللباقة جعلته يهم بالاصحان غاضبا. ولو كان عمر عبد الرحمن اميرا فعليا لما تاوا هذه الثورة في حضوره دون الاستماع إليه وإلا صمت هذا الصمت الذي لا يعني الا تفسيرا واحدا وهو انه حكم والله اعلم ابو اسماعيل بالمشاركة في الانتخابات فإنه تراجع بعد ثورة الثلاثين الذين عليه ان يأمرهم بالهدوء فيهدأوا ويأذراه الصمت فيصمتوا احتراما للتجديد ومراعاة لمكانته وهو لا يملكوا إلا أن يرضخوا له فالامير هو السمع والطاعة!!ولكن هذا لم يحدث.

الخلاف مع الإخوان

ومن هنا يتضح ان وقوف الجماعات الإسلامية مع الإخوان في الانتخابات امر لم يحدث فضلا عن ان الخلاف معهم امر لم يثنه لكذبرا ما حدثت مشادات بل ومعارك بالسنج والجنازير بين طلاب الإخوان وطلاب الجماعات في الجامعات المختلفة بالاضافة الى ان كلا الطرفين كان يدخل انتخابات الاتحادات الطلابية منافسا وخصما عنيدا الطرف الآخر ولم يحدث أي نوع من التحالف بين الجانبين. صحيح ان الخلاف بينهما هو خلاف في الدرجة لان النوع... وصحيح ان الجذور الفكرية فهما مشتركة. وصحيح ان البيانات التي كانت تصدر من قبل الإخوان عقب حوادث الاغتيالات لم تكن تمثل ادانة بقدر مانفس تبريرا واهذا ماجعل البعض يقول ان الإخوان المسلمين يشعرون بالقوة كلما ارتكب افراد الجماعات حادثة إرهاب وانهم يتكلمون لتهدئ على ايهام بأنهم ينددون بهذا العنف الخاص الذي حدث ولكن الأمر لم يكن كذلك فالجماعات حادثة إرهاب وانهم الثورة في حضوره دون الاستماع إليه وإلا صمت هذا الصمت الذي لا يعني الا تفسيرا واحدا وهو انه حكم والله اعلم ابو اسماعيل بالمشاركة في الانتخابات فإنه تراجع بعد ثورة الثلاثين الذين عليه ان يأمرهم بالهدوء فيهدأوا ويأذراه الصمت فيصمتوا احتراما للتجديد ومراعاة لمكانته وهو لا يملكوا إلا أن يرضخوا له فالامير هو السمع والطاعة!!ولكن هذا لم يحدث.

الخلاف وتزايد اللهجة بين الجانبين

فقد كان للاخوان قائمة للمرشحين وكان للجماعة الاسلامية قائمة منافسة تحمل اسم جماعة المحامين الاسلاميين وعلى رأسها اصلاح القائمة الاخيرة الى الخلاف مع القائمة الاولى الا ان هذا لم يمنع بدءا ماعبر عنه منتصر الزيات في مقال له في جريدة الشرق حيث ذكر انهم بادروا وعرضوا التنسيق على مختار نوح الا انه ابى ورفض كل الوساطات التي سعت الى جمع شمل الاسلاميين في قائمة واحدة وسعى كثير من المخلصين الحريصين على وحدة الصف . على حد تعبيره . ولم يحلوا الى النتيجة المرجوة لاصرار مختار نوح على موقفه من رفض التنسيق ولعل من الحجج التي ساقها انهم متطرفون وبنوع جنائزيه وان جماعة الاخوان ترفض التعاون مع هؤلاء الذين نسبوا المرشد بغير ذلك

وبسبب الزيات الى نوح اصداره تعليمات واضحة ومجردة الى جميع محبيه ومريديه واتباعه بعدم اعطاء اصوات لمرشحي جماعة المحامين الاسلاميين بأي هذا في الوقت الذي كانت قائمة الاخوان ٩ واصلوا ٢٤ الى يوم الانتخابات وتم ادراج مرشحين لم يعرف عنهم في يوم من الايام انتماء اسلامي او هوية اسلامية على حد وصف الزيات في مقاله!

ويرجع منتصر الزيات سبب تأسيس جماعة المحامين الاسلميين انه عقب محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا في مايو ١٩٨٧ تم اعتقال ستة من المحامين الاسلاميين وقام المحامون وعلى رأسهم محمد فهيم امين واحمد ناصر وقمر موسى وغيرهم وبعمل اعتصام جماعي داخل نقابة المحامين احتجاجا على اعتقال زملائهم واستجاب لهم مئات من المحامين بل ودعت النقابة إثر ضغوط المعتصمين الى الاضراب العام في محاكم مصر هذا في الوقت الذي لم يصدر عن مختار نوح اي بيان تأييدا واعتقال اخوانه من المحامين الذين كانوا حتى ذلك اللحظة معه قلبا وقالبا بل لم يكتب مقالا وهو من كتاب المقالات أحيانا والأهم من ذلك . والكلام للزيات . لم يقم بزيارتهم مرة واحدة الى محبوسهم بل إنه مبعى لعض الاعتصام . وفي هذا الوقت نظم نوح مؤتمرا نظمته لجنة الشريعة التي يرأسها تحت عنوان حقوق الإنسان في الإسلام دعا اليه فضيلة المرشد وآخرين وإذا علمت ان الاسلام مسألة المحامين المعتقلين وان يتحدث عنها اي من الذين الاخراج عنهم ولكنه رفض وقال إن الإخوان يرفضون ذلك وسنطوره منتصر الزيات: على الأقراج عنا تقابلنا معه وقلنا له إذا استخدمت نفس الممارسات فإننا سنطور الى التحيز والى عمل كيان جديد اسمه إنه جماعة المحامين الإسلاميين غير أنه قال لنا سأقل رفياتكم هذه الى الإخوان

ثم عاد وقرر ان طلباتنا رفضت فلم يكن هناك سبيل من تأسيس جماعة المحامين الإسلاميين وقد أكدت احداث نقابة المحامين الأخيرة والتي نشبت بسبب وفاة المحامي عبد الحارث مدني والذي ينتمي الى الجماعة الإسلامية عن وجود الخلاف بين الجماعتين .. فمعقب مصرعه والذي قبل ان اجهزة الامن هي السبب فيه لم يشد مجلس النقابة الى قرار يدين فيه القبض عليه

ووفاته مما دفع جماعة المحامين الإسلاميين إلى إصدار بيان تحت عنوان «عار علينا يا خوانجة والمقصود به هو احمد الخواجة النقيب وقد كان شديد اللهجة ضده ولعل هناك تساؤلا طرح نفسه عن سر هذا الهجوم فما الذي جعله لم يشد قرارا وليس النقيب فقط ولم يراد المجلس امرا لاتخذه حتى وإن يجب النقيب فضلا عن ان زعيمهم منتصر الزيات سبق ان اشاد به في مقاله المذكور حيث ذكر انهم سبق وان هاجموا في قلل المجلس القديم من مختار نوح بصفته رئيس لجنة الشريعة وعضو المجلس عقد مؤتمر في النقابة يدعى لحضوره عمر عبد الرحمن وأحلاوي فوعد يبحث طلبهم هو عاد وقرر انه عرض الأمر على مكتب الإرشاد وأن الإخوان رفضوا عقد هذا المؤتمر او دعوة مثل هؤلاء العلماء» وينكر الزيات انهم قدموا بعد ذلك بطلب الى احمد الخواجة فوافق على القرار!

ولقد علمت ان البيان الذي صدر ضد الخواجة هو موجه للاخوان اعضاء المجلس ولكن الحرج منع جماعة المحامين الإسلاميين من فتح النار عليهم.

مؤتمر بديل

وقد حدث بعد ذلك ان تقدمت جماعة المحامين الإسلاميين بطلب الى مجلس النقابة لعقد مؤتمر للمحامين للتأكيد بمعرج عبد الحارث مدني ولم يكن هناك بد من الموافقة وشعر الاخوان انهم يسعون الى سحب البساط من تحت اقدامهم فلجأوا مختار نوح الجميع بعقد مؤتمر قبل المؤتمر المحدد بيوم حيث خرج من المستشفى الذي كان يقض فيه فترة النقاهة بعد ان اجريت له عملية جراحية وقال بأن مؤتمره هو المؤتمر الذي كان مقررا عقده في اليوم التالي، ولكن محامي الجماعة الإسلامية اصروا على عقد مؤتمرهم في الموعد المحدد له لقد كان طرف يسعى الى سحب البساط من تحت أقدام الطرف الاخر.. وقد علمت ان الاخوان لم يكونوا راغبين في الخروج بالمسيرة التي تمت الدعوة لها ودخل الأمن لمنعها بالقوة ولكن الخوف من ركوب المتأصين لهذه الموجة والمزايدة عليهم هو الذي دفعهم الى المشاركة فيها والترويج لها وكان من نتيجة ذلك القبض على الذين من مجلس النقابة

منّ الاخوان هما مختار نوح وخالد بدوي كما تم القبض على منتصر الزيات واخرين.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن اذا كان الخلاف بين الجناحين موجودا واذا كانت الهوة سحيقة والتي ادت الى عدم التنسيق بينهما في الانتخابات النقابية للمأذا كتب منتصر الزيات ماكتبه مشيدا بالاخوان. والاجابة على ذلك يمكن تلخيصها فيما يلي :

اولا: ان الزيات الذي يطلق عليه اعلاميا انه المتحدث الرسمي باسم الجماعة الاسلامية ينبغا بتفي هو هذه الصفة ويؤكد انه متحدث الرسمي باسم ماعدخيد عليه للاخوان الذين وقفوا بجوار في فترة حبسه وسواء الذين كانوا معه في السجن منهم او المحاون الذين يتدمون الى الجماعة مثل مختار نوح وسيف الاسلام والذين حضروا كل التحقيقات التي اجرتها معه نيابة امن الدولة.

ثانيا: ان هذا راجع الى طبيعة منتصر الزيات الذي يسعى الى رأب الصدع ولم الشمل حتى انه في المقال الذي شهر فيه هجوما شرسا على موقف الاخوان النقابة ومختار نوح على وجه التحديد لم ينس ان يعلن بأنه يأتي كل التقدير والاحترام لجماعة الاخوان وليس المحامين الاسلاميين ويتن تلك الجماعة العظيمة قدر مجموعة من اخطائها في التصورات لا يخفي وجوه عدوات هكذا قال

ومقاله في الشعب الذي جعل هناك من يقولون بوجود خلاف بين الجانبين يدخل في باب الوانيا الطيبة والأمانى الحسنة نزالة الخلاف بين الجماعة التي يقال انه المتحدث الرسمي باسمها ويقول هو انه محاميه ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٥

أمين الاعلام بالتجمع :

رئاسة مبارك.. صمام أمن واستقرار

المعركة الانتخابية.. مغامرة للمعارضة

أكد د. ماهر عسل امين الاعلام بحزب التجمع أن الحزب سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادم فى عدد محدود من الدوائر نظرا لامكانياته المادية الشديدة التواضع.. وطبقا للنفوذ الجماهيرى لكوادره .

قال اننا سنتوجه للناخبين ببرامج وحلول قابلة للنقاش فى قضايا عديدة اهمها الاصلاح الاقتصادى والاسكان والارهاب .

واشار الى ان حزب التجمع لن يطرح برنامجا للتأميمات أو التمسك بالقطاع العام فى الزراعة .

قال : سوف ندخل انتخابات مجلس الشعب بكل تأكيد وبصراحة تامة سندخلها فى عدد محدود من الدوائر طبقا لامكانياتنا المادية الشديدة التواضع . وطبقا للنفوذ الجماهيرى لكوادرنا ولا اعتقد ان العدد سيكون كبيرا جدا .

اوضح ان المعركة الانتخابية فى ظل الاوضاع السياسية القائمة مغامرة . بالنسبة للمعارضة لان الدولة متمسكة فى الحزب الحاكم . ولاتستطيع المغامرة بموارداتنا المحدودة فى معارك غير مأمونة . ومن هنا وجدنا توجد لنا كوادر لها نفوذ جماهيرى واسع يسمح بادارة المعركة الانتخابية سوف ندخل الانتخابات .

صمام أمن

قال : انا شخصيا ارى ان رئاسة مبارك صمام امن واستقرار وبصراحة فان مرشحى الحزب الحاكم يستفيدون من الرصيد الشخصى والتاريخى الذى يضعه الرئيس مبارك فى خدمة الوطن .

وقال ان علينا فتح الباب لاستكمال البنية الديمقراطية فى مصر ووضع نظام يسمح بتداول السلطة .. كما نطالب بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بما يضمن حيدة ونزاهة الانتخابات وتوقيع الناخب بالامضاء والبصمة عند الادلاء بالصوت وبعض الاجراءات الاخرى اثناء التصويت او الفرز مما يتيح للمعارضة فرص المنافسة الشريفة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أشتراكيون.: نعم

وقال : نعم نحن اشتراكيون.. لاخفي هويتنا.. حتى وان كانت الاشتراكية لم تعد موضة هذه الايام فهذا لايخجلنا او يضع قيدا على حركتنا.. نحن ملتزمون بمصالح الجماهير العاملة والطبقات الكادحة المنتجة وفي هذا الاطار توجه للناخبين بشكل محدد في قضايا محددة ونطرح حلولو قابلة للمناقشة والحكم للشعب .

نحن لانطرح برنامجا للتأميمات او التمسك بالقطاع العام في الزراعة او اختكار الدولة للتجارة الخارجية لكننا حريصون ومعنيون بالبعد الاجتماعي .

واحب ان اقول ليس كل ماكان في الماضي الشيوعي او الاشتراكي صالحا او فاسدا . انما يبقى النقاء واختيار سياسات تراعي قدرة الجماهير ومصالحها وعلى سبيل المثال نحن نرفض قانون الاسكان الجديد لان الايجار سيرتفع بشكل كبير فمن ابن للموظف بمئات الجنيهات ليدفعها ايجارا في شقة متواضعة نعم ستكون هناك لاقة للايجار ولكنه ستكون للاستفزاز نحن لانريد اسكان الفقراء في قصور لكننا نرفض

نساند الحكومة في ضرب الارهاب

تحميل الطبقات الكادحة عبء التحول للرأسمالية .

تصحيح هيكل الاسكان

وقد قدمنا للحكومة رؤيتنا لاعادة تصحيح هيكل الاسكان في مصر وتتضمن ١٢ محورا لاحداث التوازنات بين الاسكان الفاخر والمتوسط والشعبي والشاء صندوق للتنمية الامتكانية لمحدودي الدخل وموارده ينحملها الاثرياء كما يتضمن رؤيتنا لايجاد علاقة ايجارية متوازنة .

وبالنسبة للمساكن القديمة قائلا مع رفع الايجار بنسبة كبيرة ويمكن ان تتضاعف عدة مرات حتى تقترب من ايجار المساكن الجديدة ولكن بشكل تدريجي .. نحن نقبل بفكرة الزيادة الدورية في الايجار كل ٥ سنوات مثلا طبقا لما يحدده البنك المركزي من متوسط سعر الفائدة لكي لايضار مالك العقار .. باختصار للمستأجر حق الاستقرار وللمالك حق زيادة الايجار .

نرفض الارهاب

وقال ان موقفنا من الارهاب لايجاريه موقف في مصر في حسمه وحزمه موقفنا هذا كان ولايزال من هذا المنطلق مؤيدا للحكومة في سياسة التصدي للارهاب ولانخشى في هذا لومة لائم .. الارهاب هو الخطر الاكبر والاعظم على مستقبل مصر وامنها ولدينا استعداد لمساعدة الحزب الحاكم والتعاون معه في هذا المجال وهذا ليس تخليا عن موقع المعارضة او كما يحلو للبعض تصويره بان التجمع يغازل الحزب الحاكم انما موقفنا هذا نابع من المسئولية الوطنية ولذلك تمد يدنا للحكومة بالمساعدة بالمواقف العملية والبيانات والكلمة والفعل .

سلام عادل

وعن السلام قال : نحن بصفة عامة لسنا ضد السلام مع اسرائيل ولكننا نناقش شروط هذا السلام واحتمالات تأثيره في الوضع الوطني بصفة عامة.. لقد قلنا ان كامب ديفيد ليست حلا قوميا شاملا لذلك عارضناها ولكن مع مزيد من التردي في الاوضاع العربية والعالمية قبلنا وايدنا صيغة مدريد والاتفاق

مختار عبدالعال

الفلسطيني الاسرائيلي مع التحفظ على سلبياته وعدم وضوحه وعدم تحديده القاطع للأشياء المستقبلية .

نحن نريد سلاما شاملا كاملا عادلا مشرفا يحقن دماء الاطراف المتصارعة ويهيىء للمنطقة تنمية اقتصادية سليمة . وهذا يتبلى ان تحيى موقف الرئيس مبارك والحكومة والخارجية المصرية من معاهدة الانتشار النووي ونعلن تأييدنا المطلق بلا اي تردد لهذا الموقف ونشديد به ونشي عليه وتتمنى ان يكون خطا ثابتا .

لسنا ملحدين

وقال ان اتهامنا بالالحاد مغرض ورخيص .. فلم يكن الحزب يوما يدعو او يتعايش مع اى كفر او الحاد او إساءة للاديان ولكن الخصوم شاءوا ان يلصقوا بنا ذلك .. مستغلين احتكارهم لبعض وسائل الاعلام ومحدودية المساحة التى تتحرك فيها المعارضة .

نحن مؤمنون بالاديان ايمانا راسخا لكننا لانتاجر بالدين ولانتمسح بشعارات لتضليل او تغييب الجماهير .

فكرة!

يجب ان نحترم حكم القضاء سواء كان لمصلحتنا او ضد مصلحتنا . وتجاهل حكم القضاء جريمة في حق الشعب . فالقضاء يحمينا جميعا وينصفنا جميعا ويحرسنا جميعا . واني أعجب للذين يقولون ان مجلس الشعب سيد قراره . والواقع ان السيد هو القانون وهو حكم القضاء الذي رضيناه جميعا .

وأمامي حكم محكمة القضاء الاداري في مجلس الدولة دائرة منازعات الافراد والهيئات . وهو حكم ضد وزير الداخلية .

وكانت قد اجريت انتخابات الاعادة للتجديد النصفي لمجلس الشورى في دائرة البلينا محافظة سوهاج وفوجيء المرشح اللواء فاروق حمدان باعلان نتيجة فرز الأصوات على خلاف الحقيقة وطعن المرشح فاروق حمدان في نتيجة الانتخابات . وحكمت محكمة النقض بوجود خطأ مادي في عملية رصد الأصوات . واحيل قرار محكمة النقض إلى لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشورى فقررت بطلان اعلان انتخاب النائب الذي يجلس في مجلس الشورى وفوز اللواء فاروق حمدان الذي ارسل انذارا الى وزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى لاعلان فوزه ولكنه لم يتلق ردا فارسل الحكم مرة ثانية إلى وزير الداخلية يطلب منه اعلان فوزه دون جدوى .

وتدخل الحاضر عن هيئة قضايا الحكومة وقال بعدم اختصاص المحكمة لان خلو الدائرة هو عمل سيادي يخرج عن اختصاص القضاء .

وحكمت محكمة مجلس الدولة برئاسة المستشار عبدالعزيز أحمد حمادة نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين مجدي حسين العطافي نائب رئيس المجلس ومصطفى سعيد حنفي وكيل مجلس الدولة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقبول الدعوى شكلا ووقف تنفيذ قرارات وزير الداخلية المطعون فيها وامرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبغير اعلان . والغريب العجيب ان هذا الحكم لم ينفذ حتى الآن . وسوف تنتهي بعد اسابيع مدة مجلس الشورى وتجري انتخابات جديدة والنائب المطعون فيه لا يزال يجلس في كرسيه ، بينما المرشح الذي ابدته المحكمة وحكمت بأنه النائب الحقيقي لا يزال في الشارع !

احكام القضاء يجب ان تحترم سواء ارضينا او اغضبتنا !

مصطفى أمين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب
٥٠٠ مليون جنيه من دولة عربية لدعم جماعة غير شرعية

كتب عبد الرحيم علي : تتجه الحكومة إلى إصدار تشريع يمنع تلقى المرشح لانتخابات مجلس الشعب لأى تبرعات خلال الفترة المحددة للعملية الانتخابية . وأكدت مصادر مطلعة أن التشريع سينص على سقف أعلى للإنفاق على العملية الانتخابية، ويعطى القضاء الحق فى النظر بشكل عاجل فى الشكاوى المقدمة من المواطنين بهذا الخصوص ، كما يعطيه حق شطب أى مرشح يخالف هذه الشروط. ياتى هذا الاتجاه فى ضوء تقارير مرفوعة لجهات عليا أكدت أن جماعة سياسية محظورة تلقت فى الفترة الأخيرة مع بعض الجهات ، بمباركة من حكومة عربية ، على تحويل مبلغ يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحى الجماعة المحظورة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

وأفادت التقارير أن الخطة تعتمد على شراء اكبر قدر ممكن من المقاعد عن طريق تقديم تبرعات ضخمة للناخبين فى الدوائر التى ليس لهم تأثير فيها بالإضافة إلى الاتفاق مع بعض الأحزاب لإخلاء بعض الدوائر لصالح مرشحيهم مقابل دعم الجماعة لهذه الأحزاب ماديا فى دوائر أخرى.يأتى هذا التصرف من قبل الدولة العربية بعد تعهد حكومتها عن طريق وزير داخليتها فى اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بالتعاون من أجل عدم وصول أية أموال أو تبرعات للجماعات غير الشرعية فى مصر أو اية دولة عربية إلى جانب تسليم كافة العناصر المطلوبة من قبل الحكومة المصرية بإثارة القلاقل.

٥٠٠٠٤٠٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

أحـــزاب ونـــواب

إلى الانتخابات

فرج الدرى

المستشار فرج الدرى الامين العام لمجلس الشورى يعقد اجتماعات مستمرة مع اعضاء الامانة العامة للمجلس هذه الأيام لإعداد الدراسات الخاصة بالخطة والموازنة التى سنناقش فى اول ابريل القادم فى نهاية الجلسات الاخيرة لمجلس الشورى وذلك قبل ان يرفع المجلس جلساته استعدادا لانتخابات التجديد النصفى للمجلس..

الجديد ان مجلس الشورى سوف يناقش لأول مرة الموازنة الجديدة للدولة.

٠٠٤٠٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

قرارات فرض الحراسة.. وعزله أقباط مصر

بقلم : **سعيد عبدالخالق**

بدأت منذ اسبوعين سلسلة مقالات عن كأس المرارة التى سوف تتجرعها العارضة فى حالة اشتراكها فى انتخابات مجلس الشعب بدون توفير الضمانات اللازمة لنزاهة وحرية عملية الاقتراع أو فى حالة مقاطعة هذه الانتخابات. وكأس المرارة فى الحالتين لا تختلف.. نفس المذاق والطعم ونفس المصير.. اى خروج للعارضة من مولد الانتخابات بدون الحصول على مقاعد فى مجلس الشعب لتناسب مع حجمها فى الشارع السياسى.. فحصولها فى الأسبوع الماضى عن مرارة الاشتراك فى الانتخابات بدون ضمانات، وكدت أقوى هذا الاسبوع التحدث عن مرارة مقاطعة الانتخابات. واستأنف القارىء فى تأجيل هذا الحديث الى مقال آخر، للتعليق على القضية التى فجرها سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة العليا للوفد على صفحات «الوفد» يوم الأربعاء/ الاسبوع، وتتناول الانتخابات ايضا.

●●●●

فجر سعد فخرى عبدالنور، قضية عزوف الاخوة الاقباط عن المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية. وارجع هذه الظاهرة الى اسباب عديدة بعضها عام، وبعضها خاص. ومن الأسباب التى تحدث عنها غياب الانتخابات الحرة النزيهة مثل التى سادت قبل حركة ١٩٥٢، والتى جاءت بالاقباط فى مقدمة البرلمان باختيار شعبى حقيقى. كما اشار الى انه «لا يوجد حاليا ما يغرى رجال الاعمال الاقباط بالمشاركة فى العمل السياسى بدلا من الشركات التى يقومون بادارتها لانهم يعلمون جيدا أن السياسة مجرد دخول قلقة..

وطبعا.. لا خلاف بين مصرى وآخر سواء مسلم او قبطى على مثل هذه الاسباب العامة، والتى ادت الى ظهور حزب الاغلبية الصامتة الذى اختار الجلوس فى مقاعد المتفرجين.. ولديانى اليوم التى تزول فيه هذه الاسباب امام هناك حياة، والحياة تعنى الأمل.

وطرح سعد فخرى عبدالنور، سببا خاصا لعزوف الاقباط عن العمل السياسى، ظهر حتى على استحياء باعتباره احد المتضررين. ارجع عبدالنور، هذا العزوف الى قرارات حركة يوليو بفرض الحراسة على اموال ومملتكات الأقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية والعمل السياسى قبل يوليو ١٩٥٢. وهذه حقيقة لا جدال فيها. نعم.. ان قرارات فرض الحراسة لم تفرق بين مسلم أو قبطى أو يهودى، ولم تفرق بين مصرى واجنبى، شملت عائلات مسلمة لها دور بارز فى الحركة الوطنية المصرية مثل عائلة فؤاد سراج الدين صاحب ملحمة معركة شرطة الاسماعيلية ضد قوات الاحتلال الانجليزى، والتى تحولت فى عيد سنوى للشرطة. كما قدم فؤاد سراج الدين المال والسلاح فى الفدائيين الذين واجهوا قوات الاحتلال فى مدن القناة بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦. ولكن.. من خلال الاطلاع على قرارات فرض الحراسة يتبين ان الحراسة.. مرت فى اكثر من حالة بمراحل متعددة، ومرت كل مرحلة بظروف خاصة.

فى المرحلة الأولى، وهى مرحلة سبق اصرار وترصد على معاقبة رموز الحركة الوطنية من الأقباط. وليس هناك شك فى ان حزب الوفد قبل يوليو ١٩٥٢ هو القلعة الحصينة للحركة الوطنية، الذى تولى الوفد قيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩١٩، وقاوم ثلاثة القصر وقوات الاحتلال الانجليزى واحزاب الاقلية.. قاوم الوفد هذا الثلاثى، وقاد الحركة الوطنية باعتباره ربيب الأمة.. الأمة المصرية مسلمين واقباط. كذلك فى نفس الوقت اسسه الوفد، الهرات حركة يوسف حنا، وهى حركة الاقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية.. ومن خلال الوفد، وتجاهدات حركة يوليو الأقباط الذين شاركوا فى العمل السياسى من خلال احزاب الاقلية، ولا يزيد عددهم عن عدد اصابع اليد الواحدة. كما استندت حركة يوليو عائلة قبطية بسبب صلاتها الوثيقة بالرئيس الراحل انور السادات لحساب ضباط الحركة. لقد اصدر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الامرين العسكريين رقمى ١٣٨ و ١٤٠ فى ١٨ و ٢٥ اكتوبر ١٩٦١، يقضى فيهما الاستيلاء على اموال ومملتكات ٩٥ عائلة مصرية واجنبية!! ومن بينهم رموز الاقباط المصريين الذين شاركوا فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد، واليكم هذه الأسماء، كما فرضت الحراسة ايضا على عائلاتهم زيادة فى العقاب!

- ابراهيم باشا فرج الوزير بالوزارة الوفدية من عام ٥٠ إلى ١٩٥٢ والنائب الوفدى عن شبرا.

- كمال فهمى حدا زوج ابنة ابراهيم فرج وعضو الهيئة الوفدية.

- سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية.

- امين وكمال فخرى عبدالنور من رجال الاعمال وشقيقا سعد فخرى عبدالنور.

- موريس فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية ونائب جرجا من عام ٤٥ إلى ١٩٥٢.

- صادق وهبة باشا وزير سابق وسفير مصر فى روما.

- مراد وهبة باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير سابق.

- سانيا حبشى وزير سابق.

- جميل انخوخ فانوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.

- يعقوب بباوى نائب سمالوط بالمنيا.

- برسى كامل تكلا مز، رجال الاعمال وابن كامل بك تكلا عضو مجلس الشيوخ.

- المهندس هربرت انخوخ فانوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.

- روبير حبيب باشا خياط عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة الوفدية.

- لرنست زكى ويصا من رجال الاعمال وابن زكى بك ويصا عضو مجلس الشيوخ.

- موريس توفيق بوس عضو الهيئة الوفدية ونائب منفلوط.

- يسى اندراوس بشارة باشا عضو مجلس الشيوخ وشقيق توفيق اندراوس عضو لجنة الوفد المركزية.

- عبده كامل صدقى عضو الهيئة الوفدية ونائب الازبكية وابن كامل باشا صدقى عضو لجنة الوفد المصرى.

- اميل البكسان ابستيرون نائب بنى قره فى برلمان ٤٢ - ١٩٥٢، وعضو الهيئة الوفدية، وزوج ابنة سيدون بك حدا عضو الوفد المصرى وابحد ابطال الحركة المصرية.

- شارل بشرى حدا عضو الهيئة الوفدية وعضو مجلس النواب.

- البرت جورجى خياط نائب موشا باسيوط وعضو الهيئة الوفدية وابن جورج بك خياط عضو الوفد المصرى واحد ابطال الحركة الوطنية.

- وهبة ابيب وهبة يوسف نائب ابوقرقاص وعضو الهيئة الوفدية.

- امين بطرس خليل نائب الخيام بسوهاج وعضو الهيئة الوفدية.

- عدلى اندراوس عضو الهيئة الوفدية وسفير مصر السابق فى باريس.

و.. نضع رؤوسنا فى الرمال مثل النعامة اذا تجاهلنا هذه الحقيقة او هذا السبب الخاص فى عزوف الاقباط عن العمل السياسى.

لقد زرعت حركة يوليو بذور العداء بينها وبين العائلات القبطية التى شاركت فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد. وتحول هذا العداء إلى جرح عميق فى نفوس الاقباط. واضطر معظمهم إلى رفع مبدأ السلامة، كما رفعت عائلات مسلمة كثيرة نفس المبدأ. وآثر الاقباط الانسحاب فى هدوء وعدم المشاركة فى الحياة السياسية واصبح العمل السياسى يقتصر على احد عنصرى الأمة.. والسؤال الآن:

كيف نعيد الطمأنينة الى نفوس الاقباط حتى يعودوا إلى العمل السياسى مرة اخرى؟! ان تكريات رئس الذئب ططاس.. مازالت ماثلة فى الاذهان، ولن تمحوها السنوات او الشعارات. أننا نريد اقباطا فى مجلس الشعب.. نريدهم بالانتخاب على اساس الولاء للشعب، وليس بالتعيين على اساس الولاء للحكم.

□ رئيس مجلس الشعب :

رؤيـــة ٨ قواعد هامة يجب أن يراعيها الناخب عند اختياره قيادات لكيان جماهيرى جدى ينتمى اليه

سألت صفحة «اهتمامات الناس» الدكتور احمد فتحى سرور الرئيس المنتخب لمجلس الشعب المصرى، والاتحاد البرلمانى الدولى:

● ما الذى ينبغى ان يراعيه الناخب من قواعد ديمقراطية رشيدة، لكى يأتى اختياره سليما للقيادات.. فى اية كيانات جماهيرية ينتمى اليها؟

رد الدكتور سرور الذى يقود الفكر البرلمانى العالمى قائلا:

- يجب على الناخب أن يراعى عدة معايير من أهمها:

□ اولا: مراعاة حسن سمعة المرشح الذى يختاره.. لأن أصحاب السمعة السيئة عندما يعملون بالاختيار غير الموفق الى مواقع القيادة، يسيئون الى الناخبين أنفسهم، ويبتعدون عن مصالحهم الشخصية، مما يعرض مصالح الناخبين للخطر.

□ ثانيا: الناخد من قدرة وخبرة المرشح على الخدمة فى المجال الذى رشح نفسه لمواقع فى قيادته، فطالما كان قادرا على التعبير عن احتياجات وامال الناخب بشجاعة، وطالما اكدت خبرته ومهارته ومصداقيته ذلك كان الأولى بالاختيار.

□ ثالثا: يتيقن الناخب من ان المرشح الذى يختاره، لديه قنوات اتصال متعددة بين الناخبين، وبين الجهات صاحبة القرار، يحقق اشباع احتياجات الناخبين ونقل مطالبهم فى حينها.

فتحى سرور

□ رابعا: تتيقن الناخب اتجاه من ان مرشحه المختار لديه الاستقلالية فى الرأى والقرار.. ليس عن انفراد برايه.. لكن عن تفاعل واخذ وعطاء واقناع واقتناع مع زملائه فى القيادة.. وايضا ليس عن تأثر بتوجيهات من خارج نطاق عمله.. فالمرشح على هذا النحو يكون قادرا على اداء الرسالة التى انيط بها عن امانة وإخلاص.

□ خامسا: الا يكون المرشح الذى يعطيه الناخب صوته مائقا.. عرف عنه الاكل على جميع الموائد.. على اختلاف اصنافها وانواعها.. والتاكد من مدى صحة ذلك او عدمه.. يكون بالرجوع الى ما تفصح عنه سلوكيات المرشح فى مسيرته التاريخية.

□ سادسا: ان يحرص الناخب كل الحرص على عدم ترك نفسه للتأثر بالشائعات وما يسوقها البعض من مطاعن فى حق مرشح لتجريده من استقلاليته، وتصويره امام الناخبين كانه اداة فى يد احدى السلطات.. ويجب هنا أن يصل الناخب الى وعى وادراك كاملين لكشف المناورات الانتخابية، والتيقظ للألاعيب التى تهدف الى مجرد تشويه المرشح من أجل انتزاع الفوز فى الانتخابات.

□ سابعا: الا يخضع الناخب فى اختياره لايديولوجيات معينة، او يسمح لنفسه بأن يأتمر بأوامر الغير، ولو كانوا من أصحاب توجهات يؤمن بها، أو أصحاب سلطة يخضع لها ادارياً، ذلك لأن اعطاء الرأى وحسن الاختيار عن قناعة موضوعية، امانة عليه ان يؤديها بضمير صادق ومخلص ومتجرد.

□ ثامنا: الا ينسى الناخب تأويل قدرات مرشح على خدمته بمختلف الوسائل، والا تصل به الحساسية أيضا الى فهم الأمور والمغريات التى يعلن عنها المرشح على غير حقيقتها، تحت تأثير الانخداع بالادعاءات بأن الخدمات المقدمة هى من باب الهباء الذهب.

المصدر : المصور
التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوثيقة «غير المكتوبة» للتفاهم بين صدقي والفيومي!!

محاكمة الجزار ● تقسيم مناطق النفوذ ● استحداث دائرة جديدة فى قها ● تنسيق للاطاحة بالغرماء

اقترب مسلسل الصراع بين آل صدقى والفيومى من نهايته، فى دائرة طوخ.. وهو تسول خطير فى العلاقة بين الجانبين اثار علامات كثيرة من الاستفهام والدهشة فى نفس الوقت.

كانت «خارج الصورة» قد سلطت الاضواء على ما يجرى من مناورات بين الطرفين خلال السنوات الاخيرة.. كانت تستهدف السيطرة وسط النفوذ، وانتهت بالفوز الساحق لآل صدقى فى الانتخابات الماضية.. وبعد ان تزايدت حدة العداء بينهما حتى توقع المراقبون ان يحدث صدام من اى نوع فى الانتخابات القريبة القادمة.. تدخل النظام ليفض النزاع.

وتعود الحياة الطبيعية بينهما باعتبار ان كليهما من ابنائه!!

والفعل تدخلت اطراف عديدة ومسئولة ليس لكى تحسم الصراع لاحدهما ولكن بهدف تنقية الاجواء ووقف الحرب الباردة بينهما والتفاهم على تقسيم مناطق النفوذ.. وتم التفاهم على الآتى:

١ – نقل عبدالقادر الجزار رئيس مدينة طوخ وهو الذى كان يعمل لحساب المستشار عادل صدقى ضد خصمه اللدود عطية الفيومى نظير توفير الحماية له من جانب الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، فوافق آل صدقى على اجراءات نقله التى تأخرت كثيرا بسبب ارتكابه للعديد من المخالفات المالية.. والفعل اصدر الدكتور محمود شريف الوزير المختص قرارا بنقله وإحالته للتحقيق بالديوانين الادارية والعامة ايضا.. وهو على حد وصف المراقبين يعتبر انتصارا مبدئيا ومبشرا لآل الفيومى.. وقد كانوا قد اجتهدوا كثيرا للاطاحة به ولم يفلحوا.. وبهذا تم تقييم «الجزار» كبش فداء للصلح بينهما!!

٢ – تقسيم مناطق النفوذ بين طرفى الصراع عملا بمبدأ «شيل ده من ده.. وتراع ده عن ده»!! فتقرر اخلاء مركز طوخ للفيومى على ان يستقل عادل صدقى بمركز قها.. لتكون مناسبة لكى يفوز الاثنان معا بمقعدين فى مجلس الشعب.. بدلا من ان يكون هناك مقعد واحد يختار ابنهما!!

عاطف صدقى

محمد عطية الفيومى

وظهرت على السطح مشكلة وهى ان قها لا تزال حتى الآن على المستوى الرسمى نقطة شرطة ولم تتحول إلى مركز شرطة.. وهنا بدأت اجراءات تحويلها وتمت المعاينة بالفعل.

وهنا علامة استفهام ونقطة نظام وما اثبتت من علامات الدهشة والتعجب.. فمدينة قفها لم تتحول من نقطة إلى مركز بسبب حاجة المدينة وتوابعها لهذا المطلب القديم الملح، ولكن لحاجة مرشح ان تكون آل دائرة.. فتم تفصيلها على قده، وكان الرأى العام لا يدرى بما يحدث على الساحة.

ومن المؤكد ان سعى النظام لاستحداث دائرة جديدة لشقيق رئيس الحكومة يعتبر اعترافا ضمنيا بترابح شعبية فى دائرة واسعة بهذا الشكل ولأنه لم يقدم فيها شيئا يذكر.. ومن هنا كان الاتجاه لتضييق الدائرة وبالذرة لكى لا يرهق الرجل فى تحركاته القادمة خاصة وقد تقدم فى السن إلى الحد الذى لا يمكنه من الاحتكاك بالجماهير على نحو كبير!!

٣ – ان يتولى صدقى والفيومى معا مسئولية اقناع اى مرشح يظهر على السطح بالتنازل مقابل توفير الخدمات التى يسعى إليها، واغراقه باى مجلس فى الحزب الوطنى او بحث مشاكل قريته او عائلته.. فى محاولة لانهاء الصراع والتنافس على هذين المقعدين للابد.. خاصة وانهما لا يتصوران ان هناك اى خوف من «الاعداء الجدد»!!

وبعد فهذه هى الوثيقة غير المكتوبة للتفاهم بين صدقى والفيومى لانهاء الصراع التقليدى بينهما فى دائرة طوخ الشهيرة التى ربما لا تتنبى سخونتها بدخول الرأى العام كشريك وتقديم مناقسين اقوياء يدعمهم بكل القوة!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا

قضت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى جلسة خاصة امس برئاسة المستشار عبد العزيز حمادة، وعضوية المستشارين مجدى العجاتى ومصطفى حنفى، بوقف قرار وزير الداخلية باجراء انتخابات تكميلية بدائرة البلينا بمحافظة سوهاج واعلان فوز المدعى فاروق حمدان فى انتخابات التجديد لمجلس الشورى والتى اجريت عام ٩٢، وذلك بعد ان ابطل مجلس الشورى عضوية عثمان ابراهيم منافسه عن الدائرة بعد ان قررت محكمة النقض حصول المدعى على اصوات اعلى من منافسه.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٥

رفض طلب وزير الصحة بانشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية

كتب صلاح الجازوى :

رفض المجلس الشعبى لمحافظة القليوبية إنشاء دائرة انتخابية جديدة بالمحافظة . وكان الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة قد تقدم بطلب إلى د . عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز جديد بمدينة قها يضم بعض قرى مركز طوخ واجزاء من مركز بنها ، والذى احاله بدوره إلى وزير الداخلية لدراسة إمكانية إنشاء المركز من الناحية الأمنية ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : سـابـــو

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٥

هـذه مواصفـات .. مرشـحينا

النزاهة - طهارة اليد - ثقة الناخبين - العمل التطوعى

صفوت الشريف : الكفاءة .. تعنى الاحساس بنبض «الناس»

كمال الشاذلى : لا .. لمن يفتقد التواجد الجماهيرى

محيى الدين عبداللطيف : الشعبية أهم عنصر للتقييم

الشعبية تعنى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له .. والكفاءة تقاس بمدى الاحساس بنبض المواطنين

بهذه الكلمات تحدث قيادات الحزب الوطنى وأكدوا أن الشعبية هى أهم عنصر فى تقييم الشخص للاختيار فى الانتخابات القادمة وهى تعنى التواجد بين المواطنين .

أوضحوا أن المرشح مفروض أن يكون له حضور وتواجد بين أبناء دائرته متميزا بالنزاهة والأمانة ونظافة اليد والقدرة على العطاء لأن الشعبية يكتسبها المرشح من خلال ممارسته للعمل السياسى لفترة طويلة ومن خلال تبنيه لمواقف ايجابية تجاه القضايا العامة وهموم المواطنين وامتلاكه لرصيد كبير من تأدية الخدمات العامة لأبناء دائرته بجانب اتساع نطاق علاقاته الشخصية بهم وايمانه بالمبادىء والقيم والمثل العليا التى تحظى بتقدير المجتمع واحترامه .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٠

اكد صفوت الشريف وزير الاعلام أن الشعبية بالنسبة لاختيار مرشحي الحزب للانتخابات ضرورة هامة لانها تعني التواجد والقبول الجماهيري .

اضاف ان قياس كفاءة المرشح يعتمد على مدى احساسه بنبض الجماهير والتعرف على آمالهم وطموحاتهم .. بالاضافة الى مدى قدرته على خدمتهم ، فالمرشح لا يجب أن يكون منعزلا عن ابناء دائرته بل يجب ان يكون متعايشا ومتواجدا ومساهما في حل المشاكل وايجاد الحلول لاهالي دائرته

اكد كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطني .. أن الحزب لن يرشح في الانتخابات اي شخص ليس له تواجد جماهيري .

قال ان الحزب وضع عدة معايير لاختيار المرشحين منها الشعبية والقدرة على العطاء والنزاهة ومدى حب الجماهير للمرشح لان العمل السياسي هو خدمة للجماهير والشخص الذي يريد أن يمارس عملا حزبيا عليه أن يكون مستعدا لاداء دوره في ظل القيم التي يرتضيها المجتمع .

أضاف أن الشعبية ضرورة هامة للمرشح وهي الاساس لتقييمه واختياره في ظل معايشته لأبناء دائرته وما يقدمه لهم .. وهي بالاشك مؤشر هام للحكم عليه سواء بالايجاب أو بالسلب ، فتعايش المرشح مع مواطنيه يساهم بدرجة كبيرة في اكتساب ثقة الجماهير .. والحزب الذي له تواجد على الساحة الحزبية هو الذي يحسن اختيار مرشحيه على اساس الشعبية والكفاءة والقدرة على العطاء وخدمة الجماهير .

تقييم المرشحين

وقال المهندس محيي الدين عبداللطيف امين عام الحزب الوطني بالقاهرة أن اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات القادمة سيتم بعد تقييم المرشحين الراغبين في الترشيح من خلال عدة عناصر أهمها الشخصية والتاريخ السياسي والشعبية التي اكتسبها كل منهم .

وتعد الشعبية احد العناصر الرئيسية لتقييم المرشح الذي يمثل المواطنين في مجلس الشعب والشورى ويعبر عن اراء الجماهير الذي انتخبته .

أوضح أن الشعبية تعني بالدرجة الأولى رغبة الجماهير في الشخص نفسه وتأييدها الكامل له وهذه المكانة من التقدير يكتسبها المرشح على قدر التحامه بالجماهير واخلاصه في التعرف على مشاكلهم والجهد الذي يبذله في حلها .

تجربة ٦ سنوات !

اما محمد عبدالمحسن صالح أمين الحزب الوطني باسيوط ورئيس مجلس محلي المحافظة فقال أن تحقيق مستوى عال من الشعبية بين جموع الناخبين كان شرطا أساسيا عند اختيار مرشحي الحزب الوطني في المحافظة طوال السنوات الماضية وأنه بتقديم مرشحين يحظون بالقبول العام من المواطنين استطاع الحزب أن يحصل على جميع مقاعد مجلس الشعب والشورى في المحافظة وعلى ٩٨٪ من مقاعد المجالس المحلية على جميع مستوياتها في الوقت الذي منيت فيه بقية الاحزاب في اسيوط بالفشل الذريع ولم تستطع حتى الاحتفاظ بالمقاعد التي كانت تسيطر عليها من قبل في المحافظة .

يذهب الى ان شعبية المرشح لا تأتي الا من خلال رصيده الكبير في تأدية الخدمات العامة لأبناء دائرته واتساع نطاق علاقاته الشخصية معهم وان يكون له دور وطني يستطيع أن يحوز على ثقة وتقدير المواطنين من خلاله .

اشار الى انه في المجتمعات الريفية بالصعيد ينبغي الأخذ بعين الاعتبار النزعات القبلية والتوارثات السياسية الفاعلة عند اختيار من يخوض بهم الحزب معاركه الانتخابية وأن النتيجة تتوقف على كفاءة الاختيار .

اضاف أن ثقة الناخبين في المرشح عادة تكون نتاج عناصر متعددة ومتشابكة أهمها السمعة الطيبة والايمان بالمبادىء والقيم والمثل التي تحظى بتقدير المجتمع واحترامه والقيام بدور وطني ومواقف ايجابية تجاه قضايا مجتمعة وهموم الجماهير .

٣ محاور

وقال رمضان ابوالحسن أمين الحزب الوطني بالسويس وعضو مجلس الشعب ان اختيارات الحزب لمرشحيه تأتي من خلال ثلاثة محاور أهمها شعبية المرشح ومدى ارتباطه بالقاعدة الشعبية والتحامه بالجماهير بحيث يكون شخصية عامة لها ارتباطها ومعايشتها لكافة مشاكل المواطنين حتى يكون صوتا معبرا عنهم وعن آمالهم وطموحاتهم ومشاكلهم .

فالشعبية هي اساس اختيار الحزب الوطني لمرشحيه لانها بمثابة حكم بمدى تمتع المرشح بالجماهيرية وحب المواطنين وثقتهم وما قدمه لابناء بلده من انجازات وما يحظى به سجل اعماله الحزبية والعملية من عطاء وخدمات .

اكد ان المواطن المصري أصبح يعي جيدا ويدرك كيفية اختيار مرشحيه لذلك فهو يرفض تماما الاسماء المفروضة عليه وقبل ان يدلي بصوته يقوم بعمل دراسات تحليلية لكل مرشح !!

قال الحمد لله أننا في السويس عندما نقدم مرشحا للقاعدة الشعبية فاننا نختار الكفاءات ذات الشعبية والجماهيرية بدوائرها !

اوضح أن انجازات الحزب وانتصار قياداته واعضائه بين الجماهير ودورهم البارز في النوعية الانتخابية خلقت قبرا

٢٠٠٤١٤

اعداد :
محمد عبدالحسن صالح :

تجربة أسيوط أفضل دليل

تحقيقات المحافظات

واتجاها جديدا للناخب الذى أصبح يدرك مدى عطاء الحزب وحكومته لبلده ومدينته ولمس الانجازات من خلال العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية وما تقدمه الحكومة من حل لمشكلاته !

مصداقية

وقال د. حسين حجازى أمين الحزب الوطنى بكفر الشيخ ان المرشحين فى الانتخابات سواء كانت لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية يجب أن يتمتعوا بالشعبية والمصداقية لدى الجماهير .

أضاف أن الشعبية تأتى فى المرتبة الأولى لاختيار اى مرشح يليها بعد ذلك اعتبارات أخرى على رأسها الشخصية القوية الصادقة قولا وعملا .

أوضح أن الشعبية تأتى من فراغ وانما نتيجة عمل مضنى ليلا ونهارا والتواجد فى جميع أنحاء الدائرة التى ينتمى المرشح والتعرف على مشاكل المواطنين على الطبيعة والعمل على حلها فالشعبى الناجح هو الذى يتواجد بصفة دائمة طيلة ٢٤ ساعة بين أبناء دائرته .

أكد محمد أحمد البلتاجى أمين عام الحزب الوطنى بالدقهلية أن شعبية المرشح يجب أن تكون المعيار الاساسى فى الاختيار وأن الاختيار الأمثل والأفضل للشعب المصرى هو اختيار العضو المتعايش والمتواجد فى وسط الجماهير بصفة دائمة والقادر على الخدمة والبذل والعطاء وحل مشاكل المواطنين بجانبها لطالما اليد والظهارة .

أشار الى أن القيادة السياسية دائما تدقق فى الاختيار من أجل صالح الجماهير لأنها تشعر بنبض الشعب المصرى .

ومن هنا فإن الشعبية ضرورة حتمية فى الاختيار لأن العضو غير المتواجد أو غير القادر على خدمة المواطنين يكون مرفوضا شعبيا على الناخبين .

معايشة الجماهير

وقال نبيل مدنى أمين عام الحزب الوطنى بالغربية وعضو مجلس الشورى ان الشعبية بالنسبة لمرشحى الحزب تعنى معايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل وخدمة ابناء الدائرة وثانى من خلال تواجده الدائم بالدائرة وحسن تعامله مع المواطنين .

اضاف يجب ان يكون المرشح ايضا صادقا مع نفسه والاخرين ومحبوبا من خلال الخدمات التى يقدمها للجماهير من خلال موقع لان العمل السياسى وحب الوطن لا يحتاج الى مراكز أو مناصب

أوضح أن ظهارة اليد تزيد من شعبية المرشح وتجعل الجماهير تقف خلفه وتعطيه ثقتها .

قال محمد القماش أمين عام الحزب الوطنى ببورسعيد ان الشعبية تعنى بالنسبة لمرشحى الحزب فى الانتخابات القادمة القدرة على التعايش مع الجماهير والاحساس بنبض الشارع السياسى والقدرة على التعرف على مشاكل المواطنين واحتياجاتهم .

اضاف ان الشعبية تعنى ايضا القدرة على اكتساب ثقة الجماهير من خلال السمعة الطيبة والاعمال الخدمية التى تجعل الناخبين يضعون ثقتهم فيه لامانته ونزاهته .

كما تعنى الشعبية حسن ادراك المرشح لاحتياجات الجماهير وبقدر توافر هذه الصفات فى مرشح الحزب يكون اقبال الناخبين على اختياره .

أكد القماش أن الحزب الوطنى فى بورسعيد وضع فى اعتباره المعايير التى حددتها الامانة العامة للاختيار والتى تحددت فى السمعة الحسنة والقدرة على التعايش مع الجماهير والاحساس بنبض الشارع والثقل السياسى .. وعدم المجاملة فى الاختيار حتى يأتى لاختيار المرشحين معبرا عن واقع جماهيرهم وشعبيتهم فى الشارع السياسى .

المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

الشارع السياسى

من أجل انتخابات حرة نزيهة !

لماذا لايتقرر الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى؟ هذا التساؤل عاد من جديد يتناقل فى أوساط العمل السياسى خاصة بعد أن أقر مجلس الشعب مؤخراً إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية بموافقته على تعديل "القانون رقم ١٠٠" وهو تساؤل يرتبط بطلب قديم لأحزاب المعارضة بإشراف القضاء على الانتخابات البرلمانية منعاً للتزوير.

تحقيق :
فادى وجدى

يؤكد كمال خالد عضو مجلس الشعب -مستقل- أن مطلب أشراف القضاء بالكامل على الانتخابات البرلمانية هو مطلب قائم على نص فى الدستور "المادة ٨٨" ويقول كمال خالد إن تزية القوانين استطاعوا التلاعب بهذا النص وقرروا أن يكون الإشراف القضائى على اللجان الانتخابية العامة فى السودان، وأعطوا لوزارة الداخلية الحق فى اختيار من تنشاء لهاالإشراف على اللجان الفرعية.. وذلك مخالف لما ورد فى المادة المذكورة بالدستور وهو امر مثار حاليا امام المحكمة الدستورية العليا.

ويضيف المحامى كمال خالد أن الحزب الوطنى يملك تزوير الانتخابات البرلمانية فى القرى والنجوع بطريقة بشعة نظراً لتزايد الأمية لدى المواطنين هناك.

ويقول فاروق متولى عضو مجلس الشعب -مستقل- ان الحكومة تقدمت بالتعديل الأخير على قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠، فمن باب اولى ان تتعامل الحكومة بذات المنطق وتستجيب لمطالب احزاب المعارضة واعضاء فى مجلس الشعب بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات البرلمانية. وتعلل الحكومة دائما بعدم كفاية اعداد افراد الهيئات القضائية لهذا الإشراف فهل

مصطفى كامل مراد

لابد من اشراف القضاء على العملية الانتخابية

يتوافر العدد الكافى بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية؟

ويتساءل محمد السنديونى عضو مجلس الشعب إذا كانت الحكومة يهمها نزاهة الانتخابات فى النقابات المهنية فيجب عليها تاكيد حرصها فى نزاهة الانتخابات البرلمانية، وللأسف هناك اعضاء بمجلس الشعب يريدون إبقاء الوضع

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٥

إبراهيم شكرى
إجراء الانتخابات على مراحل لضمان نزاهتها

كما هو علية .

ويقول إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل إنه طالب مراراً بإشراف القضاء كاملاً على جميع اللجان الانتخابية والا يقتصر ذلك على اللجان العامة الرئيسية كما هو الآن، لان تزوير الانتخابات يشتد فى اللجان الفرعية وهو ماأكدته محكمة النقض فى معظم

كمال خالد:
مرزية القوانين يتلاعبون بالدستور

الطعون الانتخابية التى تنظرها، حيث يتبين لها أن التزوير يتم بعيداً عن أعين القضاة فى اللجان الفرعية، ويضيف إبراهيم شكرى إذا كان عدد القضاة لايكفى لتغطية جميع الدوائر الانتخابية فإنه يمكن إجراء الانتخابات على عدة مراحل وهو نظام متبع فى اكثر الدول ديمقراطية حيث

محمد السديوني:
أعضاء مجلس الشعب يريدون بقاء الوضع كما هو

تجرى الانتخابات فى المناطق تباعاً.

ويؤكد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ضرورة إشراف القضاة على سير العملية الانتخابية داخل اللجان سواء كانت رئيسية او فرعية ومراقبة الإدلاء بالأصوات وفرزها وإعلان النتائج.

٣٣٠٤١٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

بين المشاركة في الانتخابات القادمة والتمسك بالمقاطعة

من تحالف الجماعة الإسلامية؟!

مصطفى شفيق

اللعبة السياسية ترفض دائما الثبات على موقف واحد، بل إن أبسط قواعد العمل السياسي تقتضي أن تغير الجماعات والأحزاب على والأقراد مواقفها تبعا لتغير الكثير من المعطيات التي تفرزها أحداث أو إجراءات تضع نفسها على قمة الحدث السياسي وغيرها لهذه القاعدة فإن من المستبعد أن تبقى التيارات الإسلامية المحظورة بعيدة عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة والتي أصبحت - على أرجح الآراء - على الأبواب وسيجري خلال العام الحالي وإذا كانت جماعة الاخوان المسلمين بدأ نشاط - حتى ولو ظاهريا - من الخروج المعتدل في التيار الإسلامي قد وجدت لنفسها شكلا من أشكال العمل العلني بالتحالف مع بعض الأحزاب السياسية الموجودة والمعترف بها سواء كان هذا التحالف علنيا أو تحالفا مستغلا إلا أن ذلك لا يضع جماعة الاخوان المسلمين على قائمة التيارات غير المعترف بها ولكنت ذلك التصريحات الأخيرة لعدد غير قليل من القيادات الحكومية والذين لا يعتبر الرئيس حسني مبارك لشرفهم إلا أن تصريحاته تعتبر الرواد كما أن الممارسة الفعلية للحكومة وليبعض الأحزاب السياسية في الآونة الأخيرة قد برهنت على ذلك فأن ما يحدث حاليا من مواجهة بين الحكومة والاخوان وأقر وصلت الى حد الصدام قد جعل التيار الإسلامي على جانبه الأكبر - الجماعة الإسلامية - يتخذ موقفا أكثر مرونة من عملية الانتخابات التشريعية «مجلس الشعب والشورى» وذلك بالتخلي عن الفتوى السابق اصدارها من داخل السجن بتحريم المشاركة في هذه الانتخابات سواء بالترشيح أو بالتصويت وذلك ترتيبا على تكفير المجتمع. كان ضروريا من مقتضيات الموقف العالمي وبناء على معطيات جديدة فرضها واقع الممارسة السياسية والصراع بين التيارات المختلفة أن تتخذ الجماعة الإسلامية موقفا جديدا من الانتخابات يعفو الحرم على ضرورة المشاركة فيها بالترشيح والتصويت في وقت واحد وذلك حتى لا تظل الساحة السياسية من التيار الإسلامي خاصة وان الجماعة الإسلامية كانت وما زالت تحتفظ بالكثيرين من أعضائها وأنصارها بل وكوادرها بعينا عن قبضة الحكومة سواء كان ذلك خارج البلاد أو داخلها، كما أن معظم كوادر الجماعة الإسلامية - في مصر وخارجها - مازالوا مجهولين للكثيرين وذلك لاعتماد الجماعة الإسلامية لأسلوب العمل السري والخلايا المتطورة في تنظيم الجماعة. ومع اتجاه الجماعة الإسلامية الى خوض المعركة الانتخابية كان ضروريا أن يبحث أعضاؤها عن شكل من أشكال التحالف - السري - مع أي من القوى السياسية غير المجودة خاصة وأن الساحة السياسية تشهد حاليا العديد من المشاورات في شأن عقد تحالفات سياسية بين الأحزاب وبعضها البعض وبين الأحزاب وبعض التيارات غير الرسمية المتمثلة في القوى المسيطرة أو ذات التأثير القوي في الشارع السياسي وخاصة في المناطق البعيدة عن العاصمة ومنها الصعيد الذي تتمتع فيه الجماعة الإسلامية بنفوذ قوي، وعلى الرغم من تأكيد العديد من المراقبين المحليين على استعداد الجماعة الإسلامية لخوض الانتخابات البرلمانية وذكر آخرون أن أفراد الجماعة البارزين أو قيادتها لم تصدق على الفتوى بدخول الانتخابات.

يقول الشيخ عبدالله السماوي: إنا لا أميل في حديثي عن هذه الفئة جماعة بعينها من الجماعات أو التيارات الموجودة حاليا على الساحة سواء كانت جماعة سرية أو علنية وانما يهمني أن

عمر عبدالرحمن — منتصر الزيات — مأمون الهضيبي

أوكد أنذر أمير من نفسي لفظ، وأري له في مثل هذا الوقت الذي تتكالب فيه الظلمات حتى أصبحت كالكتل المجبر بحيث تجعل الحليم حيران. علينا ألا نختلف ونعمل وفق مبدأ أن كبير الناس اصاغرهم للناس وأنه لا خلاف بين المسلمين الذين يرون حرمة المشاركة في الانتخابات وبين الآخرين الذين يرون أن المشاركة بالترشيح أو التصويت في الطريق إلى فرض ضرورة أملة.

فكلاهما يعمل لهدف واحد هو تطبيق شرع الله وإن اختلفت السبل فعلينا ألا نتفاعل أو نختلف حول هذه النقاط ولنعمل كل منا وفق ما يراه لخدمة شرع الله وتطبيق الشريعة في المجتمع. أما فيما يخص التحالف مع الأحزاب القائمة وإنه من ظاهر أمر أن هذه الجماعات لا تعترف بالأحزاب القائمة حاليا باعتبارها جزءا من النظام الحالي وبالتالي فإنها لا تتحالف معها ولا أعرف أن من منهجهم أن يتحالفوا مع حزب من الأحزاب القائمة.. فما هو الظاهر لنا من خلال تجاربهم فلم يكونوا في هذا ولم يحاولوا أن يخرطوا في هذا الحزب أو ذاك، كما لم تظهر لنا معاركهم الدخول في أي تحالفات مع أي من الأحزاب الحالية. وإن كنت أري أن هذاك من يمثلون هذه الجماعات وهم أولى بالاجابة عن هذه الأسئلة والله تعالى أعلم!!

ويقول منتصر الزيات المحامي: موقف الجماعة الإسلامية من الانتخابات البرلمانية في مصر هو أحد الثوابت التي لم يطرأ عليها أي تغيير في المرحلة الحالية سواء في موقف الدكتور عمر عبدالرحمن أو في موقف أعضاء الجماعة في الداخل هنا والمشاركة في الانتخابات بالنسبة للجماعة الإسلامية لظنه حتى اليوم من المسائل التي فيها شقد كبير والقبول والتراجع عن هذا الموقف فيه تزيد كثير وأعتقد أنه جاء قياسا على تصريحات أخيرة منسوبة إلى وإلى مازلت اشكك شكلا شديدا بحتى يومين الجماعة وذلك يمكن أن الرفض لفكرة المشاركة أي الانتخابات مازال قائما بل وأساسيا لديهم وأعتقد أن رفض الجماعة الإسلامية لفكرة المشاركة هو رفض مبني على أنه لا جديد على الساحة من الناحية الواقعية التي تؤكد أن النظام لن يسمح بمرور ارادة الناخبين الحقيقية عبر صناديق الاقتراع بحيث يترجم رأي الأغلبية الحقيقي الى واقع، والحقيقة أن البراقع يؤكد عكس ذلك، كذلك من الناحية الشرعية وهي هل تجوز المعاملة

على شرع الله وأخضاعه للرأى.

ومع ما تردده وسائل اعلام عالمية من وجود العديد من الاتصالات السرية بين جماعة الاخوان المسلمين - والجماعة الاسلامية لتبادل الوجوه فى الانتخابات القادمة فإن ما يؤكده المستشار مأمون الهضيبى عكس ذلك حين يؤكد أن الانتخابات القادمة فردية وبالتالى فلا مجال فيها للتحالفات التى تكون غالبا فى نظام الانتخاب بالقائمة فقط. ويضيف الهضيبى: الانتخابات الفردية لا تصلح فيها التحالفات لأن الارادة فيها والاختيار يكون للأفراد وفى ظل عدم وجود التزام حزبى فإن أقصى ما يمكن أن يتحقق هو نوع من التنسيق الذى لا يتعدى إلتماس المجال لرشح واحد من أحد الاتجاهات. وأكد المستشار مأمون الهضيبى أن «الاخوان المسلمين» ليسوا هم الجماعة الاسلامية ولا تربط بينهما أية علاقات علنية أو سرية سواء فى شكل تحالفات أو تنسيق!!

٣٤٠٤١٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اخبار اليوم

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٥

استعدادا لعام الانتخابات :

المال يدخل المعركة الانتخابية

أساتذة القانون :

مطلوب معرفة مصادر المال المستخدم في الانتخابات

كتبت سعاد ابو النصر

● د. سعاد الشرقاوى ● د. الجمل

بدأت الاستعدادات لانتخابات مجلس الشورى ثم مجلس الشعب .. وبدأ بعض المرشحين يرصدون مبالغ ضخمة للانفاق على المعركة الانتخابية .. وفى الانتخابات التكميلية الأخيرة ظهرت سيارات « لفواير الاصوات» فهل يمكن ضبط ظاهرة الانفاق فى الانتخابات وهناك قرارات تحدد سقف انتخابى قدره ٥ آلاف جنيه فهل هذا ممكن ؟ ..

فى البداية يقول د . يحيى الجمل استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة : كل مال مملوك للدولة ويستخدم للسياسة العامة او جهاز او سلطة او حزب يطلق عليه المال السياسى وهى سبيل المثال فالمحكمة العليا بالهند اعتبرت ركوب اانديرا غاندى رئيسة الوزراء سيارة مملوكة للدولة أثناء بعض جولاتها الانتخابية استعمال للمال العام فى غرض سياسى خاص لا يجوز والمت تصرفها وكان ذلك من اسباب استقالتها والاحساس بمثال العام مسألة ترتبط بالشعور بالدولة وبفكرة المؤسسة وانفصال المؤسسة عن اشخاص الحاكمين .

وفى الانتخابات العامة بالدولة التى تؤمن بقضية المؤسسات لا يختلط مال الاحزاب بمال الدولة حتى ولو كان الحزب هو الحزب الحاكم ويظل مال الدولة مستقلا عن كل مال آخر ولا يجوز أن يستعمل مال الدولة ماديا او معنويا لصالح احد اطراف اللعبة السياسية بما فيها الحزب الحاكم .. ويقول د . يحيى الجمل : ان تحديد سقف للدعاية الانتخابية بمبلغ معين ممكن أن يقدر بالانفاق أو بالتشريع والافضل ان يتم باتفاق كل الأطراف على ان يتفق المرشح مبلغا معينا وهذه أمور لا يمكن أن تنضبط وتحديد المقصود بالانفاق من ايجار سيارات او سرادقات او سماسرة الانتخابات ام شرعات المرشح لبناء مدرسة أو جامع والرقابة الحقيقية هى رقابة الراى العام المستنير وهى كل حال فالانفاق المبالغ فيه فى العملية الانتخابية أمر غير صحى وغير سليم ويدل على أن المرشح لا يثق فى نفسه ولا فى مبادئه قدر ثقته بماله ..

مصادر الاموال

اما د . سعاد الشرقاوى استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة فتقول : لابد من إعلان مصادر المال فى الانتخابات وهذا يحدث فى امريكا حيث تطبق قاعدة شفافية مصادر الاموال التى تمول العملية الانتخابية كما تمول إصدار أى قانون لان قوانين أمريكا تحمدها النقابات وجماعات الضغط ومفروض ان اموالها معلومة للجمهور ، وتعلن النقابات وجماعات الضغط المبالغ التى دفعتها لاصدار قانون ما .. ونحن لسنا ضد اصحاب رؤوس الأموال ولكن منع شفافية مصدرها وضمان عدم الانحراف بها قد تزيد فرص العمل او تؤدى خدمات للجمهور ولكن الاعتراض يكون على الأموال التى لا مصدر لها كأموال المخدرات او أموال الفساد لأن هذا يضر باقتصاد الدولة القومى ولو اثر سيء على كل مواطن ويطيل بمراقبة هذا الاتجاه وتقييم دور الأحزاب التى من واجبها ان تشارك فى الانتخابات وتثبت وجودها على الساحة لان الدور المستقل لا يستطيع ان يقدم برنامجا سياسيا متكاملا ولا يمكن أن يشكل وسيلة لاحداث تـوازن للصحيح الاخطاء فمطلوب من كل الاحزاب ان تشارك وتثبت قوى شعبيتها وقللها وتراجدها على الساحة ..

ويجب أن تمول الاحزاب العملية الانتخابية وهذا تضمن التزاما أقوى وأرفع وتبدأ فى تقديم افضل العناصر وتحمى العملية الانتخابية من جرائم الانتخابات وتجذب الجماهير للادلاء باصواتهم وعلى الأجهزة الحكومية أن تقدم التسهيلات وتحافظ على حسن سير العملية الانتخابية ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

انتخابات مجلس الشورى على الأبواب

الجماهير : لا للنواب المناسبات و«الخاتم» .. ويلقنون لهم كشف حساب

نائب الأحرار : لابد أن ينصهر النواب في مشاكل الجماهير

تحقيق :
- أمل الصيدي -

ونحن على أعتاب انتخابات مجلس الشورى والتي ستكون بمثابة بروفة لانتخابات مجلس الشعب .. أعتقد أن هناك تساؤل يطرح نفسه علينا .. ماذا قدم أعضاء مجلس الشعب والشورى للاسماعيلية ولأبناء الاسماعيلية .

وبما أن نائب البرلمان هو المندوب الرسمي للشعب والمعبر عن مطالبه أمام المسئولين فهل نجح نواب الاسماعيلية في عرض مطالب الشعب الاسماعيلي على المسئولين أم أنهم انشغلوا بمصالحهم ومشاكلهم .. وهل لدينا نواب للعرض فقط كأبي الهول صامتين أبد الدهر وكأن مشاكل الشعب الاسماعيلي الذي فوضهم للانابة عنه لاتعنيهم في شيء .

● في البداية يقول محمود إسماعيل « محامي » .

.. أن خلافات النواب أثرت على مصالحنا وكنا على أمل أن يتفقوا من أجل حل مشكلات الشباب الاسماعيلي من خريجي الجامعات وإيجاد فرص عمل لهم بدلا من القضاياتهم التي لم نجن من ورائها شيئا وأعتقد أن عضو مجلس الشعب أو الشورى لابد وأن يتسم بالامانة والصدق .. وأنا شخصيا أن أعطي صوتي إلا للمرشحين الذين يتميزون بالمشاركة في حل مشاكل الجماهير ولهم أعمال سابقة في خدمة الناس .

لا الذين يظهرون فقط في المناسبات والمآتم والأمثلة على هؤلاء كثيرة ولا داعي لذكر أسماء .

● أما حنان رشدي « طالبة » .

أعتقد أنه كفانا وعودا كاذبة وبراقة من نواب مجلس الشعب والشورى بالمحافظة فقد وصلنا معهم للمرحلة التي لم نعد نصدقهم فيها .. فنحن لم يكون على وعي بمشاكل الجماهير وأن يقف بجانبهم في حلها دون أن يخشى مواجهة المسئولين .

هذا عن رأي الشعب الاسماعيلي في نوابه وفيما يريد منهم فماذا عن آراء ممثلي الاحزاب بالمحافظة .

● يقول حسين الأسود أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي : إن نواب مجلس الشعب والشورى بالاسماعيلية قد أدوا ماعليهم تجاه جماهير الاسماعيلية على خير وجه ولم يقصروا فيما عليهم من واجبات .

وأعتقد أنه لابد أن يتوفر في ممثل الشعب البرلمان النزاهة وان يتصف بحب الناس له فهذا أهم شيء من أجل تحقيق التفاعل معهم ومع مشاكلهم .

● أما حسام رضا أمين الحزب العربي الديمقراطي الناصري فيرى أن نجاح أو فشل نواب البرلمان لايقاس إلا بما أسهموا به في حل مشاكل الجماهير وأعتقد أن هذه المشاكل تتطلب وجود نواب قادرين على حلها وفي نفس الوقت لابد وأن يكون النائب على علاقة بطموحات وآمال شعبه وأن يعبر عنها .

● ويرى سمير أبو السعود أمين حزب التجمع أن النائب واحد من أبناء الدائرة ولابد أن ينقل إحساس الناس البسطاء للمسئولين بالاضافة لنقل احتياجاتهم ومطالبهم وأن يكون متنبها لاجراءات الأجهزة التنفيذية من أجل القضاء على الفساد ودون تحيز للمسئولين ولابد أن يرتبط بالقاعدة الجماهيرية وأن يكون سريعا في حركته تجاه مطالب الجماهير ومشاكلهم .

●● هذه هي مواصفات النائب المثالي من وجهة نظر الجماهير الاسماعيلية وممثلي أحزابها فهل فعلا سيوجد في الانتخابات القادمة هذا النائب المثالي .

نعد نرى نوابنا إلا في المؤتمرات أيام الانتخابات فقط وسرعان ماتتبخر وعودهم ولكن هذا لايمنع من أنه يوجد في الاسماعيلية نواب على قدر المسئولية منهم على سبيل المثال النائب أحمد أبو زيد والثانية سوسن الكيلاني .

● ويضيف أحمد شعيب « موظف » .

أتمنى أن يكون نائب البرلمان شخصية وطنية محترمة يعبش مشاكل الناس ويتصهر معهم ويعبر عن مصالحهم ومطالبهم ولا يعطي وعودا براقة تخفي وراءها هوجة الانتخابات وأعتقد أنه لدينا نماذج مشرفة لنواب البرلمان منهم النائبة سوسن الكيلاني .

ولابد من دفع دماء جديدة للانتخابات وإعطاء الفرصة للشباب لأنهم هم الأقدر على التعبير عن مصالح الشعب الاسماعيلي وأن أعطي صوتي في الانتخابات إلا لمن يمتاز بالصدق والنزاهة .

● ويقول م . ا مزارع والذي رفض ذكر اسمه أرى أن النواب في الاسماعيلية وكأنهم في كوكب ثاني ولا علاقة لهم بما يدور في المحافظة .. فأين نوابنا الكرام من مشكلة الفلاحين مع بنك التنمية وبنوك القرية والتي عانى منها الكثير من الفلاحين حتى أنهم باعوا المي وراهم واللي قدامهم حتى يسددوا ديونهم للبنك وحتى لايواجهوا شبح السجن أعتقد أن نوابنا لم يقطوا شيئا حاسما وجادا تجاه هذه المشكلة ولابد في نائب المستقبل أن

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأي الأهرام

لا.. للتحالفات المشبوهة

يتحدد مصير اى حركة سياسية فى النظام التعددى بمدى ايمان وإقتناع هذه الحركة بالديمقراطية وبضرورتها.. ولا يكفى ان تعلن مثل هذه الحركة صباح مساء انها ملتزمة بهذه الشروط، بل يتعين عليها ان تقرن القول بالعمل.

وموقف الجماعات الاسلامية من هذه القضية يثير الريبة. واذا كان بعضها ارتضى لنفسه طريق العنف مما يضعه فى الجانب المعادى للتحول الديمقراطى فى البلاد، فان البعض الآخر الذى رفع راية الاعتدال ونبذ العنف وقبل المشاركة فى المؤسسات السياسية الشرعية، لايزال متأرجحا بين الفكرة القديمة الشمولية المعادية للديمقراطية وبدائه الظاهرى عنها، والأخطر من ذلك ان ادارته للعبة السياسية فيها قدر كبير من الانتهازية والتواطؤ الضمنى مع جماعات العنف تحت وهم ان البقاء «على شعرة معاوية» مع هذه الجماعات يفيد الجانبين فى الاستمرار وتسمح الايضاع بما يسافر فى النهاية فى تحقيق الغرض الذى تنشده كل هذه الجماعات.

ومن حق النظام السياسى أن يدافع عن نفسه امام موجة العنف ولفظ اصحابها، ومن حقه ايضا أن يضع الذين يرتدون الرايات الخضراء فى موقع المساوية عما يجرى من أحداث للعنف بوجه عام، فلا مفاضلة فى الامر : إما ان تكون مخلصا للديمقراطية نابذا للعنف قولا وفعلا، واما ان تكون فى الجانب الآخر الذى يستحق الرفض من الجميع.

ومن يتكرون فى تكرار خبرة الماضى فى اللعب على كل الاحتمالات، يدركهم ان الزمن تغير كثيرا، والعباءة الدينية والعباءة فى مصر لم تعد اسيرة التحالفات الانتهازية الطارئة كما كانت فى الماضى، بل اصبح طريقها واضحا لا يحتاج الى المغامرات التى تتم فى الظلام.

أننا مقدمون على انتخابات نقابية وبرلمانية تحتاج الى ان تتحمل كل القوى السياسية مسئولياتها فى الدفاع عن الديمقراطية دون تحالفات مشبوهة، ولعل قوى الاسلام السياسى الراغبة فى المشاركة وفق الشروط والقوانين القائمة ان تدس الدرس جيدا وتقطع اية جذور لها مع قوى الارهاب، بل وان تملك الشجاعة الكافية للتصدى له لا ان تمد يدها اليه من تحت ستار، وإلا فإنها تحكم على مستقبلها السياسى بالاعدام.

٥١٠٤٣٢

المصدر : المصري اليوم
التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنقسامات حادة في المعارضة حول المشاركة في انتخابات الشورى

الوفد في عدد محدود من الدوائر .. والعمل لم يحدد موقفه والتجمع متردد !!

كتب أحمد عبدالحكم :

سيطرت الخلافات على أحزاب المعارضة مع إقتراب إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، وبرزت الإنقسامات داخل الأحزاب نفسها حيث لم يتم الإتفاق حتى الآن على موقف محدد .. ففى حزب الوفد الجديد تم عقد إجتماع سرى بين فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وبين مسئولين بالحزب الوطنى حيث وعد سراج الدين بالمشاركة فى عدد من الدوائر التى يتمتع فيها حزبه بأغلبية واضحة ، وتم تأجيل القرار النهائى بالبت فى المشاركة بعد إنتخابات الهيئة العليا للحزب فى منتصف الشهر الحالى .

وإنقسم حزب العمل إلى فريقين ، الأول يقوده المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب ويؤيده عبدالحميد بركات أمين التنظيم ويرى خوض الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر ، وفريق آخر يتزعمه الدكتور حلمى مراد نائب رئيس الحزب ويرفض هذا الفريق ـ رفضاً باتاً ـ المشاركة فى الانتخابات بدعوى عدم توافر الضمانات الانتخابية وعدم جدوى المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى بحجة انه لايتمتع بصلاحيات تشريعيه

كما يشهد حزبا التجمع والناصرى انقسامات حادة ازاء المشاركة فى الانتخابات ولم يتخذا قرارا نهائيا بشان المشاركة من عدمه حتى الآن ، وسوف يطرح الأمر على اللجنة المركزية بكل من الحزبين وان كان الاتجاه السائد هو الزج ببعض المرشحين فى عدد محدود جدا من الدوائر وذلك باستثناء حزب الأحرار الذى أعد العدة للمشاركة فى حوالى ٢٠ دائرة انتخابية .

برلمانيات

شريف العبد

المهمة الصعبة للناخب!

إنها مهمه صعبة للناخب فلو قلنا ان عليه ان يستبعد المرشح المنافق المخادع ويسعى الى اختيار العنصر حسن السمعة وليس اصحاب السمعة السيئة الذين يسيئون الى من يمثلونهم .. لو قلنا ان هذا لابد ان يراعيه الناخب جيدا فكم من نواب الشعب الحاليين الذين اعتدنا ان نراهم يحتلون مقاعدهم تحت القبة طوال السنوات التى انقضت كم منهم يمكن للناخب بل ويتعين عليه أن يطيح به ويستبعده على الفور من قائمة اختياره ويسقطه من حساباته الى غير رجعة .. كم من هؤلاء النواب يمكن للناخب أن يتمسك به ويصر على اختياره مرة أخرى ويحرص على ان يعتد تمثيله له لدورات برلمانية اخرى تقبله كم منهم يكون الناخب على يقين انه نجح فى الاختيار وادى الامانة وتحمل المسئولية عن جدارة وكان شغله الشاغل طوال فترة عضويته ان يفى بوعوده ويكون عند حسن الظن فوجدناه قادرا على التعبير عن احتياجات وآمال الناخب بشجاعة وحرص على نقل مشاكله ومعاناته تحت القبة دون تجميل ليواجه بها المسئولين ويحيطهم علما ان هناك تفصيرا حقيقيا وواضحا وضوح الشمس من الحكومة ادى الى تفاقم تلك الازمات واتساع المعاناة وثقل الهموم التى تلقى على اكتاف من يمثلهم ..

هل يستطيع الناخب بالفعل ان يصل إلى الاختيار الاصوب لنجده كشف النائب المنافق الذى لا شاغل له تحت القبة سوى التمنطق بحرارة لوزير او اخر بصرف النظر عما يعلنه وعما إذا كان ما يعلنه قابلاً للتنفيذ أم يستحيل تنفيذه أو ان كان ما يعلنه يمثل واقع وحقيقة أم يمثل مغالطة ومبالغة ..

كم مرة رأينا فيها نوابا تخصصوا فى التودد الى الوزراء بكل الصور الممكنة واستغلال كل فرصة تسنح لتأكيد ولائهم وتأييدهم للوزير لا لشئ سوى أن ينالوا رضاه ويحققوا مصالحهم الشخصية ويحظوا بموافقته على مايتطلعون اليه ويضعونه فى الموقف الحرج الذى لايستطيع أن يرفض طلبهم بعد هذا الموقف المؤيد والمساند له على النحو المطلق ..

وكم مرة شاهدنا نوابا تخصصوا فى فتح نيرانهم على كل من تجاسر ووجه انتقاده إلى الوزير ويصرف النظر عما اذا كان هذا الانتقاد يمثل واقعا مرا يعيشه البشر داخل دوائرهم حيث النائب المدافع هنا لايعنيه شيئا سوى أن ينال الرضا ويشيد العلاقات المتينة مع المسئولين ..

كم مرة شاهدنا فيها نوابا صفقوا حتى كادت أيديهم أن

تتمزق وامتدحوا المسئول بالصوت العالى حتى كادوا يفقدون حناجرهم وايدوا هذا المسئول التأييد المطلق على سياسته ثم نجد نفس هؤلاء النواب يصفقون ويهللون ويتعالى اصواتهم ويلتهب حناجرهم لتأييد المسئول الذى يحل محله والغريب أن التهليل هنا يكون لسياسة اخرى على نقيض سابقتها مثلما راينا فى إلغاء الستة السادسة من المرحلة الابتدائية ثم العودة بها مرة اخرى أو قبول اعداد محدوده فى الجامعات وربط القبول بخطط التنمية ثم فتح الباب على مصراعيه امام المقبولين أو العمل على إبقاء مستاجر الارض الزراعية فى الارض التى يستزرعها من منطلق أن الأرض لمن يزرعها ثم التاييد الجماعى لقانون العلاقة بين المالك والمستاجر للارض الزراعية أو التهليل للانطلاق وحماية المنتج المحلى ثم التهليل ايضا للانفتاح وتحرير التجارة واتفاقية الجات ..

هل ينجح الناخب فى مهمته ليستبعد كلية المرشحين اصحاب الصوت العالى الذين تخصصوا فى التهليل والتاييد المطلق ودوافعهم فى ذلك معروفة هل ينجح الناخب فى الاطاحة بحملة الشهادات العليا فى النفاق والاكل على كل الموائد وعدم الثبات على المبدأ ومساندة المسئولين وتأييدهم لصرف النظر عن سياساتهم ..

الذى يبدو واضحا امامنا انه بعد ان تقرر الانتخاب الفردى فإن السواد الاعظم من الوجوه البرلمانية التى اعتدنا أن نراها طوال السنوات السابقة يظهر من جانبها الحرص على خوض المعركة والعودة مرة اخرى الى المقعد البرلمانى الذى يعلو سعره فى البورصة الى درجات تفوق الخيال فنجد المرشح الذى يظهر من جانبه الاستعداد الكامل ليتحمل المليون بل والخمسة ملايين من اجل أن يصل الى هذا المقعد ..

ماذا سيكون موقف الناخب .. ؟ هل ينجح فى أن يطيح بهذه العناصر التى ساءت إليه وخدعته ولم تف بما سبق أن وعدت به؟ هل يعطيها صوته لتستمر فى مواصلة دورها فى الضلال والزيف والتحايل والهدف معروف مسبقا وهو المنفعة الشخصية ولا شئ سواها .. ؟

هل يبحث الناخب فى طريق اختياره عن عناصر جديدة واذا حدث ذلك بالفعل فما ضماناته فى ان هذا الجديد لن يكون احسن حالا بل ربما يفوق الوجوه التقليدية فى نفاقها وتحايلها وخداعها .. ؟

إنها مهمة صعبة للناخب واختيار صعب نأمل أن يجتازه بتفوق وإلا فسوف يدفع الثمن غاليا هذه المرة

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

ارقام .. قبل الانتخابات

الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

البيان / تاريخ الانتخاب	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠
عدد الناخبين المقيدين	١٢٦١٩٩١٩	١٤٣٢٤١٦٢	١٦٢٧٣٦١٦
إجمالى الأصوات	٥٣٢٣٠٨٦	٧٢٧٧٤٦٧	٧٣١٤٨٩٣
نسبة الأصوات الصحيحة	٪٩٩,٢٦	٪٩٤,٤٣	٪٩٧,٣٧
نسبة الادلاء بالأصوات	٪٤٣,١٤	٪٥٠,٤٢	٪٤٥,٩٥
عدد الدوائر	٤٨	٤٨	٢٢٢
عدد الدوائر الفرعية	٢٣٠٠٠	٢١٢٣٥	٢٣٦٦٧
عدد اللجان العامة	٢٥٧	٢٧٦	٢٢٢
عدد المرشحين	٣٨٧٩	٣٥٩٢	٢٦٧٦
عدد مقاعد مجلس الشعب المنتخبة	٤٤٨	٤٤٨	٤٤٤

توزيع المقاعد (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

البيان / تاريخ الانتخاب	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠
الحزب الوطنى	٣٩٠	٣٤٨	٣٦٠ (أ)
حزب الوفد	٥٨	٣٥	-
حزب العمل	٤ معينون	٦٠(التحالف الاسلامى)	-
حزب التجمع	-	-	٥
حزب الأحرار	-	متحالف مع العمل	-
المستقلون غير المعينين	-	٥	٧٩ (أ)

(١) عدد المقاعد تقريبى، لان عدد كبير من المستقلين تحول إلى الحزب الوطنى وقلة للحزب الناصرى بعد تأسيسه.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

كيف نخرج من مأزق تزوير الانتخابات

الخروج من مأزق تزوير الانتخابات.. كحلم الخروج من نفق طويل.. مظلم.. وتخليص ما يشوب العملية الانتخابية من سلبيات الماضي هدف رئيسي الا اردنا احترام ارادة المواطن وتحقيق ديمقراطية حقيقية. والطريق إلى الديمقراطية لن يكون معبدا بدون تصحيح مسار العملية الانتخابية برمتها واغلاق الباب الخلفي الذي يتسرب منه ممثلون غير حقيقيين للشعب. إن ارادة المواطن لن تقبل في المرحلة القادمة ظاهرة تسويد البطاقات واحياء الموتى كما أن التعددية الحزبية تتطلب فرصا متساوية واختيارا واضحا وحقيقيا للناخبين بداية من تنقية جداول القيد ومرورا بتحييد اجهزة السلطة التنفيذية والاشراف القضائي الكامل وتأمين الصناديق الانتخابية خلال عمليات الفرز الاصوات ضد أي تزوير او تدخل او تغيير.. التحقيق التالي يعرض رؤية العديد من المثقفين والوطنيين الشرفاء حول ضرورة الخروج من مأزمة لعبة تزوير الانتخابات.

ضمانات نزاهة الانتخابات :

- تنقية جداول القيد
- الاشراف القضائي الكامل
- تحييد أجهزة السلطة
- تأمين صناديق الاقتراع

استمرار التزوير يزيد من السلبية ويمنع الكفاءات الوطنية من المشاركة

لقد اكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد في لقاء جماهيري.. ان الوفد اذا قرر دخول الانتخابات فسوف يدخلها بكل قوته وكل شدة وحماس.

واشار زعيم الوفد إلى ان الاشكال ليس في ان تكون الانتخابات بالنظام الفردي او بنظام القائمة.. ولكن الإشكال في ان تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة او مزيفة ومزورة فالتزوير واد في كلا النظامين وقد جربنا ذلك وعانينا كل المعاناة من التزوير والتزييف وبيهمنا في المقام الاول حرية ونزاهة الانتخابات.

فكيف تكون هذه الحرية والنزاهة؟.

حقوق الإنسان

ولان الديمقراطية الحقة هي ما نسعى اليه.. واول خطوة نحوها تبدأ من بوابة الانتخابات.. فقد استطلعنا عدة اراء.

يرى عبدالله خليل المحامي رئيس اللجنة القانونية للمنظمة المصرية لحقوق الانسان.

ان حق المواطن في ممارسة انتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير من الحقوق الاساسية التي تضمنتها الوثيقة الدولية لحقوق الانسان في اطار حقوق المواطن المدنية والسياسية وللمواطن حق اصيل في ادارة شئون بلاده من خلال الانتخابات الحرة للمجالس البرلمانية وغيرها.

والاعتداء على هذا الحق يمثل انتهاكاً لحقوق المواطنين.. لذلك فان جميع صور الاعتداء على ارادة المواطن في الاختيار او تغيير هذه الإرادة يخالف الحقوق الاساسية.

لذلك فان المنظمة الدولية أوجدت آلية دولية للاشراف على الانتخابات في بعض الدول التي ترجح فيها عدم امكانية التعبير الحقيقي عن ارادة المواطنين خاصة في الفترات الانتقالية او اعقاب الحروب الاهلية وتوجد نماذج لذلك في دول في افريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

التزام دولي

ويضيف عبدالله خليل قائلاً: حتى في الدول المستقرة سياسيا التي تحترم حقوق الانسان اصبح معيار الانتخابات احد مقاييس الديمقراطية الحقيقية.

وسبق ان ضمنت ملاحظات اللجنة الدولية عدة نقاط هامة حول الانتخابات لدعم نزاهتها والبعد عن التزوير واهمها دعم الإشراف القضائي على الانتخابات حتى لا يكون القاضي مشرفا على اللجنة العامة الرئيسية فقط ويكون الاشراف القضائي بالكامل على العملية الانتخابية.

ومن الملاحظات ايضا ان رؤساء اللجان الفرعية من الموظفين العاملين بالدولة وعملية نقل الصناديق واعلان النتائج تتم بواسطة وزارة الداخلية.. وكلها ملاحظات تهدف إلى دعم ممارسة المواطن لانتخابات نزيهة.

الإيمان بالديمقراطية

ويؤكد الدكتور حلمي الحديدي ان شعارنا الانتخابات النزيهة هي ان نؤمن حقيقة وفعلا بالديمقراطية.. وان نؤمن بذلك جميعا من حاكم ومحكوم.

وبذلك يمكن للحاكم الا يجد اي مانع من تسليم الحكم للحزب الذي ينجح في الانتخابات وهذا ما تقول به التعددية الحزبية واحترام ارادة المواطنين.

ويضع عملية تغيير الدنتائج وتحويلها لصالح اصحاب المصالح ومن المهم ان يكون الشعب ايجابيا يكافح من اجل قيمة صوته في الانتخابات.. يذهب إلى الصناديق ويعبر عن رأيه ويتمسك بذلا يستبدل او يغير.

نقاط أساسية

ويضيف الدكتور حلمي الحديدي ان هناك عدة نقاط اساسية في موضوع نزاهة الانتخابات والخروج من مأزق التزوير ويقول ان الرأى بان تكون الحكومة المشرفة على العملية الانتخابية محايدة وقت الانتخابات له وجاهته حتى تعطى الفرصة متساوية للجميع.

كما يجب الا تسلط عقوبة تزوير الانتخابات بالتقادم وان يتحمل الخطيء وزر ما قام به ويمكن ايضا تشديد عقوبة العبث برأى الشعب وتزوير ارادته ولا تكون مجرد غرامة مالية.

ويرتبط بذلك حسم قضية الفصل في صحة العضوية.. ولا تترك لمجلس العضوية لان القاعدة القضائية تقول بانه اذا كان للقاضي مصلحة فعلية ان يقتضي ويمكن ان تحول قضايا تزوير الانتخابات إلى الدنيابة العامة وتفتح دوائر في الحكم في الطعون وصحة العضوية.

كما يؤكد د. الحديدي ان وجود انتخابات نابعة ومتوافرة لحزانة الانتخابات له جوانب ايجابية قد تدفع بابناء البلد من الكفاءات التي عزفت عن الدخول في الانتخابات لاسباب كثيرة رغم قدرتها على خدمة الوطن والمواطنين يدفع بهم إلى ساحة الانتخابات.

ويضيف د. الحديدي: لقد سمعنا عن بعض الاشخاص يدخلون إلى الانتخابات معتمدين فقط على الانفاق المالي ورأيس على قدرتهم على خدمة الوطن. ومن المناسب كذلك تحديد المصاريف التي تنفق في الانتخابات ويمكن بعث امكانية تطبيق هذا المبدأ من خلال اعتبارات كثيرة خاصة ان هناك من يصرف ملايين من اجل الوصول إلى الكرسي.

حماية من التزوير

اما د. شوقي السيد المحامي فيقول ان حماية المواطن من تزوير الانتخابات تبدأ من اعداد كشوف الناخبين وتشكيل اللجان الانتخابية والاشراف عليها.. ويبدأ ان يتولى القضاء الاشراف بالكامل وان تتم عملية التصويت والاقتراع داخل اللجنة الفرعية.

ان الركائز الهامة تاتحة الفرصة لممثلي المرشحين من التواجد داخل اللجان.

وتوفير الحماية لصناديق الاقتراع من خلال ضوابط وشهادات لحماية وطلبات الاقتراع وضمان عدم حدوث تلاعب.. ويسمح بتواجد ممثلي المرشحين او رجال القضاء خلال عملية النقل التي تتم للصناديق.

ويسمح بتواجد ممثلي المرشحين خلال عملية فرز الاصوات دون وضع عقبات في طريقهم!!

الخروج من الإحباط

وارى كذلك ان يوقع الناخب أمام لجنة خاصة في بطاقة التصويت تؤكد انه قد صوت وانى برأيه بنفسه وبعمله ما يثبت شخصيته.. لان الكارت ان يدلى الفرد باكثر من صوت في لجنة واحدة.

ومن الواضح ان كشوف قيد الناخبين بحاجة الى تحديد بالكامل وفقا للرقم القومي او البطاقات الشخصية ويثبت اسماء المتوفين ومن صدرت ضدهم احكام وغير ذلك وان يتم القيد وفقاً لموطنه السكني اي محل الاقامة الفعلي للمواطن.

تحقيق :
أمير أبوالسعود

ويضيف د. شوقي:
ان تنقية العملية الانتخابية من شوائب التزوير كفيلة بأن تدفع الكلمات الوطنية إلى صفوف ممثلي الشعب والخروج من حالة الاحباط والمرارة التي تصيب المواطنين بسبب تغيير ارادتهم الحقيقية في اختيار ممثليهم.

وأستمرار هذه الشوائب يزيد من حالة السلبية والامتناع عن المشاركة في الانتخابات.

أصوات المواطنين

واذا كانت الاراء مجمعة على ضرورة تنقية الانتخابات من عوامل التزوير.. فان الحزب الوطني وجهة أخرى يعبر عنها الدكتور اللواء نبيل لوقا بباوي ويقول: حقيقة وجود تزوير في الانتخابات او عدم وجود تزوير فهي تقف على ضمانات محددة وموجودة بالفعل في قانون الانتخابات وبالفعل توجد لدينا ضمانات كافية لحماية أصوات المواطنين وحق الناخب.. ومن اهم هذه الضمانات وجود ممثلين للمرشح في داخل اللجان لمتابعة عملية التصويت والفرز ويمكن للمندوب ان يسجل كل حركة غير شرعية ويخطر المرشح فورا الذي يقوم باخطار القاضي المشرف على اللجنة وكل مرشح من حقه ان يصبح في كل لجنة مندوبين لتمثيله.

ويضيف د. نبيل لوقا:
الان الضمانات يمكن ان توجد من خلال مراقبة مستمرة لعملية التصويت والفرز ووجود قاض محايد يقف في وجه التجاوزات.

ضمانات لازمة

ويقول الدكتور حلمي مراد توجد مجموعة متكاملة من الضمانات كلها لازمة ومطلوب توافرها لسلامة العملية الانتخابية وللخروج من مأزق التزوير ولا نستطيع تقديم واحدة على أخرى لانها ضمانات متكاملة مثل إثبات الحضور الشخصي للمواطن امام مقر الانتخاب وتوقيعه بالامضاء او البصم حتى لا تستعمل البطاقات لاغراض التزوير او يتم تسويدها لصالح اشخاص لاغراض خاصة.. وبالتالي يتم تغييب ارادة المواطنين ومن الضمانات المطلوبة وجود اشراف قضائي كامل على العملية الانتخابية منذ البداية وحتى اعلان النتائج ولا نكتفي برئاسة اعمى القضاة للجنة العامة.

ويضيف د. حلمي مراد: ومن الضروري متابعة فرز صناديق التصويت وتفرز في المقار التي يشرف عليها قضاة لتفادي عملية العبث بالصناديق خلال النقل او تغييرها بالكامل عند النقل واستبدالها بصناديق جاهزة.

وعن عملية الدعاية للهاكمة للانتخابات يجب توفير المناخ المناسب والمحايد من جانب السلطة. ويمكن أن يحدث ذلك بأساليب كثيرة اهمها حكومة محايدة خلال فترة الانتخابات منذ الدعوة حتى يتم اعلان النتائج.. لتفادي انحياز الاجهزة التنفيذية التابعة للحكومة.

وتشمل الضمانات المطلوبة ايقاف العمل بقانون الطوارىء خلال المعركة الانتخابية اكتفاء بقانون مكافحة الارهاب.

ليست داخلية

ويرى د. حلمي مراد ان الانتخابات النزيهة لم تعد بمجرد مسألة داخلية ولكنها تتعدى ذلك حيث النظرة إلى الديمقراطية اصبحت من المفهوم الدولي.. وكل دولة تسعى إلى تأكيد ديمقراطيتها من خلال تأكيد حرية ونزاهة الانتخابات وبعدها عن التزوير ولا يعتبر مساسا بالسيادة او الامور الداخلية.. لان هناك من الدول التي قامت بدعوة الراد وشخصيات بالاضافة إلى أجهزة الاعلام لمتابعة الانتخابات فيها.

كما أن الاتحاد البرلماني الدولي الذي يرأسه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب يعني بضمان نزاهة الانتخابات ولجان دعوة مراقبين لحضور العملية الانتخابية لان الديمقراطية الحقيقية ترتبط بالانتخابات النزيهة الحرة التي تقل فيها فرصة تزوير ارادة المواطنين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

شكرى فى افتتاح مقر الحزب بالسنطة:

ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات

«حالة الطوارىء».. شهادة لأى نظام على نفسه بالحكم فى ظل أحوال غير طبيعية!!

قام المهندس إبراهيم شكرى -رئيس الحزب- بزيارة يوم الخميس الماضى إلى مدينة السنطة، رافقه فيها صلاح القفاص -المحامى امين عام الحزب بالغربية- ومحمود غانم -الامين المساعد- وذلك لافتتاح مقر الحزب الجديد بمدينة السنطة، حيث استقبله حشد جماهيرى من أعضاء الحزب..

وتحدث شكرى امام الحشد معربا عن سعادته بافتتاح المقر الجديد الذى يمثل قيمة كبيرة فى هذا التوقيت الذى يتم التضييق فيه على الاجتماعات فى ظل حالة الطوارىء، وقال: إذا كان هذا المقر صغيرا نسبيا، فإن القيمة الحقيقية ليست فى سعة المكان، بل فيما يقوم به من دور.. ولابد أن تكون للأحزاب مقرات تسع كل الأراء لان يريد القيام بعمل لصالح الوطن، ومهما علت اساليب التضييق، فإن الشعب المصرى قادر على اخذ حقوقه، والتعبير عن نفسه بارتفاع كلمة الله ومحاربة الفساد.

واضاف شكرى: إن حزب العمل له مبادىء اساسية تختلف عن السائد فى الساحة السياسية يمكن إجمالها فى ثلاث:

الأول: المصدر الاساسى للتشريع هو الشريعة الإسلامية، ولا يجوز وجود قانون يخالف هذه الشريعة الغراء.

والثانية: الاعتماد على النفس فى كل مناحى الحياة، وليس الاعتماد على الغير وعلى المنح وهداياه، لانها السياسة التى خربت مصر منذ أيام الخديو إسماعيل، وتستمر حتى الآن لصالح الامريكان، وتكون النتيجة تساؤلات مستمرة، تأسيسا على مبدأ «أن لا يعتمد على نفسه عليه أن يخضع للضغوط»!!

والأخيرة: الموقف من الدول المحيطة بحيث يجب العمل على تنمية علاقاتنا بالدول العربية والوطن الإسلامى الاكبر، فى عالم اصبح يتشكل من كل كبيرة، أوربا مثلا -على الرغم من خلافاتها- بها سوق اوربية موحدة وبرلمان، وأمريكا التى تعد قارة فى ذاتها دخلت فى تكتل كبير مع كندا والمكسيك.. فلماذا لا يتحد العرب والمسلمون.. وكل مقومات الوحدة قائمة؟!

سياسة التعيين

واكد شكرى أن الحكومة اتجهت مؤخرا للتضييع فكرة أن الشعب مصدر السلطات، وذلك باتباع سياسة التعيين فى كل المجالات، فقد صدر قانون بتعيين العمد والمشايخ، وهذا يؤدى إلى أن يصبح ولاء العمدة لمن عينه.. ويكون موظفا بوزارة الداخلية، والغريب أن مكافأته اصبحت بالدولار إذا نجح فى تحقيق نتائج جيدة بشأن تنظيم الاسرة!!

يضاف إلى ذلك تعيين عمداء الكليات، حيث كانت الانتخابات تجعل العميد على علاقة وثيقة بزملائه الأساتذة الذين يختارونه، ولكن التعيين يجعل ولاءه لمن قام بتعيينه، ثم جاءت مسألة لجان الترقيات الجديدة التى تهدف بها الدولة السيطرة على التعليم من المنبع، وكذلك بالنسبة للمعيدين إذ يشترط فى تعيين المعيد أن تكون له قدرة على البحث!! وهو شرط مبهم إذ كيف تحكم عليه بعدم قدرته على البحث.. وهو المتفوق طوال سنوات دراسته؟! قد يكون ذلك

متابعة:

طارق عبد الحميد

مفهوما فى الثرثرة، ولكن فى بداية التعيين غير معقول!!

واستطرد شكرى إلى التقارير الأمنية ضد طلاب الجامعات، ومسألة عدم تعيين المعيدين إلا بموافقة الأمن، وكذلك نقل بعض المدرسين للتفرغ دينيا إلى وظائف إدارية، بالإضافة إلى نقل كثير منهم ممن لهم تأثير فى الرأى بالمجالس المحلية كشباب قدوة إلى أمكنة بعيدة عن بلادهم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتشتيتهم وحرمان بعضهم من السفر إلى الخارج في إعارات وخلافه، وهي وسائل عدتها التضييق على الناس!!

وأشار شكري إلى رفض المحاكمات العسكرية التي تحرم المتهم من الوقوف أمام قاضيه الطبيعي، وكذلك الإشارة إلى رفض قانون الطوارىء، إذ أن العالم كله يعرف أن الطوارىء تأتي في بلد يحكم في ظل الأحوال غير الطبيعية. فكيف يحكم نظام على نفسه بذلك؟ كما أن تعديلات قانون الطوارىء المسماه بـ«مكافحة الإرهاب» فيها تشديد وتغليظ لبعض المواد، حيث أعطيت بعض صلاحيات النيابة إلى الشرطة بالتوسع في الاعتقالات والاحتجاز بأقسام الشرطة (٢) أيام لمشتبه فيهم!

موضوع الساعة

وعن موضوع الانتخابات المقبلة أشار شكري إلى ضرورة توافر الضمانات الخاصة بحرية الانتخاب، وأهمها إثبات شخصية الناخب إما بالتوقيع وفقا لوجود بطاقته الشخصية وإما بالبصمة، وهذا إجراء سهل التحقيق لمنع التزوير المتعمد المعروف للجميع، وهنا تجب الإشارة إلى أن أهم توصيات الحوار القومي كانت تنقية العملية الانتخابية، ولكن فجأة وجدنا قرارات جمهورية لها قوة القانون قبل عودة مجلس الشعب من إجازته بأيام لم تتطرق إلى صلب عملية توافر الضمانات!

ويضاف إلى ذلك ضرورة تدخل القضاء في مسألة الاقتراع نفسها.. أي إعطاء الصوت وفقا للدستور والقانون، وليس بالفرز فقط! وعموما إذا لم تتخذ إجراءات جدية لإثبات شخصية الناخب أمام لجنة الانتخابات، فتكون النية واضحة للتزوير، وقد يكون من المفيد في هذه الحالة اللجوء للمراقبة الدولية.

ودعا رئيس حزب العمل إلى تكوين جبهة واحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات لأن المسألة لا تحتاج لتفتيت في مواجهة الحزب الوطني الذي يملك كل الإمكانات، وخاصة أنه لا يوجد حزب معارض له من القدرة على التنظيم أن ينال مثلا (١٥٠) مقعدا بمجلس الشعب بمفرده، ولكن أحزاب المعارضة يمكنها تحقيق نسبة من (١٥٠) إلى (٢٥٠) مقعدا على الأقل.

ويجب التركيز على ضرورة فوزها بنسبة «الثلث» المجلس الأقل لتصبح مؤثرة في القرارات المهمة التي يلزم الحصول عليها على «الثلثين» المجلس.

وأكد شكري أن الشعب يجب ألا يسلم بالأوضاع الحالية بالتجمع، لأن ذلك يكون تسليم الضعيف بواقع من ولكن تجب مقاومة هذه الأوضاع باستخدام القانون والإجراءات الشرعية، وضرورة خروج الناس إلى صناديق الانتخاب لتغيير الأوضاع الظالمة الحالية، وخاصة الشباب الذين هم طليعة هذا الشعب، وهذه الأمة، خصوصا مع وجود متغير مهم له علاقة بالانتخابات هو أن العالم كله غير منفصل عن بعضه، وفي الخارج يعرفون عنا كل شيء، وما يثير عنا في الخارج أنه تأثر عليك خاصة أن رئيس البرلمان مصر هو رئيس البرلمان الدولي، وهذا يفرض وجود ضمانات على العملية الانتخابية بعيدا عن التزوير، وهذا المتغير لابد من استثماره.

الانتصار قادم

وفي كلمة أكد صلاح القفص -المحامي أمين عام حزب العمل بالغربية- أنه إذا كان إبراهيم شكري لا يسعده أن يتحدث عنه أحد.. فإننا لا نستطيع حجب أنفسنا عن الكلام عنه، لأنه جزء أصيل من نضال الشعب المصري منذ العهد الملكي، وفي جهاده من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو يمثل مكونا أساسيا لتاريخ مصر في القرن الحالي.

وأضاف القفص.. لا تفاضلوا أن اجتماعنا اليوم صغير، بل هو اجتماع تضع له مصاعب كل أساسه وتفكير في هذا الطل، وتضع مصاعيه الجهنمية، والأمريكان له كذلك طالما كان فيه إبراهيم شكري، وهنا يجب وقوفنا في خندق هذا الشعب ضد الهجمة الأمريكية والصهيونية الشرسة لطمس معالمه، ولكن هيهات مادام في صفوفنا الأمامية إبراهيم شكري، وقبضتنا بيد من حديد على رايات النضال، وسينتصر هذا الشعب والمسلمون -بإذن الله- في النهاية.

ورحب مصطفى خليفة -أمين الحزب بالسنطة- بإبراهيم شكري ذلك المجاهد الذي زهد الدنيا بنعيمها وترفها واختار طريق الحق والجهاد في سبيل الله وهو طريق القابض على الجمر..

أما د. محمد عبد المعطي فاشار إلى أن زيارة شكري جاءت في يوم الأحد رقم (١٩) الذي صمم الإخوة الفلسطينيون فيه على استرداد أراضيهم من عمصابات بني صهيون، وأن يستردها -بإذن الله- إلا المجاهدون الشرفاء..

وأعلن عبد المعطي أسفه الشديد لاستقبال الرئيس مبارك لوزير الخارجية الروسي الذي ساالت يداه تمعن القتل في صفوف المسلمين

في «شيفينادزه» وتورطت كذلك في مساندة الجرعون الصرب الذين يرتكبون مذابح بشعة في حق مسلمي البوسنة!!

بسرعة

● صلى شكري العصر بمسجد الجمعية الشرعية بالسنطة البلد، وشارك في حفل عقد قران كريمة مصطفى خليفة -أمين الحزب بالسنطة- على المحاسب حمدي حسين المصري الذي أقيم بالمسجد وسط حشد كبير من المصلين، وقد شهد شكري على عقد الزواج، كما ألقى كلمة قصيرة قبيل عقد القران، تحدث فيها عن فضائل الزواج المبكر الذي يصون الإنسان من الزلل..

وأكد شكري للزعماء للتدريب من وجوده (٢٠٧) مليون فتاة فوق الثلاثين ولا زواج باعتباره مؤشرا خطيرا لوجود أزمة في إتمام الزواج، وداعيا إلى تيسير إجراءات الزواج للأبناء من أجل صالح الدنيا والدين..

● قام بعقد القران د. أحمد خيرت -الداعية الإسلامي- والقى خطبة الزواج الشيخ علي

عيد، والآن تحدثنا عن فضيلة الزواج وضرورة تيسير إجراءاته كذلك، وأعلنا رفضنا لما يسمى بوثيقة الزواج الجديدة.

● افتتح شكري بداية بناء مشروع المعهد الديني الأزهري «الابتدائي/ الإعدادي بنات» بالسنطة البلد، وقدم مبلغا ماليا كتبرع ورمزي دفعة أولى لبناء المعهد، ثم صلى شكري المغرب بمسجد بجوار المعهد ومعه حشد كبير من أعضاء الحزب.

● قام المهندس عبد الواحد البدري باستضافة المهندس إبراهيم شكري وضيوفه بمنزله، وأقام حفل غداء تكريما للمجاهد الكبير وضيوفه.

● شارك في الإعداد لزيارة شكري للسنطة الشيخ علي حشيش -أمين مساعد الحزب بالسنطة- والحاج محمد الخولي، وسليمان إبراهيم -أمين شباب الغربية- وكل من أحمد زيادة، وذبيل الجارحي -المحامي- وحمدي مسعود، والسيد الدويك.

● بعد انتهاء زيارته للسنطة، توجه المهندس إبراهيم شكري إلى قرية محلة مرحوم مركز طنطا، حيث قام بزيارة منزل سليمان إبراهيم سليمان -أمين شباب المحافظة- وهنأه بمولوده الأول «شيماء».. كما التقى شكري بأعضاء حزب العمل بالقرية، وحضر اللقاء الحاج سعيد عيسى، والمهندس شبل الشريف -أمين الحزب الناصري بمركز طنطا- وشعبان المؤذن، ورجب شحاتة، وعدد كبير من شباب الحزب، ودار باللقاء نقاش موسع حول العمل الحزبي في المرحلة المقبلة، ومدى التنسيق بين الأحزاب ودور جديدة للشعب في إسراز المنطقة الحزب المختلفة، واستمع شكري إلى أفكار الشباب، حيث أكد سليمان إبراهيم -أمين شباب المحافظة- أن زيارة المجاهد الكبير إبراهيم شكري تاج على رؤوس أهل المنطقة، لأن الله سبحانه وتعالى يدخر هذا المجاهد ليوم تكون مصر كلها فيه بحاجة إليه ليقودها إلى الرقي والرخاء.

● هنأ شكري الحاج أبو زيد -عضو الحزب بالسنطة- بمناسبة زفاف ابنته الأسبوع الماضي، ودعا للعروسين بالرفاء والبنين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب ص ٣

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

بدأت حرب تزوير الانتخابات.. منع أحزاب المعارضة من الحج

رفضت الحكومة منح أحزاب المعارضة حصتها المحدودة من تأشيرات الحج.. بينما وأصلت تقديم التأشيرات الحزب الوطني من خلال أعضاء مجلسي الشعب والشورى.. (٧ آلاف تأشيرة بواقع ١٠ تأشيرات لكل عضو).. رغم أن أغلب هؤلاء الأعضاء يبيعون هذه التأشيرات.. وكان حزب العمل يحصل على قرابة ١٥٠ تأشيرة.. وينظم رحلة حج حقيقية ويأقل الأسعار.

«الشعب»: الحكومة بدأت حرب تزوير الانتخابات.. ليس فقط بحملتها الشعواء لاعتقال الناشطين في حزب العمل والإخوان المسلمين ومائلاً ذلك من اعتقالات للناصريين واليساريين والطلاب والطالبات والعمال.. وليس فقط بحملتها ضد النقابات المهنية ونوادي هيئة التدريس.. ولكن أيضاً بهذه الخطوة الجديدة التي تستهدف تجفيف المنابع المالية لأحزاب المعارضة في وقت لا تتلكص الحزب الحاكم بالطبع أية موارد مالية.. بل إن كافة إمكانات وموارد الدولة وأموال الفاسدين تحت أمر الحزب الحاكم. ونحن نقول إن منع حزب العمل من تنظيم بعثة الحج هو صد عن سبيل الله وحرب على الفرائض الدينية.. لأن حزب العمل كان ينظم بالفعل بعثة حج كل عام على مستوى مرتفع من الخدمة وبأقل الأسعار خدمة للمواطنين المصريين، ولم يكن يبيع التأشيرات. إذا كانت الحكومة ترفض أن يحصل بعض أحزاب المعارضة على تأشيرات لبيعها في السوق.. فلا بد أن تطبق ذلك بصورة حازمة على الجميع.. ولكن من الواضح أنها بداية التمييز في المعاملة بين الحزب الحاكم الفاسد وأحزاب المعارضة.

ونحن نقول لكم: إن الاستمرار في هذا الطريق.. لن يدفع البلاد إلى أي نوع من الاستقرار.. وإن شعب مصر لن يسمح بتزوير إرادته في الانتخابات القادمة.. كما حدث في المرات السابقة.. وكل هذه الممارسات الظالمة.. تشحن البلاد لمواجهة كبرى.. في الانتخابات القادمة.. التي تحولت إلى معركة حياة أو موت.. فلم يعد من المقبول أن يستمر هذا الحزب الفاسد رغم أنف الشعب.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية؟!

هل يتخذ الإسلاميون الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم فإذا استتب لهم الأمر واستقر بهم المقام ركلوا الديمقراطية وعصفوا بها؟، والسؤال بصيغة أخرى: هل الديكتاتورية داء مستحكم في نخاع الحركة الإسلامية جميعها مهما اختلفت أشكالها وإزمانها؟

ذلك سؤال تحسب الإجابة عنه غاية في الأهمية، فتلك المقولات تتردد ليلا ونهارا على ألسنة العلمانيين في بلادنا كما أن الغرب -عن جهل أو ضغينة- يناصب الصحوة الإسلامية العداء وفقا لهذه الادعاءات. ولقد كانت ورقة التوت التي حاول العسكر في الجزائر أن يستروا بها سوءاتهم يوم داسوا صناديق الانتخابات هي تلك المقولة المكررة المحفوظة لديهم: إنه «لا ديمقراطية مع الحكم الإسلامي».

ويستند العلمانيون في ادعاءاتهم إلى بعض الأسانيد التي سنحاول هنا بحلها وتمحيصها، منها أن الحكم حكم فردي لا يعترف بالمؤسسات الدستورية وأن الحاكم يجمع كل الخيوط في يديه وتتداخل كل السلطات عنده، وأن التاريخ الإسلامي لم يعرف التعددية السياسية ولم يؤمن بالرأي الآخر، وأن الشريعة التي نزلت منذ اربعة عشر قرنا لتلائم قوما اجلافا في صحراء الجزيرة العربية لم تعد صالحة في أيامنا بعد التطور الهائل الذي أنجزته البشرية في شتى المجالات.

الذين يرددون هذه المقولات يتيهون علينا زهوا وعلوا بعيدا «مونتسكيو» في الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية، ويعيبون على التاريخ التشريعي الإسلامي أنه لم يأخذ بهذا المبدأ. ولو رجعنا قليلا إلى الوراء لعلمنا أن «مونتسكيو» حين خرج على العالم بهذا المبدأ كان يهدف إلى منع سيطرة سلطة من السلطات الثلاث على الأخرى ضمانا للتوازن المطلوب في الدولة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سهولة تطبيق مبدأ الديمقراطية، ولكن هذا المبدأ حين عرضته الشعوب بعد ذلك على التجربة الحية والواقع العملي اتضح انه مجرد كلام منمق جميل يصلح للزخرفة النظرية ولا يصلح للتطبيق العملي وبالتالي لا يمكن الاعتداد به كما زعموا كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية.

أجزيد من التفصيل نقول: إن الأنظمة السياسية التي تعتمد على مبدأ التعددية الحزبية حين يفوز حزب فيها بالانتخابات فإنه يقوم بتشكيل الحكومة وهو الذي يسيطر على البرلمان (السلطة التشريعية) ورموز هذا الحزب في البرلمان هم الوزراء في السلطة التنفيذية كما أن رئيس الدولة (سلطة تنفيذية) يستطيع أن يحل البرلمان في كثير من البلاد الديمقراطية، أما السلطة القضائية فما أسهل تحييمها وحصارها عن طريق سن القوانين ألقى تشل حركتها. أما رقابتها على السلطة التشريعية عن طريق المحكمة الدستورية فلا تتعدى بحث ما هو متطابق مع الدستور من عدمه أما الدستور نفسه فيضعه البرلمان أو رئيس الدولة.

يقول الفقيه الكبير السنهوري وهو يطق عن إمكان الفصل بين السلطات: إن السلطة التنفيذية تتغول وتبتلع السلطات الأخرى وقد رأينا في روسيا التي تعتمد مبدأ السلطات الثلاث كيف وجهت السلطة التنفيذية نيران مدافعها إلى البرلمان وكيف أصدر يلتسين أوامره بأن يخرج ثوار الشعب من البرلمان إلى السجن. ورأينا كيف تزيني السلطة التشريعية بأحكام السلطة القضائية عرض الحائط مرة استنادا إلى الحصانة التشريعية ومرة أخرى استنادا إلى المبدأ الهجيب (المجلس سيد قراره).

ونحن لا نقبل ذلك عن مبدأ الفصل بين السلطات من منطلق الرفض لذلك النظام فذلك لم يبد بغلدا ولكننا نقول: إن المبدأ مليء بالثغرات والمثالب حتى لا يتيه علينا الغرب بما يقوله لنا باعتباره وحيا إلهيا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وذلك التوضيح ضروري لكي تثبت للغرب أن لكل مجتمع الحق في ابتكار النظام الدستوري والسياسي الذي يحقق له مبدأ الحرية والديمقراطية، أما حكاية اتهام الإسلاميين بالديكتاتورية لأنهم لم ينقلوا عن الغرب نظامهم من الألف إلى الياء فذلك نوع من الإرهاب الفكري يقضي على حق المجتمعات في

بقلم الدكتور:

محمد السيد حسن

الاختلاف وتباين الرؤى، الأمر الذي يضرب مبدأ الرأي والرأي الآخر في مقتل.

ونعود فنقول: إن الذين تصوروا أن مبدأ متنسكيو هو ضمانة الديمقراطية كانوا يحلمون.. فهي ضمانة عرجاء تحتاج إلى ضمانة أخرى تنهض بها وتتكيء عليها.

وإذا انتقلنا خطوه اخرى فسنجد أن المجالس النيابية على الرغم من عدم اختلافنا حولها ليست ضمانة أكيدة من ضمانات الديمقراطية ولا يستطيع أحد أن يزعم أنها النموذج الأمثل لحكم الشعب نفسه بنفسه فإذا إذا حصلت على نصف عدد الاصوات الانتخابية + واحد فتستطيع أن تشكل البرلمان من أغلبية تزعم تمثيلها للأمة كلها. وهذا المازق الدستوري هو الذي دفع رجال القانون والسياسة إلى البحث عن بديل حتى يأتي البرلمان تمثيلا صادقا للأمة فكانت حكاية القائمة النسبية والقائمة المطلقة وغيرهما من النظم التي لا يكف الدستوريون عن دراستها للوصول إلى النموذج الأمثل لتطبيق الديمقراطية.

تخلص من ذلك لنؤكد أنه طالما لم تصل البشرية إلى درجة الكمال والنضج المطلق وطالما ظل باب التجديد والاجتهاد مفتوحا فى شتى مناحي الحياة فليس من حق فريق إلزام فريق آخر باعتناق رؤيته وإلزامه بها وتهديده بين الحين والآخر بالطوق والحصيان.

xxxxx

وعلى الرغم من أن مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التمثيل النيابي ليسا ضمانتين أكيدتين لتحقيق الديمقراطية فإن الشريعة الإسلامية ليس فيها ما يتعارض مع تطبيق هذا النظام أو ذاك وتتحدى أن يأتي أحد العلمانيين بدليل واحد يثبت أن الشريعة الإسلامية لا تستوعب تلك المستجدات على الساحة السياسية والدستورية كما سنوضح في نهاية هذا المقال.

xxxxx

ونحن إذ وصلنا إلى عدم جدوى الضمانات السابقة فلابد أن يسأل سائل: وما الضمانة إذن التي جعلت الغرب ينهض نهوضا ديمقراطيا ملموسا؟! فنقول: إن الضمانة لم تكن القوانين وإنما يقظة الشعوب وتربيتها على روح الديمقراطية وسهرها على حماية مكتسباتها من الحرية والعدل والمساواة وهذه التربية وهذه الروح لم تتشربها نماؤهم بين يوم وليلة وإنما تم ذلك عبر مئات السنين. يكفي أن نذكر أن النظام الديمقراطي حين بدأ في أمريكا لم يكن يعطي لجميع الأمريكيين حق الانتخاب وإنما كان هذا الحق مملوكا لمن لديه قسط من التعليم أو وفرة في المال وكان هذا النظام يسمى نظام الانتخاب المقيد وظل النظام يتسع ويتسع رويدا رويدا

مع تعليم الشعب وتربيته وبذلك أمكن للأمريكيين أن تتولد لديهم روح الديمقراطية. وهو أمر تستطيع الشعوب الإسلامية أن تكتسبه أيضا وربما اسرع من الشعوب الأخرى إذا طبقت الشريعة الإسلامية لأن روح الديمقراطية ستغذيها بمبادىء الأخلاق والتقوى والخوف من الله والاستقلال للأفراد.

ولقد عرف الإسلام مبدأ الرأي والرأي الآخر ومبدأ الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية تحت مسمى الشورى فكان الرسول عليه الصلاة والسلام ومن بعده الصحابة الكرام مطالبين بنخبة راقية من خيرة رجالات الأمة تعطي الرأي في أمانة وتخشى الله في النقد والنصيحة ولا تخاف في الحق لومة لائم. وقد زادت سلطة هذا المجلس الحيط بالخليفة فيما بعد فكان يقوم بدوره التشريعي وكان إجماع الصحابة المصدر الثالث من التشريع. وقد حرص الإسلام على تربية رجاله على مبدأ الشورى فكانت آيات الشورى قاطعة في أوامرها فاقترنت مرة بالأمر بالصلاة والزكاة واقترنت مرة أخرى بالعفو والمغفرة والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وممارزقناهم ينفقون». فأضف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر.

ولقد خصصت سورة كاملة في القرآن تحت مسمى الشورى لبيان أهمية ذلك المبدأ كأحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها الحكم في الإسلام.

وقد طبق الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الشورى في مواضع عديدة في سيرته الشريفة نذكر منها نزوله على أمر الصحابة يوم أحده وخروجه للقاء المشركين خارج المدينة على الرغم من اعتزامه البقاء فيها. واخذ بمشورة سلمان الفارسي يوم الأحزاب بحفر خندق حول المدينة، أما يوم بيعة العقبة الثانية فقد طلب من الأنصار أن يختاروا من بينهم إثني عشر نقيبا ليتشاور معهم.

xxxxx

أما الاستبداد الذي هو في عهد بعض الحكام الذين انتسبوا للإسلام زورا وبهتانا فلم يكن مرجعه تطبيق الشريعة وإنما كان مرجعه بحق عدم تطبيق الشريعة. فإن الحاكم إذا فهم روح الشريعة حق الفهم وسلم بالأمر الرباني بوجوب مبدأ الشورى كما تبنى الأية الكريمة وتأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالصحابة نقول إذا فعل الحاكم ذلك فكيف يجد الطغيان إلى قلبه سبيلا؟!

ولقد كان عمر بن الخطاب في قمة الشورى وروعة الديمقراطية لأنه فهم روح الإسلام وتشرب الهدف الأسمى من الشريعة الغراء وكيف لا؟! وهو الذي أخذته مع امرأة بشأن مهور النساء فقال قولته الشجاعة من فوق منبره «أصابت امرأة وأخطأ عمر» قال ذلك وهو يحكم أقطار العالم.. قال ذلك بينما حوله حكام الدنيا يجلدون مواطنيهم بالسياط. ولم يجد حرجا

أو غضاضة في أن يرفع رأي امرأة فوق رأيه لأنه لما امتزجت روحه بالإسلام وامتزج الإسلام بروحه أصبح نموذجا فذا للشورى فقد علمه الإسلام أن الرجوع للحق فضيلة وأن المرء لا ينبغي أن تأخذه العزة بالإثم.

وقد ألزم أبو بكر الصديق رضي الله عنه نفسه بمبدأ الشورى ويحق للمحكومين في مراجعته وأوضح حقه على الرعية وحق الرعية عليه في خطبته الشهيرة يوم البيعة وأما بعد.. فقد وليت عليكم ولست بخيركم. فإطيعوني ما أطعت الله فيكم وإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم». هذا هو الفهم الصحيح للشريعة وذلك هو التطبيق الصادق الأمين لها وعلى المستشرقين والعلمانيين والمسكر من بلب الأمانة العلمية- أن يختاروا النموذج الصادق الذي يصلح للدراسة والتمحيص حول مدى حكم الفرد في الإسلام ومدى تغلغل

السلطات فى بدية. أما اللعبة المكشوفة التى تتمثل فى انتقاء بعض الحكام الفاسقين ومحاكمة الشريعة فى اشخاصهم فذلك هو التدليس والخيانة العلمية لأن هؤلاء الحكام لم يتخلوا عن الديمقراطية وحقوق الانسان فحسب وإنما تخلوا قبل ذلك عن عقيدتهم وشريعتهم ونسوا الله فأنساهم أنفسهم.

بقيت لنا نقطة اخيرة وهى تمحيص القول بجمود الشريعة وعدم ملاءمتها لزماننا. ونحن نرى أن هذا القول يحمل من الجهل أضعاف ما يحمل من الغلو والإسراف.

فتنوع مصادر الشريعة بين القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد كانت وراءه حكمة إلهية عليا تقتضى تدريب الأمة المسلمة على التشريع واستعداد ما تراه مناسبا لبيئتها وظروفها وزمانها فى إطار التوجيهات الربانية المحكمة.

فقد كان من الممكن أن ينزل القرآن من رب العزة وبه كل الأحكام دفعة واحدة ولكنه جل وعلا جعل آيات الأحكام القانونية لا تزيد على مائتى آية من بين ستة آلاف آية هى آيات القرآن الكريم لتظل باب التشريع مفتوحا وجاءت السنة المطهرة لتؤكد المعنى ذاته فعدد الأحاديث النبوية ذات الصبغة القانونية خمسمائة حديث من اربعة آلاف حديث ليظل باب التشريع مفتوحا لإجماع الصحابة الأجلاء واجتهاد العلماء المخلصين الاتقياء.

تتضح من هذا التنوع قمة المرونة والملاءمة والملاءمة بين ظروف التشريع وحال الأمة المسلمة.

والأدلة العديدة على مرونة الشريعة لا تعد ولا تحصى نذكر منها أن المسلمين الأوائل كانوا يطبقون روح الشريعة ولا يتشدقون أمام اللفظ.

يقول الإمام محمد عبده «إن الصحابة كانوا إذا رأوا المصلحة فى شىء يحكمون به وإن خالف الشريعة لأن أعينهم كانت على روح التشريع وليست على نصه». فقد أوقف عمر بن الخطاب العمل بآية المؤلفة قلوبهم، ومنع إعطاء الزكاة لهم باعتبارهم أحد المصارف الثمانية للزكاة كما ذكرت سورة التوبة. وعمر رضى الله عنه لم يكن يخالف نصا قرآنيا بل كان يطبقه أروع تطبيق حين فهم روح الآية، وعلة الحكم والقاعدة الشرعية الأصلية تقول «إن الحكم الشرعى يدور مع المصلحة وجودا وعدما».

وأوقف عمر تطبيق حد السرقة بقطع يد السارق فى زمن المجاعة لانه فهم روح التشريع الذى يعاقب السارق عن سعة وأيسر عن جوع وشظف وضيق ذات اليد.

وأوقف عمر تطبيق حد ضرب الخمر فى الحرب خوفا من أن ينتقل المذنب إلى صفوف الأعداء فاختار أخف الضربين.

بناء على ما سبق وترتيبا عليه لنا أن نتساءل: إذا كانت الشريعة الغراء بمرونتها وحيويتها سمحت لبعض الخلفاء بتغيير أحكام ورد بشأنها نص صريح فى القرآن أو السنة أيكون عسيرا على المصور أن تستوعب الشريعة الستجدات الدستورية والسياسية وتقنيس من الأنظمة السياسية ما يتلاءم مع المجتمع الإسلامى والأمة المسلمة؟

أما الاحتجاج ببعض الفتاوى والأحكام الجامدة فتلك استثناءات لا يقاس عليها ويذنب الجمود فيها لأصحابها ولا تصح نسبتها إلى الشريعة، فما علاقة الشريعة بالجمود العقلى لدى طائفة من المسلمين سامحهم الله؟!

فحين يفتى الإمام السنوسى -المغربى- بتحريم شرب القهوة أفمن العدل والإنصاف أن ننسب ذلك للشريعة ونتهمها بالجمود؟!

وحين يفتى شاب غرير أو شيخ أحمق بأن الديمقراطية بدعة شيطانية أفتقف أمامه كثيرا ونترك ما قدمنا وأسهبنا عن مرونة الشريعة وروح الشريعة وسنة رسول الله ونهج أصحابه والتابعين؟! ولماذا لا نتذكر قول ابن خلدون «لابد لدفع مضار الملك من وجود قانون أو تشريع سياسى يضبط حدود سلطة ولى الأمر وحقوق الناس وهذا هو المراد بالدستور أو قانون تنظيم ممارسة السلطات». أليست هذه دعوة إسلامية صريحة للديمقراطية والرقابة الشعبية فما بال الغرب يترك القانون من علماء المسلمين ويركز على قول شياذ لا يصح القياس عليه أو التوسع فيه؟!

xxxxx

تبقى الملحوظة الأخيرة التى يتذرع بها العلمانيون من يُعلى الديمقراطية فى الدول التى يسكنون فيها لا تطبيق الشريعة الإسلامية، ونحن نقول لهم إن هذا العمل ليس مرجعه تطبيق الشريعة بل حداثة عهد تلك الأنظمة بالديمقراطية. فكما أوضحنا سابقا فى موضوع سالف أن أقوى الضمانات للديمقراطية هو روح الشعب وتغلغل روح الديمقراطية فيه وذلك شىء لا يتكسب إلا عبر سنوات عديدة. يكفى أن فرنسا أصرق الدول الديمقراطية لكى تصل إلى ما وصلت إليه الآن قامت فيها الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٨ لتحقق مبادىء العدالة والحرية والمساواة ولكنها تعثرت تعثرا شديدا وجاء نابليون بدبكتاتوريته المعروفة فى التاريخ ثم ظلت الديمقراطية تتقدم روبدا روبدا عبر آلام ومخاضات هائلة فمرت فرنسا بخمسة عشر انقلابا دستوريا منذ الثورة الفرنسية حتى الآن إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج السياسى والديمقراطى الذى نراه الآن.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٥

مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة

/ طالب مجدى حسين -رئيس تحرير جريدة الشعب- بضرورة تشكيل جبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة بحيث لا ينفرد الحزب الوطنى بكل حزب على حدة، كما طالب بحماية حقيقية للصناديق لإحداث توازن فى القوى لتغيير الوضع القائم، وأكد أن خطة الانتخابات يجب أن تشتمل على ثلاث خطوات تبدأ بفرض الضمانات، ثم الاستعداد للمنازلة الجماهيرية والتعبئة للتحرك الشعبى يوم الانتخاب، وأخرها النظر لفكرة الإشراف الدولى بعين الاعتبار. مشيرا إلى أنها ليست بدعة، حيث شارك عدد من الصحفيين المصريين فى مراقبة انتخابات البرازيل وجنوب افريقيا. جاء ذلك فى ندوة الحزب بالمحلة الخميس

قبل الماضى، والتى حضرها ناجى الشهابى -الامين العام المساعد للحزب- ومحسن أبو سعدة -عضو اللجنة التنفيذية ومرشح الحزب لانتخابات الشورى فى دائرة قطور وسمنود- كما تناول مجدى حسين الأزمة النووية الأخيرة مؤكدا أنها كشفت فقدان حكامنا للإرادة على كافة الاصعدة، وأشار مجدى حسين إلى إصرار باكستان على امتلاك القنبلة النووية، وهذا لم يتأت إلا بعد أن تم تناول السلطة وموازنة القوة مع الهند المالكة لهذا السلاح.

وفى كلمته أوضح ناجى الشهابى أن الشعب المصرى هو الوحيد القادر على انتزاع حريته من النظام الحاكم الذى درج على الاستسلام

للصهاينة ومخططات الأعداء، وأكد أن حل مشكلاتنا كلها يبدأ بالإطاحة بهذه الحكومة المستسلمة، ثم الاعتماد على الذات، وكشف الشهابى عن تدهور الوضع الاقتصادى وسيادة الفراولة على القطن.

بينما أشار أبو سعدة إلى إرادة الشعب المصرى التى لا تنكسر، وتحدث عن دور حزب العمل فى بث روح التضحية والفداء منذ المرحوم احمد حسين حتى إبراهيم شكرى، وطالب الشعب بالدفاع عن حقه والخروج للانتخابات. وتحدث فى الندوة على الزنون -أمين مساعد الحزب بمركز المحلة- ومحمد الشهابى -أمين الشباب- وقدم لها صلاح شبكة -المحامى.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــي

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

بلاغ للمحامي العام بالاسكندرية
تزوير عمليات قيد الناخبين

تقدم إسماعيل سليمان عضو حزب التجمع ببلاغ للمحامي العام بالإسكندرية، مطالباً بالتحفظ على سجلات القيد في جداول الانتخابات بقسم مينا البصل بعد اكتشاف عمليات تلاعب في قيد الناخبين بالدائرة إثر قيام أعضاء وقيادات من الحزب الوطني باستخراج بطاقات انتخابية لعدة آلاف من الأشخاص خاصة الذين يعملون في شركات القطاع العام ولايقيمون بالدائرة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٥

نزاهة
الانتخابات
أهل شمنات
نزاهة الانتخابات
القادمة. يتحدث
عادل عيد المعاهي
في السابعة من
مساء غد الخميس
بنقابة حرب
الضغم بمحرم بك
بالإسكندرية

٣٠٠٤٢٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

كلام عن الانتخابات وعتاب !

بقلم دكتور :
حسن شوكت التوني

عودة الى الحديث عن الانتخابات النيابية المقبلة وقد اشرت فى مقالات سابقة الى اهمية هذه الانتخابات بالذات بالنسبة للمرحلة الحالية فى تاريخ شعبنا .

وعودة الى التاريخ نجد ان اول انتخابات فى بلادنا جرت بعد ثورة ١٩١٩ وكانت نقطة تحول فى بناء مصر الحديثة .

وعندما نتذكر انه منذ اكثر من خمسة وسبعين عاما جرت انتخابات نيابية حرة ومصيرية جاءت بحزب الشعب والقصد حزب عامة واغلبية الشعب المصرى وهو حزب الوفد ، وهو لم يكن حزب سعد زغلول ولكنه كان الحزب الذى الفه الشعب المصرى تاييدا لسعد فى ثورته ضد الانجليز والسراى .

كان المجلس اغلبه او اغلبيته الكاسحة وفدية ومع ذلك كان هناك اصوات معارضة للوفد فى المجلس وكانت مؤثرة جدا مثل النائب البرلمانى العظيم المرحوم فكرى اباظة باشا ، ولو رجعنا الى مضابط مجلس النواب حينئذ لوجدنا مواقف عظيمة تستحق الدراسة فى المسجلات والفن البرلمانى العظيم والحوار السياسى والمعارضة البناءة المهذبة ، والاغلبية التى كانت تحترم الاقلية ولو كانت صوتا واحدا .

●●●

على مر تاريخ المجالس النيابية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ كانت هناك شخصيات برلمانية عظيمة تركت بصماتها على التاريخ البرلمانى لمصر مثل فكرى اباظة ، واحمد ماهر ، ابراهيم عبدالهادى ، وحامد جودة وفؤاد سراج الدين ـ اعطاه الله المديد من العمر والصحة ـ سيد مرعى رحمه الله ويرحمهم الله جميعا ، فكلهم احبوا مصر والغاية كانت واحدة وان اختلفت الاراء .

ولى عتاب شديد على الجهاز الاعلامى المصرى ، فبالرغم من قرب هذه الانتخابات التى ندرك جميعا اهميتها وبالذات انها اول انتخابات تجرى فى مصر ، وقد بدانا فعلا لاول مرة فى تاريخها المعاصر نبنى مصر الحديثة ولايخطئنا قضايا تحرير او سراى او صوت يعلو فوق صوت المعركة ، ولم يبق الا معركة بناء مصر ، مصر الانسان المصرى اولا ثم بناء الدولة بترتيب الاهمية .

وبالرغم من اهمية هذه الانتخابات تتجاهلها الاجهزة الاعلامية للدولة ولاترى عام انتخابات مثلما ترى فى الدول المتحضرة كالولايات المتحدة الامريكية التى تبدأ التحضير للانتخابات قبل حدوثها بعامين من عرض البرامج الانتخابية واختيار المرشحين والجولات المتعددة لهم عبر ولاياتها الخمسين لان هناك وعيا انتخابيا والكل يعلم ان صوته الانتخابى له قيمة وله تاثير .

●●●

نريد من جهازنا الاعلامى الاهتمام ببرامج التوعية للناخبين لحثهم على الادلاء باصواتهم واهمية ذهابهم الى صناديق الانتخاب ، وتنظيم ندوات سياسية على كل المستويات بين الاحزاب المختلفة لعرض برامجها الانتخابية عبر شاشة التليفزيون المصرى الذى هو لكل المصريين وليس للحزب الحاكم وحده ، ونزول التليفزيون بمذيعيه الى الشارع المصرى وعمل حوار مع المواطنين وعندنا من يصلح لمثل هذا مثل المذيع اللامع مفيد فوزى الذى يستشعر الناس جدية حواره ويتابعون برنامجه حديث المدينة .

●●●

وكلمة عاشقة وبسيطة إلى الحكومة ، إن احزاب المعارضة هى احزاب مصرية ورجالها مصريون يحبون مصر ويوجد عدد منهم كان أو كل فى المجلس النيابى القادم هو مكسب لمصر التى تحبها جميعا ، ويجب أن نتقبل جميعا الصورة التى تعبر عن وجود المعارضة واحتمال أن تفوز فى الانتخابات لان تجديد الدم السياسى مفيد صحيا للمناخ السياسى وكلهم فى النهاية يعملون لصالح مصر ، لنضع مصر نصب اعيننا جميعا حكومة وشعبا فكلنا زائلون ومصر هى الباقية ، وما نعمله اليوم هو لصالح اجيال اللف واسنا الف من دولة حديثة مثل الولايات المتحدة الامريكية التى مكث ممثلو ولاياتها ثلاثة عشر عاما واكثر يضعون دستورها القوى واحترام هذا الدستور هو اساس بناء اقوى دولة فى العالم .

●●●

يجب ان نضع امامنا دروس التاريخ والتاريخ الحديث جدا وكيف تهاوت اقوى دولة فى العالم وهى الاتحاد السوفيتى فى سماعات قليلة وتفتتت بشىء بسيط من الحرية السياسية كشفت عوراتها جميعا وتساقطت معها انظمة بناياتها السياسى الذى انضح انه من « القش » .

نحن اعرق دولة فى العالم واقدم حضارة عرفها التاريخ ، ومازلنا دولة لها تاثيرها فى العالم المحيط بنا ونحن فى طريقنا لتبدأ مكانتنا الصحيح كدولة كبرى تعدادها ستون مليون عاشق لمصر ، جذور الحضارة عميقة فى وجداتهم جميعا ولم يبق لنا الا الجدية فى ايماننا بمبادئنا التى هى مدخلنا الحقيقى لاحترام العالم المتحضر لنا .

اللهم انى قد بلغت اللهم فاشهد .

●●●

●● كاتب المقال : استشارى الامراض الباطنية ورئيس اقسام الباطنة بمستشفى اكاديمية الشرطة

مجلس الشورى يرفع جلساته:

حلمي: الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب

أكد الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى في تعقيبه على ما طالب به بعض الاعضاء والخاص بالغاء الدعم المخصص للاحزاب السياسية. ان هذا الدعم يبلغ ١٠٠ الف جنيه في السنة لكل حزب من الاحزاب السياسية مقابل مصاريف ادارية.

واوضح في الجلسة السابقة للمجلس انه سيتم دراسة وجهات نظر الاعضاء في هذا الموضوع وقال ان موضوع دعم الاحزاب معمول به في دول كثيرة مثل المانيا موضحا ان مصر تمر مرحلة انتقالية في الحياة السياسية والانتقال من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية.

واكد ان الحياة الحزبية جزء من النظام الذي تقوم عليه الدولة.

وقال ان القيصل في انشاء الاحزاب في حالة رفض لجنة الاحزاب الموافقة على انشائها هو القانون وحكم المحكمة.

واوضح ان الانتخابات القادمة سواء التجديد النصفي لمجلس الشوري او انتخابات مجلس الشعب سوف تكون تجربة لتلمذ الاحزاب فرصتها مؤكدا ان الراي العام هو الذي سيقيم ويقدر ذلك.

واشار النائب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار الى ضرورة استثمار فائض الحساب الختامي في بنك الاستثمار او الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وقال ان صحف الاحزاب السياسية تخسر مشيرا الى جريدة الاحرار والتي تخسر ٢ مليون جنيه من ميزانية الحزب التي تبلغ ٤ ملايين جنيه.

وطالب الدكتور عبدالعظيم رمضان بالغاء الدعم المخصص للاحزاب وقال ان مسألة دعم الاحزاب تتوقف عليها الحياة الحزبية في مصر سواء نجاحها او فشلها.

وقال النائب محمد رجب نحن نؤمن بأن كل الاحزاب وطنية وقانون الاحزاب نظم انشاءها ونحن نحترمها دون تفرقة.

واوضح الدكتور اسماعيل سلام زعيم الاغلبية بالمجلس نحن - اغلبية - ومعارضة مع تعدد الاحزاب ولن تكون هناك دمقراطية الا بالتعددية الحزبية مؤكدا ان انشاء هذه الاحزاب تم بطريقة شرعية، واما فعالية الاحزاب فالحكم فيها يكون للشعب ونحن ندخل ان تأخذ التعددية الحزبية دورها. وقد وافق المجلس في الجلسة التي عقدها مساء امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس على تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية الخاص بالحساب الختامي في قطاع الاموال والاملاك التابعة للمجلس عن السنة المالية ٩٤/٩٣.

وأوضح التقرير ان هذا القطاع حقق ايرادات بالجنيه المصري بلغت ١٧ مليونا و٩٠٠ الف جنيه قيمة ايجار مبنى المجلس بكورنيش النيل وفوائد الودائع بالبنوك وحصيلة الخدمات. وبلغت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٦ ملايين و٣٧٤ الف جنيه اهمها المصروفات الخدمية ودعم الاحزاب ومرتبات العاملين بالقطاع ودعم مؤسسة دار الشعب ومؤسسة دار التحارين وبذلك يسفر الحساب الختامي بالعملة المحلية عن فائض قدره ١٠ ملايين و٦٥٩ الف جنيه.

واشار التقرير الى ان قطاع الاموال والاملاك حقق ايرادات بالعملة الدولارية في السنة المالية ٩٤/٩٣ بلغت ٨٨٦ الفا و٩٧٧ دولارا امريكيا وبلغت قيمة المصروفات ٤٥ الفا و١٢٨ دولارا امريكيا ليصبح الفائض ٨٤١ الفا و٨٥٩ دولارا في ٩٤/٦/٣٠.

وعرض التقرير الصورة النهائية للحساب الختامي بالعملة المحلية حيث تظهر ١٠ ملايين و٦٥٩ الف جنيه الفائض المحقق خلال السنة المالية ٩٤/٩٣ يضاف اليه ٢٩ مليونا و٩٣٦ الف جنيه حصيلة بيع دولارات بقرار من لجنة الشئون المالية والاقتصادية يضاف اليه ٣٨ مليونا و٦٠٦ الاف جنيه رصيد الفائض المرحل من السنوات السابقة ليصبح اجمالي الفائض ١١٩ مليونا و٢٤٣ الف جنيه في ٩٤/٦/٣٠.

ظهر التقرير الصورة النهائية للحساب الختامي في ٩٤/٦/٣٠ بالعملة الاجنبية حيث حقق ٨٤١ الف دولار فائضا خلال السنة المالية ٩٤/٩٣ يضاف اليه ١٥ مليونا و٢١٤ الف دولار رصيد الفائض المرحل من السنوات السابقة ليصبح اجمالي الفائض ١٦ مليونا و٥٦ الف دولار يخصم منه ١٦ مليونا و٨٩٨ الف دولار قيمة مأتم تحويله الى جنيه مصري طبقا لقرار هيئة الكتب واضيف الى الفائض بالجنيه المصري ليصبح رصيد الفائض في ٩٤/٦/٣٠ حوالي ٤ ملايين و١٥٨ الف دولار.

وكان مجلس الشوري قد وافق في جلسته الصباحية على انضمام مصر لاتفاقية الجات وطالب الاعضاء بضرورة رفع جودة المنتج المصري وزيادة الصادرات، كما حذروا من تعرض السوق المصرية للاغراق السلعي بعد تحرير الاستيراد وقد رفع المجلس جلساته لموعد يحدد فيما بعد.

كلمة حق

●● ما هو الحد الاقصى لمصاريف الانتخابات.. وهل يجوز تحديده.. كان ذلك هو السؤال الذي سمعته من صحيفة كويتية.. قلت لا يجوز تحديد حد اقصى.. بصفة أولية.. لان الامر يختلف بين المدينة والريف.. وبين بحري والصعيد.. والدعاية تختلف.. في المدينة يحتاج المرشح إلى سرادقات ومطبوعات وتصالات واسعة.. وفي الريف يتم القاء على مصطبة او في دوار.. والمطبوعات ليست أساسية.. ولكن مواكب السيارات مهمة.. وكما زاد حجم الوكب زادت قيمة المرشح.. وخصصت المصروفات مسألة صعبة.. وتقديرها يختلف.. والمرشح القوي يتلقى من التبرعات ما يغنيه عن الانفاق.. فهل نحاسبه على ما انفق.. او نحاسبه على ما انفق من جيبه.. ولقد جربنا الانتخابات فلم ننفق شيئا.. وقدم الاصدقاء كل شيء.. وحصلنا على ٣٥ الف صوت لم ندفع فيها مليما.. ولكنها تحولت.. سيف على اعدائنا بعد ذلك.. ومسئولية نحو الناس الذين تبرعوا بكل شيء..

●● ولكن الحكومة عندها حق في شيء واحد ونحن معها.. هو الاموال الواردة من الخارج.. وهناك اتفاق عام على انها حرام ودخل في شئوننا.. ولكن المسألة تختلف.. إذا كانت الأموال من جهات أجنبية كانت ملأ حراما ومرفوضا.. ولكن كيف نرفض تبرعات أسرة الرئيس.. إذا كان له اقارب يعملون في الخارج.. فهل نمنعهم من ارسال تبرعات للمرشح الذي يؤيدونه.. انها اموال مصرية.. كسبها المصريون من حلال.. وهي في سبيلها لتبرع.. يريدون التبرع لصديق او قريب يخوض معركة الانتخابات..

●● وسألتني الصحفية الكويتية.. أن معنى ذلك ان يدخل الاغنياء مجلس الشعب.. قلت وهل مجلس الشعب حرام على الاغنياء.. والعاصر على الفقراء.. وربما كان الاغنياء اكثر عفة.. وهناك فرق بين من يدخل مجلس الشعب للتربح من وراء الحصانة.. او من يسخر امواله لخدمة الناس.. والناس على قدر الوعي.. بحيث نفرق بين هذا وذاك.. وهناك اصحاب ملايين عجزوا عن دخول مجلس الشعب.. وهناك فقراء دخلوا المجلس بتأييد من انصارهم.. دون ان ينفقوا مليما.. والشعب المصري ذكي ويعرف كيف يختار.. انا اليحت له فرصة الاختيار الحر..

●● وهناك ملاحظة لم استطع ان اقولها للصحفية الكويتية.. ولكن اقولها هنا ولكم.. انا نحمد الحكومة مصاريف الانتخابات.. بينما تنفق الحكومة على مرشحي الحزب الوطني دون حساب.. ومن ميزانية الدولة.. انها تسخر لهم اجهزة الاعلام.. وتحتم المعارضة منها.. وتقيم لهم السرادقات على حساب صناديق الخدمة في المحافظات.. وتسخر لهم كل امكانيات وسيارات الحكومة.. وتسخر لهم قوزاء يقدمون لهم ما يطلبون.. وقد اقترب موسم الرشاوى الانتخابية.. وسوف نسمع عجبا.. ولكن من يحاسب الحكومة.. وهي تصرف في ميزانية الشعب حتى يرضى الناخبون عن الحزب الوطني.. ولن يرضوا..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٨/٤/١٩٩٥

«الجمهورية» تقول

الشورى ومسيرة الديمقراطية

× × انتهت دورة مجلس الشورى واستعد للعودة للانعقاد بتشكيل جديد فى ٢٤ يونيو القادم بعد اجراء انتخابات التجديد النصفى للاعضاء .. وإتاحة الفرصة لوجوه جديدة للمشاركة الفعالة فى العمل السياسى وأثراء الخبرات التى تتشرف بعضوية المجلس الذى اثبت جدارة فى الفترة الماضية .. وكان منبرا لبحث القضايا الهامة والرئيسية وأثمرت الحوارات التى تحت قبته وقادها بحكمة ووفقا للتقاليد البرلمانية العريقة رئيسه د . مصطفى كمال حلمى اثمرت عن العديد من الخطوات والقرارات والتعديلات على القوانين التى تخدم مسار الوطن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمواقف السياسية وايضا الاسراع بمسيرة الديمقراطية .

× × فكم كانت القضايا التى ناقشها الشورى حيوية .. سبقتها تقارير علمية وواقعية اعتنها لجان من اعضاء المجلس وكانت بمثابة الاساس القوى والمتين للمناقشات والبيانات التى القاها رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسئولين .. كما قدم المجلس الرأى الصائب حول مشروعات وتعديلات القوانين التى احالها الرئيس حسنى مبارك لمجلس الشورى حسمت بالفعل العديد من الخلافات وعبرت عن نبض الجماهير كما كانت . طوال دورات انعقاد المجلس . وتوهج دائما وان الرأى والرأى الاخر .. وتابعها المواطنون بكل اهتمام .. وشكلت فى مجموعها نموذجا للديمقراطية المسئولة . وتستحق الشكر المجرد للمجلس واعضائه .

× × واذا انتخابات التجديد النصفى للشورى تسبق ايضا الانتخابات المقررة لمجلس الشعب يكون من الواجب الاشارة الى اهمية الدفع بالعناصر المناسبة والصالحة الى خوض انتخابات الشورى تحت مظلة الاحزاب المصرية جميعا .. وان تشارك هذه الاحزاب فى توعية المواطن ودفعه للاقبال على الادلاء بصوته وممارسة حقه فى العمل السياسى ليختار المرشحين الذين يمثلونه والقادرين على التعبير عن امالة ومشاكله .. والاطمئنان على مضى مسيرة الديمقراطية بخطوات واسعة للامام .

٢٥٠٤٤٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

تغييرات بالحزب الوطني بالاسكندرية استعدادا للانتخابات الشعب والشورى

الاسكندرية - من محمود عبد المقصود: أجرت الأمانة العامة للحزب الوطني بالاسكندرية تغييرات واسعة لامناء الدوائر الحزبية وهيئات المكاتب لها ورؤساء اللجان النوعية بالأمانة العامة استعدادا لانتخابات مجلسي الشعب والشوري. وصرح احمد خيري الامين العام للحزب بالاسكندرية بأن التغييرات الجديدة شملت تعيين ٥ امناء دوائر جدد لكل من المنتزة والعطارين وباب شرق والدخان والجمرك. واضاف انه يجري حاليا بحث ترشيحات الاسماء المقلة للحزب لخوض الانتخابات المقبلة.

٣٢٠٤٤٤

الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟ وهل تتكرر تجربة فرج فودة؟

لا يوجد تقرير رسمي لعدد اصوات الناخبين الاقباط المقيدين في جداول التصويت، لكن الدوائر القبطية تشير الى ان نسبة الناخبين منهم تناظر نسبتهم الى عدد السكان. فمن المعروف ان عدد الاقباط في مصر يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة بينما تقدرهم الاحصاءات الرسمية بـ ٦ ملايين فقط.

وتتركز اصوات الاقباط في القاهرة عموما في الاماكن التي يملكون فيها غالبية سكانية، مثل شبرا والشرابية والزاوية الحمراء والفجالة والشاهر وحي الزيتون الموزع بين المتطرفين والاقباط. وبخلاف هذا فانهم يملكون اكثرية في محافظة اسيوط كما هو معروف.

ولم ينجح البابا شنودة في تنفيذ خطته الاخيرة بتنمية اعداد الاقباط المقيدين في جداول الانتخابات، لذلك لا يتوقع ان يكون للاقباط دور كبير ذو مدلولات احصائية الا اذا كرر البابا جهوده في توظيف الاصوات المقيدة بالفعل.

وكانت هذه الاصوات غالبا ما توجه للعمل مع المرشحين التابعين لحزب الغالبية (الحزب الوطني) او الذين ينتمون إلى الدياتة المسيحية ثم يتحولون بعد فوزهم الى الجداول التنظيمية في الحزب الوطني.

من بين هؤلاء المرشحين انور شفيق عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز وهو قبطي نجح في ان يسقط اثنين من اقوى المرشحين الاول هو رئيس «الشركة الاهلية للغزل والنسيج» عن الحزب الوطني، والثاني هو ابو العز الحريري عن حزب التجمع والذي يتمتع بشعبية واسعة في هذه الدائرة. وانضم شفيق بعد نجاحه إلى الحزب الوطني. وفي دائرة اخرى فاز صبحي سليمان في مركز ابو تيج في محافظة اسيوط ثم انضم ايضا إلى الحزب الوطني.

والطريف ان المرشح المسلم الوحيد الذي كان يحظى بتاييد علني من الاقباط خسر الانتخابات في دائرة شبرا التي تحظى بغالبية قبطية على رغم دفاعه عن حقوق الاقباط والمجتمع المدني والعلمانية الى درجة دفعت المتطرفين إلى اغتياله، وهو الدكتور فرج فودة. ما جعل البابا شنودة يقول في احد الاجتماعات الخاصة مع المحامين الاقباط: «لقد خذلنا فرج فودة حيا وميتا».

لماذا يعادي البابا شنودة حزب العمل؟

يعادي البابا شنودة وغالبية الاقباط المؤيدين له حزب العمل من دون بقية الاحزاب، لسببين، الاول هو ان حزب العمل وصحيفته «الشعب» احتويا عددا كبيرا من رموز التيارات المعارضة للبابا، ونشرا كثيرا من اخبار هذه الرموز. والثاني هو ان الحزب كان التنظيم السياسي الاكثر هجوما على البابا في موضوع سماحه للاقباط بالسفر إلى اسرائيل. ونشرت صحيفة «الشعب» ذات مرة عنوانا يقول، هل حقيقة ان البابا لا يؤيد السفر إلى إسرائيل؟ مال البابا في احتفال الميلاد الاخير إلى رد الصاع صاعين إلى حزب العمل عندما دعا احمد مجاهد المنشق عن حزب العمل وابراهيم شكري الرئيس الفعلي للحزب إلى المشاركة في الاحتفال المذاع تلفزيونيا على الهواء، ثم قدمهما قائلا الاستاذان احمد مجاهد وابراهيم شكري ممثلا حزب العمل، ما اعتبر ضربة مؤلمة من البابا للحزب.

وبخلاف هذا فان الاتجاه الرسمي للاقباط هو الاقتراع لمرشحي الحكومة. ويستبعد تاييدهم حزب الوفد قبل ان يحسم اسم الشخص الذي سيتولى منصب السكرتير العام وهل يكون قبطيا ام لا. وإلى هذا سيحظى حزب التجمع بتاييد نوعي في بعض الدوائر استنادا الى العلاقة الشخصية الوطيدة التي تربط بين الدكتور رفعت السعيد امين الحزب والبابا شنودة. وفي هذا السياق يقول مقربون من دوائر القرار القبطي، انا تحالفت مجموعة احزاب المعارضة بعيدا عن حزب العمل لكي تحظى بعدد من المقاعد في مواجهة الحزب الوطني فان هذا التحالف سيحظى ببعض التاييد القبطي خصوصا إذا كان من عناصره الحزب الناصري الذي دافع دفاعا صريحا عن الكنيسة في مواجهة الحكومة، وخصوصا ان البابا لا يريد ان يخسر هذا التاييد الكبير.

٢٢٠٤٤٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسيط
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

جميع الأحزاب تسعى إلى مودتهم

مصر: الاقباط لمن يقترعون في الإنتخابات؟

تحقيق من القاهرة
بقلم عبدالله كمال

يتمتع اقباط مصر بميزة مهمة في الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تجعل منهم – لو مضى السيناريو الحالي في طريقه – الورقة الرابحة لاية قوة يمنحونها اصواتهم. ولذلك يبذل حزب الغالبية الحاكم و«الإخوان المسلمون» وحتى الوفد والناصريون محاولات عدة لخطب ودهم.

وما اعطى هذه الميزة صدقية كبيرة ان البابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط الارثوذكس قال في اجتماع خاص بالانتخابات مع عدد من المحامين الاقباط قبل اشهر، «سنقف في اي انتخابات باعتبارنا مصريين. نحن مع المرشح الأصلح سواء كان قبطياً او مسلماً، لكننا لن نرشح احداً للانتخابات، ويجب ألا يكتسب الأمر صفة دينية فنحن نتصرف باعتبارنا مصريين».

وسعياً وراء اصوات الاقباط، لا يزال اقوى الاحزاب المصرية المعارضة – الرسمية – يؤجل في قرار تعيين سكرتير عام له، لأن ثمة تيارات قوية داخله تطالب بأن يخصص هذا المنصب بالاقباط. ومن هنا فإن الوفد الذي خلا منصب سكرتيره العام برحيل القبطي إبراهيم فرج، لم يصدر قراراً بتعيين خلف له خصوصاً ان اقوى المرشحين هو القبطي سعد فخري عبدالنور.

وفي السياق نفسه، يحاول الحزب الوطني ارضاء الاقباط بالقدر نفسه الذي يبديه الناصريون وحزب التجمع. ومن الواضح حتى الآن ان الاقباط لن يقفوا وراء حزب بعينه، وان كانوا يرغبون في ان يضم المجلس النيابي المقبل عدداً من الأسماء التي تتميز بالولاء للكنيسة او لرموز المجتمع القبطي قبل ان تكون موالية للحكومة.

سلبية وعزوف

ويذكر ان التجارب الأنتخابية السابقة سجلت حالة عامة من السلبية القبطية حيال المشاركة في الحياة العامة. وهو ما يمكن تجسيده بمثال بسيط اذا عرفنا ان عدد الاصوات القبطية في

حيّ الشرابية في وسط القاهرة يبلغ ١٥٠ ألفاً، بينما يفوز المرشح الناجح بستة آلاف صوت فقط! وهو ما يعني ان الاقباط عازفون تماماً عن المشاركة.

وهذه الظاهرة حظيت بالدراسة اكثر من مرة، وادلى فيها الاقباط بارائهم، اذا قال البابا بشنودة في احد حواراته المهمة، إن ما يسمى عزلة الاقباط له اسبابه النفسية وغيرها، ولم يظهر دور الاقباط السياسي إلا في اواخر القرن التاسع عشر، بعد ظهور طبقة ملاك الاراضي التي كان الاقباط شريحة مهمة بينها، ولعبوا دوراً سياسياً في حزب الامة الذي تاسس عام ١٩٠٧. ثم كان اشتراكهم في ثورة ١٩١٩. وعندما جاء الوفد ليطرح شعار «الدين لله والوطن للجميع» تقبله الاقباط، وكانت اية جماعة سياسية حريصة على مشاركتهم، لكن ما حدث عام ١٩٥٢ هو ان حكومة الثورة بدات بتنفيذ مبدا «الكل في واحد». وترتب على هذا ان الكل لم يعد يشارك، خصوصا انه لم يكن بين الضباط الاحرار اقباط كثيرون.

واضاف، ان كثيراً من الضباط لم يزل يعمل على الساحة وطبقة رجال الاعمال التي يعتمد عليها الحزب الوطني ليست فيها اكثرية قبطية، وكذلك المسلمون الذين عملوا في الخليج وممثلو العصبيات المنتشرون في كل الاحزاب، اما الوفد فكان املنا فيه كبيراً عندما اعلن عودته عام ١٩٨٧ الا ان ما حدث من تحالف مع الاخوان المسلمين ادى الى عزوف الاقباط عن الوفد.

لكن الدكتور رفيق حبيب، وهو باحث انجيلي معروف وله آراؤه المناهضة للكنيسة الارثوذكسية، قال، ان الكنيسة بعد عام ١٩٥٢ لعبت دوراً في هذا الانعزال لأنها بدات بعد الثورة دوراً مهماً في جنب المسيحيين اليها مرة اخرى في وقت اصبحت ساحة العمل السياسي محدودة، واصبح انضماء الاقباط إلى الكنيسة التي تحولت في السبعينات ممثلاً سياسياً للاقباط.

واضاف، اصبح التكييف السياسي المشعور بالأمان لدى الجماعة القبطية هو عدم الدخول في معارضة سياسية مع الدولة، وبيقى بالتالي الحزب الوطني الحاكم هو مجالهم ينتظرون ان تاتي كل استجابات المطالب منه ومن رئيس الدولة مباشرة.

أقباط المهجر

في ضوء هذا التحليل يمكن فهم معنى الرسالة التي بعث بها عدد من اقباط المهجر الى الرئيس حسني مبارك قبل اشهر، اذ قالوا فيها تعليقاً على تعيين بعض الاقباط في مجلس الشعب: «هناك اشخاص من الاقباط اخترنا لهذا الدور في الماضي ولم يتمتعوا بثقة الاقباط وتاييد الشعب القبطي بل لم يعبروا عن مصالح مطلقيهم من هؤلاء نرى مكرم عبيد وكمال هنري ابادير».

وفي هذه الرسالة قال اقباط المهجر: «اننا نقترح عليكم اسماء مثل الدكتور ميلاد حنا، فتحي اسكندر، انطون سيدهم، نجيب ساويرس، امين عبدالنور، وعندما تختارون هذه الاسماء فإنكم ستقدمون إلى الاقباط رسالة واضحة لا تخطئ مؤداها ان الدولة جادة في تصحيح الموج ورفع الغبن واستبعاد اصحاب المصالح الشخصية».

ومن بين هذه الاسماء كان الدكتور ميلاد حنا الرئيس السابق للجنة الاسكان في مجلس الشعب، وقد وصف الانتخابات المقبلة بانها ستكون «معركة بين ممثلي المجتمع المدني وقوى التيارات الدينية». اما عن الاقباط فقال: «ان الاقباط جزء من نسيج الوطن، وعندما تكون قوى المجتمع كلها في حال انكماش او انسحاب فإن اقباط مصر يتأثرون ايضاً بذلك، وبداية من عهد الثورة ضمر دور الاقباط ثم حدث رضاء بالأمر الواقع وقبول مبدا التعيين، وبالتالي برزت على الساحة نوعيات مستلقة اصبح وجودها ديكورياً وشكلياً ثم تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقباط واصبح وجودهم في البرلمان قضية غير مطروحة».

سعد فخري عبدالنور المرشح في الشائعات بقوة لتولي منصب سكرتير عام الوفد قال مفسراً ما يحدث: «ان اهم سبب لما يحدث هو غياب الانتخابات الحرة النزيهة، واجراء مثل هذه الانتخابات هو المجرى الطبيعي الذي سيعود من خلاله الاقباط الى الحياة العامة، خصوصا ان رجال الاعمال الاقباط لا يشاركون لانهم مقتنعون بان الديموقراطية مجرد ديكور. ولا بد عموماً من ضمانات نزاهة الصندوق، ووضع الانتخابات تحت إشراف قضائي شامل حتى لو استدعى الامر اجراءها في بضعة ايام».

نقاط تفسيرية

ويمكن عموماً فهم الوضع الانتخابي القبطي الحامي من خلال نقاط تاريخية وتفسيرية عدة:

اولاً، ما قاله الدكتور ميلاد حنا في إحدى ندوات جمعية النداء الجديد قبل ايام، ان هناك تغيرات كثيرة حدثت على الخريطة السياسية والفكرية في مصر مع بروز دور الجيش وظهور

طبقة ابناء العمال والفلاحين، ثم بروز التيارات الدينية، مسيحية واسلامية، إذ تلعب القوى الدينية الرسمية وغير الرسمية دوراً سياسياً لا يمكن اغفاله. وكمثال على الجانب المسيحي فإن البابا شنودة يمارس دوراً سياسياً كأنه رئيس حزب، وهو في تصريحاته وممارساته يكرس فكرة سيطرة رجال الدين وفكرة إقامة حكم ديني.

ثانياً، واقعتان تاريختان خاصتان بموقف الدولة من التعيين واختيار ممثلي الاقباط في البرلمان، ففي العام ١٩٧١ طلب الرئيس الراحل انور السادات من البابا شنودة ان يرشح عشرة اسماء لتعيينهم في مجلس الشعب، لكنه لم يختر منها سوى اسم واحد. ومن يومها توقد البابا عن ترشيح احد، لكنه قال انه لا يرفض مبدأ التعيين، «وان كنا لا نريد من الحكومة تعيين بعضنا في المجالس النيابية فقط لا نريد من يكون ولاؤهم للحكومة وليس للمواطنين».

ثالثاً، في اطار الوقائع والتفسيرات التي يرجع إليها في حالة تصور سلوك الاقباط في الانتخاب، يجب تذكر واقعة الحوار الذي دار بين «الاخوان المسلمين» والاقباط في الانتخابات الماضية، وقد دعا الى هذا الحوار عدد من ابرز الاقباط وعلى راسهم ميلاد حنا ويونان لبيب رزق – الذي لم يحضر – وماجد عطية.

في هذا الحوار الذي كان تمهيدا لإعلان حزب اخواني يضم بعض العناصر القبطية، طرحت قضايا خاصة برؤية هذا التيار الديني غير الرسمي إلى وضع الاقباط في مجتمع مسلم، ومدى تمثيلهم واشتراكهم في القوات المسلحة.

ووصف الدكتور يونان هذا الحوار بانه «مثير للدهشة لانه يشعر الناس بان الحكومة غائبة كان ليست هناك احزاب سياسية وصحافة في هذا البلد، وانه لم يعد على الساحة المصرية اي شخص سوى هذه المجموعة لتقرر مصير مستقبل مصر سواء من الاخوان او الاقباط. في هذا الحوار بدا كان مصر انقسمت الى اقباط ومسلمين وهذا غير مقبول اطلاقا».

رابعاً، في الاطار نفسه يمكن ذكر واقعة اتجاه بعض الاقباط في منتصف الثمانينات إلى إعلان تشكيل حزب قبطي. وهي فكرة وصفها الجميع بانها محاولة لبعث ميت وانها مشروع محكوم عليه بالموت، ويقول الدكتور يونان: «ليس هناك عاقل – ناهيك عن الاقباط – يمكن ان يوافق على انشاء حزب قبطي لأسباب عدة، اولها ان هذا الحزب سيكون تجسيداً للوجود القبطي بما يسهل مهمة اي شخص يريد ان يضرب الاقباط. وانه سيكون تكريسا لفكرة المواطنة على اساس شهادة ميلاد، فإذا كنا نشكو من انزلاق الاقباط كيف نوافق على ان يدخلوا الحياة السياسية من خلال حزب ديني [من حوار الزميل عمرو عبد السميع مع الدكتور يونان في كتابه «النصارى»].

كل هذه المؤشرات توضح الخلفية التاريخية لما ستجري عليه القوة القبطية في الانتخابات المقبلة، وهي عموما مرتبطة بمؤشر تحدثت عنه تقارير صحافية لم ينفها اي مسيحي ولا البابا شنودة عند ما قالت ان هناك اجتماعات عقدها البابا لدفع الاقباط إلى ان يكونوا مؤثرين في الانتخابات المقبلة.

خطة الأقباط

وبناء على هذه التقارير فإن خطة الاقباط تمحورت على الآتي:

– استغلال فترة زيادة مدة القيد في جداول الانتخابات من شهر إلى ثلاثة اشهر لتكريس عملية قيد الاصوات القبطية في الجداول.

– تعليمات للكهنة والقساوسة بتوجيه الشعب القبطي في الكنائس إلى القيد في الجداول.

– تشكيل لجنة في كل كنيسة بالقاهرة من القساوسة والكهنة واعضاء مجالس الادارة، وكذلك في المحافظات.

– ان يدعو ممثلو الجمعيات القبطية الاعضاء التابعين إلى هذا الاجراء.

– تشكيل لجنة للاتصال والعلاقات العامة لدراسة المشاكل التي تواجه عملية القيد.

في هذا السياق اجتمع البابا مع عدد من المحامين الاقباط الممثلين في الحياة العامة واتفق معهم على الآتي:

– طبع طلبات القيد وتوزيعها في الكنائس.

– القضاء على سلبية الاقباط في الانتخابات.

– تسهيل عمليات القيد وعدم الخضوع للقيود الروتينية.

وكل هذا يشير الى ما سيقوم به الاقباط في الانتخابات المقبلة، فهم من جهة ينوون المشاركة والآخرون من جانب ثان يريدون كسب ودهم ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

النادى السياسى للحزب الوطنى ناقش انتخابات مجلس الشورى

عقد النادى السياسى للحزب الوطنى اجتماعا مساء أمس بمقر الأمانة العامة للحزب الوطني حضره الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطني والسيد كمال الشاذلي امين التنظيم، ووزراء التعليم والاسكان والادارة المحلية، والدولة للبحث العلمي، وعدد من نواب مجلسى الشعب والشورى. وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا الجماهيرية من بينها انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ومشروع قانون الاسكان.

٣٤٥٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٥

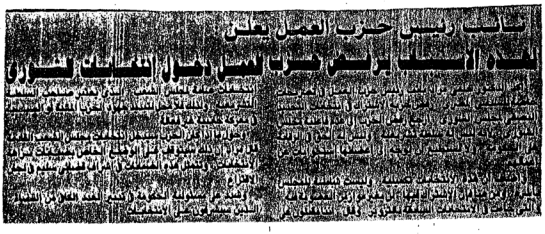

رئاسة رئيس حزب العمل يعلن
لقاء الأحزاب برئيس حزب العمل رئيسا للتشاورات يعلن

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

الدولة

٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجلس الشعبي في ١٠ محافظات

كتبت - منى الشرقاوى :

تقرر إجراء الانتخابات التكميلية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية عن المقاعد الفردية الخالية في ١٠ محافظات يوم ٢١ مايو القادم على أن يتم فتح باب قبول طلبات الترشيح وفحصها بمعرفة لجان فحص الطلبات اعتبارا من ١١ أبريل وادة ١٠ أيام ثم تعرض كشوف المرشحين وتقديم الاعتراضات والفصل فيها بمعرفة لجان الفصل في الاعتراض من ٢١ ابريل وادة ١٥ يوما وستقوم المحافظات بتحرير كشوف بأسماء المأخوذين واعداد اللجان العامة والفرعية وتعيين رؤسائها واعضائها اعتبارا من ٦ مايو وادة اسبوع ثم تطبع بطاقات ابداء الرأى وتجرى الانتخابات يوم ٢١ مايو واعادة في اليوم التالي.

وصرح الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بأن الانتخابات ستجرى عن المقعد الفردي لمى الوايلي عن قسم الظاهر وهي محمد الجديدة عن قسم مصر الجديدة بمحافظة القاهرة ، ولمى قرية ميت غراب ثركز السنبلاوين ، ومركز ميت غمر عن قرية سلفا بمحافظة الدقهلية ، ومركز الحسينية عن المدينة ومركز ابو حماد عن قرية العصرة بمحافظة الشرقية وكوم حمادة عن قرية بدر بمحافظة البحيرة وبدير مواس عن قرية تل بني عمران وسمالوط عن قرية بني خالد بمحافظة المنيا وعن قرية الحمام مركز ابنوب بمحافظة اسيوط وطي مقعد محافظة سوهاج عن مركز دار السلام وعن مدينة أبو تشت بقنا ومركز الاقصر عن قرية القمن ومدينة نصر النوبة بمحافظة اسوان ومقعد محافظة اسوان عن مركز اسوان ، ومقعد مدينة ابو سنبل السياحية وعن قرية القسمية مركز الحسنة ومركز الشيخ زويد عن قرية قيز عمير ، وعن مدينة العريش وعن قرية بالوظة بمحافظة شمال سيناء.

٠٠٠٤٥١

الاحزاب .. والانتخابات [٢]

استكمالا للمقال المنشوربتاريخ ١٢ مارس الماضى نقول ان الانتخابات القادمة التى ستجرى قرب نهاية هذا العام فى اهم انتخابات.. لان مجلس الشعب القادم سيكون المسئول عن القيام بدوره الوطنى والدستورى اثناء دخول مصر القرن الحادى والعشرين بكل التطلعات والآمال والاستعدادات التى قامت بها الدولة لذلك منذ سنوات، وسيكون هو المسئول ايضا عن بلوغ مرحلة التحول التاريخية التى راهنها الآن الى بر السلامة.. الانتقال الى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط بما يحقق اهدافنا القومية.. والانتقال الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى.. والانتقال الى مجتمع الانفتاح الانتاجى.. والانتقال الى مجتمع عصرى سواء فى المدرسة او المصنع او المزرعة او الادارة.. وهذه مهام خطيرة ومصيرية ويتوقف عليها تحديد مكانة ودور مصر فى القرن القادم.

رجب البنـــا

فالاختلاف بين الاحزاب امر قائم، وضرورى، ويجب ان يستمر.. ولكن كيف نحمى هذا الاختلاف من ان يتحول الى معارك غير اخلاقية.. نستخدم فيه اسلحة غير اخلاقية.. ويستثمر بطريقة غير اخلاقية.. ولاهداف غير اخلاقية.. وكيف نحمى هذا الاختلاف من الانتهازية المزمنة.. وكيف نحميه من ان يتحول الى خلافات شخصية ثم ينقلب الى معركة لنهش الاعراض وهتك كرامة الناس.. وكيف نحمى الشباب من ان يقع فريسة للاستغلال فى مثل هذه المعارك غير الاخلاقية..

البداية الصحيحة للانتخابات،منذ الآن، هى وضع اطار عام اخلاقى.. يحدد المبادىء والقيم التى تجعل المعركة الانتخابية مناسبة لصالح الوطن وليست خشاقة، سياسية تستباح فيها الحرمات.. وترتكب المحظورات.. وتشوه فيها الحقائق.. وتكال فيها الاتهامات جزافا دون مراعاة للحقيقة والضرر والمصلحة القومية..

صحيح ان المعركة الانتخابية القادمة ستكون فاصلة بالنسبة للاحزاب القائمة.. وسوف يتحدد فيها ما هو الحزب الذى تعطيه الجماهير ثقتها.. وماهى الاحزاب التى يمكن ان تبقى فى الساحة بقدر مالها من انصار ومؤيدين .. وماهى الاحزاب التى تمثل زوائد زائدة ليس لها.. ولاتالين .. ولافاعلية ولايقبل من المواطنين..

ونتيجة الانتخابات القادمة بالقطع ستؤدى تلقائيا الى استئصال هذه «الزوائد الحزبية» .. لانه ليس هناك قرار اقوى واصدق من قرار الجماهير بالابقاء او الالغاء لهذا الحزب او ذاك .. واذا كان النظام السياسى فى تطبيقه لمبدأ التعددية يسمح بقيام احزاب كثيرة ليس لها قواعد شعبية، فان الانتخابات هى المناسبة القومية التى تتم فيها عملية «الانتخاب الطبيعى» بحيث يكون البقاء للأصلح وليس العكس، وهذا هو مايدعو الاحزاب التى لها قواعد شعبية الى العمل بشكل مختلف .. يعتمد اساسا على طرح قضايا سياسية .. وحلول للمشاكل .. ووسائل للسياسات التى تختلف معها..

ولكن بلفت النظر ان الاحساس العام لم يتبلور بعد بخطورة هذه الانتخابات بالدرجة الكافية، ومازال الاستعداد لها يجرى بنفس العقلية والتفكير، وبنفس الاشخاص، وبنفس الوسائل.. اما الاحزاب فان استعدادها للانتخابات مازال قائما على اتباع الاساليب القديمة التى كانت متبعة فى الثلاثينات والاربعينات..فمن استشارة العصبيات.. او عقد التحالفات الوقتية بين قوى واتجاهات متعارضة سلبيا،بحكم التكوين او المصلحة.. او عقد صفقات انتخابية.. شىء مقابل شىء.. واعتماد اساسى على العامل الشخصى والاسراف فى الوعود والهاب التطلعات لدى جميع الفئات.. واللعب بكل الاوراق الممكنةبصرف النظر حتى عن الاعتبارات الاخلاقية او الاعتبارات المصلحة العامة او الاعتبارات القومية.

ومازال فى الوقت متسع لكى تراجع الاحزاب موقفها، واعتقد بان البداية يجب ان تكون بلقاء بين قيادات الاحزاب لكى تتفق على الاطار العام، الاخلاقى، والسياسى، الذى يجب ان تلتزم به جميع الاحزاب، لكى تكون هذه الانتخابات فرصة لتحقيق تقدم ونضج سياسى فى البلد، وليس العكس، ولكى تكون الانتخابات ونتائجها لصالح القوى الوطنية، مهما يكن انتماؤها الحزبى.. وليس العكس، ولكى تظل هذه الانتخابات محكومة بضوابط ذاتية تجعلها فرصة لادارة حوار عام مفتوح فى البلد كله، فى كل مكان.. وفى كل موضوع..وعلى كل مستوى.. لكى يساعد ذلك فى التوصل الى اقناع راى عام مستنير حول القضايا الجوهرية، ويدفع المواطنين الى المشاركة بمعناها الواسع.. المشاركة التى تخرج الغالبية الصامتة من حالة الصمت.. وتخرج الفئة السلبية عن سلبياتها.. وتحدد امام الشباب الطريق السليم الذى يوصله الى اهدافه المشروعة ويسمح له بفرصة عادلة فى العمل العام بآرائه وتوجهه..

مثل هذا الاجتماع ليس مقصودا منه توحيد جهود الاحزاب حول الموضوعات التى ستجرى حولها الدعايات الانتخابية.. ولا تذويب الفوارق بين الاحزاب.. ولا عقد تحالفات بين بعض الاحزاب.. ولا توزيع الدوائر.. ولكن المقصود به هو اجراء حوار نزيه ومخلص لوجه الوطن حول مسألة واحدة هى : ان نتفق على كيف نختلف..

فاحزاب المعارضة حتى الآن لم تحدد إ مانرفضه .. وتعرف مالاتريده .. ولكنها لاتقدم سياسات متكاملة فى كل ميدان من الميادين .. بينما المفروض ان الاحزاب بيوت خبرة سياسية وفنية .. والانتخابات هى المناسبة لا لتحطيم كل ماهو قائم .. وتشويه كل مالم انجازه بل لتقديم رؤية جديدة ومختلفة للموضوعات الاساسية التى تتعلق بالمستقبل ... وابداء اراء ايجابية ومتكاملة .. ومشروعات للعمل مدروسة وقابلة للتنفيذ

ومشكلة احزاب الاقلية انها تعمل وفى يقينها انها سوف تظل احزاب اقلية، ولذلك فهى لم تعد تنفسها الا لتبرر للمعارض المشاغب، الذى يحاول الثبات الوجود عن طريق الصوت العالى .. والمخالفة لكل شيء وهذا موقف يمكن فهمه فى مرحلة «الطفولة الحزبية» .. وفى مرحلة «المراهقة السياسية» ولكن لايمكن تصوره فى مرحلة النضج السياسى التى نأمل ان تساعد احزاب الاقلية نفسها على الوصول اليها.

ومسئولية حزب الأقلية اكثر من غيره . فى ان يعطى القدوة، والمثل، فى الممارسة السياسية النظيفة والموضوعية، واختيار وجوه نظيفة ومحترمة من الناس ولها تاريخ معروف، ووجوه جديدة واعدة اثبتت مقدرة على العمل السياسى والشعبى.

وفى بلد مازالت فيه الامية سائدة بين اكثر من نصف سكانه فان الطليعة المستنيرة عليها واجب، لابد من القيام به هو ان يكون له دور الحارس للقيم الاخلاقية السليمة فى الممارسات الحزبية .. وايقاظ الوعى العام باهمية هذه الانتخابات .. ليس لكى ينجح مرشح معين ويدخل مجلس الشعب ويتمتع بالحصانة وتوابعها . ولكن لكى تكون لها سلطة تشريعية قوية تستطيع ان تقوم بدورها فى قيادة العمل الوطنى فى عالم جديد .. هو عالم القرن الحادى والعشرين .. واذا لم يشعر المثقفون بهذه المسئولية ويتحملوا نصيبهم الاكبر منها منذ الآن . فمن الذى سيقوم بذلك ..؟

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

الحزب الوطني يستعد لانتخابات مجلس الشورى

□ القاهرة – «الحياة»

■ أعلن وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب (البرلمان) والشورى أمين التنظيم في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر السيد كمال الشاذلي ان لائحة المرشحين النهائية للحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ستعرض على الرئيس حسني مبارك باعتباره رئيسا للحزب.

وأوضح الشاذلي في اجتماع النادي السياسي للحزب الذي عقد مساء أول من أمس ان الامانة العامة للحزب تلقت لوائح مرشحي امانات الحزب لمجلس الشورى في كل المحافظات المصرية. وأضاف ان «مراجعة هذه اللوائح تتم حالياً وستعلن اللوائح النهائية عقب عرضها على الرئيس مبارك». وتابع ان الحزب سيشارك بمرشحين في كل الدوائر التي ستجرى فيها انتخابات. وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في الاسبوع الاول من حزيران (يونيو) المقبل.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك

□ الوزراء فى النادى السياسى للحزب الوطنى:

زراعة ٧٣٠ ألف فدان بالقطن هذا العام

برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية

٥٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة العامة

امتحان الثانوية العامة فى مستوى الطالب المتوسط

تعرض على الرئيس حسنى مبارك - بصفته رئيسا للحزب الوطنى - خلال الأسبوع القادم، الترشيحات النهائية للحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى. أكد ذلك السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب، وقال: إن الأمانة العامة تلقت ترشيحات أمانات المحافظات، وتتم حاليا مراجعتها، وستعلن بعد عرضها على الرئيس، وأشار إلى ان الحزب سيشارك فى جميع الدوائر الخالية، وستجرى الانتخابات خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو القادم.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٥

وأعلن الدكتـور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى ، فى اجتماع النادى السياسى للحزب أمس ، انه تمت زراعة ٦٥٠ الف فدان بالقطن، وينتظر ان تصل المساحة المنزرعة بالمحصول إلى ٧٣٠ الف فدان، وان ذلك يعتبر انجازا لوجود بعض الاختناقات فى التسويق بين النظام الحر والتعاونى، مع تفاوت سعر القطن المعروض فى العام الماضى، وقال: إن نسبة الإنبات ضعيفة فى بعض المحافظات نتيجة عوامل البورة، ولذلك تقرر صرف تقاوى الترقيع، بالمجان للزراع، واشار إلى ان هناك اتفاقا بين وزارتى الزراعة والاشغال العامة على تحديد المناطق التى يزرع فيها الأرز.

وأكد الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية، انه تم اعتماد برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية فى خطة الدولة، وقال إنه سيتم تسليم قرية جديدة فى اسيوط خلال شهر ابريل الحالى وأخرى فى قنا خلال شهر مايو القادم، وذلك فى إطار إنشاء قرى جديدة بدلا من التى جرفتها السيول.

وقال المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان والمرافق: إنه تم تخصيص ٥٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة الجديدة للدولة التى يبدأ تنفيذها من أول يوليو القادم، وأكد ان مشروع قانون الإسكان فى مرحلته الأولى سيعرض على مجلس الشعب فى الدورة الحالية، وطالبت الأحزاب جميعها فى ردودها على مشروع القانون بعدم تحديد مدة التعاقد بين المالك والمستأجر، وإطلاق الحرية فى قيمة الإيجار بين المتعاقدين.

وقال الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم: إن امتحان الثانوية العامة سيكون فى مستوى الطالب المتوسط وبعد كل البعد عن التعقيد ومن صميم المنهج، وأكد ان هذه الدفعة ستأخذ حظها كاملا شأنها شان اى دفعة أخرى، وسيكون لكل ناجح مكانه فى الجامعات.

كما أكد ان التأمين الصحى فى المدارس سوف يقوم بواجبه بالنسبة للحالات المرضية وتوفير العلاج لها.

وقال الدكتور والى: إنه تم الاتفاق مع وزير التموين على السماح باستيراد الحيوانات الحية للذبح داخل مصر، بشرط مراقبة الوارد منها بمعرفة الطب البيطرى، حتى لا تستورد حيوانات مصابة بالأمراض، وذلك بهدف توفير اللحوم فى عيد الأضحى، وسيتم التمييز بين اللحوم البلدية والمستوردة سواء كانت مجمدة أو حية بالختم الجديد الذى يستخدم حاليا.

وقالت الدكتورة فينيس جودة وزيرة البحث العلمى: إنه تم تشكيل لجنة وزارية لتطوير التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية تختص بوضع برنامج للتطوير فى الصحة والبيئة والإنسان والنبات والصناعة والحيوان بمساعدة المصريين المغتربين، وقد تم بالفعل وضع البرامج والكلفة المتوقعة وستتم مناقشتها فى اجتماع اللجنة، وسيتم فى إطار هذا البرنامج الاتفاق مع ثلاثة من علمائنا فى الخارج على تدريب ٣ من علمائنا فى هذا المجال.

المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد فوات المدة القانونية:

الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف الناخبين!

كتب صلاح النحيف:

أخطرت وزارة الداخلية مديريات الأمن بالمحافظات بسرعة إعداد كشوف الناخبين، وعلى ضوء هذا الإخطار طلبت مديرية أمن القليوبية الأسبوع الماضى من مشايخ الشياخات بالمدن والقرى موافاتها بالكشوف فى موعد اقصاه أمس الإثنين. ويأتى إعداد هذه الكشوف بعد فوات المواعيد القانونية التى حددها القانون ولائحته التنفيذية بوجوب عرض جداول الناخبين فى شياخات المدن وحصص القرى والأمكنة التى يراها مدير الأمن بكل محافظة فى الفترة من أول فبراير حتى منتصف مارس ١٩٩٥.

وعلمت «الشعب» أن إعداد كشوف الناخبين تطلب لأول مرة ولم يسبق عرضها كما ينص القانون.

وفى اثناء مرورنا بالمدن والقرى شاهدنا المشايخ واللجان المنوط بها إعداد الكشوف تؤدى عملها ليل نهار وتقوم بنقل الأسماء من الدفاتر وتفريغها فى الكشوف الانتخابية.

ويؤكد هذا صحة مانشرته الشعب فى مارس الماضى من أن كشوف الناخبين لم يتم عرضها فى المواعيد القانونية التى حددها قانون مباشرة الحقوق السياسية ولائحته التنفيذية.. مما يعرض انتخابات مجلس الشعب القادمة للبطلان، مالم يصدر رئيس الجمهورية حكما وقتيا بمواعيد جديدة يتم خلالها عرض جداول الناخبين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

٥٠ ألف جنيه تعويضا لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب

قضت محكمة استئناف جنوب القاهرة بصرف تعويض قدره ٥٠ ألف جنيه من خزانة وزارة الداخلية للدكتور محمد على بشر أمين عام نقابة المهندسين المرشح السابق لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

وكانت محكمة القضاء الإداري قد قضت بنجاح الدكتور بشر ومرشحين آخرين، إلا أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب رفضا تنفيذ الحكم.

وحصل د. بشر على حكم من محكمة أول درجة بتعويض قدره ٥ آلاف جنيه فقط عن تزوير الانتخابات لصالح منافسه مرشح الحزب الوطني فاستأنف الحكم فقضت له المحكمة بالحكم السابق.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

في السويس:

صراع في «الوطني» قبل انتخابات الشورى

على الرغم من الاهتمام الواضح الذي أبدته كل أحزاب المعارضة، تجاه انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في السويس التي تجرى على مقعد واحد، وعلى الرغم من أن المعارضة -فيما يبدو- فضلت ادخار قواها لانتخابات مجلس الشعب القادمة، فإن صراعا عنيفا يجرى الآن داخل الحزب الوطني للحصول على مقعد الشورى. أول الذين أبدوا رغبتهم في خوض هذه الانتخابات هو المحاسب عبد الحكيم حجاج -نقيب التجاريين- الذي يعتمد على أصوات العاملين في شركة «مصر إيران للغزل والنسيج» التي يرأس مجلس إدارتها، أيضا على علاقاته الطيبة بالتيار الإسلامي داخل السويس، من بين أبرز منافسيه يأتي جميع سمير -عضو المجلس المحلي- الذي أحجم عن خوض معركة رئاسة المجلس، أملا في دعم أحمد هلال -رئيس المجلس- له في انتخابات الشورى، أيضا على أبو هاشم -رئيس لجنة السياحة في المجلس المحلي السابق- الذي تم استبعاده من قوائم مرشحي المجلس الحالي، لهذا فإنه ربما يرغب في إثبات أن مستبعديه كانوا على خطأ، وأنه قادر على الفوز. ومهما كانت النتائج.. فإن هذا الصراع سيلقي بظلاله عند اختيار مرشحي «الوطني» لانتخابات مجلس الشعب القادمة، وهو ما يثير قلق الكثيرين، خاصة بعد أن أصبح اختيار المرشحين يتم بصورة (محلية)، بعد استبعاد أي نفوذ (مركزي) يؤثر على هذا الاختيار.

٠٢٢٠٤٦٠

لأسباب أمنية وانتخابية

تأجيل إحالة قانوني الإسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب

مشروعات قوانين هامة تنتظر الإحالة لمجلس الشعب في دورته الأخيرة التي تنتهي أواخر يونيو المقبل، دوائر الحزب الوطني تطالب بسرعة إحالة بعضها كقانون محاربة الاحتكار وقانون الاستثمار الموحد، ومشروع قانون للغرف التجارية بذلكا أمام قانون الإسكان وقانون العمل الموحد فالأغلب أن يفوتها القطار.

وعلمت «العربي» أن الحكومة تتجه لتأجيل إحالة مشروعي قانون الإسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب الى الدورة المقبلة لدواع سياسية وأمنية.

وكان عدد كبير من قيادات الحزب الوطني قد اعترضوا على إقرار قانوني (الاسكان والعمل الموحد) في الدورة الأخيرة للمجلس وقبيل الانتخابات بما يؤثر على الناخبين وخاصة في ظل إقرار نظام الانتخابات الفردي في الانتخابات القادمة. ومن ناحية أخرى فإن هناك سبباً آخر وراء الاتجاه الى التأجيل وهو الخوف من حدوث انفجار شعبي، حيث أثبتت التجارب السابقة أن العمل بأسلوب الصدمات ومفاجأة الرأي العام بقرارات وقوانين تمس الاحتياجات الأساسية يمثل مخاطرة أمنية على غرار ما حدث في احداث يناير ١٩٧٧ ومن ثم يجب تمهيد الرأي العام لهذه القوانين بمناقشتها في الأحزاب والصحف ووسائل الاعلام.

وكان الحزب الوطني قد تراجع في تقديم قانون الاسكان وحيث أعلن إحالة القانون الى مجلس الشورى ولكن القانون لم تتم إحالته ووصفت جلسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى التي ناقشت القانون بأنها جلسة ودية وبانتهاء دورة مجلس الشورى يكون قانون الاسكان قد تأجل بصفة نهائية الى الدورة القادمة لأن قانون الاسكان من القوانين المكملة للدستور والتي يتوجب أن تحال الى مجلس الشورى

تقرير: مثال لاشين

قبل مجلس الشعب طبقاً لمواد الدستور.

ويمثل قانون العمل الموحد واحداً من اخطر القوانين المرتبطة بملايين العمال من ناحية وبآليات الخصخصة طبقاً لأوامر وصندوق النقد من ناحية أخرى حيث يسلب القانون الجديد الضمانات التي يكفلها القانون الحالي للعمال من الحماية من الفصل التعسفي بالاضافة الى الحقوق التالية للعمال. ويذكر ان القانون الحالي يعد بضماناته عقبة مهمة في بيع مشروعات قطاع الأعمال حيث يطالب المشترون بشراء المشروعات وطرد العمال.

من جهة أخرى، طالبت قيادات الحزب الحاكم بسرعة إحالة قانون الاحتكار الى مجلس الشعب لأنه من القوانين التي تمس حياة المواطنين ومصالحهم وتحسن من صورة حكومة الحزب الوطني قبل الانتخابات القادمة وسرعة إحالة قانون الاستثمار الموحد الأقل خطراً من الناحية الجماهيرية وهو في الوقت نفسه يمثل مطلباً مهماً للمستثمرين إلا أنه يمس في بعض مواده حقوق العمال المالية.

ويبقى قانون الغرف التجارية وهو يمثل نموذجاً آخر منفرداً فرغم أن الأطراف المعنية (وزير التموين واتحاد الغرف قد اتفقا على رفض مشروع القانون الجديد والاكتفاء بإجراء تعديل بعض مواد القانون الحالي وتم الاتفاق على أن تتقدم الحكومة بهذا التعديل أو يتقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب، رغم هذا الاتفاق الثنائي إلا أن هناك اتجاها معارضا داخل الحكومة لأنه يمثل سابقة قد تلزم الحكومة فيما بعد في قوانين أخرى حيث يعد قانون الغرف التجارية هو القانون الوحيد الذي سمح الوزير المختص د. أحمد جويلي لأصحاب الشأن بمناقشته ووضع التعديلات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن العربى
التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٥

الشارع السياسى

مجلس الشعب فوق صفيح ساخن !!

رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات

هل المجلس سيد قراره .. أم سيد لائحته ؟

اثار الحكم الذى اصدرته محكمة استئناف القاهرة بالزام رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق بدفع مبلغ (١٠٠) الف جنيه كتعويض للدكتور حمدى الحديدى وزير الصحة السابق نتيجة تزييف الانتخابات وحرمانه من الحصول على عضوية مجلس الشعب الحالى الكثير من الجدل. فقد قام الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب بتكليف هيئة قضايا الدولة بالطعن فى هذا الحكم الذى لم يكن الأول من نوعه فقد سبق لنفس المحكمة أن اصدرت حكمين مماثلين من قبل وقد بلغت عدد الطعون الانتخابية التى تقدم بها المرشحون حتى الآن ٢٦٨ طعناً فصلت محكمة النقض منها حتى الآن فى ٤٥ طعناً وتم اعلان مجلس الشعب بذلك وقد اثار هذا الحكم عددا من التساؤلات حول طبيعة العلاقة وضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية وخاصة فى مجال احكام القضاء وكذلك حول «صحة عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب ، وماسعنى أن مجلس الشعب سيد قراره .

وحول تلك القضية اجرت «الوطن العربى» هذا الاستطلاع : -

اصل الحكاية

واصل الحكاية كما رواها الدكتور حلمى الحديدى فى العديد من احاديثه إنه قد تقدم بطعن إلى رئيس مجلس الشعب حول صحة الانتخابات التى جرت بدائرته يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ وقام رئيس المجلس باحالة الطعن الى محكمة النقض للتحقيق فى صحته وفقا لأحكام المادة ٩٣ من الدستور وقبلته المحكمة شكلا وموضوعا وتم اخطار مجلس الشعب بذلك.

ولكن رئيس مجلس الشعب لم يعرض قرار المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال الميعاد المحدد وهو ستة اسابيع . حلمى الى اللجوء للقضاء طالباً التعويض الادبى والمادى بعد ان اهدر مجلس الشعب كافة الضمانات الدستورية والقانونية للوصول الى حقه الذى اقره الدستور واكده تقرير محكمة النقض وقامت المحكمة باصدار حكمها السابق الذى تضمن الزام الدكتور سرور ووزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى بدفع التعويض من جيبهم

سيد قراره

وفى رده على حكم محكمة النقض اعلن الدكتور سرور رئيس المجلس ان مجلس الشعب هو سيد قراره. وعلى ذلك وإعمالاً بهذا الحق امتنع المجلس بصفته السلطة التشريعية عن التعليق على الحكم الصادر من سلطة قضائية ذلكيدا ليدا الفصل بين السلطات الذى هوتاكيد للديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

إختصاص المجلس

يرى المستشار محمد جويلى عضو مجلس الشعب وامين سر اللجنة التشريعية ان المادة ٢٠ من القانون تنص على ان مجلس الشعب هو المختص دون غيره بالفصل فى صحة عضوية اعضائه، وقرار المجلس بصحة العضوية او اسقاطها يمثل قراراً قضائياً وهو ماكانته المحكمة الدستورية العليا من قيام مجلس الشعب بالفصل فى الطعون الانتخابية لما يتميز ويتمتع «بالحصانة» المقررة للأحكام القضائية بحيث لايجوز للمجلس أن يعدل عن قراره أو يعيد النظر فيه ومن ثم فإنه تبعا للائحة مجلس الشعب الداخلية فقرار المجلس فى هذا الخصوص هو قرار نهائى وبالنسبة للتعويض الصادر ضد الدكتور سرور فهو صادر ضده

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن العربى
التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٥

بصفته الوظيفية كرئيس لمجلس الشعب وليس بصفته الشخصية .

احترام تقرير المحكمة

ويرى النائب محمد السنديونى عضو مجلس الشعب أن المجلس مطالب باحترام تقارير محكمة النقض ولابد ان تكون هذه التقارير محل اهتمام من المجلس واذا رفض المجلس هذه التقارير فلابد أن يذكر لأسباب قانونية لرفضه لها ولكننا نلاحظ أن غالبية تقارير محكمة النقض ترفض من مجلس الشعب الذى هو سيد قراره فقط بلا مبررات اخرى ويجب ان يهتم المجلس بهذه التقارير حتى لايذهب أصحابها الى المحكمة لتحكم لهم بتعويض مادى يدفعه الشعب من قوته بينما يجلس على مقاعد نواب الشعب من هم لايمثلون الشعب .

سنة أولى طعون

ويقول النائب حسن جبريل اننا وبعد ان قارنا على نهاية الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الحالى الا ان هناك ٨٦ طعنا انتخابيا مازالت منظورة امام محكمة النقض فمتى سوف يتم النظر فى هذه الطعون ؟

ولهذا يجب ان يكون هناك فترة زمنية معينة ينظر خلالها المجلس فى الطعون الانتخابية واقترح ان تكون السنة الاولى من عمر الدورة البرلمانية هى الفترة التى ينظر خلالها المجلس لكافة الطعون بحيث تقوم محكمة النقض بالتحقيق فى الطعون وارسالها الى مجلس الشعب للنظر فيها واقرار صحة العضوية من عدمها واكد انه من غير المعقول ان يكون مانيقى من عمر مجلس الشعب الحالى اقل من ٣ شهور ومازالت محكمة النقض تدرس وتحقق اكثر من ٨٦ طعناً فى المجلس الحالى بينما نظرت المحكمة ٣٦٨ طعنا انتخابيا سابقا.

فلكى يستطيع المجلس ان يمارس واجبه التشريعى والرقابى بدقة لابد ان يكون قد انتهى من النظر فى موضوع الطعون الانتخابية ولهذا يجب ان يكون هناك فترة محددة للنظر فى الطعون .

ليس سيد قراره

ويعلن النائب كمال خالد عضو مجلس الشعب المستقل ان الفصل بين السلطات هو ان تؤدى كل سلطة واجبها كاملا وان يراقب القضاء جميع نواحى تحقيق العدالة التى تخالفها اى سلطة من السلطات الأخرى كالسلطة التشريعية والتنفيذية وعلى القضاء ان يراعى تحقيق العدالة فى جميع الأحوال لافرق فى ذلك بين مواطن عادى وسلطة من السلطات وهذا هو المفهوم الحقيقى للفصل بين السلطات تحقيق العدالة .

اما بالنسبة لعبارة «سيد قراره» فمجلس الشعب هو سيد لائحته فقط لانه يقوم بوضع اللائحة الداخلية له ويقوم بتعديلها فى اى وقت يشاء كيفما يحلو له.

اما عبارة "سيد قرارة" فهى عبارة يرفضها العقل والمنطق السليم وقد رفضها الدكتور احمد فتحى سرور وقال لفترة طويلة يستعمل عبارة ان مجلس الشعب «سيد لائحته» ولكنه استبدلها وعاد ليستخدم عبارة: مجلس الشعب«سيد قراره».

اما الحكم الصادر ضد الدكتور سرور فهو حكم صدر ضده بصفته الوظيفية ومعروف ان الخطأ الوظيفى الناشئ عن مجرد اختلاف وجهات النظر فى تفسير القانون لايحاسبى عليه الاشخاص .

ويؤكد كمال خالد ان مرافعة القضاء لامور العدالة فى السلطة التشريعية لايمثل اى خروج عن مبدأ الفصل بين السلطات بل هو يدخل ضمن هذا المبدأ .

٢٠٣٤٦٣

فكرة!

نريد من الاحزاب ان مصر ان ترشح وجوها جديدة لعضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب . لا نريد ان نرى النكرات فوق مقاعد البرلمان . بل نريد ان نرى الكفاءات والعبقريات والرجال والنساء الذين يشار اليهم بالبنان .

وهذا هو نفس ما يريده الشعب ويطالب به ويصر عليه . فالشخصيات المجهولة والأصنام الخرساء لا تصنع برلمانا قويا بل تصنع مجلسا هزيلا ضعيفا لا عمل له إلا التصفيق للحكومة والهتاف باسمها ونحن لا نريد الضوضاء ، وإنما نريد مجالس تعبر عن ارادة الأمة وتقول بثقلها لا مجالس اشبه بشيال اثاثه الذى خفافه العصافير ولا تخافه النسور !

نريد نوابا يتكلمون ولا نريد النائب الاخرس الذى يبقى صامتا طوال خمس سنوات لا يفتح فمه إلا ليتثاءب ولا يقف إلا لتحية معالى الوزير !

مجلس تشريعى بلا معارضة هو مجلس ميت ليس فيه حياة ، هو مقاعد فى البرلمان ليس فيها أحد . هذه المقاعد الخالية تبقى خالية مادام اصحابها لا يفتحون افواههم ولا يرفعون صوتهم . كل مطالبهم شخصية وكل افكارهم فارغة وكل ضمائرهم ميتة .

إننا لا يهمنا عدد المعارضين فى مجلس الشعب الجديد او مجلس النواب الجديد فمائتا فلتنا ان نأتيا شجاعا واحدا هو افضل ، واغلبية بكماء هى اقلية لا قيمة لها ولا وزن لها وهى مجموعة من الاصفار ليس فيها رقم واحد صحيح .

لقد رأينا نوبا عظاما فى تاريخ البرلمانات المصرية . نواب يسقطون الوزارات ويهزون مقاعد الحكام يقفون على المنبر فيسمعهم الشعب كله . المعارضون والمؤيدون على السواء . تسمع الأمة اصواتهم قبل ان تخترع الميكروفونات . رب كلمة واحدة من افواههم تتحول الى تشيد قومى يغنيه الشعب كله . رب استجواب واحد يهز الصامتين ويوقظ النائمين ويحرك الخالفين .

لا نريد المجالس التى تعينها الحكومة ولا ينتخبها الشعب بل نعتقد ان الانتخابات الحرة وحدها هى التى تجرى بمجالس نيابية تمثل الأمة وتعبر عن ارادتها .

اعطونا مجالس منتخبة فى انتخابات حرة نعطيكم برلمانا من العمالقة لا مجلسا من الأقزام .

مصطفى امين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الاهرام المسائى
التاريخ : ١٩٩٥/٤/١٩

المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات «الشورى والشعب»

يتوقف أداء ودور أى مؤسسة سواء أكانت تنفيذية أم تشريعية أم غيرهما، على طبيعة الأشخاص الذين تضمهم هذه المؤسسة أو تلك. وتظهر هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحا فى تلك السلطة التشريعية حيث يتوقف على عضوية هؤلاء فى البرلمان (السلطة التى تشرع القوانين فيها أى دولة فى العالم)، أولا اصدار القوانين بصورة معينة تحدد عن طبيعتهم وتكوينهم الطبقى وانتماءاتهم السياسية، وثانيا حيث ترتبط طبيعتهم وقدراتهم فى ضوء المناخ العام للممارسة الديمقراطية على وجود دور فعال للبرلمان، الذين ينتمون اليه، فى صنع القرار السياسى وذلك بدلا من تركيزه باستمرار فى يد رئيس الدولة المتلقى والآمر دائما.

وعادة كلما اقتربنا من الانتخابات، استعمعنا عن معايير اختيار الاحزاب، وخاصة الحزب الكبير وهو الحزب الحاكم (الوطنى)، لاعضائهم فى البرلمان، وها هو عام ١٩٩٥، قد بدأ منذ عدة أشهر والحديث لا ينقطع عن أنه عام الانتخابات، وانه عام التغيير وعام التجديد السياسى من خلال انه سيشهد اكبر انتخابين لمجلس الشورى أولا فى يونيو، ثم للشعب ثانية فى ديسمبر.

وها هى المعايير تتدفق علينا مرة أخرى كسابق عهدها ومنها: «الشعبية التى يتمتع بها المرشح، والسمعة، والنزاهة، والعطاء، وغير ذلك من معايير تتعلق بالحرص على المصلحة العامة». وجميعها من المعايير التى يصعب الامساك بها والاتفاق على حدود لها والدليل تعدد التقارير التى كتبت بشأن بعض الاشخاص الذين أتوا بالمجلس السابق وانتهى أنهم من تجار المخدرات فيما بعد!!

وللتفق أولا على عدة أمور وهى:

١ - ان التجديد السياسى فى كل دورة انتخابية للشورى والشعب امر مطلوب لدفع دماء جديدة تعطى حيوية لهذه المجالس حتى لا تتجمد الدماء فى شرايينها.

٢ - ان توكيل المسئولية فى اختيار الاعضاء لابد ان يكون للجنة تتصف بالامانة والمسئولية والحرص على المصلحة القومية بصورة لا يثار حولها غبار الشك او فيما بعد عملية الاختيار خاصة والشبهة للحزب الحاكم ولجنته الكبيرة وكذا يتسحب الامر على اللجان الاخرى للاحزاب المعارضة، ولذلك فان تشكيل اللجنة لابد ان يكون باختيار من رئيس الحزب، لاشخاص عمل هذه اللجنة أيضا على ذلك امام الله واليوم والتاريخ، لأننا سمعنا عن اشياء غريبة عن لجان سابقة غيرت اسماء وبدلتهم بأخرين لاسباب يعلمها الله!!

٣ - ان توضع المعايير أولا وتعرف بوضوح، ويتم الاتفاق على معيار عند اختلاف مصادر التقارير، وذلك بتوجيه احد هذه التقارير ولا تترك الامور لكل حالة حتى لا تترك الامور للتأثيرات الشخصية والعوامل المزاجية!!

● وهذه النقاط السلاث التى يمكن الاتفاق عليها تقودنا الى مناقشة المعايير المطلوبة لاختيار المرشحين لمجلس الشورى أولا ثم الشعب فيما بعد.

- فالمعايير المطروحة خلافية، بمعنى ان معيار الشعبية أو الجماهيرية للشخص المرشح، يمكن الأخذ به فى حالة اذا كانت هذه الشعبية نتاجا لخدماته للجماهير عبر مسيرة تاريخية لم يقصد بها سوى الصالح العام وصالح المكان الذى ينتمى اليه والجماهير الذين يعيشون معه. لكن عندما يقصد بالشعبية أنه من المشهورين لانه من الاغنياء فى المنطقة ولديه عدد من المحاربين أو من الأقارب أو يمتلك أبيه عدد من الأشخاص بالحى أو القرية أو التركز حسبيا يقال، أو ورث عن أبيه وأسرته، ولان أبيه كان له فى السياسة، فيريد ان يرث منا كمان لأبيه أو لعمه أو لخاله فى السياسة ايضا من كرسى فى البرلمان أو غيره!!

كذلك عندما يقصد بالشعبية أنه لاعب كرة مشهور، ويمكن أن يصطح لأن يمثل منطقة ما فى البرلمان، فتكون قد ظلمناه وقد شهدنا تجربة مشابهة فى دائرة شبرا بالقاهرة للعديد لحمد عفت رحمة الله عليه، وكذا عندما يقصد بالشعبية أنه شخص ذو خلق وهادىء، وطيب وودبع ولأنه ميسور الحال يمكن أن يعطى فتكون قد ظلمناه وأسأنا لمفهوم الشعبية، وهذا ينسحب على أى صاحب مهنة متميزة كاستاذ الجامعة المشهور أو المحامى المشهور أو.. الخ.

فضلا عن ذلك، فان الشعبية تنسحب على أصحاب الثروات الضخمة الذين لايمكن معرفة مصادر اموالهم ولكنهم يتمتعون بشهرة واسعة وخاصة كبيرة وأنا على يقين بأن الكثير من هؤلاء يفضلون العملية السياسية الكبرى اكثر مما يفيدونها!!

● اما عن معيار النزاهة، فلكل منا سجل طويل فى تكوين ثرواته ودخله، ومليب اثباتها بين جهر وآخر، ولابد من ان تكون ملفات الرسمية مدروسة لهذا البعض الا انه يكل أسف تشير البيانات الى ان هناك فجوة بين الأوراق الرسمية والواقع الفعلى، ولذلك من الصعب ان لم يكن من المستحيل اثبات نزاهة احد من عدمه فى ظل هذا المناخ. ومع ذلك لابد من التأكيد على ضرورة تجميع معلومات تتسم بالدقة حول الأشخاص المرشحين فى الترشيح لتتلق بوضعهم الحالى، مع عقد جلسة لهم لسؤالهم عن وضعهم مع شكاتهم بأن هذا لا يخضع لمناسبة خصوصية، ولكن لرصدها كوقائع. ليسهل محاسبتهم فيما بعد!لو نجحوا فى الانتخابات واصبحوا نوابا!! ولكن فى نفس الوقت يمكن رصد مدى نزاهة المرشحين فى تكوين ثرواتهم سواء أكانوا موظفين ومدى ما ارتكبوه من جرائم، ومدى ما ثارت سمعتهم، وايضا اذا كانوا اشخاصا فى العمل الحر لابد من التأكد من حسن سيرتهم والاطمئنان الى سلامة اساليب تكوين ثرواتهم وصدقهم الضرائب، وسمعتهم العلمية وهنا أذكر أحد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

د.جمال على زهران

الذباب الذى نجح فى الانتخابات الأخيرة ومازال عشعشا فى المجلس ويحمل الحصانة كانت عليه شراتى ضخمة ، فاستلهم الحصانة لمقاومة الضرائب والضغط عليها واستطاع الفاء، اكثر من ٥ ملايين جنيها! وأعرف ثانيا فى الشورى بدأ بمرتبه فى احدى الشركات بما لا يجاوز خمسمائة جنيه منذ ما يقرب من ١٣ عاما، والآن اصبح ملبونيرا! ويأهث يرا، ان يستمر عضوا بالشورى الفترة القادمة .. فماين المحاسبة وأين معيار النزاهة؟! والنماذج كثيرة لن يريد ان يحاسبه وان يراقب!!

وهذا وقبوذنا بلا ذنك الى مناقشة المعايير الحاسمة فى الاختيار سعيا نحو التجديد السياسى بهدف تقوية دور المؤسسة الدستورية المتمثلة فى مجلس الشعب بعد ان اتيحت الفرص أمام القوى السياسية ان تقصح عن قصها من خلال احزابها وصحفها وتعلن اراءها وتصوغ بصورة غير مباشرة فى صنع القرار فان الخطوة التالية تتمثل فى انتخاب مجلس شعب قوى صاحب ارادة ومبادرة يسهم فى صنع القرار السياسى ويشارك رئيس الدولة فى ذلك سعيا وراء تكامل الدائرة الديموقراطية لتصبح مصر رائدة فى هذا الطريق . وفى تقديرى ان الخطوة الأولى تبدأ من معايير اختيار المرشحين الذين يمثلون كل حزب وهنا فالتركيز على الحزب الكبير والبداية مع مجلس الشورى الذى ستعكس الامل وتجدده فى مجلس الشعب القادم بأذن الله. ويمكن بلورة هذه المعايير فيما يلى:

اولا: تاريخ طويل من العطاء السياسى حيث يكون الفرد بالأشخاص الذين يمثلون الاحزاب فى البرلمان تتابعا لتربية سياسية ومعارك خاضوها على مستويات حزبية ، وتمر سنوافى العمل العام وخضعوا لتقييم معين، وثانيا فيه تقديرا كبيرا ليحظوا بشرف مساندة ودعم الحزب أما القامرة بالشخاص بلا تاريخ فى العمل العام، فيكل أسف ، فان الحزب يدفع الثمن غاليا من مكانته كما ان الاشخاص يفقدون من مكانتهم لدى الناس الكاسر ولكن بريق الحصانة له من الجاهة الاجتماعية ما يغرى هؤلاء الاشخاص على الاستمرار حتى ولو على اسنة الرماح ومهما كان الثمن طالما كانوا قادرين على دفعه بكل اسف!!

ثانيا: الوعى الشامل لدى الشخص المرشح: حيث من الضرورى توافر حد أدنى من المؤهل حتى لو استطزم الأمر تعديل القوانين على وجه السرعة بشأن القوانين الأخرى، ولكن الابتدائية بدلا من يقرأ ويكتب التى تثير لخطأ امام المحاكم، وأعرف هنا أحد النواب حاليا له شهادتان احداهما راسب وأخرى ناجح !! وقرت الفرصة على نائب رئيس أتحاد عمال مصر ليمثل احدى الدوائر الانتخابية العمالية الهامة ليكون واجهتها احد الأميين وتاريخه كتبت عنه صحف قومية ومعارضة بكل أسف!! علاوة على أن الاختيار هنا يسهل له ان تتم تاريخ الاشخاص والسؤال عنهم من خلال تتشتهم واستقصاء الأجهزة المختصة بالمعلومات التى يجب ان تعمل بهمة ونشاط!!

ثالثا: القمة المالية للشخص، وتطور حالته المالية ومخالفات الضرائبية فلابد ان يكون لكل شخص مثل هذا الوقف كمعيار مهم فى الاختيار فلو اتضح انه قد تهرب من الضرائب لا يمكن الوثوق به ولابد من تجنيبه ولو حصل على دخله من مصادر غير مشروعة يمكن تجنيبه حرصا على المصالح العام لانه لا يمكن الوثوق به عند حصوله على الحصانة الا وقرا الناس ما ينشر عن « امريكا » فى الصحف لدينا!! عن المواجهات التى تحدث فى الكواليس بين اصدقائه بين الاشخاص الذين يرشحهم الرئيس الامريكى واخرهم مدير وكالة المخابرات الامريكية الذى اعتذر عندما شعر بأنه سيتم مواجهته عن بعض اخطائه فى حياته!!

ان هذه المعايير الثلاثة لو تم الارتكاز عليها مع ترجيح السمعة الطيبة، أو الشعبية ستكون افضل لكن توافر هذه المعايير سيتدفع باشخاص على مستوى مسئولية ، فقد لاحظنا ان عدم وجود خلفية لدى بعض الاشخاص الذين تحلقوا مقاعد المخالفين كيف اهدروا مالا عاما بالملايين وكشفت عن ذلك وبنهم مساءلة كان بالقليوبية وانتقل الى الشرقية وتدوزج ذلك مركز للصيانة فى شبرا الخيمة متجاهل كل المجالس المحلية التى رفضته!! نأمل ان يؤخذ بهذه المعايير حرصا على المصالح العام، وأمل فى مجلس شعب ودورى لهما دور قوى فى تدعيم المسيرة الديموقراطية وفى صنع القرار السياسى.

٠٠٤٦٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

فاتك

بعد اتفاق الحكومة والرئاسة على تأجيل تحصيل تكاليف العلاوة الاجتماعية من المواطنين، الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب، يشاع أن مساجد القاهرة تشهد هذه الأيام زحاما منقطع النظير من الموظفين الذين يدعون عقب كل صلاة: «يارب الانتخابات ما تخلص»!!

عبدالنبى عبدالبارى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

دائرة البيه الوزير

النظام الرئاسى

تسخير إمكانيات الدولة والحكم المحلى فى خدمة السادة الوزراء!

تستعد الحكومة خاليا لترشيح بعض الوزراء فى الدوائر الانتخابية فى الانتخابات القادمة وترشيح الوزراء انفسهم فيها امثلة صارخة لعدم تكافؤ الفرص وانعدام المنافسة والاخلال بالمساواة واستغلال النفوذ واستخدام عناصر الحملة الانتخابية على حساب الوظيفة والمصلحة العامة.

استغلال الوزراء لمناصبهم فى العملية الانتخابية امر غير مشروع ويطلق عليه قانونا الربح من الوظيفة العامة وجنائيا فى المجالين الدستورى والادارى انحرافا بالسلطة واساءة استعمالها.

فهل يقدم الوزراء الذين يزمع الحزب الوطنى ترشيحهم فى الانتخابات القادمة استقالاتهم قبل الانتخابات حتى تتكافأ الفرص بين المرشحين؟ وهل لدى الوزراء وقت كاف ليكونوا نوابا بالمجلس مع ممارسة عملهم الوزارى؟ أم انهم سيفوزون بالمقاعد ويتركون دوائرهم بلا نواب لانشغالهم بوزاراتهم؟

٢٢٠٤٦٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلد
التاريخ : ١٠ إبريل ١٩٩٥

لا يسمح للوزراء بعضوية البرلمان.. واستقالاتهم ضرورية قبل الانتخابات

تحقيق:
سامي أبو العز

الوزراء ممنوعون

من تقديم أسئلة
وطلبات إحاطة
ويحظر عليهم ممارسة
كافة الحقوق البرلمانية

٠٠٠٤٦٩

الحكومة
المصدر : الـــوفـــد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

دوائر الوزراء في الانتخابات الماضية شهدت العديد من التجاوزات والمخالفات الدعائية للوزراء وكان التأثير مباشرا بمنح الاعانات والتبرعات لعدد من الجهات والاستعانة بالسلطة العامة لانجاز بعض الاعمال فضلا عن الاستعانة بالسيارات الحكومية واقامة ندوات في اماكن العمل والنوادي ودور العبادة واستغلال اجهزة الاعلام والصحافة للدعاية الانتخابية بالاضافة الى استغلال النفوذ الحكومي والتأثير على اعضاء ورؤساء اللجان والناخبين دون ان يتكلف مرشح الحزب شيئا.

والمأمة الانتخابات كانت تقوم السيارات الحكومية بنقل الناخبين من الموظفين والعمال للتصويت لمرشحي الحكومة من الوزراء والمسئولين وبينما كانت اجهزة الشباب والرياضة مستعدة للدعاية لمرشح دائرة الظاهر والازبكية.. كان تلاميذ المدارس والمدرسون والنظار هم ادوات الدعاية لوزير التعليم في تلك الدائرة.

عضوية الوزير في الحكومة وفي نفس الوقت نيابته عن الامة في الرقابة على الحكومة جمع بين صلتين متضاربتين في وقت واحد لا يمكن أداء إحداهما الا على حساب الاخرى.. فلا يمكن أن يكون وزيرا ونائبا وفي نفس الوقت عضوا في الحكومة.. تأثير من الشعب يراقب نفسه أو زملاءه أو أن يقدم طلب احاطة أو سؤالا أو يسحب الثقة من نفسه أو زملائه ولم ترزيرا مارس سلطات البرلمانية أبدا!!

أم العجائب

مسألة ترشيح الوزراء لعضوية المجالس النيابية مسألة جائزة في النظام البرلماني فهو نظام تعاون وتبادل وقاية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو نظام التعاون بين السلطتين كما يرى الدكتور عاطف البنا رئيس اللجنة الدستورية بحزب الوفد والاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ان المجلس النيابي له ان يقدم اسئلة واستجوابات وطلبات احاطة للوزراء ويمكن ان يحدث تعديل وزاري ويسحب الثقة من الوزير او الحكومة كلها وفي المقابل فان الحكومة تشارك في العمل البرلماني عن طريق عضوية المجلس للاعضاء وفض الدورة وتقديم مشروعات قوانين الى جانب مايمكن ان يقدمه اعضاء المجلس من اقتراحات بقوانين وحق رئيس الدولة في اصدار القانون. ومن مظاهر التعاون ايضا حق الوزراء في حضور جلسات المجلس بل وحقهم في ان يكونوا اعضاء فيه عن طريق الحق في الانتخابات وهذا هو النظام البرلماني التقليدي في اصله وجوهره، ومثاله النموذجي هو النظام الانجليزي، اما النظام الرئاسي كما هو في الولايات المتحدة الامريكية فهناك فصل الى حد بعيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.. فالمجالس النيابية ليس لها رقابة على الحكومة والحكومة ليس لها سلطان على المجلس والوزراء يحضرون مؤقتين لجلساته رئيس الدولة ولا يكونون اعضاء في البرلمان ولا يحضرون جلساته فذان هما النظامان المتباينان البرلماني والرئاسي. كما يلاحظ في العمل ان كلما من نظم الحكم لا تكون برلمانية خالصة ولا رئاسية خالصة كالنظام الفرنسي حاليا فهو في الاساس نظام برلماني ولكن مع نوع التطور ودخول بعض خصائص النظام الرئاسي فيه ومن امثلة إخلاء رئيس الدولة بعض السلطات الفعلية بسبب لا يقتصر على ان يكون مجرد رمز كما في النظام البرلماني البحت. حيث ان رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يحكم وانما السلطة الفعلية في المجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ومن التطور في النظام الفرنسي ايضا انه اصبح ممنوعا بنص قانوني على الوزراء ان يكونوا اعضاء في البرلمان.

ويستمر الدكتور عاطف البنا قائلا: نأتي لنظامنا المصري. فمصر كما نقول دائما هي ام الدنيا، والمصد هنا انها ام المجالس، ومن هذه المجالس ان نظامنا لا هو برلماني ولا رئاسي بل هو «برلاسي» ويمكن ان نقول «برطماسي» لانه يجمع بين خصائص ومسافات من كل النظامين البرلماني والرئاسي وهذا الجمع بين صفات من النظامين ليس امرا مخطوءا ولكن يطرح ان يكون لهذا النظام الخليط طرازه. اما لدينا فهو خليط ودون توازن ويظهر ذلك في ان رئيس الدولة له سلطات فعلية

وحقيقية بنص الدستور وهي سلطات تزيد وتتضاعف في الواقع ومع ذلك فهو غير مسئول بينما الحكومة تقلصت سلطاتها كثيرا بسبب دور رئيس الدولة ومع ذلك هي المسئول والقاعدة الصحيحة سواء في المجال الدستوري او في مجال الادارة العامة او حتى في مجال الادارة الخاصة هو الارتباط بين السلطة والمسئولية. وحيث تكون السلطة يجب ان توجد المسئولية بمعنى ان من اعطى سلطات وصلاحيات يجب عليه مقابل ويقابلها وقانونيا ان يكون مسئولا عن ممارستها والعكس ايضا صحيح فحيث تكون المسئولية يجب ان توجد السلطة.

ويضيف الدكتور عاطف البنا مشيرا الى ان الدستور المصري لا يمنع من ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهذا مقبول، وجائز من منطق النظام البرلماني وان كان نظامنا ليس برلمانيا بحتا. ومعروف فإنه عند ترشيح الوزراء في النظام البرلماني في الغرب ليست هناك خطورة لاننا نشاهد حكومات تجري الانتخابات ويسقط حزبها وتأتي المعارضة وتأتي من حزب آخر او من احزاب اخرى ويتم تداول السلطة. بل اننا شاهدنا في الغرب رؤساء جمهورية يقومون بإجراء الانتخابات البرلمانية وهم في السلطة فيسقط الرئيس الحزب الذي في الحكم ويأتي غيره ليعمل هذا امر وارد اديمقا وينجيب قائلا: ولكن ليست الاجابة عنه صعبة المطلوب إن اتا تم ترشيح الوزراء فيأته يتعين إبعاد كل وسائل الضغط والتأثير المادي او الادبي وعدم استخدام سيف العز وذبيه وتحين تعلم ان سيف المعز لديذا سيف بتار وذهبه ذهب كثير مع انها دولة فقيرة ولا فرد ان اشير للوسائل الكثيرة للتأثير على الناخبين في دوائر حضرات الوزراء بل وفي غيرها ولا اشير الى هذا ليس رغبة أو خوفا ولكن لأن السألة واضحة للعيان ولمسها كل انسان من استخدام اسال الوزارات والاجهزة والهيئات العامة ومواظبها ومقارها ومكاتبها وسياراتها وتراخيصها.. الخ. كل هذه الغائمة وهذا أمر غير مشروع بل وحرام يعتبره قانونا الشرع من الوظيفة العامة وهي جناية ويسمى في الجالين الدستوري والاداري الانحراف بالسلطة واساءة استعمالها وهذا هو اشد وأخطر العيوب التي تصيب

تصرفات الحكام والمسئولين ويهدر الثقة بهم بل تهدد مشروعية مناصبهم.

وزارة محايدة

إن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور يلزم المرشحين في الانتخابات البرلمانية وقتضى أن يقدم الوزراء الذين يريدون خوض هذه المعركة استقالتهم من مناصبهم قبل بدء هذه المعركة. هذا مؤكده الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل حيث لا تثور أية شبهة في استغلال مناصبهم وسلطاتهم في التأثير على الناخبين أو في تميزهم في امكانيات الدعاية والتصرف اثناء هذه المعركة وهذا ماجوري عليه العمل في كثير من الدول التي تؤمن بجوهر الديمقراطية. ويقول: اذا كان البعض من الاحزاب المعارضة يطالب من بين مطالبه بنزاهة الانتخابات أن تتولى وزارة محايدة الحكم في الفترة من دعوة الناخبين الى الانتخابات حتى ظهور نتيجتها فإنه من باب أولى أن يتنصى المرشحون والمنافسون على مقاعد محددة من دوائر بالتأهما من

مراكز السلطة
والنفوذ حتى لا
يؤثروا في
نزاهة
الانتخابات
وعدم تهيؤ
بما يؤثر على
الصوت الحر
في هذه المعركة
الانتخابية ولا

يجوز فى هذا الصدد القول بأن الانتخابات العامة تجرى فى بعض الدول العربية الديمقراطية دون أن تتشغل الحكومة الحزبية الموجودة فى السلطة عن مواقعها إلا لكل دولة على ظروفها

وتاريخها وتقاليدها حيث أن هذه الدول ثبت تاريخيا أن حكومات حزبية تجرى الانتخابات وهم ذلك لا تحقق الفوز فيها. أما عندنا فإن التاريخ يؤكد أنه لم تحدث انتخابات حرة بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة إلا عندما كانت تتولى وزارات حكومات محايدة زمام الأمور خلال فترة الانتخابات وذلك قبل ثورة ٢٣ يوليو.

ويوضح الدكتور حلمى مراد أنه من البديهى فى كثير من الدول أن لم نقل كل الدول التى جرى تقدم وزراء فى الحكم المترشح فيها قد شابها الكثير من صور الاستغلال فى أساليب وفرص الدعاية الانتخابية لحساب الوزراء ضد منافسيهم من عامة الشعب وإن تدخلات حدثت بدءا من نزع لافتات الدعاية ومنع المواكب الانتخابية ومحاصرة سرادقات الاجتماعات العامة الخاصة بالمرشحين غير الحكوميين والتعامل الأسباب للتضيق على مندوبى المرشحين من اللجان الانتخابية وعلى العناصر النشطة من مؤيديهم بمنحو واهية أو بلاغات مفتعلة بقصد بث الشروب والارهاب بين صفوف أنصار المرشح غير الرسمى وإخلاله لجان الانتخاب من مراقبين من جانبهم حتى يخلو الجو للعبث بمظاهات الراى، ومن ناحية أخرى توضح امكانيات الدولة فى الدعاية والمعاونة لخدمة الوزراء من المرشحين حتى إن سيارات وزارتهم المركوب والتنقل تعمل لدعم حملاتهم الانتخابية ونقل الحشود من الوزارات المعنية دون خجل من ان هذه السيارات تعمل ارتباط حكومية بالاضافة الى استخدام الاموال الحكومية فى الاغراض الانتخابية تحت اى مسمى من مسميات الانفاق العام وإعطاء الوعود الشعبية لتحقيق المطالب الجماهيرية ولو على سبيل التمنية وعدم الصدق فى التنفيذ بعد نجاح الوزراء الذين وعدوا بها كما تشهد بذلك تصريحاتهم فى تاريخ الانتخابات المصرية.

الاستغلال والظلم

استغلال الوزراء لمناصبهم الوزارية وسلطاتهم الحكومية خلال ترشيحاتهم للانتخابات البرلمانية على مر سنوات عديدة مضت امر لا يمكن احتماله ويجب الا يتكرر فى الانتخابات القادمة. من هذا المنطلق يشير الدكتور احمد هيكل وزير الثقافة السابق الى انه ليس من العدل ولا من تكافؤ الفرص ان يستغل اى مسئول منصبه فى الدعاية لنفسه والبعض من هذا ان يسخر الوزير او المسئول أجهزة الوزارة او أجهزة الحكومة التى يشرف عليها للدعاية لنفسه لان هذا فيه ازلا استغلال لمنصبه لا يملكه وليه وعلى بعد ذلك ظلم لمن يرشح امامه وليس وزيرا او مسئولا بالاساءة والعدالة وتكافؤ الفرص والأمانة كل هذه تقتضى ان يتخلى من يرشح نفسه ـ وزيرا او غير وزير ـ عن تسخير امكانيات مادية من أجهزة الحكم ومن باب أولى من أموال الدولة لصالحه الشخصية ومن هنا يتقدم المرشح ايا كان موقعه بصفته الشخصية وبتاريخه فى النضال الوطنى وبانجازاته الشعبية دون اى ضرب لقدر ومن هنا تتكافأ الفرص وتتحقق العدالة وتترسخ الأمانة.

لا أظن أن أحدا فى مصر يصدق تلك التصريحات الرسمية التى تؤكد على حرية ونزاهة الانتخابات النيابية القادمة لأن التصريحات الحكومية فى هذا المجال تعزز للأسف عدم مصداقيتها. كانت تلك بداية كلمات محمد أحمد لبيب محافظ بنى سويف السابق وعضو الهيئة العليا للوفد والذى أضاف قائلا: لقد أصاب الناخب المصرى اليأس من اصلاح العملية الانتخابية فى مراحلها المختلفة بدءا من التسجيل فى كشوف الانتخابات حتى اعلان النتيجة بفوز أحد المرشحين الى أن يصل لهم احترام تقارير محكمة النقض حول تزييف ارادة الأمة. لقد فى الناخب الاستماع الى كل مايتعلق بتزوير نتائج الانتخابات العامة وهو لا يزال يرى ويسمع الاستعداد الذى يجرى على قدم وساق فى الوزارات ودوائر نطاع الاهمال لتسجيل العاملين بها فى الدائرة التى من المنتظر أن يرشح الوزير أو رئيس الشركة نفسه بها على مواعيد المجئ الوطنى؟ ثم يستقل فى حملته الانتخابية اموال الشعب ويرفت الموظفين الرسميين الذى يقدم عليهم الحوافز والمكافآت فى موسم الانتخابات كما يستقل سيارات الحكومة والقطاع العام والعملة الميكانيكية وأطقمها الخصمية ـ لحراسته ثم تعلن الحكومة وحزبها المدلل ان البلاد لم تشهد فى حياتها نزاهة كتلك التى يمارسها سماسرة الانتخابات من بلطجة امام لجان التصويت وفرز الاصوات.

ويضيف محمد أحمد لبيب موضحا ان الحكومة ـ اذا أرادت ان تؤكد للشعب حريتها فى اجراء انتخابات حرة ونزيهة ـ فما عليها الا منع الوزراء وكبار رجال الدولة ورؤساء شركات الاعمال من الترشيح فى الانتخابات القادمة. فإذا أصر هؤلاء على الترشيح فعليهم الاستقالة من وظائفهم أسوة بما تنص عليه القوانين التى تنظم خدمة رجال القضاء والجيش والشرطة. أما إذا أرادت الحكومة أن تقتدى بالديمقراطيات الغربية المتقدمة ويتقدم وزرؤها دون كبار رجال الدولة وقيادات قطاع الاعمال للترشيح فعليهم ان يتجردوا من كل مظاهر الحكم ويتطلبانه عند حدوث دائرته الانتخابية فيستخدم سيارته الخاصة ومعاونين من غير موظفى الدولة مع تعيين محاسب خاص وبالاسم من جهاز المناسبات لتقديم تقرير عن نفقات حملة الوزير الانتخابية حتى يمكن للشعب ان يستخرج بعض الثقة المفقودة فى إجراء العملية الانتخابية كلها.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٥

كما توقعنا.. جاءت بعض الحلول للسابقة الانتخابية التي كانا قد أشرنا إليها في ذات المكان قبل أسبوعين صحيحة إلى حد كبير.. وعلينا بالعرض والإدراك وحسن المتابعة ورفض الواقع السيىء الذي يحيط بنا في كل مكان ومن جميع الجوانب.

ولأننا عند وعدنا حتى يحسن المتسابقون الظن بنا.. فلن نشغل حل الأسماء الفائزين بالجائزة..

وهي كما ذكرنا زيارة إلى مجلس الشعب والشورى والتقاط الصور التذكارية تحت القبة المباركة وبجوار المنصة الميمونة التي لاتشغل أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني لزيادة تحقيقاتهم.. لا لي ذلك من احتياج عديد إلى أوراق إضافية تسجل إنجازات أعضاء الحزب الوطني طوال الفصل التشريعي الذي قارب الانتهاء.

وحتى نقدا هذا الأسبوع سنتوقف عن استكمال أسئلة المسابقة الانتخابية التي تلاقصد من وراء نشرها سوى مزيدا من المشاركة واستقلال الرأي والرأي الآخر.. لنعرض بعض ماوصلنا من رسائل القراء وإجاباتهم.

للكبار فقط

فعلاً.. حزب وطني !

وخطابات كلها دفعتنا لنهتف في صوت واحد: فعلا حزب وطني!! ما يفعله أعضاء هذا الحزب من تجاوزات لا إنجازات ومن إخلال لاتماسك ومن تهاويب ومساطة لاتشييد.. ومن هدم في المبادىء والقيم.. لا بناء للمجتمع والوطن.

.. وهذه مثلا:

يقول صاحب الرسالة الأولى إن أحد أعضاء مجلس الشعب «حزب وطني» يساند أحد المواطنين في الاستيلاء على قطعة أرض بجوار مسجد مدينة الشيخ زويد الفوقانية وبالقرب من مخزن الثلجيات بقناء وأنه لولا مساندة هذا النائب.. فالتظاهرات الأجهزة التنفيذية.. وسارعت بإزالة تعديات هذا المواطن المسنود والذي تعوق عمليات الرصف والتجميل والنظافة.

أما صاحب الرسالة الثانية من دائرة السيدة زينب فيشير إلى أن إحدى الصحف قد نشرت قبل أسبوعين حادثة تصطدق التاسيل وهي باختصار: ضبط أحد أصحاب المقاهي العروفين بتاوئهم في السيدة زينب وهو يقوم بتسهيل تعاطي المخدرات للزبائن وعرض الأفلام الخلعة بالآباس.. والمفاجأة أنه عند ضبط المذكور لوحظ أنه يحتفظ بصورة تذكارية له بصحبة نائب البائرة الدكتور فتحي سرور.. فماذا يعني ذلك؟!

وصاحب الرسالة الثالثة يذكرنا بأرجاء وتوابع كارثة السيول التي دمرت العديد من قرى أسيوط، ويؤكد أن أمين الحزب الوطني وعضو مجلس الشعب من مركز أسيوط لم يحاول أن يقدم أي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٥

الحزب الوطني الديمقراطي يقرر تقديم ٦٠٪ من أعداد قوائم مرشحيه للمجلس الشوري لشباب الوجوه الجديدة

الحزب الوطني ينتهي من إعداد قوائم مرشحيه للمجلس الشوري في جميع الدوائر على مستوى الجمهورية .. ويقرر تقديم الوجوه الشابة على الرئيس مبارك

علم المحرر السياسي لـ « المساء » أن الحزب الوطني الديمقراطي قرر التقدم لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشوري في جميع الدوائر على مستوى الجمهورية .. وأن الحزب انتهى من اعداد قوائم مرشحيه تمهيدا لعرضها على الرئيس حسني مبارك .

كما علم المحرر السياسي أن نسبة التغيير تبلغ ٤٠٪ بالكفاءة والقدرة على التعبير عن الاحتياجات الفعلية للجماهير وآرائهم .. بالاضافة الى الخبرة الواسعة في مجال تخصصه العلمي والمهني .. كما روعي تاحة اكبر فرصة للوجوه الشابة لدخول المجلس .

بمعني أن الوجوه الجديدة التي ستخوض الانتخابات ستكون في حدود هذه النسبة .. وقد تم اختيار المرشحين الجدد على أسس موضوعية تضمن أن يكون المرشح جماهيرية حقيقية .. ومشهودا له

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٥

هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني:

تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى

الترحيب بمشاركة المعارضة لاثراء المسيرة الديمقراطية

اكد الدكتور يوسف والي الامين العام للحزب الوطني انه سيتم خلال الاسبوع الحالي، دراسة ترشيحات المحافظات لانتخابات مجلس الشورى، وذلك في اجتماع هيئة مكتب الامانة العامة للحزب التي تعد تقريرا شاملا لرفعه الى الرئيس حسني مبارك بوصفه رئيسا للحزب، لاعتماد الترشيحات، ويحضر اجتماع الهيئة السيدان صفوت الشريف وكمال الشاذلي الامينان المساعدان للحزب.

ورحب الدكتور والي بترشيحات احزاب المعارضة للانتخابات اثراء لمسيرة الديمقراطية، مشيرا الى ان برنامج الحزب الوطني في الانتخابات القادمة يشمل انجازات الحكومة، وفي مقدمتها نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اشاد به المسئولون الامريكيون وفي مقدمتهم الرئيس كلينتون خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الامريكية. واشار ايضا . في تصريحاته لمجلة شكرى مندوبة الاهرام - الى انه سيتم طرح هذا البرنامج على القواعد الشعبية في المؤتمرات التي سيتم عقدها للانتخابات بعد اعتماد الترشيح، واكد ان الحزب سوف يتقدم بترشيحاته في كافة الدوائر الخالية في التجديد النصفي للشورى على مستوى الجمهورية، وقال انه سيتم شرح هذا البرنامج في وسائل الاعلام المختلفة، لحصر مائم تخطيه من عقبات، وما تم تحقيقه من نجاحات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٥

قبل اجراءات الانتخابات القادمة .. قيادات الاحزاب تؤكد

قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه

الانفاق على الدعاية بملايين الجنيهات والغرامة جنيه واحد

كتب مراد مجلع

عام ٩٥ هو عام الانتخابات .. فقد تم فتح باب الترشيح للانتخابات التكميلية للمجلس الشعبية المحلية .. ويعقبها انتخابات مجلس الشورى .. وتليها انتخابات مجلس الشعب .. وهناك مخاوف كثيرة في هذا العام بالذات من محاولات استغلال راس المال في الدعاية الانتخابية والتاثير على الناخبين .. قيادات الاحزاب اعربت عن قلقها الشديد من هذه الظاهرة التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية .. وطلبوا صراحة تطبيق نصوص القانون المنظم لعملية الانفاق على الدعاية الانتخابية والتي سيكون الفارس فيها مرشحي الحزب الوطني .. واكدت تلك القيادات على ضرورة تشديد العقوبة على المخالفين في مجال الانفاق على الدعاية الانتخابية حتى يكون هناك رادع للمخالفين ..

٠٠٠٤٧٥

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان هذا القانون موجود وهو فى الواقع حبر على ورق ، ولايطبق وليست هناك ضوابط لتطبيق هذا القانون لدى الحكومة ولدى الاحزاب .. وفى هذه المرحلة سيربح عدد كبير من رجال الاعمال للانتخابات القادمة ، مما سيجعل الانفاق مرتفعا جدا ، وستتم الدعاية فى بعض الدوائر عن طريق الصحف مما يزيد الانفاق زيادة كبيرة ولذلك فلابد من وضع ضوابط صارمة ومتابعة تطبيقها مع المرشحين . وتطبق هذه الضوابط على الجميع والعقوبات الموجودة حاليا عبارة عن غرامة مالية بسيطة وهى من ابسط انواع العقوبات ولابد من تشديدها حتى تكون رادعة ..

ويقول الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ، انه ثبت فشل هذه العقوبات عند محاولة تطبيقها فى انتخابات سابقة . ولم تات بنتيجة عمليه الا انه من السهل التحلل من عدم احترامها بوسائل كثيرة مشروعة كان تقدم اموالا لاغراض انتخابية تحت اسم معاونات وتاييدات من ناخبى الدائرة كما انه يصعب حصر الانفاق المتعدد الصور . ويمكن ان تاخذ ايضا صور الهدايا والتاييد من جانب الهيئات والجمعيات والافراد ومن هنا لن يجرى تطبيق هذا النص بامانة وبحذافيره بالنسبة لمرشحى الحكومة حيث ان عملية الضبط والاتهام بالخروج على هذا النص سوف تكون فى يد الشرطة وعلى هذا فان النص لايحقق عدالة او مساواة بل سيؤدى الى تميز اكيد لصالح مرشحى الحكومة . . .

ويرى الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة سكرتير مساعد حزب الوفد ، ان الضابط الوحيد لسلامة العملية الانتخابية وتمثيلها الحقيقى للتيارات السياسية هو اولا وعلى الناخبين وثانيا نزاهة الانتخابات وحيادها باشراف القضاء الكامل عليها وفيما عدا ذلك يعتبر عبثا فى عبث . ومن المضحك ان يصدر قانون يحدد مايجب انفاقه على الدعاية الانتخابية بالنسبة لكل مرشح لان ضبط هذه المبالغ حين انفاقها او عدم انفاقها امر دقيق للغاية فضلا عن انه يعتبر تدخلا سافرا فى ارادة الناخبين . ومن المفروض ان المرشح القوى له انصار فى الدائرة . ومادام رجلا جماهيريا محبوبا فان انصاره سيدعمونه ماديا ، حتى لو كان غير قادر ماديا ، فهذا يطبع له منشورات على حسابة ، وذاك يقيم له مؤتمرا او يعطيه سيارات للمرور فى الدائرة او ماشابه ذلك : فكيف يتم السيطرة على هذه الامور . وهل ستتحكم على انصار المرشح عندما يقيمون المؤتمرات تاييدا له . ان الضابط الوحيد ، وهى الناخبين وسلامة العملية الانتخابية نفسها ، وكم من مرشحين انفقوا اموالا طائلة وسقطوا فى الانتخابات امام مرشحين فقراء لايملكون اموالا .

بينما يقول حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى ان هذا الشرط او هذا القيد لم يعترض عليه الحزب الناصرى من قبل لعدم خوض الحزب معارك انتخابية من قبل . والواقع ان هذا القيد لايتناسب مع ظروف العملية الانتخابية فى المرحلة الحالية ، التى ترتفع فيها نسبة التضخم ، والواجب ، اننا نتحول من مجتمع اشتراكى الى مجتمع راسمالى بكل ابعاده بل ان الحكومة تشجع مايسمى بالخصخصة وتشجيع رجال الاعمال واطلاق حدود الاستثمارات بل ان رجال الاعمال اصبحوا يشكلون قوة موازية لقوة الحكم . واصبحوا يشاركون فى المعاهدات التى تتم فى زيارة رئيس الدولة ومرافقية الى الدول الاخرى كما حدث فى اليابان وامريكا . وفى ضوء ذلك فان رجال الاعمال اصبحوا يمتلكون رؤوس الاموال الضخمة واصبح هذا القيد من الناحية العملية يستحيل تطبيقه . وفى ضوء ذلك فاننا نعود الى مجتمع راقبل الثورة ، والذى كان من مبادىء الثورة الستة التى اعلنتها بمجرد قيامها هو القضاء على الاقطاع وسيطرة راس المال على الحكم ، وهكذا نجد ان هذا الشرط لم يعد ينسجم مع طبيعة المرحلة والمجتمع الذى نعيشة بالنسبة للحزب الناصرى . فنحن ملتزمون بالقانون لعدة اسباب وهى اننا نؤمن بالاشتراكية سلوكا وعملا .

ويقول كمال كيرة رئيس حزب الخضر ، ان هذا المبلغ لايكفى نظرا لارتفاع الاسعار . وعلى اية حال لن تتمكن الدولة من مراقبة هذه المصروفات . وتؤكد الشواهد السابقة ان هناك عددا من الدوائر يصل فيها الصرف الى اكثر من مليون جنية . والاحزاب يمكنها ان تتولى تنظيم هذه العملية اما الرأسماليون ورجال الاعمال الشرفاء فهم مطالبون كاعضاء فى المجالس التشريعية لخدمة متطلبات المرحلة القادمة وتحقيق اهداف الثمانة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٥

غياب التفاهم على قواعد اللعبة في عام الانتخابات المصرية

تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديموقراطي

وحيد عبد المجيد *

■ ربما يكون العام الحالي (١٩٩٥) احد الأعوام المفصلية في التطور السياسي المصري المعاصر. بالنظر إلى كثافة التفاعلات المنتظرة خلاله. فللمرة الاولى، تأتي انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في عام واحد، منذ إنشاء الأخير سنة ١٩٨٠. كما تجري هذا العام انتخابات عدد من أهم النقابات المهنية المصرية، مثل المهندسين والصحافيين والأطباء والمعلمين والمحامين. فضلا عن الاتحاد العام للعمال.

لقد شهدت الحياة السياسية في مصر ثلاثة اعوام مفصلية خلال العقدين الاخيرين. كان اولها عام ١٩٧٦، الذي بدأ فيه التحول من التنظيم الواحد إلى التعدد الحزبي المقيد، ثم عام ١٩٨١ الذي تعرض فيه هذا التحول لأخطر انتكاسة حتى الآن، وأمكن عبورها قبيل نهايته. اما عام ١٩٨٧ فقد تميز بانتخابات النيابية التي أسفرت عن وصول أعلى نسبة من المعارضة إلى البرلمان في تاريخ مصر، باستثناء انتخابات ١٩٥٠.

ولا يقل ١٩٩٥ اهمية عن تلك الأعوام التي مللت ما يشبه علامات فارقة. ليس فقط لأنه سيشهد اكبر عدد من العمليات الانتخابية في عام واحد، ولكن ايضا بسبب اتجاه جميع الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب، وما ينطوي عليه من كثافة في التفاعلات. ومع ذلك، فليس ثمة ما يدل حتى الان على إمكان أن تتيح هذه الفرصة تحريك الركود في الساحة السياسية، الذي يبدو قاسما مشتركا بين تجارب التعددية المقيدة في العالم العربي، باستثناء تجربة المغرب في العامين الأخيرين. فما زالت شروط تحريك هذا الركود عالية او غير متوافرة بالقدر الكافي في مصر.

كما لا يخفى أحد اهم هذه الشروط بادئي اهتمام، وهو الشرط المتعلق بوجود حزب حاكم قوي وقادر على خوض تنافس مفتوح اعتمادا على تنظيمه وكوادره، لا استنادا إلى الجهاز الإداري للدولة. ويكتسب هذا الشرط أهمية خاصة في الحالات التي لا يتوفر فيها تفاهم على حول قواعد اللعبة، او تستمر فيها حرب المرجعيات الايديولوجية المغلقة. ومنها حالة مصر، حيث يتواصل العجز عن تحقيق هذا التفاهم ليس فقط بين الحكم والمعارضة، ولكن ايضا بين احزاب وقوى المعارضة نفسها. وفي مثل هذه الحالة، تشتد الحاجة لتامين استمرار حصول الحزب الحاكم على غالبية في انتخابات حرة من دون تدخل الجهاز الإداري لمصلحته، إلى ان يدرك اطراف اللعبة السياسية ضرورة التفاهم على قواعدها.

وهذا هو جوهر مفهوم التدرج في التحول الديموقراطي، الذي يستهدف تجنب حدوث فوضى قد تؤدي الانتقال داخليا إذا اسفرت انتخابات حرة عن هزيمة الحزب الحاكم في غياب ذلك التفاهم، او فوز تيار غير موثوق في التزامه باللعبة الديموقراطية واحترامه لحق الخيارات والقوى الأخرى - او بعضها - في الوجود، وسعي ذلك التيار لتحريك الركود السياسي عبر إجراء إصلاح ديموقراطي يستثمر ان يكون الحزب الحاكم قويا بذاته، لا بالجهاز الإداري الذي يدخل تفاهم عام حول قواعد اللعبة، فهي لا تبدو مهيأة كذلك لوقوع الحزب الحاكم في مصيدة التطور الديموقراطي في غياب مثل هذا التفاهم، ولا يقدرن به من ثقة متبادلة.

فالغالب على خطابها دعوة للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم (الوطني الديموقراطي)، ضمن مطالبها المغلقة بضمانات حرية ونزاهة الانتخابات. وتنطوي هذه الدعوة على شقين رئيسيين، أولهما: ان حياد الجهاز الإداري خلال العملية الانتخابية لن يتحقق ما دام رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم.

وثانيهما: ان هذا الحزب يستمد نفوذه من وجود رئيس الدولة على راسه، وليس من رصيده في الشارع وقدرته على تأييد حقيقي من غالبية الهيئة الناخبة.

ومؤدى هذه الجدلة ان التدخل الوثيق بين الحزب الحاكم والجهاز الإداري للدولة يعمل عكسة لصالح التطور الديموقراطي، او حتى توسيع الهامش المتاح للمعارضة باي قدر. وهذه عقلية معروفة في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، خصوصا تونس.

لكن يظل السؤال المهم هنا هو: هل يكفي تخلي رئيس الدولة عن الحزب الحاكم لكي ارتضاه بحجاب الدولة الإداري؟ وهل يتيح ذلك هذا الارتباط دعم فرص النجاح الديموقراطي في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة؟ وهل يمكن ان تكون ارادة تحقيق هذا التفاهم ليس فقط بين الحكم والمعارضة، ولكن ايضا بين احزاب وقوى المعارضة نفسها. وفي مثل هذه الحالة، تشتد الحاجة لتامين استمرار حصول الحزب الحاكم على غالبية في انتخابات حرة من دون تدخل الجهاز الإداري لمصلحته، إلى ان يدرك اطراف اللعبة السياسية ضرورة التفاهم على قواعدها.

وهذا هو جوهر مفهوم التدرج في التحول الديموقراطي، الذي يستهدف تجنب حدوث فوضى قد تؤدي الانتقال داخليا إذا اسفرت انتخابات حرة عن هزيمة الحزب الحاكم في غياب ذلك التفاهم، او فوز تيار غير موثوق في التزامه باللعبة الديموقراطية واحترامه لحق الخيارات والقوى الأخرى - او بعضها - في الوجود، وسعي ذلك التيار لتحريك الركود السياسي عبر إجراء إصلاح ديموقراطي يستثمر ان يكون الحزب الحاكم قويا بذاته، لا بالجهاز الإداري الذي يدخل تفاهم عام حول قواعد اللعبة، فهي لا تبدو مهيأة كذلك لوقوع الحزب الحاكم في مصيدة التطور الديموقراطي في غياب مثل هذا التفاهم، ولا يقدرن به من ثقة متبادلة.

فالغالب على خطابها دعوة للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم (الوطني الديموقراطي)، ضمن مطالبها المغلقة بضمانات حرية ونزاهة الانتخابات. وتنطوي هذه الدعوة على شقين رئيسيين، أولهما: ان حياد الجهاز الإداري خلال العملية الانتخابية لن يتحقق ما دام رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم.

وثانيهما: ان هذا الحزب يستمد نفوذه من وجود رئيس الدولة على راسه، وليس من رصيده في الشارع وقدرته على تأييد حقيقي من غالبية الهيئة الناخبة.

ومؤدى هذه الجدلة ان التدخل الوثيق بين الحزب الحاكم والجهاز الإداري للدولة يعمل عكسة لصالح التطور الديموقراطي، او حتى توسيع الهامش المتاح للمعارضة باي قدر. وهذه عقلية معروفة في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، خصوصا تونس.

٥٠٠٤٧٧

بالجهاز الإداري للدولة، بمساءلة الائتلاف أو التراضي العام على مقومات الديموقراطية وقواعد اللعبة في ظلها.

وحين يتأسس التقدم باتجاه هذا التفاهم، يصبح خروج الحزب أو الائتلاف الحاكم من السلطة ممكنا. وهذا هو درس التجربة المغربية، على رغم أنها لم تكتمل بعد، الذي يؤكد درس الجزائر معكوسا.

صحيح أن التقدم نحو تفاهم عام على قواعد اللعبة ليس مسؤولية فوق المعارضة وحدها، لكنها تتحمل قدرا معتبرا من هذه المسؤولية، خصوصا عندما تكون عاجزة عن تحقيق هذا التفاهم فيما بينها كمقدمة للتفاوض عليه مع الحزب الحاكم. وحين تكون منشغلة في «حرب مرجعيات» لا مواد فيها. ففي حالة مصر، مازالت هناك شكوك في التزام معظم قوى المعارضة الديموقراطية بخيار نهائي كيف يتأتى لها إذن التفاهم على مقوماتها وقواعد اللعبة في ظلها؟ ولذلك يظل تعهد هذه القوى بالالتزام بالديموقراطية إذا فاز أي منها في انتخابات حرة، والتفاهم على ما يعنيه ذلك وما يرتبط به من قواعد، هو المدخل الضروري لطرح جدي لمشكلة ارتباط الحزب الحاكم بالجهاز الإداري للدولة. وحتى يتحقق هذا، سنظل أقصى ما يمكن التطلع إليه هو علاج عوامل الضعف البنائي للحزب الحاكم، والرهان على أن يقود ذلك إلى تشجيع قمة الحكم على إجراء إصلاح سياسي ينقض انتخابات حرة.

وهكذا، ففي غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة، ربما تكون إعادة بناء الحزب الحاكم وسيلة للحريك الركود السياسي في بعض تجارب التعددية الفتية العربية، مثل تجربة مصر التي تجتاز اختبارا جوهريا في العام الحالي، فعلى مدى ما يقرب من عقدين، ظل الحزب الحاكم في مصر امتدادا للتنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي). وأخفقت المحاولة المبكرة التي قام بها الرئيس الراحل أنور السادات لبناء حزب حاكم يتسم بالفاعلية والديناميكية. فقد أعلن عام ١٩٧٨ عدم رضائه عن أداء «حزب مصر العربي الاشتراكي» وهو أول حزب حاكم على النحول للتعددية المقيدة. وكان شعار «النزول إلى الشارع السياسي» الذي رفعه حينئذ، تعبيرا عن إدراكه لجوهر أزمة ذلك الحزب، أي طابعه الفوقي - الشللي - الإداري، ومن ثم عزلته عن الساحة السياسية. كما كان لجوؤه إلى عناصر جديدة من خارج الحلقة الضيقة لنخبة الحكم والإدارة، من أجل تشكيل الحزب الوطني الديموقراطي، تعبيرا عن إدراكه لمخية الاعتماد على عناصر التنظيم الواحد السابق وجهاز الدولة. لكن أخفقت المحاولة. وعانت العناصر الجديدة للسيطرة على الحزب الحاكم «الجديد» الذي لم يتغير فيه سوى اسمه. فقد بقي محافظا على وكوده وضعف بنائه التنظيمي، وافتقادا للمبادرة، ومن ثم معتمدا على الجهاز الإداري.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معاودة السعي لإصلاح الحزب الحاكم، وبث قدر من الحيوية فيه. فبفضل ما عن أهمية وجود حزب حاكم قوي بذاته وقادر على خوض المنافسات الانتخابية معتمدا على نفسه، تستلزم الديموقراطية تطوير نخبة الحكم في استقلالية عن نخبة الإدارة. وعندئذ يمكن التطلع إلى فك الارتباط بين الحزب الحاكم والجهاز الإداري. فمازالة الديموقراطية في مصر كما في بلاد عربية أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، هي ازمة نخبة في المقام الأول. وهي تعود في جوهرها إلى حداثة تكوين الجماعة السياسية الوطنية وضعف التقاليد التعددية لديها، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة. ويبدو التداخل الشديد بين نخبة الحكم ونخبة الإدارة من ناحية، وحتى القطاع الأخير من نخبة المعارضة من ناحية أخرى، في تعبيرات عدة عن تأكيد الالتزام بالديموقراطية كخيار نهائي من ناحية أخرى أبرز مظاهر هذه الأزمة.

ومن هنا أهمية إعادة بناء الحزب الحاكم، بتحريره من سيطرة نخبة الإدارة وتحقيق افتتاحه على الجماعة السياسية والثقافية الحافلة بالعناصر المستقلة عن الأحزاب. وعندئذ فقط يكون فك ارتباطه بالجهاز الإداري للدولة حقيقيا، لا ليس مصطنعا. وربما لا يكون هناك سبيل آخر في النخطة الراهنة لتحريك الركود السياسي، إلى أن تقتنع قوى المعارضة المنخرطة في «حرب مرجعيات» مستغرقة إلى عدم جدوى المغالبة بتوسيع الهامش الديموقراطي ما لم تعمل على بناء تفاهم عام حول قواعد اللعبة.

* كاتب وباحث مصري.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

ضياء الدين داود يدعو المعارضة للتكاتف في مواجهة تزوير الانتخابات

حذر ضياء الدين داود الأمين العام للحزب من تزييف إرادة الجماهير في الانتخابات المقبلة.. ووجه الأمين العام الدعوة لكي تتكاتف أحزاب المعارضة في مواجهة تزوير الحكومة وسطوة الحزب الحاكم.

وقال داود إن ١٥٠ نائبًا نجحوا في الانتخابات البرلمانية الماضية كمستقلين لكن معظمهم انضموا للحزب الوطني لمصالح شخصية. وأكد أن حزبنا هو الوحيد الذي يطبق الديمقراطية قولاً وعملاً وأن الحكومة ستظل تمارس الديمقراطية بطريقة مزيفة.

غريب الدماطي

فتحي محمود

ان نحمله هذا السكون وعلينا ان نفكر معًا كيف نسير الامور الحزبية وتعيد بحث العضوية الحزبية وكيفية الاستفادة منها واقتحام الاماكن التي لم يتواجد فيها الحزب.

وقال إن الفرق بيننا وبين باقي الأحزاب أن أعضاء حزبنا هم جميعًا قادة للحزب وأصبحنا لاننا جميعًا أتينا إلى مواقعنا التنظيمية بانتخابات ديمقراطية ولم نصدر قرارًا واحدًا بتعيين عضو في أي موقع تنظيمي، ونحن أسنا حزب صفة وعلينا أن ننطلق إلى المستقبل ونتخلص من كل المعوقات التي تقف امام مسيرة نضالنا في الحزب وانه لا تشغلنا أية خلافات لانه لا وقت نضيعه وعلينا أن نفكر في مصير هذا الحزب العملاق حزب الزعيم الخالد جمال عبد الناصر. وأضاف الأمين العام يجب أن يكون لنا معارضة قوية في ظل هذه الظروف ويجب أن يكون هناك شكل من اشكال التنسيق بين احزاب المعارضة وعلينا ان نقف وجهـــًا أصفـــاحا بجماهيرنا في مواجهة التزوير وفي مواجهة الحزب الحاكم.

وفي لقائه بلجان الحزب بالمحلة الكبرى اكد الأمين العام أن حزبنا استطاع أن يبرز وسط الحركة العمالية المالية والمدينية والمصرية بشكل واضح من خلال طرح مشاكل الطبقة العاملة وتبنيها ومساندة الحزب لكافة قضايا العمال وكان للحزب الدور القوي والفعال في التصدي للقوانين المشبوهة التي تسلب حقوق العمال.

ومن الديمقراطية الحزبية أبهار الأمين العام إلى أننا استطعنا أن ندير حوارًا واضحًا صريحًا وهذا اسمى أنواع الديمقراطية وعلى أعدائنا أن يعلموا أننا الرجديون الذين نطبق الديمقراطية قولاً وعملاً بسلوك يخالق سليم واضاف أننا أمام برأس واضح للرحلة القادمة والتي سنديرها بالانتخابات وحذر ضياء الدين داود الحكومة من تزييف إرادة الجماهير في الانتخابات واشار إلى أن الحكومة ستظل تمارس الديمقراطية بطريقة مزيفة وان الطريق الديمقراطي المستحيل وتقاتل السلطة وهو ما لا تريده الحكومة وتعمل على تضييق الخناق عليها وعلى الشعب!!

وفي كلمته اشاد سيد شعبان امين الحريات وعضو المكتب السياسي بدور الأمين العام القوي والفعال داخل مجلس الشعب في كافة القضايا التي يناقشها المجلس وبخل اهمها قضية التطبيع الحكومي مع العدو الصهيوني. كما اشاد بدور جريدة «العربي» لسان حال الحزب الناصري فيما تطرحه من قضايا قومية وتصديها وكشفها لقضايا الفساد.

واضاف ان النظام يخشى حزب الزعيم عبد الناصر لاسباب كثيرة ، منها أننا نختلف اختلافًا جذريًا مع سياسة النظام

والتنا البديل للقضاء على التطرف والذل الذى أوقعتنا فيه سياسة الحكومة الفاشلة.

وأشاد فتحى محمود امين عمال الحزب بدور ضياء الدين داود الامين العام فى مجلس الشعب وتصديه لمشروع قانون النقابات والعمل الموحد الذى تريد فرضه الحكومة عن طريقه للمجلس وأضاف ان الحكومة أجرت ١٩ تعديلاً على مشروع قانون العمل الموحد - ونحن الآن فى أمانة العمال ندعو إلى لقاء لإتمام ودراسة صيغ بديلة للمواد التى تتعارض مع مصالح ومكاسب العمال. وأكد أن الذول النامية تنظر إلينا باعتبارنا قوى التوجه الاساسى للعمال والفلاحين وعلينا أن نعمل على توسيع عضوية العمال والنقابيين ونستعد لخوض الانتخابات النقابية القادمة..

وأشار اللواء صلاح سعدة امين الغربية وأمين لجنة النظام المركزية إلى أن هذا الاجتماع انطلاقة لفاتحة العمل فى مدينة المحلة الكبرى وأكد أن حزبنا هو الحزب الوحيد الذى يدافع عن مصالح العمال والفلاحين وهم ركيزة هذا الحزب وأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغيير الثورى الذى قام به الزعيم جمال عبد الناصر.

وعرض محمد بدر حجازى امين تنظيم الغربية فى بداية الاجتماع تقريراً تلاه على الامين العام والاعضاء شمل نشاط الحزب فى الفترة السابقة وما انجزه فى إيجاد مقار فى مدينة طنطا والمحلة والسنطة وقطور. كما شمل التقرير المعوقات التى تواجه الأداء الحزبى.

وتحدث شوقى ابو سكينة عضو اللجنة المركزية فقال: لقد كان عبد الناصر لديه السرعة المتدفقة فى منح مزايا ومكاسب للشعب وعلينا ان نحافظ على ما تبقى منها وقال يجب أن تكون الديمقراطية هى الاساس فى الممارسة التنظيمية وفى إتخاذ القرار.

وتحدث جمال عبد الحفيظ عضو اللجنة المركزية وقال: علينا فى خوض الإنتخابات أن يكون لدينا الكادر الذى يؤيد الجماهير لمساندة مرشح الحزب وأن نزود انفسنا بالإرادة وتفتح مقارنتا امام انشطة الاعضاء واللجان وأشار إلى انه لا فرق بين عضو وآخر سوى بمقدار إيمانه بالقضية.

وتحدث صالح الفيشاوى امين عمال الغربية وعضو اللجنة المركزية مؤكداً انه على الامانات النوعية أن تؤدى دوراً فعالاً وسط الجماهير لنعمل معاً على قلب رجل واحد. كما تحدث عادل ابو العزيد عضو لجنة مركز السنطة والشاد بدور الامين العام فى مواقفه من زيارة الوفد الصهيونى لمجلس الشعب وكذلك موقف الحزب من قضية الحجاج الليبيين وموقفه المشرف فى قضية المظاهرات احتجاجاً على مشاركة إسرائيل فى معرض القاهرة الدولى.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــــرار
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٠

نحن نستجوب احزاب المعارضة

هل يعني قرار المشاركة في الانتخابات القادمة اعترافا بخطأ قرار المقاطعة؟

في انتخابات مجلس الشعب الماضية قام الوفد والتحالف الذي يضم الأحرار والعمل وجماعة الاخوان بمقاطعة الانتخابات واعلنت ان سبب قرارها يرجع الى عدم وجود ضمانات من قبل النظام تكفل إجراء انتخابات نزيهة ومحايدة.

وقد قررت هذه الاحزاب خوض الانتخابات النيابية القادمة ..التساؤل الذي يطرح نفسه هل يعد ذلك اعترافا ضمنيا منها بانها اخطأت عندما قاطعت الانتخابات لاسيما ان الضمانات التي اشترط وجودها حتى تشارك في المعركة الانتخابية لم يتحقق ولاسيما ايضا ان الانتخابات التي قررت خوضها لايختلف جوها العام عن الانتخابات التي قررت مقاطعتها .

والنادي السياسي» يواجه قادة هذه الاحزاب بهذا التساؤل المطروح.

كتب - عبده امبابي:

في البداية تحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قائلا: إن فكرة إشراف القضاء على اللجان العامة والفرعية في انتخابات مجلس الشعب والشورى لهدف الى التأكد من سلامة الانتخابات ونزاهتها وهذا بالطبع يحقق مصلحة المرشحين في مختلف الاحزاب والمستقلين ايضا، لان الانتخابات هي القاعدة التي تنهض عليها دعائم الديمقراطية ولا شك ان إشراف رجال القضاء على الانتخابات سواء في اللجان العامة او الفرعية يعتبر الوسيلة الفعالة لضمان نزاهة الانتخابات ولا لم تستجب الحكومة لهذا المطلب استنفذ الاحزاب عن دخول الانتخابات في بداية حزب التجمع الذي يمثل حالياً بستة اعضاء وهذا بدوره أدى الى ضعف المعارضة في مجلس الشعب مما يضعف الرأى الآخر وبالتالي ينعكس على ضعف المجلس التشريعي في مجالي الرقابة والتشريع ولي هذه المرة ايضا كررنا نفس المطالب السابقة ونأمل ان يكون رد الحزب الوطني إيجابيا ولقد تعلل الحزب الوطني في الانتخابات السابقة بان عدد رجال القضاء غير كاف لاشرافوا على جميع اللجان العامة والفرعية حيث إن اللجان العامة والفرعية يبلغ عددها حوالي ٢٢ الف لجنة وعدد رجال القضاء لا يتجاوز ثمانية الاف «وكان رد احزاب المعارضة لعلاج الموقف هو هذين الاقتراحين:

الاقتراح الاول ان يشرف رجال القضاء على كل مقر من مقار اللجان ومن المعروف ان المقر يضم من ٦-٨ لجان وعدد المقار لا يتجاوز ستة الاف مقر

الاقتراح الثاني ان تتم الانتخابات على يومين او ثلاثة ايام وتقسم كالتالي: القاهرة الكبرى يوما ووجه بحري يوما والصعيد يوما ومازلنا نؤكد هذا المطلب ونامل أن يستجيب الرئيس مبارك لهذا المطلب ولكن الأحزاب السياسية في جميع الاحوال ستخوض المعركة الانتخابية لمجلسي الشعب والشورى حيث إنه لا يمكن ان تغيب المعارضة عن البرلمان لمدة فصلين تشريعيين (عشر سنوات) فمن ذلك يضعف العمل السياسي ويقلل من سرعة النمو الديمقراطي في البلاد ويستطرد زعيم الاحرار: نحن لم نحطئ عندما قاطعنا انتخابات مجلس الشعب السابقة لان مطلبنا واضح وسليم وهدفه هو تحقيق نزاهة الانتخابات التي هي أساس العمل الديمقراطي فاستكثاعنا في سنة ١٩٩٠ عن خوض المعركة الانتخابية كان على سبيل الاحتجاج القوي

يقول المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل:- عندما قاطعنا انتخابات ١٩٩٠ كان ذلك لاسباب واضحة ولهم انهم ضربوا عرض الحائط بالحكام قضائية لصالح الاحزاب واستخدموا صلاحيات قانون الطوارئ فى احتجاز مئوفى مرشحى المعارضة حيث تم اعتقال ١٦٠٠ مندوب فى انتخابات ١٩٨٧ ومن هنا وجدنا انه لابد من حركة احتجاجية تجاه هذه الاحداث وهو انه ان لم يكن هناك ضمان لجدية وحرية الانتخابات وحدة الحكومة فإننا سنقاطع الانتخابات وكان معنا وقتها الوفد والاحرار واحزاب المعارضة مع اختلافهم فى كثير من السياسات الداخلية والخارجية التى يتم تنفيذها، كان من المنتظر حيال هذا الموقف وهو موقف خطير فى دولة تعترف بان التعددية الحزبية هى اساس النظام السياسى حيث ان الانتخابات هى الطريقة التى يتم بها تحديد الاتجاهات الرأى العام ومن هذا المنطلق يكون من الخطأ مقاطعة الانتخابات القادمة ايضا لان هذا معناه استمرار هذا الوضع الاعرج القائم على نظام هو اشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد وان كان هناك من ظواهر التعددية والديمقراطية مبارك -احساسا منه بحقيقة الوضع الذى نحن فيه -دعا للحوار الوطنى لاستطلاع رأى الاحزاب لما يجب ان يكون لاصلاح الاوضاع السياسية للوصول الى ممارسة ديمقراطية سليمة وقد جرى الحوار وجمع الاحزاب سواء التى شاركت او التى لم تشارك فإن أكثر احتدث عن وجوب ان تكون هناك ضمانات فى العملية الانتخابية ومن اهمها إثبات شخصية الناخب بان يقدم بطاقته الشخصية او العائلية ويكتب امام اسمه رقم البطاقة وان يوقع امام اسمه او يضع بصمته وان ذلك يكون تحت اشراف القضاء وهذا لن يستدعى مصروفات زائدة او تغيير فى الدستور او القانون بل هو ما ينص عليه القانون والدستور الحالى حيث ان الدستور يقول ان الاقتراع يكون تحت اشراف القضاء والقانون يقول بوجوب التأكد من شخصية الناخب وكل مايعكن ان تتصوره من التغيير هو ان ينخفض عدد الناخبين أمام كل لجنة لبدلا من ٥٠٠ صوت يكون ٢٥٠ فى اللجنة مثلا، لكن هناك وقت كاف لاثبات المعلومات المطلوبة كما انه كان المطلوب تعديل جداول الانتخابات قد فتح باب التعديل لمدة ثلاثة اشهر بدلا من شهر واحد واذا كان الرأى الغالب يطالب بفتح الجداول طوال السنة لتلافى والاصطحبات المطلوبة وتغلق قطعا قبل الانتخابات بشهر واحد كما اننا نطالب بوقف العمل بقانون الطوارئ على الاقل اثناء معركة الانتخابات لان ذلك يسيء الى سمعة مصر فى الخارج.

وقال المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل:- عندما قاطعنا انتخابات ١٩٩٠ كان ذلك لاسباب واضحة ولهم انهم ضربوا عرض الحائط بالحكام قضائية لصالح الاحزاب واستخدموا صلاحيات قانون الطوارئ فى احتجاز مئوفى مرشحى المعارضة حيث تم اعتقال ١٦٠٠ مندوب فى انتخابات ١٩٨٧ ومن هنا وجدنا انه لابد من حركة احتجاجية تجاه هذه الاحداث وهو انه ان لم يكن هناك ضمان لجدية وحرية الانتخابات وحدة الحكومة فإننا سنقاطع الانتخابات وكان معنا وقتها الوفد والاحرار واحزاب المعارضة مع اختلافهم فى كثير من السياسات الداخلية والخارجية التى يتم تنفيذها، كان من المنتظر حيال هذا الموقف وهو موقف خطير فى دولة تعترف بان التعددية الحزبية هى اساس النظام السياسى حيث ان الانتخابات هى الطريقة التى يتم بها تحديد الاتجاهات الرأى العام ومن هذا المنطلق يكون من الخطأ مقاطعة الانتخابات القادمة ايضا لان هذا معناه استمرار هذا الوضع الاعرج القائم على نظام هو اشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد وان كان هناك من ظواهر التعددية والديمقراطية مبارك -احساسا منه بحقيقة الوضع الذى نحن فيه -دعا للحوار الوطنى لاستطلاع رأى الاحزاب لما يجب ان يكون لاصلاح الاوضاع السياسية للوصول الى ممارسة ديمقراطية سليمة وقد جرى الحوار وجمع الاحزاب سواء التى شاركت او التى لم تشارك فإن أكثر احتدث عن وجوب ان تكون هناك ضمانات فى العملية الانتخابية ومن اهمها إثبات شخصية الناخب بان يقدم بطاقته الشخصية او العائلية ويكتب امام اسمه رقم البطاقة وان يوقع امام اسمه او يضع بصمته وان ذلك يكون تحت اشراف القضاء وهذا لن يستدعى مصروفات زائدة او تغيير فى الدستور او القانون بل هو ما ينص عليه القانون والدستور الحالى حيث ان الدستور يقول ان الاقتراع يكون تحت اشراف القضاء والقانون يقول بوجوب التأكد من شخصية الناخب وكل مايعكن ان تتصوره من التغيير هو ان ينخفض عدد الناخبين أمام كل لجنة لبدلا من ٥٠٠ صوت يكون ٢٥٠ فى اللجنة مثلا، لكن هناك وقت كاف لاثبات المعلومات المطلوبة كما انه كان المطلوب تعديل جداول الانتخابات قد فتح باب التعديل لمدة ثلاثة اشهر بدلا من شهر واحد واذا كان الرأى الغالب يطالب بفتح الجداول طوال السنة لتلافى والاصطحبات المطلوبة وتغلق قطعا قبل الانتخابات بشهر واحد كما اننا نطالب بوقف العمل بقانون الطوارئ على الاقل اثناء معركة الانتخابات لان ذلك يسيء الى سمعة مصر فى الخارج.

اثناء المعركة الانتخابية فى كل مايتصل بامور الانتخابات كما انه يجب الاعتماد على التوكيلات الموجودة مع المندوبين حيث انها موثقة من الشهر العقارى والاداعى لاصدار الخطابات الملغية من القسم او المركز وبالنسبة لاعتبار عدول الحزب عن موقفه السابق اعترافه بخطأ هذا الموقف يقول رئيس حزب العمل يمكن ان يكون بالفعل تفضيلا للمخاطرة وتحميل المسئولية لانصار الاحزاب بالتعرض للاعتقال بل وزعمنا لاعتراف وربما للضغوط الوظيفية المختلفة قد يكون كل هذا افضل من الوقوف موقفا سلبيا بمقاطعة الانتخابات وهذا يلقى مسئوليات على الاحزاب وقياداتها بان يكونوا فى مقدمة من يتحملون المشاق وان يكونوا فى وسط جماهيرهم.

اما نبى شراح الدين نائب رئيس حزب الوفد فيقول:

إن قرار دخول الانتخابات القادمة اذا كان قد اتخذ بالنسبة لبعض الاحزاب الا ان حزب الوفد لم يقرر نهائيا دخول انتخابات مجلس الشعب ولكن اتخذ قرارا بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى فمساألة المشاركة تتوقف على تحقيق ضمانات معينة طلبها حزب الوفد من الحكومة وأعتقد ان هناك بعض المسئولية تقع على عاتق الاحزاب لانها قد تعلن مقاطعتها ثم تعود فى اللحظة الاخيرة وهذه المعركة الانتخابية حتى تمثل الحكومة عن الشرعية او على الاقل يتم تحديد التزوير وهذه الضمانات طلبتها فعلا معقولة والاحتياج لتعديل فى الدستور وانما تحتاج قانونيا لقرارات من وزير الداخلية وحتى اذا احتاج الامر لاصدار قانون فلا مانع من اصدار قانون من مجلس الشعب والاصوات الموجودة فى ذلك اذا كانت اثبات علنية وفى رأيى يجب المشاركة فى الانتخابات فى جميع الاحوال وتحت اى ظروف حتى يتم الالتحام مع الجماهير الشعبية ومع مؤيدى الوفد فى الشارع السياسى لانى لا احبذ وجود الاحزاب عن المشاركة بل ان مهمة الاحزاب السياسية هى خوض المعارك الانتخابية مهما كانت المكاسب او الخسائر بغض النظر عن عدد المقاعد التى تفوز بها احزاب المعارضة لان الحزب السياسى يدون ثواب فى مجلس الشعب كجسش بدون مظلة جوية حيث أنه مع الأهمية التى سأالت كبيرة ولاتسمح بتوصيل افكار الاحزاب او برامجها الى اسدوجدات كل حزب للجماهير فى تطاق الصحف مهما كان عدد توزيعها فصحف المعارضة جميعها يوميا او اسبوعيا او نصف اسبوعية لايقرؤها بالطبع سوى المنتمين وانما تأتى واحد معارض يمكن ان يسمعه الامن وهى الامن فى نطاق عدة ملايين من المواطنين عن طريق التليفزيون بالاضافة إلى انه لاتسطيع ان تعقد مؤتمرات شعبية يحضرها الاف الجماهير بسبب قانون الطوارئ فالسبيل الذى الى الوصول للجماهير الا عن طريق الدخول فى مجلس الشعب فهذا مكسب للمعارضة وخسارة للحكومة حيث تكون هناك رقابة ومحاربة للفساد وثقة فى اتخاذ القرارات وتحجيم للنفوذ الحكومى مما يؤدى الى صدور قرارات وقوانين تراعى مصالح الشعب. ويستطرد بس سراج الدين قبول والنسبة لمسألة اعترافنا باننا أخطأنا بمقاطعة الانتخابات فاننا قول لقد كانت الوحيد فى حزب الوفد الذى اصر على المشاركة فى الانتخابات الماضية وقضيت ساعات لاقناع الهيئة العليا بذلك ولم يؤيدنى الاعلوى حافظ رحمه الله فلما رشح نفسه غير ملتزم بقرار الهيئة العليا

بعدم المشاركة ثم فصله من الحزب وأما انا فاخترمت بقرار الهيئة العليا لاحساسى بالرأى العام الحزبى وبديمقراطية الاخذ برأى الاغلبية الذى يسرى حتى على رئيس الحزب ولكن بعدها ادرك الجميع او معظم المراقبين وايضا من حزب الوفد خطأ عدم المشاركة لان عدم المشاركة فى الانتخابات وتجميد النشاط الانتخابى لاى حزب يؤدى الى تاكله.

ويقول المستشار مامون الهضيبى المتحدث الرسمى لجماعة الاخوان:- كل الاحزاب التى قررت مقاطعة الانتخابات الماضية عام ١٩٩٠ كانت ترى فى المقاطعة وسيلة ضغط على الحكومة لتعديل قانون الانتخابات حتى تكفل الضمانات الاساسية لاجراء انتخابات نزيهة وهذه المحاولة لم تنجح ولذلك رأينا عدم الاستمرار فى محاولة لم تنجح ، اما بالنسبة لمسألة ان تعديل موقفنا يعتبر اعترافا منا بخطأنا فى موقفنا السابق فقول لك ان هذا لايعتبر اعترافا بخطئنا لانه لم يكن هناك

المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

خطا اصلا فما حدث من مقاطعة كان محاولة لتصحيح المسار والوضع الانتخابى حتى نصل الى اهدافنا عبر القنوات الشرعية الدستورية ولما رأينا ان الحكومة تصر على عدم توفير نزاهة العملية الانتخابية قاطعنا الانتخابات حتى نثنى الحكومة عن عمليات التزوير المستمرة ولما رأينا أن محاولتنا لم تؤت ثمارها عدنا عن هذه الفكرة فنحن لم نخطئ بالمقاطعة لان هدفنا كان الاصلاح ولايعنى دخولنا هذه المرة اعترافا بخطأ المرة السابقة كما تقول ولكنه تعامل مع الواقع فنحن نتحرك فى كل الجهات التى تؤدى الى وصول اصواتنا الى الناس.

الأهـــرام
المصدر :
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥

يتصل

الحوار مع صديقي المعارض الذي يمثاله الاثنين قبل الماضي حول درس نخبر انتخابات نقابة الصحفيين، ومدى إمكانية تكراره في الانتخابات المقبلة سواء في النقابات المهنية والعمالية أو المجالس النيابية والمحلية، بظهور تكتلات وتحالفات انتهازية لمرشحين من التيار الإسلامي مع الناصريين والشيوعيين، حيث سألني صديقي المعارض : است معي انه على الأحزاب السياسية المشروعة رفض مثل هذه التحالفات؟

الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣)

محمد باشا

□ وقلت : نعم انا معك في هذا تماما، بل ازيد بأن ذلك يكون في مصلحة هذه الأحزاب، التي لم تر النور والوجود فوق ساحة العمل السياسي في بلادنا، إلا في ظل نظام التعددية الحزبية الذي غاد في عهد الرئيس الراحل انور السادات، وتدعم وقوى بالمناخ الديموقراطي الذي حرص ويحرص عليه الرئيس حسني مبارك.

وليس من شك في ان هذا العدد الذي تمارسه الجماعات الإرهابية التي تتمي الى الإسلام الحنيف، بادعائها الانتساب اليه ظلما من اهدافه العودة الى النظام الشمولي الذي هو الد اعداء الديموقراطية، والتي حين تسقط راياتها، سوف تسقط معها هذه الأحزاب، وبذلك تكون قد حكمت على مستقبلها السياسي بالاعدام مع سبق الاصرار والترصد، إذا ما لجأت إلى مثل هذه التحالفات سواء كانت معلنة او غير معلنة!

بل الاكثر من ذلك تكون هذه الأحزاب قد خانت الجماهير التي وقفت فيها وأعطتها امانة المسئولية في تقديم مرشحين على غير مبادئ وتوجهات الحزب التي انضمت تحت لوائه، بل الأكثر من ذلك تُمثل هؤلاء المرشحين سرعان مايعودون بعد الانتخابات الى صفوفهم الأولى!

وهنا لايتحقق للحزب المتحالف الاستفادة المرجوة منهم كممثلين له داخل هذه المجالس والتنظيمات، كما لاتستفيد الجماهير التي انتخبتهم من جهودهم كممثلين شرعيين لهم، وفي ذلك بطبيعة الحال خسارة للأحزاب وجماهيرها، وإضعاف للعمل السياسي والحزبي في بلادنا، لا النصور ان تقبله هذه الأحزاب وجماهيرها!

وقلت لصديقي المعارض : هل الأكثر من ذلك اماتني ارى انه على هذه الأحزاب السياسية الشرعية جميعا، وفي مقدمتها حزب الأغلبية الحاكم، الحزب الوطني الديموقراطي، ان تدرك ان هذه الانتخابات تأتي في مرحلة بالغة الأهمية والحساسية للوطن والعمل السياسي في بلادنا، والحركة على ساحته اصبحت في تقديري، لاتقبل بأية حال من الاحوال الغياب عن الوعي لمثل هذه التحالفات الانتهازية، وضرورة النظر إليها بوعي سياسي شامل، ومسئولية وطنية، والا يؤخذ الامر وكانه ملعبة انتخابية سرعان ما تمر وتنتهي!

■■■

وقلت ايضا انه على هذه الاحزاب جميعها، ان تدرك اننا نمر بمرحلة انتقالية، تنطلق فيها ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين الى عصر النهضة، بعد ان بدانا نملك ونسمك بمقدراته، وفي مقدمتها دعم الديموقراطية واتساع مساحة حرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك هي مرحلة جدير لصار نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتحول اقتصادنا من الاقتصاد الشمولي إلى نظام آلية السوق وحريتها، واصبح من حق الجماهير ان تجني ثمار هذا النجاح، بعد ان تحملت مصير سنواته الصعاب والعجاهه على امل هذا الغد الأفضل، والمستقبل الزاهر الميسرة فيه حياة شبابنا، كما اننا نتحمل الآن مهام ومسئولية الانتقال الى مجتمع عصري يأخذ باسباب التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، في مختلف مناحي الحياة بداية من المدرسة الى كل موقع نعيش نظاما عالميا جديدا، البقاء فيه سوف يكون للتكتلات الاقتصادية، وعلينا ان نذيت وجودنا داخل هذا التكتل مكل قوة، ولنا دورنا المؤثر والفعال والمحوري اقليميا وعالميا، لابنبغي ابدا ان نفقده، او حتى نسمح لأحد ان يعوق مسيرته، وليس خافيا ان عناصر الارهاب التي تنسب نفسها الى الاسلام الحنيف، بما فعلته وتفعله في بلادنا، حكمت على نفسها بالبقاء في الجانب المعادي للديموقراطية، المعادي للتقدم والبناء والتطور، وسجلها حافل بعمليات تخريب وضرب الاقتصاد، والمال واضح بما فعلته في فترة تصعيدها لعملياتها الارهابية ضد السياحة!

ان الأمر المطلوب هنا من كل احزابنا السياسية الشرعية ان تمارس مسئولياتها في توعية جماهير الناخبين الذين يطلبونها بأهمية هذه المرحلة وخطورتها على مستقبل الوطن، ومسئولياتها في الدفاع عن الديموقراطية، فإن أية حركة سياسية في نظام التعددية الحزبية، ترتهن مصيرها دائما وابدا بمدى إيمان وإقتناع هذه الحركة بالديموقراطية وصحيح ممارستها، ومانزدده حقا من احزابنا جميعا وفي مقدمتها الحزب الوطني حزب الأغلبية ان تكون للممارسة في هذه الانتخابات نظيفة وموضوعية ..

ولن يفيد ابدا في تقديري ان نكسب الانتخابات ونخسر الديموقراطية !!

■■■

واذا كان الرئيس مبارك يوصفه رئيسا لكل المصريين بمختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الحزبية، قد دعا ان تكون الانتخابات القادمة منافسة شريفة بين كل الاحزاب، تعلو فيها المصلحة الوطنية العليا لمصر الحبيبة الشمعب، وان تكون مصرية في اسلوبها وفي رعايتها لحواراتها، فهل تكون مداليين الا مع غالبيتها هذه الاحزاب ان تلتقي لكي تضع إطارا عاما لهذه الدعوة تلتزم به سياسيا وأخلاقيا ، خلال هذه الانتخابات حتى لاتخرج عن قيم المجتمع المصري وأصالة شعبه ، وحتى لا تتحول المنافسة الشريفة المطلوبة الى صراع ومعارك تضع فيها كل القيم والمبادئ وتنتهك فيها كل الأعراف، وتزيف فيها كل الحقائق، وتشوه فيها كل الأدوات وتنطلق فيها الشائعات، ويبدو المعركة الانتخابية، وكانها صراع أعداء بدل الأحزاب او مرشحيها، لا صراع من يرأته الأدنى الفضيلة وضياع النتيجة من ورائه الا نبح الفضيلة وضياع الأخلاق، وتشويه الديموقراطية، وفي ذلك خسارة فادحة .. فادحة لأنها تقدم لشبابنا القدوة السيئة التي قد تدفع به الى الوقوع فريسة سهلة للاستغلال في مثل هذا الصراع غير الأخلاقي!

■■■

وقال صديقي المعارض الذي احترم آراءه دائما مهما اختلفنا انا معه في كل هذا .. لكن الست معي ان ذلك لن يتحقق باصدقيي إذا لا احسنت هذه الأحزاب جميعها اختيار مرشحيها؟

قلت : بل هي مسئولية وطنية .. لنخرج منها وموضوع حوارنا الاثنين المقبل بإذن الله.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحزب
التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٥

الأمين العام في القليوبية:

النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات

ندوة بمقر الحزب بالعريش

اقامت لجنة محافظة شمال سيناء مساء الثلاثاء الماضي ندوة حول الاوضاع الراهنة وتضامنا مع المعتقلين، تحدث فيها سيد شعبان عضو المكتب السياسي وامين الحريات بالحزب حول عدد من القضايا من بينها التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات وآثارها السلبية في مجالات العمل والاسكان والتعليم والصحة.

وتحدث عن الاخطار التي تهدد الامة العربية بعد تراجع مصر عن قيادتها مشيرا لتعاظم الدور الصهيوني عبر مشروع السوق الشرق اوسطي وآثاره السيئة على المجتمع العربي كله.

وتناول دور الحزب في احداث الخليج الدموي وتعرض هند كبير من قيادات للاعتقال والحبس وابرز دور الحزب في مساندة جميع المعتقلين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية وتقديم كل سبل الدعم حتى تم الافراج عنهم مشيرا إلى دور الحزب في دعم أبناء الصعيد عندما تعرضوا لمحنة السيول بتقديم شرعات عينية وغذائية لهم.

و شمال سيناء وقيادات حزب التجمع في لقائه باعضاء لجنة المحافظة للحزب الناصري بالقليوبية، اعلن ضياء الدين داود الامين العام للحزب: أن انتخابات مجلس الشعب القادمة قدر لابد من مواجهتها واقتحامه ومهمتنا الرئيسية في المرحلة القادمة هي دفع الجماهير وتحريكها من اجل استعادة حقوقها السياسية وذلك بحرصها على الخروج الى الانتخابات والحفاظ على اصواتها من التزوير.

وكان الامين العام وبمصحبته عضو المكتب السياسي سيد شعبان ومن اعضاء الامانة العامة، حمدين صباحي وكمال ابو عيطة وعزازي علي عزازي ومحمد بيومي امين المحافظة قد قاموا بافتتاح عيادة ناصر الشعبية في مقر الحزب الناصري بمدينة طوخ والذي يشرف عليها من اطباء الحزب دكتور حمادة الحسيني ودكتور حاتم رزق يوسف... وبعد الافتتاح توجه الامين العام والضيوف الى مقر الحزب بينها للمشاركة في اجتماع لجنة المحافظة، وفي رده على تساؤلات الاعضاء اشار الامين العام الى ضرورة اكتشاف عمقنا السياسي في الواقع الجغرافية المختلفة، ومن قبل اكتشفنا ذلك في مرات عديدة آخرها فيما سافر به الاتحاد الاشتراكي بمصر الشعبي وراء الجيش بعد معركة ١٩٦٧ استعدادا لمعركة التحرير، وكذلك في انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٩ والتي جرت من القاعدة الى القمة وكانت قيمتها الكبرى في اكتشاف المناضلين الحقيقيين، وفي الحالتين كانت القيمة العظمى في اكتشاف العمق السياسي لشعارات الثورة والمناضلين الحقيقيين المرتبطين بها والمنغمسين في الواقع بالارتباط الحقيقي مع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

سعيد الشحات

الجماهير، ومن هذه الدروس التاريخية افتراض اهمية ان تتحول الامانة العامة وامانات المحافظات الى لجنة انتخابية وتقسم نفسها على الوحدات وتقوم بالمناقشة معها لتستخلص في النهاية الهموم الحقيقية للجماهير وتجعل منها مرشدا حقيقيا للمعركة الانتخابية القادمة، بالاضافة الى تبوير الاساليب المتنوعة التي تعتبر الرقيب الحقيقي لاي انتخابات ويأتي في مقدمة ذلك توفير المندوبين في كل اللجان، وقبل كل هذا لابد ان ترتفع في حزبنا فوق كل المشاعر الذاتية فنحن الذين تحملنا المسئولية التاريخية لبناء هذا الحزب وعلينا التكاتف من اجل البناء فالحزب باق والاشخاص زائلون، وامامنا واجب وطني ضخم تترقبه كل القوى القومية في الساحة العربية

واعلن الامين العام ان الحزب يوشك على الانتهاء من الصيغة النهائية لمشروع البرنامج السابق الاشارة اليه المؤتمر العام ومن الانتخابات في ظل المناخ السياسي الحالي قال ضيا الدين داود: ان عنصر تداول السلطة وهو العنصر الرئيسي الذي تقوم عليه الديمقراطية غير موجود وبالتالي فان الفصائل الحزبي الآن لايتمكن من تغيير هذا الوضع في المدى القريب طالما ظلت السلطة تمارس اساليبها السياسية في منع الاحزاب من الالتحام المباشر بالجماهير.

واوضح الامين العام ان العبرة الرئيسية في المعارك الانتخابية تكون بالقدرة على حشد الناس الذين هم في الاساس حائط الصد الواقي والمؤمن على سير المعركة بدءا من التصويت حتى الفرز ولايعني هذا الكلام فرض اساليب فوقية على الجماهير فهم الذين يعملون ويكتشفون ويحققون النصفي لاي مرشح وبين التحالفات الانتخابية مع الاحزاب والقوى السياسية الاخرى قال الامين العام: انا لا افضل مصمتي التحالفات ويمكن استبداله بمسمى التنسيق الانتخابي، والطرف هو امر وارد لكنه لن يكون على حساب اي مبدأ حزبي والمعيار الحقيقي لنا في هذا الموضوع يتمثل في ان الخطر الاكبيد علينا والتناقض الرئيسي لنا مع امريكا واسرائيل وكل من يساند ذلك ومابعدا هذا فهو تناقض ثانوي في هذه المرحلة فلكل مرحلة اولوياتها.

وعن اعلان القائد الليبي معمر القذافي عن سفر الحجاج الى السعودية بالطائرات في تحد للحصار الدولي المفروض على ليبيا، قال الامين العام: انها خطوة مشجعة ونحن نؤيدها لانها تحرك للقناع السياسي الزاحف في المنطقة العربية ويعتبر صحيح في الاحتجاج ضد الحصار الدولي على ليبيا الذي نرفضه جملة وتفصيلا، وقد اعلن الحزب فتح باب التطوع للتضامن مع ليبيا في هذه الخطوة ويجب لحزبنا انه اول من طرح هذه المبادرة التي تلتها مبادرات اخرى من جهات مختلفة نرحب بها مادامت تؤدي نفس الغرض المأمول.

وفي كلمته قال سيد شعبان عضو المكتب السياسي، ان الحزب الناصري هي الحزب الوحيد بين الحصمات السياسية في الشارع المصري على الرغم من فترة ظهوره القصيرة، كما انه الحزب صاحب الاثر الفعال على كل القوى السياسية الاخرى فكم من المبادرات التي اتخذتها هذه القوى، كانت رد فعل لمبادرة الحزب الناصري مما يؤكد ان قيادة الشارع السياسي هي في الاساس لهذا الحزب، وعلينا في المرحلة القادمة ابتداع وسائل جديدة في العمل الجماهيري تؤكد هذه الاصالة لحزبنا.

وقال محمدين مباحي: نحن نملك فرصة تاريخية ان نقدم انفسنا كقيادة لتحالف وطني واسع في الانتخابات القادمة

واكد كمال ابو عيطة على اننا نواجه معارك متعددة ولابد ان نتخطها برصيدنا في الشارع، رصيد المنتصر وليس رصيد المهزوم، ونحن كناصريين نملك المؤهل السياسي لذلك والذي سيبدعنا كثيرا في مواجهة اعداء الشرعب العربي في مصر..

وطالب عزازي علي عزازي بتوفير كل المعلومات اللازمة عن المحافظات واعادة تحليلها مركزيا للاستفادة بها في المعارك الانتخابية وذلك في مجالات البطالة ومستوى المعيشة وغير ذلك.

واشار الميدس علي الهادي عضو الامانة العامة الى اهمية اكتشاف الكادر الجماهيري الذي يستطيع تحويل الهم الخاص الى هم عام ويستطيع خوض المعارك الانتخابية على قاعدة كشف الفساد وضرب الذين يعتدون على مصالح الفقراء والمعدمين من الشعب المصري.

وكان الاجتماع قد بدأ بعرض للتقرير السياسي من محمد بيومي امين الحزب بالقليوبية والذي طرح فيه اهداف الحزب في المرحلة القبلة وتتمثل في الاهتمام بالمناطق العمالية واعداد الحزب للانتخابات العامة بمزيد من الضبط التنظيمي وتطوير العمل الجماهيري والاهتمام بتوبية الكادر الحزبي من خلال معهد ناصر، كما اشار محمد غطاس امين التنظيم في تقريره التنظيمي الى تطور عضوية الحزب بالمحافظة في خلال الفترة الماضية وزيادة العضوية بشكل ملحوظ بسبب تعدد انشطة الحزب.. كما طرح د. سيد الشديس امين التثقيف في تقريره عن تحليل الواقع البشري في محافظة القليوبية والذي اشار الى ان ٥٠٪ من اجمالي شعب القليوبية لم يعاصروا الحقبة الناصرية على الاطلاق ويترافق مع هذا ارتفاع نسبة البطالة والامية وقد ماايؤكد على اهمية تحديد طبيعة الخطاب السياسي ووسيلة الاتصال المفروض ان يتعامل بها حزبنا على مستوى المحافظة.

٣٣٠٤٨٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

دراسة مطالب الحزب الوطني بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين

٥ جهات رقابية وأمنية لاختيار المرشحين في الانتخابات القادمة

كتب ـ محمد عبدالعليم:

تدرس حاليا القيادة السياسية، مطالب قيادات الحزب الوطني بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين، قبل انتخابات مجلس الشعب والشورى. طلبت قيادات الحزب الوطني من الرئيس حسني مبارك، إجراء التغييرات لاتساع حدة الخلاف بين نواب بمجلس الشعب وبين بعض المحافظين الحاليين. استعادت قيادات الحزب الوطني بالدكتور زكريا عزمي أمين عام رئاسة الجمهورية للتدليل على مطالبهم بالتقارير الموجودة لديه عن المحافظين. صدرت تعليمات لأمانة الحزب الوطني باختيار مرشحي مجلس الشعب والشورى، بعد الحصول على آراء الجهات الرقابية والأمنية. وتحددت لأول مرة ٥ جهات أمنية لكتابة تقارير عن المرشح. وتشمل الرقابة الإدارية والأمن القومي وامن الدولة والأمن العام ورأى المحافظ. وتعقد خلال الفترة القادمة اجتماعات مكثفة بين مسئولي أمانة الحزب الوطني ووزيري الداخلية والإدارة المحلية لاختيار مرشحي الحزب الوطني. كما تجرى حاليا حركة تغييرات واسعة في أمانات الحزب الوطني.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٥

إعلان أسماء مرشحي الحزب الوطني لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس

علم مندوب «الاهرام» ان أسماء مرشحي الحزب الوطني للتجديد النصفي لمجلس الشورى ستعلن السبت القادم الذي يوافق أول يوم لفتح باب الترشيح وذلك بعد عرضها على الرئيس مبارك لاقرارها خلال لقائه مع هيئة مكتب الحزب الوطني.

بلغ عدد المرشحين ٩٠ مرشحا يخوضون الانتخابات في ٤٥ دائرة انتخابية جديدة على مستوى الجمهورية منها دائرتان جديدتان لأول مرة وهما دائرة منوف ودائرة الدخيلة بالإسكندرية. ويعلم المندوب انه من المنتظر ان تتراوح نسبة التغيير في المرشحين ما بين ٢٠ و ٣٠٪.

٠٠٠٤٨٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

قرارات مهمة للحزب بالدقهلية

الدقهلية -مراسل «الشعب»:

في إطار الاستعداد لخوض انتخابات مجلسي الشعب والشوري هذا العام ونظرا لما يتطلبه هذا من جهد وعمل متواصلين من قيادات الحزب بالدقهلية فقد اصدرت أمانة المحافظة في اجتماعها مساء الأحد الماضي -بالمنصورة برياسة د.امين الدكروري وحضره د.الحسيني ريحان عضو اللجنة التنفيذية والاستاذ محمد السخاوي عضو الامانة المركزية للتنظيم والزميل جمال إمبابي الصحفي وامين إعلام شباب الحزب بعض القرارات التي من شأنها دفع العمل الحزبي بالمحافظة وهي:

اولا: إعادة تشكيل هيئة مكتب الدقهلية من كل من د.امين الدكروري امينا عاما للمحافظة، ود. الحسيني ريحان امينا عاما مساعدا، والاستاذ عبد الحليم قويه امينا للصندوق والاستاذ إبراهيم الخربيي امينا للتنظيم، وكل من الاستاذة الحسيني مبارك ود. محمد منصور الدريني ومحمد حسن نقيب المحامين بالسنبلاوين ود. ياسر سنبل اعضاء في رمد بمستشفى ميت غمر وعادل قطب وفدان عيسى ورضا إسماعيل خضر أعضاء، ولامانة المراة هانم طوبار المحامية.

ثانيا: تشكيل لجنة للتنظيم برياسة امين التنظيم إبراهيم الخربيي تضم كل امناء التنظيم بالمراكز والاقسام على أن تقتصر هيئة مكتب المحافظة بتشكيلها ويحدد لها اجتماع كل شهر على الاقل يحضره امين المحافظة.

ثالثا: تقرر تشكيل أمانة للإعلام برأسها الاستاذ احمد عميرة وتضم أمناء الإعلام بالمراكز ويحدد لها اجتماع شهري على الأقل.

رابعا: كما تم إسناد رياسة قطاع جنوب الدقهلية -الذي يضم ميت غمر وأجا والسنبلاوين وتمي الأمديد- للزميل جمال إمبابي، وقطاع شمال شرق -الذي يضم المنزلة والمطرية والجمالية وميت سلسيل ومنية النصر وبكرنس وبني عبيد- للزميل محمد الأمير، اما باقي المحافظة بما فيها مركز ومدينة المنصورة وتضم قطاع شمال غرب فتم إسناد رئاستها للدكتور الحسيني ريحان من ناحية أخرى تقرر عقد اجتماع دوري لهيئة المكتب الثلاثاء الأول من كل شهر في الخامسة مساء، ولامانة المحافظة في الثلاثاء الثاني والثلاثاء الثالث للجنة المحافظة كما تعقد هيئة المكتب أول اجتماعاتها بعد صلاة الجمعة القادمة بمقر الحزب بالمنصورة.

٠٠٠٤٨٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٥

قلة حب

●● الحكومة قررت تأجيل الضرائب الجديدة الى ما بعد الانتخابات.. وتأجيل رفع الأسعار الى ما بعد الانتخابات.. وهي اخبار مؤكدة؛ ومعلنة.. والحكومة لاتخفي نواياها.. انها تعلم انها قرارات قاسية.. وتريد ان تستدرج الشعب الى الانتخابات.. فاذا فاز الحزب الوطني انهالت الكوارث المالية على رؤوس الجماهير.. والحكومة لاتخفي ذلك.. ولاتتصور انه سر.. لأن كل شيء معروف ومعلن.. ولكنه مؤجل.. وكان الاولى ان تقدم الحكومة وعودا بتحسين الاحوال.. كل الحكومات تقدم وعودا طيبة للناخبين.. الا حكومتنا تؤجل الكوارث الى ما بعد الانتخابات.. ولسان حالها يقول.. انتخبوا الحزب الوطني تجدوا ما يضركم من الكوارث المالية والاقتصادية.. وهو وضع مقلوب.. فالعروف ان الحكومة تحتاج الى ٦ مليارات جنيه ضرائب جديدة.. سوف تحصلها اذا فازت في الانتخابات.. وهناك عدد من السلع والخدمات يجب ان ترفع اسعارها.. لأن تكاليفها عالية.. ولابد من رفع أسعارها..

●● والحكومة تقامر.. لأن تأجيل الكوارث لايعتبر من الذكاء السياسي.. لأن الشعب يعرف ما ينتظره من بلاوى اذا أعطى صوته للحزب الوطني.. والحكومة تملك الذكاء السياسي المطلوب.. ولكن القمار هنا مضمون.. لأن الحكومة تنوى ان تفوز.. وبالاغلبية الساحقة.. ولابد من تزوير الانتخابات.. وهي لعبة تجيدها الحكومة.. وتمارسها من زمان.. وليست جديدة عليها.. وتعود الى الحكم الذى تحتكره.. وتنفذ ما تشاء.. من قرارات مالية تطحن الشعب أكثر مما يعانيه..

●● وكان يمكن للحكومة ان تكون أكثر ذكاء.. وان تقدم نفسها للشعب بشكل افضل.. بأن تقدم وعدا بخفض انفاقها البذخي.. تقدم وعدا بضغط مصاريف الحكومة.. وان تقول للشعب انتخبوني.. وسوف اشارك الشعب في ربط الاحزمة على البطون.. ولكن الحكومة لم تفكر في هذا الوعد.. بل ان كروش حبايب الحكومة تزداد انتفاخا.. بما يهبرون ويشفطون.. ولم تعلن الحكومة أي اتجاه لوقف هذا الطوفان من الفساد والاسراف والسفه.. والأبهة والفخفخة.. واقارب الحكومة واحبابها يزدادون ثراء.. بينما الشعب يزداد جوعا.. ولله الامر من قبل ومن بعد..

●● الحكومة تضمن النجاح في الانتخابات.. ورهانها مضمون.. وهي تؤجل كل البلاوى الى ما بعد النجاح.. فاذا استقرت واستمرت فرضت ما تشاء من ضرائب ثقيلة واسعار باهظة..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

مسافر بلا خيال

● بقلم : محسن محمد

الفرصة الضائعة

الاحزاب الاسلامية ، إن صح هذا التعبير ، ترفع شعار « الاسلام هو الحل » . ويستطيع هذه الاحزاب أن تدعوا لبرامجها كما تشاء ، وأن تبالغ فى الدعاية لما سيحدث فى أى بلد من معجزات إذا تولت هذه الاحزاب ـ الحكم .

والسبب فى ذلك أن هذه الاحزاب لم تحكم أبدا منذ مئات السنين ، ولذلك فإن أحدا لا يستطيع أن يدعى فشلها بينما تستطيع الاحزاب القول بأن الفرصة لم تتح لها لإثبات دعايتها .

ولكن ..

حدث فى النقابات المهنية المصرية ان كانت للجماعات الدينية الغلبة ، أو التفوق العددى فى مجلس الادارة ، أى اصبحت هذه الجماعات تملك القدرة على إدارة النقابات فلها الاغلبية فى مجلس الادارة .

ولا يمكن القول بأن الاحزاب الدينية هى التى سيطرت على بعض مجالس ادارات النقابات لأن القوانين تمنع قيام احزاب دينية . ومن هنا يمكن القول الجماعات الدينية بدلا من الاحزاب الدينية .

وكان متوقعا أن تنفذ هذه الجماعات برامجها المعلنة فى النقابات لتكون دعاية لها فى الانتخابات البرلمانية .

وعلى سبيل المثال كان يمكن للاسلاميين ـ إن صح التعبير مرة أخرى ـ فى مجالس إدارات النقابات ان يبدأوا بمكافحة البطالة بين المهنيين اعضاء النقابات ، وما اكثر العاطلين هذه الايام بين المحامين ، مثلا ، وغير المحامين .

وكان يمكن للاسلاميين تغيير نظم المعاشات والتأمين الصحى وتعميم علاج أسر اعضاء النقابات .

وفى الجامعات مثلا كان يمكن للفائزين من الاسلاميين أن يقاوموا انتشار الدروس الخصوصية التى استفحلت ان أن يهتموا بالفقراء من الطلاب وما اكثرهم فى الجامعات ، وأن ييسروا سبل المواصلات ـ مثلا ـ او يقدموا وجبة غذائية لهم ، وما احوجهم إليها ، أو يقوموا بتشغيل الطلاب فى مشروعات صغيرة اثناء الدراسة او تدريبهم على اعمال يتولونها بعد التخرج .

ولكن الاسلاميين فى الجامعات اهتموا بالشكل دون الموضوع وبدلا من الجوهر اهتموا بالنقاب والحجاب وتركوا المشكلات الأصلية .

والنقاب والحجاب يحتاجان إلى الاقناع لا إلى قرار أو إكراه .

وفى النقابات كان عدد كبير من الاسلاميين مهتمين بالدنيا لا بالدين .

أرادوا المنافع الشخصية لهم والعقود لأسرهم وقد توسعوا فى المنح والمزايا لمن يسمونهم بالاسلاميين .

ونشر ذلك فى الصحف ، وأثاره زملاؤهم من الاسلاميين إبلاغ النيابة ومطالبة السلطات بالتحقيق لاثبات كذب هذه الاتهامات والتأكيد على انها مجرد مزاعم .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث وبقيت الاتهامات عالقة بالاسلاميين ، ولم يهتموا حتى بتكذيبها .

وكانت النتيجة أن النقابات المهنية فى مصر اصيبت بالشلل ، ولم تنجح فى تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها وهى خدمة الأعضاء وأسرهم .

وساءت سمعة النقابات ، ووجد خصوم

الأسلاميين الفرصة وجاء القانون الاخير الذى يفرض أغلبية يجب ان تصوت فى الانتخابات القادمة وإلا تولت سلطات قضائية إدارة النقابات .

واكتفى الاسلاميون بمقاومة القانون ومهاجمته وكانت امامهم فرصة ذهبية لاثبات انهم يستطيعون تقديم خدمة مثالية للنقابات تكون نموذجا لما يفعلونه إذا تولوا الحكم . ولكن الفرصة قد ضاعت . ولا اظنها ستتكرر إلا ... وإلا .. ولا .. ولولا .. تفتح الباب للاجتهادات والظنون وما يشبه المستحيل .

من أين لك هذا ؟

سين : ما الذى نريده من المرشحين فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى ؟

الجواب : نبدأ بـإقرار الشورة والملكية والضرائب عند تقديم أوراق الترشيح ، وبعد ذلك إقرار آخر عند انتهاء عضوية المجلسين .

وتعالوا نبحث عما يحدث فى الخارج .

فى فرنسا مثلا لا يوجد قانون يلزم المرشح فى الانتخابات العامة أو الاقليمية المحلية بإعلان علنى لثروته .

ولكن القانون يلزمه بتقديم هذا الاقرار للجنة مالية خاصة لا تعلن ذلك ، أى ان الاقرار يبقى سرا امام اللجنة وحدها .

وصدر عام ١٩٨٨ قانون يلزم الفائز فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، أى من اختير رئيسا للجمهورية بأن ينشر فى الجريدة الرسمية التى تشبه الوقائع المصرية عندنا ، بيانا بأملاكه عند انتخابه وآخر عند انتهاء مدة رئاسته ، بعد سبع سنوات .

وقد رأى المرشح الاشتراكى فى الانتخابات الفرنسية الحالية ليونيل جوسبين أن يزكى نفسه للناخبين فوقف فى اجتماع عام يقول :

« ليس عندى أرض ولا عقار .

استأجر شقة فى باريس وأخرى فى تولوز .

وليس عندى اسهم أو سندات .

وعندى شىء واحد يمكن ان يمثل الرفاهية وتعتبر نوعا من الكماليات وهى سيارة ماركة ... لاحقق حلما من احلام الشباب وقد اشتريتها بما حصلت عليه كإيراد عن تأليف كتاب منذ ثلاث سنوات .

واضطر مرشحو الرئاسة الآخرون إلى الاعلان عن ثرواتهم ، إما فى أحاديث صحفية أو تليفزيونية .

ونحن فى مصر نريد إقرارا مماثلا علنيا من كل المرشحين فى مجلس الشورى والشعب والمجالس المحلية وكذلك كل وزير وكل مرشح لأى منصب ، على أن ينشر ذلك مرتين عند التعيين ، والانتخابات ، وعند ترك المنصب ، لتتوقف أية شائعة تصيب أحدا .

التاريخ لا يرحم

كانت ايام حالكة

المجر بدأت تتحرر من السوفييت وترفع شعارات جديدة عن الحرية فراى خروشوف ان يقمع حركة التحرر الوليدة بالدبابات والقنابل .

وهكذا اندفعت الدبابات السوفيتية فى اكتوبر عام ١٩٥٦ فى شوارع بودابست عاصمة المجر تطلق مدافعها على الشباب الذى يتظاهر ضد الاحتلال السوفيتى ، ويضد القمع .

وقبل ان يبدأ الموقف اسرع الانجليز والفرنسيون والاسرائيليون يهاجمون مصر فى بورسعيد فى عهد جمال عبد الناصر بعد شهور من تاميمه لقناة السويس .

ورأى السفير البريطانى فى موسكو السير وليم هايتر ـ الذى مات منذ أيام ـ ان فى هجوم بلاده على مصر فى المؤامرة الثلاثية الشهيرة كارثة .

كان السفير يعرف أن السوفييت اقاموا ميكروفونات داخل السفارة ، وفى حجرة نومه ، وانهم يستمعون إلى كل كلمة يهمس بها لزوجته حتى فى الفراش فقال لامرأته :

ـــ تعالى نمشى فى الحديقة .

وبالفعل خرجا يسيران فى حديقة السفارة الواسعة ، رغم البرد الشديد ليقول لزوجته أن رئيس وزرائه انتونى ايدن قد اخطأ عندما تحالف مع فرنسا وإسرائيل لغزو مصر .

وقال لها :

ـــ كان يمكن أن يتحرك الراى العالمى ضد الهجوم السوفيتى على المجر ، ولكن الانظار تحولت الآن إلى مصر .

واضاف :

ـــ ضاعت فرصة لن تتكرر فى هذه الحرب الباردة ضد موسكو .

والغريب فى الأمر أن السوفييت بعد ١٢ سنة كرروا التجربة وهاجموا حركة تحرر قامت فى تشيكوسلوفاكيا وسارت دباباتهم فى شوارع براج تقتل المتظاهرين المطالبين بالحرية .

وتحرك الراى العام العالمى وثار ضد السوفييت الذين طردوا زعماء تشيكوسلوفاكيا من مناصبهم وأقاموا بدلا منهم وزراء وعملاء جددا .

ولم تستطع المجر أو تشيكوسلوفاكيا أن تفرضا ثورتيهما على موسكو . ولم ينجح الراى العام فى إقناع السوفييت بالخروج من الدولتين . فالثورات مهما أيدها العالم الخارجى لا يمكن أن تنتج بالتأييد الخارجى وحده ، بل لابد لها من السيطرة على الداخل أولا .

والآن ..

ـــ لماذا نعيد ذكريات تاريخية ؟

السبب فى ذلك ما جرى أخيرا فى المجر .

رأى حكام المجر الحاليون ان يعيدوا بحث ودراسة ما حدث فى بلادهم عام ١٩٥٦ ، ووجدوا ان اثنين من رجال الميليشيا التابعين للحزب الشيوعى احياء ، وتذكرهم الناس قائلين :

— هذان الرجلان اطلقا النار على المتظاهرين عام ١٩٥٦ ولابد من محاكمتهما . وبالفعل قامت النيابة بتوجيه اتهام للرجلين بانهما ارتكبا جرائم ضد الانسانية وانعقدت - على الفور - محكمة حاكمت الرجلين وادانتهما وقضت بسجنهما خمس سنوات لكل منهما .

والعبرة من هذه الحكاية ان الحاكم عندما لا يستطيع ان يقدم جديدا للشعب فإنه يفتش فى أوراق التاريخ ويحاكم مجرمى الماضى .

والعبرة الثانية ان التاريخ لا يرحم ، وان يرحم .

التشريفة

تحرص إسرائيل على دعوة ملوك وزعماء العالم لزيارتها ، وتستغل فى ذلك اتفاقات السلام الاخيرة لتبين انها دولة يؤيد العالم جهودها السلمية .

وفى الشهور الاخيرة زارت إسرائيل الملكة بياتريس ملكة هولندا ورئيس وزراء بريطانيا جون ماجور .

ويلقى الضيوف الكبار - عادة - خطبا فى البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » . ولكن نواب إسرائيل اعضاء الكنيست لا يهتمون كثيرا بحضور الجلسات التى يتحدث فيها الضيوف من زعماء العالم .

واخر احصاء يقول إن ثلث او نصف الاعضاء لا يحضرون هذه الجلسات . وحدث ان زار رئيس دولة اوروبية إسرائيل ووقف يتحدث فى الكنيست ليجد ان ثلث الاعضاء فقط حضروا الجلسة وجاء خمسة من الوزراء فقط بينما عدد وزراء إسرائيل ١٨ وزيرا .

وهذا الاحصاء يكشف عن حقيقتين وهما أن إسرائيل تستهين بضيوفها وليس شرطا ان يجىء كل النواب ليستمعوا إلى خطاب تقليدى بينما يرى النواب والوزراء ان مهامهم وشئونهم الداخلية هى الاهم وهى التى تسترعى انتباههم ، اما مسائل « التشريفة » فلا تهم .

والكلام لك يا جارة .

أقوال

● السياسة اخطر من الحرب ففى الحرب يموت الانسان مرة واحدة فقط .

● إذا كنت قويا فالقوة تتحدث عن نفسها . إذا كنت ضعيفا فالكلمات لن تساعدك .

● العلم : ما تعرفه . الفلسفة : ما لا تعرفه .

● قلب طيب افضل من كل الرءوس فى العالم .

● العالم كوميديا لمن يفكر ومأساة لمن يحس .

● إذا لم تنشر الصحف أخبار الكوارث يقول القارىء الصحف خالية من أى شىء .

● المتشائم : إنسان عندما يكون عليه ان يختار بين مصيبتين يختار الاثنتين .

● الحرب : سلسلة من الكوارث تنتهى بالنصر .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٥

جلسة الشورى

وافق مجلس الشورى في جلسته الطارئة التي عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون بتعديل الدوائر الانتخابية .ويقضي المشروع بضم قسمي شرطة حلاب والشلاتين الى الدائرة الثانية بمحافظة البحر الاحمر ومقرها قسم شرطة القصير كما يقضي بضم مدينة السادات الى الدائرة التاسعة بمحافظة المنوفية ومقرها مركز شرطة منوف.

١٠٪ زيـــادة فى المعاشـــات

■■ وافق مجلس الشعب امس على مشروعين بقانونين لزيادة المعاشات المنشأة بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ٩٥/٧/١ وزيادة المعاشات للقوات المسلحة بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ٩٥/٦/٣٠

لجنة برلمانية لإعداد مشروع قانون حماية الطفولة

■ كما وافق مجلس الشعب امس برئاسة الدكتور فتحي سرور على تشكيل لجنة برلمانية خاصة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس لاعداد مشروع قانون بشأن حماية الطفولة وتقديمه إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره.

٣ دوائـــر انتخابيـــة جديـــدة

■ كما وافق المجلس امس على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب ويقضي التعديل بانشاء ٣ دوائر انتخابية جديدة هى الدائرة التاسعة وتضم قسم شرطة منوف وتضم اليها مدينة السادات والدائرة ١٣، ومقرها مركز شرطة وأدى النطرون بمحافظة البحيرة، والدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة القصير بمحافظة البحر الاحمر وتضم اليها شلاتين وحلايب.

تصحيح

تلقى «الاهرام» رسالة من الدكتور زكريا عزمى عضو مجلس الشعب هذا نصها :

نشر فى جريدة «الاهرام» العدد ٣٩٥٧٩ الصادر يوم الثلاثاء ١٨ ابريل ١٩٩٥ ، وفى الصفحة السابعة منه ، وتحت عنوان (كلام الكبار) صورة ملتقطة فى مجلس الشعب تجمعنى والسيد الاستاذ كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى وعضو المجلس كما تضمن جواز الصورة تعليق عليها ، واود ان اوضح ان الشخص الثالث فى هذه الصورة هو الاستاذ فتحى سالم ، امين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب (عمال) عن دائرة الزيتون التى اتشرف بتمثيلها فى المجلس، وليس السيد المهندس طلعت مصطفى كما ورد فى التعليق. هذا ولقد كانت المناقشة حول امور حزبية تخص الدائرة ، وليس كما ورد فى التعليق.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٥

في مشروع قرار للبرلمان

التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل

تقدم حزب التجمع المصرى المعارض برئاسة خالد محيى الدين بمشروع قانون إلى مجلس الشعب المصرى، لتوفير الضمانات الكافية لنزاهة انتخابات مجلس الشعب التى يتوقع أن تكون فى اكتوبر المقبل.

قال عبد الغفار شكر عضو الامانة المركزية للحزب إن مشروع القانون وقع عليه 20 نائبا فقط من نواب حزب التجمع والمستقلين بحثا عن ضوابط موضوعية تضمن نزاهة الانتخابات.

يتضمن مشروع قانون التجمع اربعة بنود هي: أولا: ـ اجراء الانتخابات تحت أشراف قضائى كامل.. بحيث لا يكون رجل القضاء فى رئاسة اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية فقط ـ اللجنة العامة ـ وإنما فى كل دائرة وفى كل صندوق.. بحيث يكون عدد القضاة متناسبا مع عدد المقار الانتخابية.

وطالب التجمع فى مشروع قانونه بان يباشر رجال الشرطة ـ المنتدبون للانتخابات ـ مهامهم فى العملية الانتخابية تحت اشراف رجال القضاء ويتلقون التعليمات منهم وضمانا لفعالية هذا الاجراء، طالب التجمع بنقل ادارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

ثانيا: ـ أن يتم التأكد من شخصية الناخب بمستند رسمي وأن يوقع الناخب باسمه أو بصمته على كشف الناخبين، وذلك لايجاد وسيلة مادية للتأكد من أن الناخب هو الذى أدلى بصوته فعلا ويضمن هذا أيضا الغاء عمليات التزوير وأعطاء أصوات الغائبين لمرشح معين.

ثالثا: ـ تشديد العقوبة على الموظفين العموميين الذين يؤثرون فى العملية الانتخابية، سواء بإرهاب الناخبين أو منعهم من الادلاء باصواتهم، أو تبديل صناديق الانتخابات أو التلاعب بالتذاكر الانتخابية.

كما طالب التجمع فى مشروعه ألا تسقط مثل هذه الجريمة بالتقادم.

رابعا: ـ أن يكون من سلطة القاضي اعلان نتيجة الانتخابات وتسليم نسخة للمرشحين منها بمجرد اعلانها.

٣٣٣٤٩٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب

كتب - محمود غلاب
وجهاد عبدالمنعم:

وافق امس مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى، على مشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب. يقضى القانون بضم حلايب وشلاتين ضمن الدائرة الثانية لمحافظة البحر الاحمر ومقرها قسم شرطة القصير.

كما يقضى القانون بتعديل جداول الدوائر الانتخابية فى الدائرة التاسعة ومقرها شرطة مدوف بمحافظة الدقهلية. بتضم إليها مديدة السادات. كما يقضى للشروع بفصل المكونات الادارية لمدينة السادات عن الدائرة الثالثة عشرة بمحافظة البحيرة ومقرها مركز شرطة وادى النطرون.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام العربي
التاريخ : ٢٠/٤/٩٦

المعارضة المصرية تتمسك بمطالبها لخوض الانتخابات القادمة

الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارىء وإشراف قضائى كامل

حزب التجمع قرر خوض المعركة الانتخابية وبدأ الاستعداد لها

لاتزال أحزاب المعارضة على موقفها بشأن اجراءات انتخابات مجلس الشعب المصرى المقبلة. الحكومة المصرية استجابت لطلباتها فيما يتعلق بتنقية جداول الانتخاب من غير اصحاب حق الاقتراع، وكذلك مد فترة التسجيل بهذه الجداول إلى ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد.. مع ذلك تصر المعارضة على موقفها.. فهى تشترط لخوض المعركة الانتخابية فى أكتوبر المقبل عدة شروط منها: تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى وإلغاء حالة الطوارىء أو على الاقل وقف العمل بها خلال الانتخابات، ويطالبون ايضا بالاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية. كما يطالبون بحكومة محايدة لاجراء الانتخابات.

○ فما هى مطالب المعارضة وما هو حجم المرونة التى يمكن أن يبدوها، وما هى استعداداتهم لخوض تلك المعركة الكبيرة.. ثم ما هو تعليق الحزب الوطنى الحاكم على مطالب المعارضة، الوفد هو أول الأحزاب التى وضعت الشروط المسبقة لخوض معركة مجلس الشعب القادمة.. فهل لا يزال متمسكا بها؟

□ الهيئة العليا للوفد سوف تحسم الأمر.. يجيب ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد فى القاهرة.. فالحزب كما يقول، خاصة إذا تحققت طلباته من الحكومة والتى تتعلق بالضمانات المعقولة والعادلة التى توجد مناخا سليما ونزيها وديمقراطيا لمنع التزوير أو تقليله على الاقل ولكن القرار بالمشاركة من عدمه سوف تبحثه الهيئة العليا الجديدة للوفد والتى ستنتخب فى أول اجتماع للجمعية العمومية خلال هذا الشهر، وسوف يلتزم الجميع بالقرار بمن فيهم رئيس الحزب.

فإذا استجابت الحكومة لطلبات الوفد - والتى تتبناها كل احزاب المعارضة، فسوف يكون القرار بالمشاركة، وإن كان رأيى الشخصى، هو المشاركة بالانتخابات فى جميع الظروف والاحوال.. فأنا أرى ضرورة الالتحام بالجماهير، حتى لا يتأكل الحزب بعدم دخوله الانتخابات لمدة 10 سنوات خاصة أن الحزب لم يدخل الانتخابات السابقة.. وأنا شخصيا كنت أرى ضرورة النضال فى الانتخابات السابقة ولكننى التزمت بقرار الاغلبية فى الحزب.. واعتقد أن كثيرين فهموا أن عدم مشاركة حزب الوفد أو بعض الاحزاب الاخرى لم تكن نتائجه طيبة وإنما بالعكس كانت سيئة، لأن الشباب فى الاحزاب يحسون ممارسة الحياة السياسية، وإذا لم يتمكنوا من ذلك انتقلوا إلى احزاب أخرى.

○ أسأله.. ولكنكم تبالغون فى طلباتكم وشروطكم وكأنكم تعارضون لمجرد المعارضة.. ما هى حدود المرونة لديكم؟

□ يجيب: - هذه الطلبات عادلة وطبيعية لانها لا تحتاج لتعديل الدستور أو أى شىء من هذا القبيل، بل يكفى صدورها

محمود نافع

بقرار من وزير الداخلية، وإذا احتاج بعضها لقانون، فلا توجد صعوبة فى ذلك أيضا، إذ يمكن صدور هذا القانون من مجلس الشعب

○ وفيما يتعلق بتنازل رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطنى؟

□ يجيب :- فالتوافق الحكومة على بقية الطلبات، وحينها يكون الأمر متروكا للهيئة العليا للوفد.. فإذا وجدت أن ما وافقت عليه الحكومة كاف دون أن يؤثر على المعركة الانتخابية فسوف تقرر الموافقة.

○ وفيما يتعلق بوجود حكومة محايدة لإجراء الانتخابات؟

□ يقول.. هذا الطلب ليس غريبا أيضا، لأن الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى، فكيف نطالبها بالحياد، وكل السلطات فى المحافظات والمدن، وكذلك كل المحافظين ورؤساء المدن يأتمرون بأمرها.

مع ذلك أقول شخصيا إن المشاركة فى جميع الاحوال ضرورية ومهمة، لأن وظيفة الاحزاب السياسية هى الاشتغال بالسياسة والانتخابات.. وبالطبع فإن وجود نواب من أى حزب فى مجلس الشعب يعد مكسبا كبيرا جدا.

المقاطعة ليست فى صالح المعارضة، ولكن مع المطالبة بضمانات اجراء العملية الانتخابية.. فالانتخابات القادمة تعد مهمة جدا لاحزاب المعارضة، خاصة أنها قاطعتها عام 90.. وهذه المقاطعة كما يقول عبد الغفار شكر عضو الامانة المركزية لحزب التجمع لم تكن نتائجها فى صالح العملية الديمقراطية، حيث إن الحزب الوطنى الحاكم لم يهتم بمقاطعة المعارضة للانتخابات وخاض الانتخابات بمفرده، وكانت النتيجة أن المعارضة لم تمثل بالمجلس إلا بحوالى 20 عضوا وهى نسبة لا تمثل حقيقة اتجاهات الشعب.

ومن هنا فالواجب خوض الانتخابات مع المطالبة بضمانات اجراء العملية الانتخابية لأن عدم تحسين المناخ الذى تجرى فيه الانتخابات من شأنه أن يصم الحزب الوطنى والحكومة بوصمة ستكون سبة فى تاريخ مصر، حيث ستكون مصر هى البلد الوحيد الذى لا يزال يزور الانتخابات.. ومن هنا فإننى أرى أن أحزاب المعارضة يجب أن تنسق فيما بينها بحيث لا تعطى فرصة أكبر من الفرص الموجودة لدى الحزب الحاكم.

أما فيما يتعلق بالمطالب التى نطلبها لضمان العملية الانتخابية فكلها عادلة، فإذا أخذنا أشدها وهى مطالبة الرئيس مبارك بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى، فإن وجهة نظر المعارضة فى ذلك بسيطة للغاية.. فالرئيس مبارك هو بالفعل رئيس كل المصريين، وبالطبع هناك ولاء فى نفس كل مصرى إن يترأس البلاد.. ومن هنا فإن بقاءه فى رئاسة الحزب الوطنى - يعنى فى وقت الانتخابات والمعركة الانتخابية - أننى لو رشحت احدا من حزب معارض فى دائرة امام مرشح الحزب الوطنى، فمعنى ذلك أننى أرشحه ضد الرئيس مبارك، وهذا غير معقول أو مقبول، فنحن بالفعل لسنا ضد الرئيس مبارك ولا ضد الحزب الوطنى الحاكم، وإنما لحزبنا سياسة تختلف عن

سياسة الحزب الوطني.

○ **ولكن هل تتشدد احزاب المعارضة وتعارض لمجرد المعارضة؟**

□ هذا غير صحيح بالمرة، فمعارضتنا ومطالبتنا على حق.. ومع ذلك فالمطالب التي نطالب بها لنزاهة العملية الانتخابية تسير في خط، وقرارنا بخوض الانتخابات بالفعل جاهز وصادر منذ أكتوبر الماضي ونعد بالفعل للانتخابات في خط آخر موازٍ.. الكلام يقوله عبد الغفار شاكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع.

ويضيف.. وردا على مقولة أننا نعارض لمجرد المعارضة، أقول إننا نعتقد أن التعديلات التي أجريت على قانون مباشرة الحقوق السياسية والخاصة بتنقية الجداول الانتخابية وزيادة مدة القيد غير كافية لاجراء انتخابات نزيهة.. ونحن لا نعارض هنا لمجرد المعارضة.

أما فيما يتعلق بخوض الانتخابات من عدمه، فإن اللجنة المركزية للتجمع ـ وهي اعلى سلطة للحزب ـ اصدرت قرارا في اكتوبر الماضي لمشاركة الحزب في انتخابات مجلس الشعب القادمة، لأننا نعتبر ان التحضير للانتخابات قبلها بوقت كاف مسألة ضرورية.

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة مركزية للانتخابات مهمتها تحديد الدوائر والمرشحين الذين سيخوضون المعركة ووضع البرنامج الانتخابي وتحديد خطوط الدعاية وتقديم المساندة الكافية للمرشحين سواء اعلاميا أو سياسيا.. وقد بدأت اللجنة بالفعل عملها في تلك المجالات.

○ **ولكن ما هو تعليق الحزب الوطني الحاكم؟**

□ الانتخابات حرة.. يقول محيي الدين عبد اللطيف الأمين العام للحزب الوطني في القاهرة.. وقد تمت الاستجابة لكل طلبات المعارضة، فيما يتعلق بتنقية جداول الانتخابات، والاشراف القضائي، ومد فترة التسجيل بالجداول إلى ثلاثة شهور.

وقال محيي الدين عبد اللطيف إن استعداداتنا الآن للانتخابات تتمثل في دفع قيادات الحزب الوطني على أن ترتبط بالجماهير وتتعرف على مشكلاتها وعقد الاجتماعات المستمرة مع الاجهزة التنفيذية لحلها. واضاف أن ترشيحاتنا لمجلس الشعب تعتمد على شعبية المرشحين ورغبة الجماهير وموقفهم من المرشح، لذلك سيتم حصر جميع الاشخاص الذين يريدون الترشيح، لتتم بعد ذلك عملية التقييم، حتى يمثل المرشح الناس بالفعل على أساس سليم، لذلك فنحن نقيمه من حيث: الشخصية والتاريخ السياسي والشعبية التي اكتسبها. أما فيما يتعلق بمطلب المعارضة بتنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني، فإن جريدة الحزب الوطني الناطقة باسمة علقت على ذلك بوضوح تام حين قالت: ـ «إذا كان العمل السياسي قائما اساسا على الاختيار فيكفينا القول إن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطني، وأن الحزب الوطني قد شرف بزعامة الرئيس مبارك، حتى تنتهي القضية وينتهي الجدل.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الـــمـــحـــروســـة
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

المـــال.. والانتخـــابات القـــادمة

طلعت المغربي

.. بعد أن تقرر أن يكون الأسلوب الانتخابي القادم الذي تجرى به العملية الانتخابية هو الأسلوب الفردي طبقا للدستور فقد بات واضحا أن المال سيكون سيد المعركة الانتخابية به وبواسطته ينفذ المرشحون الى داخل البرلمان بما ينفقونه من دعاية انتخابية وشراء أصوات الناخبين. وتبقى الغشية الجيوبية قائمة، كيف يمكن تحييد المال بحيث لا يصبح عنصرا حاسما في مسار العملية الانتخابية؟ بقصد: كيف نقنع أصحاب رؤوس الأموال والوطنيين بتشريف انفسهم بدلا من تجار المخدرات والسلاح؟

على سلامة سكرتير مساعد حزب الوفد يوضح انه قبل ١٩٥٢ لم يكن المال هو السبب الرئيسي في نجاح المرشحين وان يكون المال سببا في نجاحهم اذا اجريت انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن تزييف السلطة الحاكمة فعلى الرغم من النفوذ الساحق الذي كان يتمتع به السراي الملكي والاحزاب الموالية له الا ان الوفد كان يكتسح الانتخابات ويحصل على اغلبية ساحقة في البرلمان.

فلو سمح للمال فإن المبادئ هي الأصل في الحكم على المرشحين (اختيار المرشحين) وعلى سبيل المثال ففي سنة ١٩٣٦ خاض الوفد معركة انتخابية حرة في دائرة الحوامدية (الجيزة) وكان المرشح الوفدي فيها هو الشيخ عبده البرتقالي المحامي الشرعي وكان منافسه من أقوى الأعيان في المنطقة وبذل من المال الكثير واسفرت النتيجة عن نجاح مرشح الوفد!! من هذا يتبين جليا ان الناخب المصري ناضب ذكي يحكم حكما صحيحا على الأشياء وعلى المرشحين، فالعبرة إذن بالوجه الذي يجرى فيه الانتخاب فاذا كانت الديمقراطية الحقة هي التي تسود البلاد فالشعب سوف يدفع بأحسن العناصر وان يعمل للمادة حساباً ضريبة في انتخابات ١٩٢٦ كان مرشح الوفد يدعو الناخبين الى الحصول على ما يدفعه المرشح الخصم الى الناس له من أموال ولكنه دعا الناخبين الى المهم يجب أن يحكموا ضمائرهم عندما يقفون أمام صندوق الانتخاب. فاذا كان النظام الحاكم يبتغي حقا وصدقا ان يكون في مجلس برلمان يمثل الشعب أصدق تمثيل فعليه أن يكفل الضمانات الحقيقية التي تدع ترتيبه إرادة الشعب وسوف يتهاوى ويختفي تجار المخدرات وأمثالهم ممن لا يدينون بالمبادئ الحقة!!

عبدالله عمر أمين تنظيم الحزب الوطني محافظ قنا يؤكد أن الانتخابات النيابية القادمة من أخطر الانتخابات في تاريخ البرلمان المصري نظرا للمتغيرات الهائلة محليا وعربيا ودوليا (جهات - أشخاص - اقتصادي - سياسة) مع الانتشار الرهيب - حالة التفكك العربي). ونظرا لأن الانتخابات سوف تتم بالأسلوب الفردي فسوف يلعب المال دورا جوهريا فيها حيث يتيح هذا النظام لأصحاب رؤوس الأموال - أيا كان مصدرها - حق ترشيح انفسهم وهنا يصبح واجبا علينا أمامة الفرصة لأصحاب القضايا الوطنية والتزامه لترشيح انفسهم بدلا من اللصوص والمتاجرين بآلام الشعب وأصحاب الأموال السوداء وهذا لن يتم إلا بالوعي الانتخابي لدى الجماهير وتواجد الرشيح في الشارع السياسي والاحتكاك بالناخبين حتى يعرفوه عن قرب لمنع أصحاب الأموال السوداء من ترشيح انفسهم بشراء أصوات الناخبين ارجو من أي قيود على العملية الانتخابية فلا ينبغي حرمان أي مرشح من خوض الانتخابات إلا وفقا لحكم قضائي أي أننا يجب ألا نمنع لمجرد اتهامه انه يملك اموالا مصرية لأن هذا يفتح الباب امام فرض مزيد من القيود على الانتخابات لذا يجب أن يكون القضاء وحده هو صاحب الكلمة الوحيدة بحرمان أي مرشح من المشاركة في الانتخابات. كذلك يجب أن يكون القضاء هو صاحب ولاية الفصل في صحة عضوية أي مرشح فاذا أمار مرشح استخدم اموالا سوداء ومخدرات مثلا) في الدعاية الانتخابية فمن حق من لديه ادلة على ذلك أن يتقدم للقضاء بالطعن في صحة عضويته وإذا حكم القضاء ببطلان عضوية فينبغي تنفيذ الحكم فعلا من جانب المجلس الموقر وعدم التعلل بأي حجة (المجلس سيد قراره لأن القضاء رقيب بالضرورة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية!!

كلمة حق

●● اثارت جريدة الوفد قضية في محلها حساسية.. وهي اعتقال بعض الدوائر الانتخابية.. وتخصيصها للوزراء.. ونظامنا السياسي لايحتاج الى وزراء اعضاء في البرلمان.. لان الحكومة تعين ولا تنتخب.. دبلي او تخرج لأسباب لا علاقة لها برضا الشعب أو غضبه.. قد يبقى وزير لا يرضى عنه الشعب.. ويخرج اخر له قبول عند الشعب.. والوزراء يعملون بتوجيهات.. وهم مثل السكرتارية.. مثل النظام الامريكي مع فارق بسيط.. ان الرئيس الامريكي يختار القيادات ويعرض الاسماء على الكونجرس.. مثل الوزراء وقادة الجيش والقضاة والسفراء ورؤساء الاجهزة الفيدرالية.. وفي مصر يتم الاختيار دون مشاورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطني.. بل يتم اختيار القيادات بشكل مفاجئ..

●● انا كان دخول الوزراء الى البرلمان من باب الوجاهة السياسية.. فإن الحكم مسئولية وليس وجاهة.. وليس كل الوزراء مضمون نجاحهم إذا كانت الانتخابات حرة.. وبعض الوزراء معرض للسقوط لان له تاريخا.. وحوله اشاعات.. ولا يجد قبولا عند الشعب.. إذا كانت الانتخابات حرة.. ونجاح هؤلاء بالتزوير يمس نزاهة الحكم.. ويسبب عوارا للنظام كله.. وإذا كان الأمر حصانة.. كان الوزير له حصانة اقوى من عضو البرلمان.. وله امتيازات ونفوذ أكبر من عضوية البرلمان.. إلا إذا كان المطلوب ان نضيف عددا من المضمون تأييدهم الى البرلمان..

●● الشعب في مصر لا يختار وزيرا.. ومجلس الشعب لا يختار.. وحتى رئيس الوزراء لا يختار على هواه.. ونحن نعرف ان مجلس الوزراء يعاني من تقلصات خطيرة.. تظهر في الصحف.. لان الانسجام مفقود بين اعضائه.. وحتى اجهزة الأمن لا تأخذ بما تقوله.. مع ان عبورات الرجال معروفة.. وتجاهلها احيانا عدد لاختيار القيادات!

●● ومعركة الانتخابات فيها من الكلام ما يجوز وما لا يجوز.. ويتحول الأمر الى كارثة إذا تداول الناخبون عبورات الرجال خلال المعركة.. ومن الأفضل ان يبتعد الوزراء عن البرلمان.. مادام اختيارهم لا يخضع لرأي الشعب أو تقديره.. خصوصا ان مقعد البرلمان لن يضيف لهم شيئا.. ولكنه يحرم المواطنين من عدة دوائر يمكن للمنافسة فيها.. لان المنافسة مع الوزراء صعبة.. والنتيجة معروفة.. هي نجاح الوزير وسقوط كل المنافسين مهما كانت قدراتهم!

محمد الحيوان

Bibliotheca Alexandrina
0305864